دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا - الباسيفيك

تأليف

أركان محمود أحمد الخاتوني

فرع العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
Dar Academic For Publishing & Distributing CO.

دور الصين في الترتيبات الأمنية

لإقليم آسيا- الباسيفيك

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1440هـ - 2019م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced of transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جـوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/6/2811)

رقم التصنيف:327

المؤلف ومن في حكمه:

اركان محمود الخاتوني

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع شركة دار

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

دور الصين في الترتيبات الامنية لإقليم آسيا- الباسيفيك

الواصفات:

/ العلاقات الدولية/ / الصين/ آسيا/

- **يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .**

- **يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .**

ISBN :978-9957-637-93-4

دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا - الباسيفيك

تأليف

أركان محمود أحمد أسود الخاتوني

فرع العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {162/6} لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ {163/6}

الأنعام: 162 - 163

المقدمــة

تنطلق أهمية الكتاب من أن الصين الشعبية تعد واحدة من الدول الكبرى ذات التأثير الكبير والفاعل في السياسات الإقليمية والعالمية وفي كافة المجالات السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وذلك لما تمتلكه هذهِ الدولة العملاقة من إمكانيات مادية ومعنوية كبيرة، إذ تمتلك كتلة بشرية ضخمة يقدر عددها بـ (1325800000) نسمة غالبيتهم من الفئة العمرية المحصورة بين 18-45 عاماً وهذا يعني بدوره أنها تمتلك مقوماً أساسيا من مقومات الإنتاج وما لذلك من انعكاس على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

وفي الجانب السياسي تتمتع الصين بمقعد دائم في مجلس الأمن فضلاً عن كونها من الدول الدائمة العضوية فيه ولما لذلك من تأثير في صياغة السياسة الدولية وفي التفاعلات الدولية باختلافها، فضلاً عن انتهاجها دبلوماسية بركماتية مستندة إلى ما تملكه من مقومات ومتغيرات قوة تنعكس بشكل ايجابي على أهداف دبلوماسيتها.

أما في الجانب الاقتصادي فيعد اقتصاد الصين الشعبية ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاقتصاد الثاني في العالم من حيث القوة الشرائية، كما تعد المساهم الأكبر في الاقتصاد العالمي. إذ بلغ حجم النمو الكلي حسب إحصائية عام 2010- 12% كما بلغ النمو المحلي 8،16% حسب الإحصائية ذاتها.

ولابد من القول أن حجم الصادرات الصينية الهائلة الذي وصل إلى (2،249) مليار دولار يعكس درجة انتشار وتنوع صادراتها وقدرتها الكبيرة على اختراق الأسواق الدولية، وكما أن ضخامة حجم صادراتها جعلها تحتفظ بفائض تجاري كبير يصل إلى حوالي 20 مليار دولار.

كما بلغ حجم احتياطات الصين من العملات الصعبة حوالي 200 مليار دولار وهذا ما يؤكد أنها لا تحتاج إلى الأموال لتحقيق معدلات النمو الحالية بصورة متواصلة لسنوات قادمة بقدر ما تحتاج إلى التكنولوجيا والإدارة الحديثة والعمالة الماهرة.

وإذا ما تناولنا الجانب العسكري فمن المعروف أن الصين هي إحدى القوى النووية الكبرى حيث استطاعت أن تمتلك السلاح النووي عام 1964، وهي اليوم تمتلك ترسانة نووية يبلغ عدد رؤوسها النووية الحربية الإستراتيجية 400 رأس نووي حسب إحصائية عام 2008، فضلاً عن قدرتها على تطوير وسائل الإيصال اللازمة لنقل الرؤوس إلى أهدافها بسرعة ودقة فائقتين ومن أهم تلك الوسائل الصواريخ العابرة للقارات المتوسطة والقصيرة المدى، وكذلك الغواصات النووية والقاذفات الإستراتيجية.

وقد تمكنت من زيادة إنفاقها العسكري من 80 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى 89 مليار دولار عام 1997، ليصل عام 2009 إلى 2،4% من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي 129مليار دولار. كما أنها تعد من كبريات الدول التي تقوم ببناء عسكري سريع ومكثف في العالم وقد سعت إلى تطوير قدراتها العسكرية انطلاقاً من الدور العالمية الذي رسمته لنفسها والقائم على تحقيق أهدافها وطموحاتها.

أما في المجال العلمي والتكنولوجي فعلى سبيل المثال بلغ عدد الاختصاصيين في جمهورية الصين الشعبية في شتى المجالات وفي جميع المؤسسات الحكومية الاقتصادية والوحدات غير الاقتصادية (75،55) مليون متخصص.

إن أهمية دور الصين تزداد عندما يتعلق الأمر بإقليم آسيا – الباسيفيك لسببين: **أولهما:** أن الإقليم والذي يعد من اكبر الأقاليم في العالم، يطل على أكبر محيطات العالم مساحة وهو المحيط الهادي الذي أشار إليه المفكر الاستراتيجي الألماني (كارل هاوسهوفر) بالقول بأنه ذلك المحيط الذي بصدد البحث عن قوانينه الخاصة ونمط العيش الخاص به، متفاعلاً مع الدينامية الاقتصادية الحيوية التي أخذ يتصف بها الإقليم وتحديداً منذ بداية الحرب الباردة والتي أدت إلى انتقال مركز الثقل الاستراتيجي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، فأخذ الجانب الغربي تتصاعد الدعوات فيه من أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أسيوياً – باسيفيكياً.

ثانيهما: إن إقليم آسيا- الباسيفيك تشير إليه الكثير من الدراسات بأنه إقليم بالمعنى (الأمني) أكثر من كونه إقليما بالمعنى (الجغرافي)، إذ بدا هذا الإقليم أكثر أقاليم العالم زخماً بالتفاعلات الأمنية وأكثرها تجميعاً للتناقضات والإشكاليات الأمنية في العالم والتي انتقلت لتجتمع في هذا الإقليم وعبر مرحلتي الحرب الباردة وما بعدها ومن ثم ما بعد أحداث 11/ أيلول/2001، فتعاظمت الصعوبات والضغوطات التي بدأت تواجهها دول الإقليم في الحفاظ على واقعها ومستقبلها الأمني وبالشكل الذي يضمن لها بيئة أمنية سليمة هادئة تساعدها في الحفاظ على أمنها القومي، فأصبح الإقليم في وضع أمني معقد.

فصول الكتاب:

تم تقسيم الكتاب إلى أربعة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

فقد تضمن **الفصل الأول** مفهوم الدور وتميزه عن المكانة والمركز والوظيفة حيث تناول المبحث الأول مفهوم الدور والمقومات المادية والمعنوية للدور، أما المبحث الثاني فقد جاء به التعريف بمفهوم الترتيبات الأمنية والأهمية الجيوستراتيجية لإقليم آسيا- الباسيفيك.

أما **الفصل الثاني** فانصرف إلى دراسة مقومات الدور الصيني وانعكاساتها في واقع ومستقبل الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك. فقد تناول المبحث الأول منه المقومات المادية للدور الصيني، أما المبحث الثاني فقد جاء به الحديث عن المقومات المعنوية المؤثرة في فاعلية الدور الصيني، أما المبحث الثالث فقد جاء به الحديث عن المتغيرات الدولية المؤثرة في الدور الصيني.

أما **الفصل الثالث** فقد بحث واقع وانعكاس الدور الصيني في الترتيبات الأمنية ودور الصين في تشكيل هذهِ الترتيبات، فقد درس المبحث الأول البيئة الأمنية والتعرف على مضمونها وتفاعلاتها خلال وبعد الحرب الباردة، وكذلك معرفة شكل وهيكلية هذه البيئة بعد إحداث 11 أيلول 2001، وجاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على

الإشكاليات الأمنية في المنطقة وعلى رأس تلك الإشكاليات أزمة تايوان وإشكالية البرامج النووية في المنطقة وإشكالية مكافحة (الإرهاب) فضلاً عن إشكاليات أخرى ذات طابع اقتصادي وعسكري وأمني، أما المبحث الثالث من الفصل ذاته فقد جاء به الحديث عن أهم الترتيبات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف المشتركة بها الصين مع دول الإقليم.

وأخيراً جاء **الفصل الرابع** ليستشرف ويضع برؤية أكاديمية أهم المشاهد المستقبلية لما يمكن أن يكون عليه الدور الصيني وفاعليته في المنطقة وليجيب عن السؤال المركزي المطروح هل ستسمح البيئة الإقليمية والعالمية لها بأداء الدور القيادي الذي تطمح له بمفردها أم ستسمح لها ولكن بمشاركة دول باسيفيكية عظمى أخرى؟.

ومن الله التوفيق

الفصل الأول

مفهوم الدور والترتيبات الأمنية والأهمية الجيوستراتيجية لإقليم آسيا - إلباسيفيك

الفصـل الأول

مفهوم الدور والترتيبات الأمنية والأهمية

الجيوستراتيجية لإقليم آسيا – الباسيفيك

لقد أصبح مـن المتعـارف عليـه في الدراسـات الدوليـة العلميـة المعمقـة أن يـتم تنـاول المفاهيم والمضامين الأساسية التي تعد الركيزة الأساسية التي تُبنى عليهـا مـدلولات أيـة دراسـة، وبالشكل الذي تصبح هذه المفاهيم المفاتيح الرئيسة، والطرق الدالـة التـي يـتم الاسـتناد إليهـا والاستنارة بها لأية عملية بحثية منظمة.

وفـيما يتعلـق بموضـوع الكتـاب (الـدور الصـيني في الترتيبـات الأمنيـة لإقلـيم آسـيا - الباسيفيك)، فمن المعلوم أن هذا الإقليم قد خُص بالكثير من الأبحاث والدراسات التي تناولـت جوانب محددة مما يحدث في الإقلـيم مـن متغـيرات أمنيـة وسياسـية وانعكاسـاتها عـلى حالـة الاستقرار فيه، هذا إلى جانب بروز إحدى دوله والتي تمتلك من مقومات القوة مـا يمكنهـا مـن أن تصبح قوة ذات تأثير كبير وفعال في تفاعلات وترتيبات الأمن في الإقليم المذكور.

وانطلاقاً من هذه الأهمية وانسجاماً مع مقتضيات البحث، **فتم تقسيم هذا الفصـل إلى مبحثين أساسين:**

- **المبحث الأول:** تضمن مدخلاً نظرياً لمفهوم الدور والتعريـف بمفاهيمـه الرئيسـة مـع التركيز على المضمون السياسي، فضلاً عن تمييزه عن المفاهيم الأخـرى المقاربـة ومنهـا الوظيفـة، المكانة، المركز، إلى جانب إظهار أهم المقومات الذاتية والموضوعية المؤثرة في دور الدولة.

- **المبحث الثاني:** تناول مفهوم الترتيبات الأمنية والأهمية الجيوستراتيجية للإقليم (محـل الدراسة) والتي تجعله مصدراً للتوتر الأمني وبؤرةً لعدم الاستقرار الإقليمي وهو الأمر ألذي لـه تأثيراته وانعكاساته الخطيرة سواءً على المستوى الإقليمي أم العالمي.

المبحث الأول

مدخل نظري لمفهوم الدور ومقوماته

لقد أصبح من المتعارف عليه في الدراسات الإنسانية بشكل عام وفي الدراسات السياسية على وجه التحديد تناول المفاهيم الخاصة بالدراسة ووضعها ضمن إطار مفاهيمي ومن ثم إعطائها سمة تعريفية وذلك حتى تصبح هذه المفاهيم ودلالاتها القاعدة الأساسية التي تنطلق منها مضامين أية عملية بحثية. وانطلاقا من ذلك فسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين

- **الأول:** يتناول التعريف بمفهوم الدور وتمييزه عن المفاهيم الأخرى المقاربة
- **أما الثاني:** فأنه درس المقومات الأساسية التي تعتمد عليها ألدولة لقيامها بالدور الذي ترغب به لنفسها.

المطلب الأول: مفهوم الدور وتمييزه عن المفاهيم الأخرى

أولاً: الدور

قد يبدو مصطلح (الدور) غاية في الوضوح، ويكون المعنى المراد منه مفهوماً في سياق الفكرة المطروحة، بيد أن الإشكالية سرعان ما تظهر عند مجرد التفكير في وضع تعريف محدد له [1].

فمن أبرز التعريفات اللغوية للدور أن كلمة (الدور) تأتي من الفعل دار، ودار الشيء دوراً ودوراناً، وأداره غيره ودور به، وتدوير الشيء يعني معالجته، والمداورة

(1)عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثانية، العدد 2، 2002، ص128.

كالمعالجة[1]. وعرف قاموس (ويبستر) مصطلح الدور أنه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد [2].

أما في الجانب الاجتماعي فقد عرَّفه (صادق الأسود) (أنه نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد متميزين سيكولوجياً [3].

ولذلك فإن مفهوم الدور ينطوي على صفة الإلزام، فهو إذاً عنصر مرغم، أي يجب أن يخضع إليه الفرد عندما يقوم به من ناحية أخرى [4].

وهناك من يرى أن الدور الاجتماعي ما هو إلا نمط من السلوك الموروث والمفروض بالوراثة يُبنى حول الحقوق والواجبات المرتبطة بموقعٍ معين داخل رابطة اجتماعية أو اتحاد اجتماعي، ولا بد من القول إن التغيير الاجتماعي يخلق أدواراً جديدة في المجتمع ويعدل الأدوار القديمة من جهة شخصيتها وطبيعتها[5].

كذلك هناك من يقول أن الدور هو (السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي)[6] ولذلك يجب علينا معرفة العلاقة بين الأدوار الاجتماعية داخل المؤسسة الاجتماعية ودراستها، لأن هذه العلاقة ستعطي للدور الاجتماعي بُعداً آخر هو جملة المهام والواجبات والحقوق وهو يمثل السلوك المرتجى من الفرد في موقف اجتماعي معين[7].

---

(1) إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، تقديم خليل مأمون شيحا، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع)، 2005،ص 361.

(2) New Webster's Dictionary and the strurus، U.S.A Lexicon publications، 1993.P.862.

(3) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، (جامعة بغداد، 1990،ص 81.

(4) المصدر نفسه، ص81.

(5) روبرت نيسبت، علم الاجتماع،ترجمة جرجيس خوري، (بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع)، 1990، ص159.

(6) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، (بيروت، الدار العربية للموسوعات)، 1999،ص289.

(7) المصدر نفسه، ص ص 289- 290.

ومن هنا يُرى أن حدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة[1](*)

أما إذا تم النظر إلى الدور في إطار حقل العلوم السياسية فيمكن ملاحظة أن هناك أكثر من تعريف واحد له، فقاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعرفه بأنه (موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة معينة)[2].

كما عُرف بأنه الوظيفة التي تؤديها الدولة وفقاً لموقعها في المجتمع الدولي [3]، فلفظ الدور يُعبر عما تمارسه الدولة من نشاط فعال للتأثير في سلوك غيرها من الأشخاص المعنويين على المسرح الدولي وبما يلبي احتياجاتها وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، ومثل هذا الأمر لا بد أن يعني تضييقاً في الدلالة الوظيفية المرتبطة بمفهوم الدور، مما دفع به إلى الابتعاد التدريجي عن المفاهيم الأخرى، ولذلك فإن الدور سلوك سياسي تمارسه الدولة وفقاً لموقعها في بنية النظام الدولي[4].

ولذلك فإن مفهوم الدور في العلاقات الدولية نابع من تصور صانع السياسة الخارجية لدولة ما للمجالات الرئيسة التي تتمتع بها دولته بنفوذ، وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية لدولته وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها وتوقعاته لحجم التغير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قياسها بهذه الوظيفة [5].

---

(1) أحمد خورشيد النورة جي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة)،1990، ص134.

(*) إن الدور لا يوجد لوحده داخل البنية الاجتماعية، بل يوجد في منظومة أدوار وهي مجموعة كاملة من علاقات الأدوار التي يحوزها الأشخاص بفضل ما يشغلونه من أوضاع اجتماعية معينة: لمزيد من التفصيل، ينظر: عادل مختار الهواري، موسوعة العلوم الاجتماعية، (بيروت، الدار العربية للموسوعات)، 1999، ص273.

(2) سامي ذنيبات، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،(لندن، الريس للكتب والنشر)، 1990، ص228.

(3) عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص129.

(4) James N. Rosenau، The scientific study of foreign policy، London، France Printer Ltd، 1980.P.177.

(5) حسنين توفيق إبراهيم، مصر في النظام الإقليمي بعد قمة عمان، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 122، 1989، ص74.

ولذلك يظهر لدينا هنا أن الدور هو مرادف لمفهوم السياسة الخارجية والذي يعرفها (مارسيل ميرل) بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود [1].

أما على صعيد السياسة الدولية، فأنه يتطلب للوحدة الدولية لكي تتعامل مع النسق الدولي ووحداته المختلفة، أن تحدد لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والدور أو الأدوار الرئيسة التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، ولذلك فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية [2].

ولذلك ولما ذكر آنفاً يعد الدور تحركاً نشطاً يظهر بشكل أو بآخر إذا توفرت له شروط معينة، يتم في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسة أولها، تصور صانع القرار السياسي لمركز دولته ومكانتها وما تتمتع به من هيبة في المجتمع الدولي وما يرتبط بذلك من نفوذ سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، والثاني تصوره للدوافع التي تقف وراء الدور الذي يتطلع إلى ممارسته، وأخيراً تصوره للتأثير المحتمل لذلك الدور، فقد يتوقع أن يحدث الدور تغييراً معيناً في الموقف الذي أدى إلى نشوئه [3]، ومن هنا فقد يبدو الدور سواء من جانب الدولة التي تضطلع به أو من جانب الدول الأخرى، وكأنه بمثابة التزام لا بد أن تقوم به بحكم وزنها في المجتمع الدولي[4]، ولذلك فالدور لا يلتصق بالدولة بصور تلقائية، أي أنه لا تمارسه جميع الدول في كل الأوقات، فقد تقوم به دولة في مدة زمنية معينة، ويمكن أن لا تفعل ذلك في مدة أخرى، أي إنه يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي

(1) نقلاً عن: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، (جامعة بغداد)، 2006،ص15.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية)، 1998، ص98.

(3) المصدر نفسه، ص ص48-49.

(4) محمد الخولي، منظومة البامبور ونمو الصين، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)
www.Albayan.co، ae/albayan/2001/05/Lo/ray13htm.

تتفاعل مع بعضها البعض بصورة أو بأخرى، فإذا توفرت كلها أو بعضها يصبح بمقدور الدولة أن تمارس دوراً ما يتناسب مع ما تطمح له [1].

ثانياً: الوظيفة

يرجع البعض ظهور مصطلح الوظيفة إلى عام 1930، حيث بدأ باستعماله كل من (مالينوسكي) و(رادكليف بروان)، وفي عام 1940 لقي المصطلح ترحيباً في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في جامعة شيكاغو، وفي عام 1950 وصف (بارسونز) أول كتاباته بالبنيوية – الوظيفية، إذ أن التحليل الوظيفي هو التفسير الذي يُمكنه مساعدتنا على الإحاطة بوجود مؤسسة ما في غياب مسار الأحداث التاريخي حول مسار تكوينها ونشوئها[2].

وإذا ما أردنا التعرف على مفهوم المصطلح فينبغي علينا معرفة ماذا تعني كلمة وظيفة (باللغة العربية) فمصطلح الوظيفة يعني ما يقدر للإنسان في كل يوم من رزق أو طعام [3].

أما عن تاريخ استعمال مفهوم الوظيفة بشكل واسع في الدراسات الاجتماعية فيمكن ردها إلى أعمال الفلاسفة والمفكرين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ اقترنت آنذاك بصورة أساسية بالانثروبولوجيا الاجتماعية ،لاسيما في بريطانيا، كما ارتبطت الوظيفة بوصفه منهجاً بحثياً اجتماعياً بالاتجاه العضوي في العلوم الطبيعية على الرغم من الاختلاف والبون الشاسع ما بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية[4].

---

(1) عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص ص131-132.

(2) خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، (بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر)،1984، ص ص229-230.

(3) عادل مختار الهواري، مصدر سبق ذكره، ص 274. ولمزيد من التفصيل حول موضوع الوظيفة ينظر: خليل بن احمد الفراهيدي، العين،ج3، (بيروت، دار المعرفة للنشر، (د.ت)، ص 73

(4) بروتيسلو مالينوفسكي اركاماتي، مجلة الآثار والانثرولوجيا السودانية، العدد2، 2002، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.google.com

أما عن المعاني والمدلولات الأخرى لمصطلح الوظيفة فقد كثُر استعماله في مجال التحليل الاجتماعي السياسي، فاستعمال مصطلح الوظيفة الشائع في الاجتماع السياسي قد تبناه دعاة المنهج الوظيفي في ربطهم بين الجسم الحيوي والمجتمع، فالمجتمع كذلك هو كائن حي، يتصرف في سبيل ديمومته فكل ما في المجتمع من أفراد وأجزاء يقوم بوظيفته[1].

هذا وأن والعلاقة المنهجية ما بين مفهومي الدور والوظيفة توضح أن الارتباط بين الدور والوظيفة أكثر ما يكون وضوحاً في الدراسات الاجتماعية كما ذكر، فالوظيفة قد تُفهم بأنها ما ينبغي على المرء إنجازه من مهام لكي يقوم بدوره في المجتمع[2]، وينطبق هذا المعنى على الدور(في قاموس روبرت Robert) وعلى مجمل النشاطات التي ترتبط به[3]، فالإنجاز بهذا التحديد يتضمن تمثيلاً لدور معين، فإذا قلنا أن الوظيفة هي خدمة عامة يمارسها الشخص في مجتمعه، فإن الدور يعني الموقف الذي يشغله هذا الشخص أثناء أدائه لتلك الخدمة وهذا يشير ليس فقط إلى علاقة وثيقة بين اللفظين وإنما إلى تلازمهما[4].

ومن خلال ما تقدم نجد أن كلا المفهومين الدور والوظيفة يتعايشان في بيئة واحدة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية، ولكن لكل مفهوم دلالته واستعمالاته في تحقيق الأهداف المشتركة بينهما، فمن خلال نشاطات الدور وسلوكياته، نستطيع التعرف على وظيفة معينة وعندما تُنجز الوظيفة ندرك أن هناك دوراً ما يقوم به شاغل المركز أو المكانة

(1) حسان محمد العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، 1968، ص21.

(2) عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص130.

(3) نقلا عن: موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، 1991،ص199.

(4) عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص131.

لإنجاز هذه الوظيفة[1]، ومن ثم وبما أن المجتمع هو كل متكون من عناصر مرتبطة فيما بينها بوساطة الوظائف التي تقوم بها لإشباع الحاجات الأساسية فيه، وعلى أساس هذه الفكرة تأسس المذهب الوظيفي في العلوم الاجتماعية، ومن ثم يمكن تعريف الوظيفة الاجتماعية بشكل نهائي بأنها ((كل نشاط متكرر في الحياة الاجتماعية مأخوذاً من زاوية مساهمته في وجود البنى الاجتماعية واستمرارها))[2].

ثالثاً: المكانة

يعني مصطلح المكانة مواقع (الأفراد أو الجماعات) المنازل العليا أو الدُنيا للاتحادات الاجتماعية[3]، كما تعني المقام أو المنزلة الاجتماعية وهو فرق يتعلق بجانب التأكيد أكثر مما يتعلق بالمضمون، فالمقام الاجتماعي يستدعي إلى الذهن التفريق التقليدي للمكانة ويشمل عناصر التمييز التي كانت حاضرة وسائدة في العالم القديم لأوربا ما بعد عصر الإقطاع، أما المنزلة الاجتماعية فهي تدل على عناصر التقسيم التي وضعها العالم الجديد بشأن مستويات الانجاز في مجالات التعليم والعمل [4].

كما تدخل المكانة ضمن التوزيع العمودي للتدرج في السلطة، وهذا الأمر يعني أن المكانة هي مصدر من مصادر السلطة أو القوة، وتعطي ميزة مضافة لشاغل المكانة، وهي القدرة على القيام بسلوكه المطلوب لتحقيق أهدافه بالشكل المطلوب [5].

---

(1) إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص9.

(2) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص278.

(3) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص10.

(4) عادل مختار الهواري، مصدر سبق ذكره، ص273.

(5) إسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، (بيروت، دار النهضة العربية)، 1989،ص 210.

وما تجب الإشارة إليه أن الأدوار والمراكز لا تنفصل عن الوظائف والمؤسسات فعندما ندخل في مجتمع ما نقر بوجود تمايز في السلوكيات تتوافق مع وظائف ومكانات اجتماعية مختلفة، وإذا أخذنا الفرد بوصفه مركز مراقبتنا فإن المكانة التي يحتلها الفرد تحدد مركزه ودوره [1].

أما عن مفهوم المكانة في السياسة الدولية، فإن مصطلح المكانة يتعلق بالترتيب التدريجي للوحدات الدولية الأساسية وهي الدول، أي تقسيمها إلى وحدات عليا ووحدات دُنيا، وذلك طبقاً لمجموعة من المؤشرات المادية وغير المادية كالمساحة الجغرافية والكثافة السكانية، والقدرات العسكرية ومستويات التعليم والموارد المتاحة والتطور الصناعي والتقني والأصالة الحضارية والاستقرار السياسي، وتفرق هذه النظرية بين دول تنعم بتوازن المكانة، (وهي تلك التي تحظى من الدول الأخرى بتقدير حقيقي لمؤشرات مكانتها وأخرى لا تتمتع بتوازن المكانة من جراء معاملتها على نحو لا ينسجم ومؤشرات مكانتها)، وتتوقع هذه النظرية أن الدول غير المتوازنة في المكانة تميل إلى محاولة تحقيق هذا التوازن بطرائق شرعية أو من خلال سلوك صراعي لتغيير الوضع الراهن [2]، ولا تقل صحة هذه النظرية إذا ما طبقت على النظم الإقليمية، فدراسات هذه النظم انشغلت بالبحث في ترتيب مكانة وحداتها وتأثير التنافس حول المكانة على تفاعلاتها وأدائها[3].

ومن خلال ما تقدم، يظهر أن المكانة هي من المصطلحات المقاربة لمصطلح الدور، وذلك لأن مكانة دولة أو شخص ما تتوقف على دور ذلك الشخص وقدرته على إنجاز مهامه، وعلى قدرة الدولة على تعزيز مكانتها في الساحة الدولية، وإن المكانة تُحدد الصيغة العامة أو الإطار العام لسلوك أو دور صاحب هذه المكانة، و اذا كانت المكانة

(1) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص81.

(2) ينظر: محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص315.

(3) حامد ربيع، الحوار العربي – الأوروبي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي، (بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية)، 1983، ص61.

تنطوي على إحساس بمفهوم الالتزام والمسؤولية، ولذلك فإن الدور أيضاً مسؤولية وليس ميزة [1].

رابعاً: المركز

لقد عرف (صادق الأسود) مركز الفرد بأنه مجموع السلوكيات التي يمكن توقعها بصور مشروعة من جانب الآخرين [2]، كما يعد المركز من المفاهيم المقاربة لمفهوم الدور اللذان يشتركان في خاصية أساسية هي كشف الرابطة بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه[3].

كما وصف كذلك بأنه المركز الاجتماعي لفرد أو طائفة من الأشخاص في نظام اجتماعي معين هو وضع هذه الطائفة على النحو الذي تبدو فيه إلى الأشخاص الذين لهم علاقة [4].

إذاً فإن المركز الاجتماعي هو المكان الذي يحتله الشخص في بنية اجتماعية على النحو الذي يقدره ويقيمه المجتمع وتبعاً لذلك فأن كل شخص يملك مركزاً اجتماعيا خاصاً به[5].

ويعد هذا المركز الإشارة أو العلامة التي تحدد طبيعة الدور، مما يدلل على وجود علاقة وثيقة بين الدور والمركز الاجتماعي [6].

---

(1) ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط2، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر)، 1989، ص244.

(2) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص81.

(3) سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، 1988،ص86.

(4) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص82.

(5) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص11.

(6) إحسان محمد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص289.

ويظهر مما تقدم أن كل وظيفة وكل دور اجتماعي له مركز مؤسسي على نحو أو آخر، ومن ثم فإن الإطار التشكيلي لهذا التأسيس يمارس من الناحية الموضوعية تأثيراً قاعدياً وأن عمل الأفراد موجه، لأن جميع الأفراد يقومون بوظائف وأدوار، وعندما يقوم ترتيب ما بين الإنسان وبين الدور الذي يؤديه، وكذلك ما بين الوظيفة وبين الدور الذي يرتبط بها، فإن هذا الإنسان يصبح رهيناً لكل منهما، فالوسط الاجتماعي ينتظر من جانب الفرد توجهاً وسلوكيات متماسكة، أي المحافظة على سلامة العلاقات الاجتماعية، وهذا ما تريده الوحدات الدولية للمحافظة على مكانتها الدولية وسمعتها وهيبتها [1].

المطلب الثاني: مقومات الدور

إن ممارسة الدولة للدور الذي ترغب به في وسطها الإقليمي أو الدولي لا يمكن أن تظهر له فاعلية وتأثير إلا عند اعتماده على مجموعة من المقومات التي تعزز من القوة الدافعة باتجاه فاعلية ذلك الدور، حيث تشكل هذه المقومات الركيزة الأساسية والقاعدة المتينة التي ينطلق منها الدور سواء في بيئته الداخلية أم الخارجية، وتمثل هذه المقومات (الذاتية والموضوعية) بدورها عناصر القوة التي تسند فعل الدولة الخارجي وتعطيه بعداً مصداقياً في البيئة الإقليمية والدولية على حدٍ سواء [2].

ولذا فعند تناول مقومات الدور بالبحث والتحليل، فانه يمكن ملاحظة أن المقصود هنا مقومات القوة التي تناولتها دراسات علمية وأكاديمية عديدة، إذ تكمن أهمية هذه المقومات في قدرتها على التأثير على مسار الدور الذي تقوم به الدولة[3] ولذلك سيتم تقسيم مقومات الدور إلى مقومات ذاتية ومقومات موضوعية.

---

(1) ينظر: صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص84.

(2) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية(1971-1994)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)،1998، ص42.

(3) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، (بيروت، دار المنهل اللبناني)،2009،ص42.

أولاً: المقومات الذاتية

يقصد بالمقومات الذاتية هي تلك التي تختص بها الدولة من حيث الكمية والكيفية دون غيرها من الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل المقومات الذاتية (المقوم الجغرافي والمكانة الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن درجة التطور التكنولوجي والمقومات المعنوية التي تشمل مقوم الإرادة والرغبة في أداء دور معين).

1- المقومات المادية

تشتمل هذه المقومات على المقوم الجغرافي والمقوم الاقتصادي والمقومان العسكري والتكنولوجي(المعلوماتي).

أ- المقوم الجغرافي

ويعبر عنه عادة بالعامل الجغرافي في بعض الكتابات، إذ عُد هذا العامل من جانب الاستراتيجيين الأوائل أهم عوامل قوة الدول في ظل ظروف عصورهم المختلفة، ويشتمل العامل الجغرافي على عدة عناصر أساسية ذات أهمية واضحة بين عناصر قوة أية دولة، ومنها الموقع الجغرافي والمساحة الجغرافية، وعدد السكان [1].

كما يمثل العامل الجغرافي عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة إذ أن هناك اعتبارات جغرافية[*] عديدة تؤثر في محصلة القوة القومية للدولة [2] فللموقع الجغرافي أولوية في عملية تحديد أهمية هذه الاعتبارات، فهناك دول تمثل مواقع إستراتيجية مهمة

---

(1) بسام العسلي، ماك آرثر(مشاهير قادة الحرب العالمية الثانية)، (بيروت، دار النفائس للنشر)، 1989،ص119.

(*) من الاعتبارات الجغرافية التي تؤثر في محصلة القوة القومية للدولة، حجم الإقليم ومساحته ومدى توفيرها عمقاً إستراتيجياً للدولة .... لمزيد من التفصيل ينظر: نعيم إبراهيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، ط2، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، ص210.

(2) نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة – إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدولة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، شتاء 2010، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية)، ص79 .

على خريطة العالم مثل مصر، بينما تقع دول أخرى في مناطق معزولة كأيسلندا أو مناطق مغلقة كتشاد [1].

كما مما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وبين دور الدولة ومدى فاعليته[2]، وذلك لأن الموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية وطبيعة التهديدات الموجهة إلى أمنها والتي تُعد بدورها موانع تقف أمام أداء الدولة للدور الذي ترغب فيه، فضلاً عن أن الدولة غالباً ما توجه سياستها الخارجية إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها [3].

وتبعاً للمقولات السائدة فإن موقع الدولة يمثل عنصر قوة أساسي عند تقييم وزنها لاسيما إذا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية رئيسة [4]، كما أن من المتغيرات ذات الفاعلية في تأثير موقع الدولة على دورها هي مسألة الجوار الجغرافي والذي ذكره (مازن إسماعيل الرمضاني): هو أن الجوار الجغرافي يدفع إلى الاحتواء والتنافر ويدفع كذلك إلى التعاون[5]، وهناك من يقول إن التقارب الجغرافي يخلق فرصاً للقتال لأنه عامل مساعد لقيام الحرب، ورأياً ثالثاً يتحدث عن أن الجوار الجغرافي هو سبب للتعاون والتفاعل الإيجابي [6].

وعند البحث عن الركيزة الثانية من ركائز المقوم الجغرافي(المساحة الجغرافية)، فإن التحليلات التقليدية تذهب إلى أن اتساع مساحة الدولة يعني قدرتها على استيعاب أعداد أكبر من السكان، ومن ثم تزايد احتمالات وجود الثروات الطبيعية، وتمتع الدولة بعمق

---

(1) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، وإسحاق عبيد، ج1، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة)، 2002، ص18.

(2) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (جامعة بغداد)،1979، ص 109.

(3) هاني الياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، (بغداد، دار الرشيد للنشر)، 1982، ص13.

(4) ينظر: عبد الله عطوي، جغرافية السكان، (القاهرة، دار النهضة العربية)، د.ت، ص 143-144.

(5) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسية الخارجية، دراسة نظرية، (بغداد، دار الحكمة)، 1991، ص 307-308.

(6) نقلا عن: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص308.

إستراتيجي طبيعي، ولكن ذلك لا يمثل أمراً حتمياً في كل الأحوال، فربما نجد دولاً كبيرة تكون مساحتها الواسعة وبالاً عليها في حال عدم قدرتها على إحكام السيطرة عليها، بالمقابل يصبح صغرها من مقومات القوة إذا ما استُعملت هذه المساحة الصغيرة بصورة جيدة كما هو الحال في دولة سويسرا [1].

أما عن الركيزة الثالثة للمقوم الجغرافي (السكان) فأنه يُعد العامل الأكثر بروزاً ضمن عناصر القوة البشرية وينعت كذلك بالعامل الديمغرافي، إذ يعد له وزناً كبيراً بين أسس قوة الدولة، إذ أنه يتيح لها قوة العمل اللازمة لإدارة شؤونها وتطوير اقتصادها[2]، كما أن التاريخ يقر بأن للعامل البشري قديماً وحديثاً تأثيراً مباشراً في قوة الدولة وعلى مستوى تطورها وعلى علاقتها مع غيرها [3]،كما أن له تأثير كبير على مدى احتلالها مكانة متميزة في المجتمع الدولي، فحجم السكان يؤدي دوراً كبيراً في ذلك، إذ أن عدد السكان الكبير المترافق بعوامل أخرى أهمها المستوى التعليمي والتقني والتماسك الاجتماعي فإن ذلك كله يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية [4].

ولكن الحال ليس كذلك دائما، فقد يشكل عدد السكان الكبير والمترافق مع صغر المساحة الجغرافية عبئاً كبيراً، لاسيما إذا تزامن مع ذلك تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي، الأمر الذي يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه[5]، وقد تسبب الزيادة المفرطة

---

(1) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار الإشراق للنشر والتوزيع)، 1996، ص56.

(2) Gerry Simpson، The situation on the international Legal Theory Front، The Power of Rules and Power EJIL. Vol11، No2، 2000، p448.

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص123.

(4) هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ أساسية في العلوم السياسية، (عمان، دار الكندي للتوزيع والنشر)، 2006،ص129.

(5) فيفلد رسل وآخرون، الجيوبولتيكا، مفاهيم وتطبيق، ترجمة يوسف مجلي ولويس إسكندر، (القاهرة، الكرنك للنشر والتوزيع)،1982،ص131.

في السكان إلى تبعية الدولة في عملية صناعة القرار السياسي، وذلك لعدم كفاية الموارد المتاحة داخل الدولة لأعداد السكان المتزايد، مما يجعل صانع القرار مضطراً للاستعانة بالأموال الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تبعية سياسية واقتصادية قد تؤثر في سيادة تلك الدولة[1].

ومما تقدم يظهر بأن المقوم الجغرافي قد يشكل في حالات معينة عنصر قوة لدور الدولة إذا امتلكت موقعاً متميزاً له سواحل وحدود برية وانفتاح باتجاه المياه، وإذا كان لديها مساحة جغرافية مسيطرة عليها، ولديها عنصراً سكانيا مثقفاً اجتماعياً وسياسيا ومنتجاً في الوقت نفسه[2].

وقد يشكل المقوم الجغرافي عامل ضعف للدولة،إذا كانت الدولة معزولة جغرافياً أو(مغلقة) أي لا توجد لها منافذ على البحار وغيرها من الممرات المائية،أو إذا كان سكان تلك الدولة لا يحظى بثقافة سياسية واجتماعية وحضارية وبأعداد كبيرة مما سيجعل الدولة تعتمد(لتلافي النقص الحاصل في سد الحاجات الأساسية لهذه الأعداد الكبيرة من السكان) على الخارج، الأمر الذي يؤدي بها إلى أن تصبح في تبعية اقتصادية تقودها إلى تبعية سياسية قد تحجم من فاعلية الدور الذي تطمح له [3].

ب: المقوم الاقتصادي

لقد أصبح الاقتصاد في الوقت الحاضر العنصر الأكثر فاعلية في مجال العلاقات الدولية[4] إذ أن له انعكاسات واضحة على دور الدولة، بل أضحى له تأثير مباشر في حياة الأفراد والمؤسسات والوحدات الدولية، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن القدرة على تقديم المساعدات المادية (ذات الطابع

(1) يوشكا فيشر، عودة التاريخ (العالم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر/ وتجديد الغرب)، ترجمة: هاني صالح، (الرياض، مكتبة العبيكان للنشر)، 2009، ص295.

(2) ينظر: محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، (جامعة الموصل)، 1988، ص198.

(3) ينظر: هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص ص125-131.

(4) المصدر نفسه، ص122.

الاقتصادي) للآخرين وبالشكل الذي يهيئ البيئة الخارجية لتقبل الدور الذي تؤديه الدولة[1].

وتشمل القوة الاقتصادية على الإمكانات البشرية المتاحة التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي[2]، وعلى الموارد المادية وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما والتي تتمثل في صورتها التقليدية بالمواد الخام وحجم الأموال المتاحة كمصادر الطاقة (البترول، والفحم والغاز والمواد النووية)، والثروات المعدنية (كالحديد، والقصدير والذهب) فضلاً عن ما يوجد على سطح الأرض من تربة ومصادر مياه تتيح إنتاج المواد الزراعية والغذائية والصناعية، كما تشمل المياه الإقليمية من بحار ومحيطات، والتي تمثل بدورها عنصر قوة مزدوجة (موارد و قدرة) كما أنها تمثل الأساس المادي للنمو الاقتصادي[3].

وتمثل تلك الموارد بمجملها الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تنعكس على دور الدولة ورغبتها في الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، تعطيها فاعلية أكثر في مسائل السياسة الدولية وقضاياها [4]، كما أن الموارد الموجودة في داخل الدولة تمثل واحدة من أهم مظاهر قوتها السياسية، وواحدة من أهم أسباب القوة في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء، وتأتي قوة الدولة هذه، بما يتوفر لديها من موارد داخل أراضيها وخارجها، والمتمثلة بمدى نفوذها في مجالات السياسة الاقتصادية خارج

(1) محمد أزهر السماك، مصدر سبق ذكره، ص70.

(2) تلا عاصم فائق، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص6.

(3) Gerry Simpson، The situation on the international Legal Theory Front، op…cit p448

(4) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص44.

حدودها الإقليمية[1]، فضلاً عن تحول القوة الاقتصادية إلى قوة مالية، (أي ما تمتلكه الدولة من موارد مالية)، الأمر الذي يعطي لدور الدولة رافداً مضافاً للقوة[2].

وفي إطار دور القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية، فإن هيكل القوة في العلاقات الدولية لم يعد هيكلاً عسكرياً بالدرجة الأساس كما في السابق بل هيكلاً ثلاثياً مكوناً من الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية، **وهذه الأهمية للقوة الاقتصادية نابعة من طبيعة الوضع الدولي وما أفرزته من مدخلات هي[3]:**

أ- تنامي دور المتغير (المقوم) الاقتصادي بوصفه أداةً للتنافس محل المواجهة العسكرية.

ب- تصدر الاقتصاد اهتمام العالم أجمع، إذ أصبحت لغة الاقتصاد والتكنولوجيا هي لغة المشكلات ولغة التفاهم حولها.

ج- الإحلال التدريجي للجغرافية الاقتصادية محل العسكرية.

لذا فإن هناك علاقة وطيدة ما بين تعاظم القوة الاقتصادية والإنتاجية وما بين المركز الذي تحتله الدول في النظام الدولي[4].

هذا ويمكن القول إن الصراع على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) يخلق مناطق توتر مؤثرة بشكل سلبي في الاستقرار الأمني، كما أنه يخلق نتائج سياسية وأمنية تؤثر في أطراف الصراع[5].

---

(1) أحمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية،(جامعة بغداد، دار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة)، 2009، ص 185.

(2) موسى الزغبي، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي،(دمشق، اتحاد كتاب العرب)،2001، ص50.

(3) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(4) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، مصدر سبق ذكره، ص166.

(5) Joshuap Rawan، The us-Japan security alliance، sean and The south china sea Dispute، Asian sarvey Vol 45.No3، May-June-2005.p2.

ويمكن للدولة أن تستعمل المقوم الاقتصادي لإثراء دورها الذي ترغب القيام به من خلال مجموعة من الأدوات الاقتصادية منها[1]:

أ- المساعدات الخارجية: ويقصد بها نقل المال والسلع والاستشارة الفنية من المانح إلى المستلم، وهي وسيلة للسياسة استعملت في العلاقات الخارجية وفي التأثير على سلوك الدول منذ عدة قرون، وهي تمثل المساعدات العسكرية والفنية والتنموية.

ب- التجارة الدولية: ونعني بها حجم السلع والخدمات والموارد ورأس المال المتبادل دولياً، إذ تؤثر التجارة الدولية تأثيراً كبيراً في السياسة الدولية وفي دور الدولة، وذلك لأن من متطلبات سريان المنافسة بين الدول في علاقاتها الاقتصادية وإطلاق حرية المبادلات أن تحقق النفع المشترك للدول أطراف التبادل بما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج العالمي من السلع والخدمات بفضل التخصص الدولي.

ولذلك لا يبدو غريباً واقع التطور الذي تشهده العلاقات الدولية وما يمثله العامل الاقتصادي من أولوية في التعامل وتأثر مجمل المشاكل الأمنية والسياسية إيجاباً وسلباً بقاعدة التعاون الاقتصادي[2] وأن مركزية العامل الاقتصادي في التعامل والتكامل بين الدول تحتم ترابطاً مؤسساتياً بين تلك الوحدات الدولية وهذا ما يفسر نشوء التكتلات الدولية [3].

جً- المقوم العسكري

إن طبيعة الدور الذي تقوم به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها، والنتائج المترتبة على أي فعل تقوم به جعلها أكبر وسائل القوة وأضخمها التي تمتلكها الدولة، ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما يعني فشل قوتها العسكرية

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص163.

(2) هاني الياس الحديثي، الصين واليابان ودول جنوب شرق آسيا، (عمان، منتدى الفكر العربي)، العدد 113، شباط 1992،ص28.

(3) معن عبد القادر آل زكريا، آلية صنع القرار السياسي والإستراتيجي – الولايات المتحدة الأمريكية- إمبراطورية الشركات وجماعات الضغط أنموذجاً مقارباً، (دار الصقر للطباعة والنشر، 2005)، ص7.

الموت [1]، ولـذلك فـإن أهميـة المقـوم العسـكري وتـأثيره في دور الدولـة ينبـع مـن أن القـدرة العسكرية تمثل إحدى العناصر المهمة لضمان الأمن القومي للدولة[2].

إذ لا يمكن فصل تأثير القدرات العسكرية على السياسة الخارجية (التي ترادف بـدورها مفهوم الدور) للدولة، بل أنها تسـعى إلى تعزيـز تأثيرهـا في السياسـة الدوليـة بإظهـار مكانتهـا العسكرية، ففاعلية تلـك الدولـة وتأثيرهـا يعتمـدان عـلى المسـتوى العسـكري الـذي تسـتطيع المحافظة عليه وإظهاره في الهيكلية العسكرية الدولية[3].

كما ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً خدمةً لأهداف سياسـتها الخارجيـة [4] فالعامـل العسـكري يبقـى مـن أكـثر العوامـل الحاسمة والمؤثرة في دور الدولة، بوصفه محكماً لعوامل النصر والخسارة، وطالما تبقـى الحـرب الملجأ الأخير للصراع الدولي، فإن القوة العسكرية مسألة حيوية للدولة من أجل البقاء،ومن هنا أعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة[5].

أما عـن ماهيـة القـدرات العسـكرية، فهـي نوعـان، القـدرات المتاحـة، والقـدرات الكامنة [6] إذ تشير القدرات المتاحة إلى الموارد والقـدرات العسـكرية الموجـودة والجـاهزة للاستعمال، أما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكـن ترجمتهـا إلى قـوة عسـكرية

(1) Kurt compbell and Michael O'Hanlon، Hard Power، The New Politics of National Security، Basic Books، 2006، p22.

(2) ضرغام عبد الـلـه الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، (بغداد)، 1986،ص60.

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص144.

(4) مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص188.

(5) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية مصدر سبق ذكره،ص177.

(6) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص17.

فاعلة من خلال التعبئة، وتتضمن القدرات الاقتصادية للحرب[*]، والقدرات المخصصة لإدارة معنويات المواطنين ودوافعهم [1].

كما تشمل القدرات العسكرية القوات البرية والبحرية والجوية وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها، فضلاً عن العلاقات الدفاعية التي تربطها بالدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، فضلاً عن الصناعات الحربية، والقدرات العسكرية النووية والأسلحة البالستية، والقدرات الاستخباراتية وغيرها من الوسائل [2].

ولكن على الرغم من الرأي الحديث القائل بأن القوة العسكرية قد تراجع تأثيرها نسبياً لصالح المتغيرات الأخرى، **إلا أن هذا الرأي يجافي الحقيقة نوعاً ما وذلك من خلال**[3]**:**

أ- استمرار معدلات التسلح العالية وبنسب كبيرة.

ب- ما تزال القوة العسكرية تؤدي دوراً مهماً في العلاقات والتفاعلات الدولية المتبادلة ما بين الوحدات الدولية وخصوصاً الدول.

ج- ترسيخ جدلية الارتباط بين حجم القوة العسكرية لأي بلد، وقوة موقفه السياسي ومدى قدرة قيادته السياسية على فرض إرادته في المجتمع الدولي.

(*) إن القوة العسكرية تعتمد اعتماداً أساسيا على القدرة الاقتصادية، فالدولة التي تسعى إلى بناء قوة عسكرية تعتمد عليها في ضمان أمنها بحاجة إلى قاعدة اقتصادية صلبة، إذ أن هناك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية وهذه العلاقة هي علاقة متبادلة ومتناسبة طردياً مع بعضها البعض، لمزيد من التفصيل ينظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص178.

(1) المصدر نفسه، ص18.

(2) خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص51-52.

(3) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص18

د- طروحات عدد من القوى الإقليمية الداعية إلى أداء دور مؤثر عبر تعزيز قوتها العسكرية،ولذلك لا بد من القول **إن هناك ثلاثة جوانب عسكرية أساسية ذات صلة بالتأثير السياسي الخارجي للدولة هي:**[1]

1. وجود قوات مسلحة مع إرادة قوية ومعنويات مرتفعة.
2. امتلاك الأسلحة الحديثة والتقدم التكنولوجي العسكري.
3. الحاجة لقوة بشرية مدربة على أحدث أساليب التكتيك العسكري.

وأخيراً يظهر مما تقدم أن امتلاك ألدولة لقوة عسكرية يؤدي بها إلى امتلاك وسائل تأثير بارزة ومهمة في تحديد طبيعة دورها في مجمل التفاعلات الدولية.

رابعاً- المقوم التكنولوجي (المعلوماتي)

يعد المقوم التكنولوجي من أهم المقومات المؤثرة في العلاقات الدولية، إذ أزداد تأثيره بشكل كبير خلال العقود الأربعة الماضية، هذا وقد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع، تجسدت في ميادين الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافة والاقتصاد، إذ ألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية،مما خلق اعتمادية واعتمادية متبادلة ما بين الدول، حتى أصبح العالم أشبه بقرية كونية [2].

كما يعد التقدم التكنولوجي أحد أعمدة القوة، إذ أصبح علامة القوة لمن يمتلكها ودليل ضعف وتخلف للبعيدين عنها، وزاد من تأثيرها دخولها ساحة العلاقات الدولية وعدها آلية من آليات الصراع بين الدول ووسيلة مهمة لإثبات المكانة الدولية [3] إذ تحول العالم في تقديره لحجم تأثير القوة من فاعلية الحروب البرية إلى فاعلية الحروب

---

(1) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية، أبعادها في السياسة الدولية، (بغداد، مطبعة شفيق)، 197،ص109-110.

(2) ينظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص168.

(3) أحمد شوقي الحنفي، العالم الإسلامي والإستراتيجيات الدولية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، (واشنطن، مركز دراسات العالم الإسلامي)، السنة الأولى،العدد1/ شتاء 1991، ص 96، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.Google.net.

التكنولوجية، مما حدا بالكثير من الباحثين على أطلاق على هذا العصر وهذه الحقبة من العلاقات الدولية بتسمية عصر العلم والتكنولوجيا [1].

أما عن المعنى المقصود بالمقوم التكنولوجي فهو يعني تطبيق المعرفة التكنولوجية والعلمية لحل الإشكاليات التي يتعرض لها الإنسان في مجمل حياته العلمية والصناعية، ويعتمد المستوى التكنولوجي بصورة أساسية على البحث والتطوير بمعنى اكتساب معرفة جديدة وتطبيقها في الابتكار، هذا وتمثلت الثورة التكنولوجية في التغييرات الكبيرة التي تحققت في مجالات عديدة منها الإلكترونيات الدقيقة، والاتصالات والطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء والذي بدوره يكسب الدولة صاحبة هذه المعدات وهذه التكنولوجيا مكانة ومركزاً دولياً يساعدها على أدائها للدور الذي ترغب القيام به [2] حيث وضعت تطورات التكنولوجيا الحديثة للدولة من الإمكانيات والمستويات العالية ومن القابلية التدميرية النووية وغير النووية ما لم يضعها أي من مجالات العلم الأخرى [3].

هذا وأن التطور العلمي والتكنولوجي يُعد عنصراً له أهمية في تحديد مستوى القوة الوطنية ومستقبلها، إذ أن المتغير التكنولوجي يؤثر في القيمة الإستراتيجية لعناصر قوة الدولة وباتجاه زيادتها، وأن دور التكنولوجيا يبحر باتجاه دعم التأثير النوعي لعناصر القوة وليس الكمي، حيث يجد بعضهم هذه الميزة مهمة لتعويض الضعف في المساحة أو الموارد أو السكان بوصفها عناصر أساسية للقوة [4].

فالعالم في الوقت الراهن يشهد مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي تلقي بظلالها على السياسة الخارجية للدولة وكفاءة أدائها لدورها والتي تبلورت بدورها في ثلاث ثورات هي الثورة المعلوماتية، والثورة في وسائل الاتصال، والثورة في مجال

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة)، 1990، ص33.

(2) أنطوان زحلان، الحرب والعلم والثقافة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1986، ص22.

(3) سوسن إسماعيل العساف، مشروع الدرع الصاروخي وترتيبات أوليات الأمن القومي الأمريكي، أوراق دولية،(بغداد، مركز الدراسات الدولية)، 1997، ص15.

(4) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره،ص19.

الحاسبات الإلكترونية، بمعنى أن التعاون الإلكتروني قد أصبح وسيط المستقبل في علاقات الدول مع بعضها البعض والمحدد الأساس لمكانات هذه الدول من النظام الدولي[1]، هذا وأن للتكنولوجيا تأثيراً دولياً واضحاً مفاده [2]:

أ- تأثير يرتبط بنوع التحديات الأمنية ومدى الحاجة إلى قدرة تكنولوجية تُمكن الدولة من بناء قوة عسكرية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة من نظم معلومات وأقمار صناعية.

ب- دور التكنولوجيا في تشكيل الهرمية الدولية، إذ أن تقدم اليابان مثلاً مؤشر واضح على تأثير هذا المتغير في العلاقات الدولية، إذ احتلت مركزاً متقدماً بذلك.

ج- إشراك التكنوقراط والمتخصصين في صنع القرار السياسي الخارجي.

د- شطرت التكنولوجيا العالم إلى معسكرات وفقاً لقدرتها التكنولوجيا، فهناك دول بلغت حداً عالياً من التقنية التقليدية وهناك أخرى ما زالت تريد اللحاق بركب تلك الدول[3].

ولذلك تحققت الفرضية القائلة بأن من يمتلك تكنولوجيا المعلومات يمتلك القدرة على السباق مع الآخرين، ومن لا يمتلكها يجب أن يحمي نفسه تجاه تحديات الآخرين ويسعى لامتلاكها لكي يدخل في السباق، وبعبارة أخرى من يمتلك القدرة على اللعب يلعب ويؤثر في نتيجة المباراة إما باتجاه تحقيق أهدافه أو تقليص قدرة الخصوم على تحقيق أهداف على حسابه، ومن لا يمتلك القدرة أو مقومات القوة على اللعب يكون خارج الملعب وينتظر النتائج، ولكن ليس بوسعه أن يعفي نفسه من تأثيرات الآخرين[4].

---

(1) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج، (الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة)،(عمان،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، 2002،ص46.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص201.

(3) ينظر: كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص145.

(4) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج(الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، مصدر سبق ذكره، ص116.

2- المقومات المجتمعية

يقصد بالمقوم المجتمعي هو كل ما يتصل بمجتمع الدولة من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية وتجارب تاريخية وسياسية تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة، والإطار الاجتماعي للنظام السياسي وما يتعلق به من أحزاب وإيديولوجيات وإرادات[1].

ويورد (مازن إسماعيل الرمضاني) مكونات المقوم المجتمعي كالآتي [2]:

- حركة المجتمع التي تتعلق بتأثير تجاربه التاريخية وقيمه الثقافية.
- الاستقرار السياسي والاجتماعي ومدى التجانس الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة.
- الهياكل الاجتماعية – السياسية (غير الرسمية) التي تتضمن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام.
- طبيعة النظام الحكومي.

كما يورد (زايد عبد الله مصباح) تصنيفاً آخر لمكونات المقوم الاجتماعي هي كالآتي[3]:

- القائد السياسي أو صانع القرار.
- الرأي العام.
- طبيعة النظام السياسي.
- البيئة الاجتماعية والثقافية متمثلة بالسمات الشخصية القومية للمجتمع وطبيعة البناء الاجتماعي التعليمي في المجتمع وتوجهاته العامة.

---

(1) ينظر: هاني الياس الحديثي، سياسية باكستان الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص44؛ وكذلك صادق الأسود،مصدر سبق ذكره، ص ص118-122؛ ولمزيد من التفصيل ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ص146-149.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص206.

(3) زايد عبد الله مصباح،السياسة الخارجية، (ليبيا، طرابلس)، 1994، ص68.

كما أن دور صانع القرار يشكل عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية ومن دون شك فإن رجال الدولة أو صناع القرار هم قبل كل شيء لاعبون في المسرح ولكنهم يعملون باسم الدولة ولمصلحتها [1].

وفي ضوء ذلك فإن هناك عناصر عدة مهمة تؤثر في صناع القرار عند اتخاذهم لقراراتهم هذه العناصر لها انعكاسات فعالة على العلاقات الدولية منها[2].

أ. طبيعة النظام السياسي:

صنفت الدراسات الأكاديمية الأنظمة السياسية إلى مغلقة ومفتوحة، أما الأنظمة المغلقة فهي الأنظمة السياسية التسلطية الدكتاتورية، التي في ظلها ينقطع صانع القرار عن التحليل الموضوعي للظروف الداخلية والخارجية حينما يكون محصوراً بنخبة صغيرة من الأفراد لذلك تكون هناك دوافع قوية لاتخاذ سياسات ذات مخاطر عالية، أما الأنظمة المفتوحة فهي التي تُمارس فيها الديمقراطية، فإن الدولة لن تتمكن من ممارسة سياستها الخارجية إلا بعد رجوع صناع القرار إلى المؤسسات البرلمانية والدستورية عند اتخاذهم قرارات خطيرة تتعلق بمصير الدولة.[3].

ب. مستوى التماسك الوطني:

إن النظام السياسي يتأثر بضوابط سياسية تشمل مدى تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية ودرجة التماسك أو التفتت السياسي للنظام ومدى خضوعه للمحاسبة، فكلما زادت تلك المحاسبة انخفضت قدرة النظام السياسي على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية، هذا وإن قوة تماسك الدولة تؤهلها بصورة ملحوظة إلى بناء قوتها [4]

---

(1) ينظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص185-186.

(2) المصدر نفسه، ص ص186-187.

(3) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص21، ولمزيد من التفصيل حول موضوع المحاسبة السياسية وأثرها في السياسة الخارجية ينظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص131

(4) زايد عبد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص106، لمزيد من التفصيل ينظر: إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص20.

وجعل الأمة متحدة حول سياسة خارجية موحدة، لذا يجب على الحكومة العمل على ضمان الإسهام الجماعي للمجتمع بكل أشكاله وأعراقه في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، الأمر الذي يعطي السياسة الخارجية للدولة عاملاً مضافاً لقوتها من خلال تمثيلها لجميع مصالح الشعب وبالشكل الذي يجعل الدولة صلبة أمام محاولات التغلغل الخارجي لتفكيك وحدتها الوطنية وإضعاف سياساتها الخارجية [1].

ج- الخصائص الشخصية لصانع القرار

إن الخصائص الشخصية التي يمتلكها صانع القرار السياسي هي مسألة أساسية في عملية صنع القرار السياسي، ولها أهمية كبيرة وذلك لأن صناع القرار لهم تأثيرات مختلفة على السياسات الخارجية لدولهم[2].

وذلك من خلال القول بأنه كلما كانت قابلية صانع القرار وفنه رفيعين في التعامل مع الأحداث الدولية كلما كانت قراراته بعيدة عن التأثيرات اللاعقلانية، وكلما كان اعتقاد صانع القرار أنه يتحمل مسؤولية قراراته كلما زاد تحسسه بالقيود الداعية إلى تنقية القرار من الانفعالات النفسية[3].

وعلى الرغم من ذلك فأن هناك مجموعة من الدوافع الذاتية [*] والخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي التي تؤثر بدورها على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية لدولته[4].

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص188.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن العشرين، ترجمة مالك فاضل، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع)، 1998، ص53.

(3) نقلاً عن: كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره،ص152.

(*) **يقصد بالدوافع الذاتية:** مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، كالدافع نحو القوة والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى الانجاز واحترام الذات، لمزيد من التفصيل ينظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية مصدر سبق ذكره، ص185 ص186.

(4) المصدر نفسه، ص185

ويظهر مما تقدم أن طبيعة النظام السياسي عامل فاعل في التأثير على دور الدولة، أما الذي يهمنا منه هو استقرار هذا النظام وما له من تأثير في عملية تهيئة البيئة الملائمة لصناع القرار لاتخاذ قراراتهم بشكل سليم وعقلاني.

ولذا يمكن القول أن جميع المقومات المادية التي ذكرت لا يمكن رؤية انعكاساتها بشكل واضح ما لم يدعم هذه المقومات نظام سياسي مستقر يتمتع بالقبول العام والصلاحية اللازمة لاستغلال هذه المقومات في تنفيذ الدور الذي يسعى لتحقيقه هذا النظام، وما لم يتوفر له إجماع شعبي حول شكل هذا الدور والنتائج المترتبة على أدائه، فأن المقومات المادية بمجملها لا يمكن أن تؤدي دورها كاملاً في عملية تنفيذ الدور.

3. مقوم الإرادة

يذكر (محمد السيد سليم) (أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية تنبع بشكل رئيس من الخصائص الذاتية للوحدة الدولية نفسها ومن الإرادة الذاتية لصانعي القرارات والسياسات فيها)[1]، ويقصد هنا أن سلوك وحدة دولية ما وفعالية دورها في البيئة الدولية والإقليمية لا يعتمد فقط على مقوماتها الذاتية، بل يعتمد على العلاقة الوثيقة بين امتلاك تلك المقومات وإرادة الوحدة السياسية على استغلال هذه المقومات بما يحقق لها أهدافها الخارجية وهذه الإرادة تنبع من مصدرين هما: طبيعة الثقافة القومية السائدة في مجتمع الوحدة السياسية، إذ أن بعض المجتمعات تسعى دائماً بأن تحضى بدور لا يقتصر فقط داخل حدودها القومية بل يتعدى ذلك، فليس بمقدور أي دولة أن تظهر بمنزلة الدولة العظمى من دون تطلع قومي غريزي للاضطلاع بذلك الدور[2]. والاستقلال والسيادة في عملية اتخاذ قرارها الداخلي والخارجي على حد سواء، دون تدخل أية قوة أجنبية في عملية اتخاذه، وان المنظور الحديث لتحليل السياسة الخارجية لا يهتم كثيراً بالمعيار القانوني (السيادة)، بل يهتم بمعيار آخر هو المعيار السلوكي والذي

(1) المصدر نفسه،ص124.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص75.

يقصد به قدرة الوحدة الدولية على التأثير المستقل في قرارات وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها في تفاعلات ذات أبعاد سياسية وأمنية وعسكرية وحتى اقتصادية يكون لتلك التفاعلات قدرة كبيرة على تحديد مسارات التعاون والعمل المشترك وبالشكل الذي يعطي لدور الدولة إمكانات إضافية تساعده في تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة[1].

ولذا لا يكفي وجود إمكانات معينة لقيام الدولة بأداء دورها دون توفر الإرادة والرغبة الجادة والعزم لدى صانع القرار على تنفيذ تلك الرغبة، فضلاً عن وجود ثقافة أصيلة غير مكتسبة تصبح الركيزة الأساسية، والدعامة الأولى في خلق تلك الإرادة التي تدفع باتجاه تحقيق الطموحات التي تنطوي على تنفيذ الدور المرغوب به، وهناك من يضيف عوامل أخرى إلى جانب مقوم الإرادة كعوامل غير مادية تؤثر في دور الدولة ومنها المتغير الأيديولوجي والذي يهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه دور تلك الدولة وطموحها في المستقبل، بما يحمله ذلك المتغير من قيم تخدم مصالح الدولة في المدى البعيد[2].

ولذا يجب أن يتوفر لدى صانع القرار في الدولة الإمكانات المادية فضلا عن رغبة ملحة ناتجة عن أيمان عميق بحقيقة الدور الذي يجب أن تقوم به دولته على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وطبيعة الأهداف التي يسعى إلى تأمينها عن طريق قيام دولته بهذا الدور، مما يولد إرادة قوية قادرة على تحقيق هذه الرغبة وذلك من خلال القيام بدور إقليمي ودولي فاعل، لاسيما إذا استند صانع القرار إلى قاعدة واسعة من الرأي العام داخل دولته تدفع باتجاه قيام هذه الدولة بالدور. وبهذا فأن الدور يُعبر عما يراه صانع

(1) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص23.

(2) محمد وقيع الله، الصين في القرن القادم وتحولات ميزان القوى الدولي، قراءات سياسية، (أمريكا، مركز دراسات الإسلام والعالم) ، السنة الخامسة، العدد3، 1995، ص9. ولمزيد من التفاصيل ينظر: فرانسيس فوكاياما،التصدع العظيم – الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ترجمة عزة حسين كبة (بغداد، بيت الحكمة)، 2004، ص72.

القرار بأنه مناسب للوحدة والوظائف التي يجب أن يقوم بها في المجال الإقليمي والدولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة[1].

ثانياً: المتغيرات الموضوعية

ويقصد بها تلك المتغيرات التي يمكن أن تحدث على مستوى النظام الدولي، والتي يمكن أن تؤثر بطبيعة الحال على الوحدات الدولية وما تمارسه من أدوار، فتتراجع دول عما قامت به من أدوار، وتتقدم دول أخرى لتقوم بأدوار لم تمارسها من قبل، فإذا عدنا مثلاً إلى النظام الدولي بأشكاله الثلاثة المعروفة، أي المتعدد الأقطاب، والثنائي القطبية والأحادي القطبية، سنلاحظ ذلك بوضوح، ففي الشكلين الأول والثاني حدثت تغيرات مهمة أدى بعضها إلى ممارسة بعض الدول لأدوار معينة وقاد الآخر إلى تغير النظام نفسه، وتغيرت نتيجة لذلك بعض الأدوار[2]، **ولذلك تم تناول متغيرين أساسيين هما:**

أ- أثر البنيان الدولي (هيكلية النظام السياسي الدولي) على سلوك الوحدات الدولية.

ب- أثر الحافز الدولي في البيئة الدولية على سلوك تلك الوحدات [3].

أ- البنيان الدولي:

يقصد بالبنيان الدولي، كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضهما[4]، أما الهياكل فيقصد بها ذلك التراتب الذي تتخذه وحدات النظام الدولي في ضوء الكيفية التي ستتوزع بها مصادر القوة والنفوذ وتقصي طبيعة أقطاب القوة داخل

---

(1) دنيا جواد مطلك، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، (دراسة أنموذج آسيا-الباسيفيك)، أطروحة دكتوراه غي منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص27.

(2) ينظر:هاشم فؤاد، أفريقيا – بوابة ليبيا للعالم الخارجي، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت: http://darislam.com/home/tagrer/date/htm) .

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 257.

(4) Kenneth Waltz، Theory of international Politics، (Boston: Little Brown، 1967)، P.P. 308- 311.

الهيكل، فالهيكلية تحدد لنا الشكل البنيوي للنظام الدولي فيما إذا كان متعدد الأقطاب أو ثنائياً أو أُحادياً [1].

لقد ذهب العديد من أساتذة السياسة والعلاقات الدولية إلى دراسة تأثيرات النظام السياسي الدولي، والبنيان الدولي في دور الدولة وفي موقعها ومكانتها في البيئة الدولية في ضوء معايير مختلفة [2] أهمها حدود النظام ووحداته الأساسية والفرعية وهياكل القوة السائدة فيه وأشكال التفاعل الدولي، كما أن للبنيان الدولي تأثير كبير في السياسة الخارجية للدول يمكن معرفتها من خلال فهم طبيعة هذا البنيان ووحداته الأساسية والفرعية، ومعرفة ما إذا كانت الدولة محل البحث هي من وحداتها الأساسية أم الفرعية، ومن خلال التعرف على هياكل القوة السائدة بداخله والنتائج الناجمة عنه[3].

كما يؤكد(إسماعيل صبري مقلد) أنه كلما زاد ضغط البيئة (الخارجية) قلت إمكانات التصرف،وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وبالعكس فكلما قل ضغط هذه البيئة زادت فرص التصرف ومن ثم تزيد مجالات الاختيار [4].

كما يمكن القول إن نمط توزيع الموارد الاقتصادية – بالمفهوم الشامل- في البيئة الدولية يحدد كثيراً قدرة الوحدة الدولية على التصرف تجاه الوحدات الأخرى، وكذلك على تنفيذ أهداف سياستها الخارجية،ومن ثم فإنه يحدد ترتيباً معيناً للوحدات داخل

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، (دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة)، (بغداد،دار الشئون الثقافية)، 1995، ص14.

(2) Joseph Frankel، international Politics، (London: oxford university Press) 1969،P35.

(3) إسماعيل صبري مقلد، نظريات في السياسة الدولية(دراسة تحليلية مقارنة)، (الكويت، منشورات ذات السلاسل)،1987،ص200.

(4) المصدر نفسه، ص251.

النسق الدولي تجاه بعضها البعض، بيد أن هذا الترتيب يتأثر كذلك بنمط توزيع القيم والاتجاهات السياسية بين وحدات النسق، لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النسق الدولي[1].

ولذلك اندفعت القوى الدولية إلى مزيد من الاتصال والتفاهم بقصد تأسيس العلاقات وتأطيرها بعضها ببعض طمعاً في زيادة درجة المنافسة الداعية إلى تحجيم إمكانية الخصم الأكثر تأثيراً في صراع القوة بهدف التآلف وذلك بهدف السعي إلى بناء معادلة إستراتيجية يمكن حسابها على أنها محور جديد لتشكيل القوة [2].

ونجد عامل الترابط واضحاً من خلال السد الإقليمي لأية دولة (والذي يقصد به القوى الفاعلة والمؤثرة في الدور الذي ترغب القيام به دولة ما في إقليم فرعي محدد) والذي يرتبط بحجمها ومكانتها في الإقليم فضلاً عن قبول البيئة الدولية والإقليمية واعترافها بهذا الدور وفقاً لرؤى القوى الفاعلة في الإقليم وفي النظام الدولي[3]، وانطلاقاً من هذا فإن كل دولة هي وحدة اجتماعية متكاملة تتمتع قيادتها بالسيادة التامة على أراضيها في اتخاذ القرارات الخاصة بها، وهذه الخاصية تعني بأن الدول الأخرى سواء اعترفت بها دبلوماسيا أم لم تعترف، فإنها تتمتع بخصائص تنفرد بها عن غيرها من اللاعبين الدوليين[4].

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص262.

(2) منعم العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، سلسلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 16، 2001، ص32.

(3) محمد سعد أبو عامودا، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 134، 1998،ص135.

(4) Robert Purnell، The society of state: an introduction to international Politics، (London: widen fled Nicolson 1973)، p.p. 66-67.

ووفقاً لهذه الرؤية فإنه يمكن أن يمتلك طرف إقليمي مقومات القيام بالدور كافة إلا أنه رؤية القوى الدولية الكبرى لهذا الدور قد تكون عاملاً مساعداً للقيام بهذا الدور أو محدداً له[1].

بيد أن هذا لا يعني بأن جميع الوحدات الدولية في البنيان الدولي على مستوى واحد من التأثير والنفوذ السياسي والدولي والمكانة الدولية، وذلك لاختلافها واقعياً في كثير من الجوانب من أهمها مستوى تطورها الاقتصادي والحضاري والتكنولوجي والتي تؤدي كلها دوراً في تحديد مركز الدولة ومكانتها ودورها في البيئة الدولية [2]، ولذلك فإن الوحدات الدولية تتأثر بالهيكلية الدولية وتتفاوت به بتفاوت طبيعة تلك الهيكلية، ونستنتج من ذلك أن الهيكلية الدولية قد تسمح في فترة زمنية معينة بممارسة دولة ما لدور معين، وقد لا تسمح به في فترة زمنية أخرى[3].

2- الحوافز في البيئة الدولية:

يتأثر السلوك السياسي الخارجي للدولة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وقد تكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ولكنها تضطر إلى التعامل مع الحوافز بشكل معين يتناسب مع مفهومها للحافز [4].

فهناك حافز داخلي وحافز خارجي، (فالحافز الداخلي)، هو الذي ينشأ من البيئة الداخلية للوحدة الدولية، إذ أن السلوك السياسي الداخلي للدولة في لحظة معينة قد يكون استمراراً لسلوكها السياسي الداخلي في مرحلة سابقة إذا لم تطرأ متغيرات جديدة

---

(1) محمد سعد أبو عامودا، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص131.

(2) Robert Purnell، The society of state an introduction to international Politics، op.cit، p 68.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص276.

(4) المصدر نفسه، ص326.

أو مواقف جديدة[1]، وهناك (حافز خارجي) وهو الموقف السياسي الخارجي الذي يرتب رداً من قبل صانع القرار يتجسد في سلوك سياسي خارجي [2].

كما أن للحافز الخارجي أهمية وتأثير على دور الدولة، ويقصد بذلك أن لعملية أدراك القائد السياسي لمدى أهمية الوقائع الخارجية(الحوافز) التي يتعامل معها تأثير كبير على نمط واتجاه تلك الوقائع وكيفية الاستجابة لها، فالقائد السياسي يوجه انتباهه إلى ما تفعله الوحدات الدولية التي يعتقد أنها تؤثر في أهداف دولته، ولذلك سيحدد اتجاه التحالفات واتجاهاتها وأطرها ضمن إطار إدراكه لتلك الأهمية [3].

إن هذه التحالفات تغذي مناطق الضعف التي تعاني منها دولة ما وتكسبها عناصر قوة يمكن أن تساعدها في زيادة ثقلها في الإقليم والعالم، ويُمكنها كذلك من أداء أدوار جديدة أكثر أهمية وتأثيراً [4]، ولذلك يعد الحافز المتأتي من البيئة الدولية بمثابة فرصة تؤدي إلى تعزيز دور الوحدة الدولية وجعله أكثر تأثيراً وفعالية [5].

هذا وما يؤكد أن البيئة الدولية وما يتأتى منها من حوافز تؤثر بشكل كبير في قدرة دولة ما على أداء الدور الذي تريده لنفسها أو رغبتها في تغيير النظام الدولي وبالشكل الذي يتناسب مع مصالحها، ما لاحظه (كِنث والتز) من أن الهيكل السياسي الدولي الذي يتمخض وينتج عنه الحافز الدولي هو الذي يحدد الوظائف والأدوار التي تقوم بها الوحدات الدولية وفقاً لما تمتلكه من قدرات متاحة[6].

---

(1) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص27.

(2) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص15.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 418.

(4) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات ذلك الواقع على الوطن العربي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،1997، ص215.

(5) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص29.

(6) نقلاً عن: روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2009، ص112.

ولذلك يعد الحافز الدولي بمثابة محدد مهم للسياسات الخارجية للدول ولأدوارها المنبثقة عن تنفيذها لتلك السياسات [1].

ويظهر مما تقدم أن للحافز الخارجي أهمية لا تقل عن باقي مقومات الدور وربما شكل العامل الأساس في تحديد أهمية الدور في الآونة الأخيرة، وذلك أنه إذا توفر الحافز الدولي فمن الممكن للوحدة الدولية أن تؤدي الدور الذي ترغب به على الرغم من المحدودية النسبية لمواردها المادية التي تساعدها على أدائه.

المبحث الثاني

الترتيبات الأمنية والأهمية الجيوستراتيجية لإقليم آسيا – الباسيفيك

من المعروف أن الأهمية الجيوستراتيجية التي يتمتع بها إقليم آسيا- الباسيفيك جعلته أكثر المناطق سخونة وأكثرها امتلاء بالعديد من التفاعلات والإشكاليات الأمنية المربكة للاستقرار الإقليمي، مما دفع دول الإقليم المعنية بتلك الإشكاليات إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات الأمنية التي من شأنها معالجة تلك الإشكاليات وبالشكل الذي يحفظ للإقليم استقراره الأمني، وذلك للحيلولة دون اندلاع نزاعات وحروب لا طائل لها، ولذا وقبل الدخول في مضامين تلك الترتيبات وجب التعرف على المفاهيم الأساسية لمكونات تلك الترتيبات، ومن ثم معرفة وإبراز الأهمية الجيوستراتيجية للإقليم باعتبار أن تلك الأهمية هي التي دفعت تلك الدول إلى أيجاد مثل هكذا ترتيبات، ولأجل ذلك فتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين

- **الأول:** يتناول مفهوم الترتيبات الأمنية والمكونات الأساسية لتلك الترتيبات.
- **الثاني**: يبين الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم آسيا- الباسيفيك.

(1) لمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص114 وما بعدها.

المطلب الأول: مفهوم الترتيبات الأمنية

يعد مصطلح الترتيبات الأمنية من المصطلحات ذات الاستعمال الواسع في الدراسات الدولية الأمنية، إذ يتكون من كلمتين(الترتيبات) والتي هي مجموعة الأحلاف والمواثيق الدفاعية والتكتلات الأمنية والاقتصادية فضلاً عن الشراكات الإستراتيجية والتي تكون إما ذات طابع أمني أو عسكري أو اقتصادي[1].

ومن ثم كلمة (الأمن) الذي أصبح مسألة مهمة ورئيسة في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حدٍ سواء، ولما كان هو على النقيض من الخوف كان لزاماً العمل على إيجاده وإتباع السبل كافة للمحافظة عليه لما له من أهمية قصوى في الحفاظ على مقدرات الأمم والشعوب، وفي جميع مجالات حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فانعدام الأمن يعني فناء الدولة وفناء لمكتسباتها ومن ثم القضاء على كيانها واختفائه من قائمة الوجود بسبب ما سوف يصيبها من فوضى تؤدي إلى التفكك والانهيار[2]، ولذلك يشمل مفهوم الأمن كل ما يحقق الاستقرار السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو إذا يشمل الأمن ببعديه الداخلي والخارجي [3].

ولذلك يتضمن مفهوم الترتيبات الأمنية العديد من المكونات الأساسية أهمها، الأحلاف والشراكات والتآلفات الإستراتيجية والتكتلات الإقليمية.

أولاً: الأحلاف

الحلف: الحاء واللام والفاء أصل واحد وهو الملازمة، ويقال حالف فلان فلاناً، إذا لازمه من باب الخلق يقال حلف يحلف،وذلك لأن الإنسان يلزم الثبات عليها [4]،

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص187.

(2) المصدر نفسه، ص188.

(3) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد19، 2008، ص11.

(4) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج2، (الرياض، الموسوعة الشاملة)، د.ت، ص ص97-98.

والحِلف لغةٌ، بالكسر، يعني العهد بين القوم، والصداقة والصديق يحلف لصاحبه أن لا يغدر به، والأحلاف في قول زهير وأسد وغطفان لأنهم تحالفوا على التناصر [1].

ويعرف قاموس العلوم السياسية (الحلف- alliance) بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وتتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي من حيث المبدأ تعمم مبدأ التحالف [2].

ويرى البعض أن توازن القوى ما هو إلا المطلب الأساس الذي يقف وراء عملية التحالف أو قيام الأحلاف، وذلك بهدف توازن الدول في قوتها سواء أكانت سياساتها الخارجية موجهة نحو هذا الغرض بوعي أم لا [3].

ولكن يبقى الهدف الأساسي من تحقيق الحلف هو توازن القوى مع الأطراف الدولية الأخرى،والذي يعني أن على كل دولة إذا ما حاولت الاعتداء على دولة أخرى فإنها ستجابه بجمع لا يقهر من الآخرين[4].

كما أن هناك أسباب أخرى تقف وراء التجاء الدول إلى الأحلاف، منها أن بعض الدول تجد أن هناك خطراً يهددها أو قد يهددها في المستقبل ومن المستحيل أن تدرأ بمفردها هذا الخطر، فتدخل في تحالف تواجه به عدوها المشترك مع الدولة المتحالفة معها، مما يدفع هذا العدو المشترك إلى البحث عن دول أخرى يتقاسم معها العداوة لهذا العدو، فينشأ بذلك تحالف وتحالف مضاد يخلق نوعاً من التوازن بين الأطراف المعنية[5].

---

(1) منير محمد الغضبان، التحالف السياسي في الإسلام، ط3، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع)، 1999، ص31.

(2) Joseph Dunner، (Dictionary of Political Sciences)، vision press، Ltel London، (1965)، p16.

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص206.

(4) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص223.

(5) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، 2002، ص ص54-55.

وهناك من يعرف الأحلاف بأنه علاقة اتفاقية رسمية بين دولتين أو أكثر تحدد واجبات وحقوق الطرفين أو (الأطراف) المتعاقدين تجاه بعضهما، وهذه العلاقة الاتفاقية تتضمن تنظيم القضايا الأمنية والدفاعية المتعلقة بالأطراف المتعاقدة، هذا وأن سبب لجوء الدول إلى الأحلاف والائتلافات هو حصول تغيير مفاجئ في الوضع العسكري، قد يحمل تهديداً خطيراً لدولة أو لمجموعة من الدول، وهو ما يدفعها نحو اعتماد أسلوب فعال لحماية أمنها وللدفاع عن وجودها ولذلك تلجأ إلى التحالف أو الائتلاف، كما وأن من أسباب تفكك الحلف هو هزيمة أحد أطرافه، أو رفضه الالتزام بمعاهدته، أو بروز تغيير جديد في السياسة الداخلية لبعض أطرافه [1]، كما قد تستغني الدولة عن أحلافها إذا ما اقتنعت بأنها من القوة بحيث يمكنها من الصمود أمام أعدائها من دون دعم أحد، أو أن أعباء الارتباطات الناتجة عن الأحلاف تفوق حسناتها المرتقبة، وفي هذا يقول((محمد عزيز شكري) (وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة سواء بين الدول أو الأفراد)، وهذا ما عبر عنه بالمرستون بالقول (ليس في العلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة بل هناك مصلحة دائمة))[2].

أما عن تصنيف الأحلاف فيمكن تصنيفها إلى تحالفات رسمية وغير رسمية من الناحية القانونية وإلى أحلاف ثنائية وجماعية من الناحية العددية، وأحلاف دفاعية وهجومية من حيث الهدف، وأحلاف مؤقتة ودائمة من حيث مدة سريان الحلف، وأحلاف علنية وسرية من حيث السرية والعلنية، وأحلاف متكافئة وغير متكافئة من حيث التكافؤ بين أطرافها، وأحلاف وقت سلم، وأحلاف وقت حرب، من حيث

(1) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط3، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)،2010، ص 112.

(2) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة)، 1978، ص ص15-16.

التوقيت[1]، أما مورغنثاو،(فيصنفها إلى تحالفات مصالح وتحالفات عقائدية وتحالفات عامة ومحدودة وتحالفات فعالة وتحالفات غير فعالة) [2].

ثانياً: الشراكات الإستراتيجية

تعني الشراكة التحول في العلاقات بين دولتين أو أكثر من الوضع التقليدي إلى علاقات ثنائية أو متعددة شديدة الترابط والتكامل في الشؤون الإقليمية[3]، بالشكل الذي يحقق التفاهم الشامل لتحقيق المصالح المشتركة [4].

فالشراكة لها معانٍ مترادفة كثيرة منها الوفاق والتعاون، وهي كلها حالات تصف الوضع في العلاقات الدولية بين الدول المعنية التي تخلو من الصراع والمجابهة، إلا أن هناك بعض الاختلاف في مضمون كل منها، فالتعاون يشير إلى حالة من تبادل المعونات بين البلدين سواء على الصعيد الاقتصادي أم العسكري، لكنه لا يأخذ صيغة اتفاق قانوني يجمعهما [5].

أما الشراكة فهي حالة أو صيغة تجمع بلدين يقوم أساسها على اتفاق مفاده إذا ما مست مصالح أحدهما أو حصلت اعتداءات خارجية فضمن صيغة الشراكة يتم إيقافها، والوقوف بجانب الطرف المتضرر وفقاً للاتفاق الذي يجمعهما، كما أن الشراكة تشير إلى النصيب أو (النسبة) الذي يرجع إلى هذا أو ذاك الطرف جراء مشاركته في عملية ما، وهو النصيب ذاته الذي يحدد مستوى وأهمية (شراكة) مختلف الأطراف في العملية المذكورة.[6]

---

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص114.

(2) نقلاً عن :محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص17.

(3) Shi Yongming، Pacific Region- Australia is seeking anew Orientation in the Asia، studies international December، 1997، p3.

(4) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمة في عالم متغير، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر)، 1993،ص16.

(5) محمد بوعشه، العرب والمستقبل في الصراع الدولي،(ليبيا، الدار العربية للنشر والتوزيع) ،2000، ص125

(6) محمد بوعشه، مصدر سبق ذكره، ص126.

أما هنري كيسنجر الذي يفسر رؤيته للشراكة على أنها إحدى مضامين النظام الدولي الجديد، فإنه يرى أن الشراكة بين الأمم تتسامى فوق إرهاصات الحرب الباردة، كونها قائمة على التعاون والعمل الجماعي ولاسيما من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية وحتى فيما بينها، يوحدها المبدأ وحكم القانون[1].

وإن أكثر الأمثلة شيوعاً للشراكات هي تلك المسمية بالتحالف بدلالة الشراكة الدولية، وهو يطلق على تنظيم أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة أو دول أخرى في ظل ظروف معينة، إذ أن أبرز مقومات هذا النوع من الشراكة هو الصدقية في التعامل [2].

ولعل أبرز ما ينبغي على الشراكة تحقيقه هو تنظيم القوات المسلحة والتي تعد من أهم الأهداف التي تضعها الدول نصب أعينها عند التفكير في عقد التحالفات والشراكات، وتضيف قدراً من النمو على القدرات المسلحة لمواجهة التهديدات العسكرية والمخاطر الأمنية المتعاظمة، وكذلك من أهدافها تنظيم التوقعات الإستراتيجية[3]، والملاحظ أنه عند الإقدام على إقامة حلف أو شراكة إستراتيجية يتم تنظيم التوقعات الإستراتيجية بين قطبين في إطار التصورات والتوقعات السائدة، وتكون درجة واقعية وإجادة تنظيم التوقعات الإستراتيجية عاملاً حاسماً في تحديد المدة الزمنية لاستمراره، فالتحالفات والشراكات التي يتوقع أن تثير الكثير من المشكلات لا يتوقع لها الاستمرار بطبيعة الحال، لأنها لا تقود إلى تكوين عناصر الشراكة المراد الوصول إليها فحسب بل تسعى إلى استنبات بذور الضد مما يعجل بانتهاء العوامل الدافعة لتكوين الحلف[4].

---

(1) نقلاً عن: أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر)، 1979،ص113.

(2) Joseph Frankel، National interest، Macmillan، London1970، p136.

(3) Ibid.p137.

(4) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص8.

وبذلك يمثل الحلف أو الشراكة تعبيراً عن مجموعة مصالح سابقة بوجودها وجوده، والحلف والشراكة اللذان لا يمثلان مصالح مشتركة، تخلق أسس شراكتها، عُدا مجرد قطعة ورق لا قيمة لها[1].

ثالثاً: التآلف الإستراتيجي

ويقصد به التقارب الذي يتيح لأقطابه الاستفادة من قدرات بعضهم البعض، فالدول نظرياً في حالة صراع دائم مع بعضها البعض، ولكن يبقى هناك ما يمكن تحويله من صراع إلى إضافة للقدرات الإستراتيجية، إذ أن الدول قد تستطيع من خلال إتباع إستراتيجية التآلف تمويل خسائر المنافسة مع دول أخرى إلى نوع من أنواع مكاسب التكامل والمؤازرة، ويقول (محمد حسنين هيكل) في توصيف التآلف بأنه (تحالف مؤقت) في لحظة معينة حتى وإن طالت عليها الأسابيع والشهور[2].

وضمن هذا التحالف لا يكون مطلوباً من الأطراف – أحياناً- ما هو أكثر من مجرد تحييد نفسها، أي اتخاذ موقف الانتظار وترك الأمور تجري في مساراتها [3].

وبصفة عامة يمكن تقسيم التآلف إلى نوعين هما التآلف الرسمي وهو ذلك التآلف الذي يتميز بهيكل محدود نتيجة وثيقة محدودة، والتآلف غير الرسمي، وهو ذلك النوع الوظيفي الذي يعني حقيقة وجود التعاون والتنسيق على الأصعدة كافة من دون الحاجة إلى وجود الاتفاقات والمواثيق وعادة ما تأخذ التالفات الإستراتيجية شكل المشاريع المستقبلية أو تحمل في مضامينها ضغوطات طرف على طرف آخر، بحكم المنافسة الدولية السائدة بينهما، مع أنها تعتمد وبدرجة كبيرة على طبيعة النظام الدولي السائد [4].

---

(1) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) ينظر: محمد حسنين هيكل،الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول، كلام في السياسة، ط2، (القاهرة، المصرية للنشر العربي الدولي)، 2002، ص187.

(3) المصدر نفسه، ص188.

(4) منعم العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره، ص77.

ويتبين مما تقدم أن التالفات الإستراتيجية هو شكل آخر من أشكال التعاون الدولي فضلاً عن التحالف والشراكة، وينصب هذا التعاون في شكله الأساس على المسائل العسكرية والأمنية التي تنطوي على تحقيق أمن الدول المتحالفة أو المتآلفة أو المشاركة.

رابعاً: التكتلات الاقتصادية:

في واقع الحال إن التكتلات بمفهومها العام لم تكن ظاهرة حديثة العهد، بل إنها قديمة في العلاقات الدولية وذلك لخلق حالة من التوازن بين الدول المتصارعة في القدرات والإمكانات المادية باسم المصلحة المشتركة، إذ تعد وسيلة مهمة لذلك وهي نتيجة حتمية من أجل النفوذ والسيطرة للقوى التي هي أكثر قوة ولذلك لا يمكن أن يوجد حلف أو تكتل من دون أن تكون هناك مصلحة مشتركة تقف وراء ذلك الحلف أو تلك الكتلة [1].

ولذلك عرف (فاكس بيلوف) الكتلة بأنها عصبة عسكرية واقتصادية وسياسية وقد تكون أيديولوجية – فكرية تتجه نحو تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والأمني بين أعضائها من الدول، تحت زعامة دولة رائدة في الكتلة تكون بمثابة الدولة القطبية المؤثرة في قيادة سائر الدول المنضوية في الكتلة وتوجيهها، ومن المؤكد أن تعاظم القوة التدميرية الهائلة التي كان يملكها العالم في القرن العشرين، أسهم في بروز الكتل الدولية عبر سياسة سباق التسلح وضرورة الحفاظ على توازن القوى الدولي لصيانة السلم والأمن الدوليين، وتلك سياسة معاصرة ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية [2].

---

(1) محمد كريم مهدي المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية،جامعة المستنصرية، 1989، ص3.

(2) ماكس بيلوف، أبعاد جديدة في السياسة الخارجية، ترجمة محمد جعفر، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر)،(د.ت)، ص196.

وقد تنشأ الكتل الدولية لدوافع اقتصادية ذات أبعاد أمنية، تمليها أزمات اقتصادية وأمنية طارئة، أو لضعف عدد من الدول عن تحقيق أهدافها وبرامجها الاقتصادية، ومن ثم ظهور الحاجة عندها إلى تحقيق التكتل الاقتصادي في ما بينها [1]، كما تلجأ الدول إلى سياسة التكتلات إدراكاً منها بأن تلك التكتلات تحقق لها مكاسب مادية، وربما توفر لها ربح نزاع قائم أو تحقيق أي غرض قصدته تلك التكتلات[2].

هذا ويعرف البعض التكتلات بأنها المبادرات التي تتخذها الحكومات في منطقة إقليمية ما بهدف تحقيق أهداف مشتركة [3].

وعلى الرغم من أزمة التنوع والتشابك في مصطلحات الكتلة، إلا أن جميع هذه المصطلحات على الرغم من تباينها تحتفظ بدلالات مشتركة، فهي من الناحية العددية لا يمكن إلا أن تكون أكثر من دولتين، وأن تكون في الكتلة غاية مشتركة سواء بالمعنى الأمني العسكري الضيق الذي ترافق معها أم بمنطوقها الواسع أي الأمني بدلالة الاجتماع، هذا وتبسط الكتلة جدول أعمالها على منطقة جغرافية معينة تكون جلُ نشاطاتها موجهة إلى تلك المنطقة[4].

فضلاً عن أن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية شهدت نشاطاً واسعاً سواء في إطار ثنائي أم شبه إقليمي أو إقليمي أو تجمعات لا تكسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، سميت بالتكتلات الاقتصادية الكبرى[5].

---

(1) عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص113.

(2) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص4.

(3) محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، (دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية)، 2008، ص1.

(4) كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا،(ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية)، 1997، ص15.

(5) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، (القاهرة، دار النهضة العربية،) ،2004، ص23.

أما في إطار الحديث عن نجاح التكتلات في تحقيق أهدافها فيجب توفر عوامل اقتصادية وسياسية في هذه التكتلات حتى تعطي ثمارها، ففيما يخص العوامل الاقتصادية فإنه يجب أن يكون هناك تشابه في هياكل الإنتاج بين الدول المتكتلة وكذلك قوة في العلاقة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل، والمسألة الأكثر أهمية في ذلك، هي مسألة التقارب الجغرافي للدول وفيما إذا كانوا يشكلون تكاملاً إقليمياً يدعم هذا التكتل أما في جانب العوامل السياسية المؤثرة في نجاح التكتل، فهي ضرورة توفر هياكل مماثلة لصناعة القرار في إطار الدول الأعضاء المتكتلة، وكذلك ضرورة وجود حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس بين دول التكتل ووفقاً لمقتضيات الحاجة[1].

أما عن الفوائد والأهداف التي ترغب الدول في تحقيقها من وراء التكتلات، فهي تنطلق من اعتبار الدول أن هذه التكتلات هي الأدوات والوسائل الأكثر متابعة لمعالجة قضايا الاعتماد المتبادل ومشكلاته التي يثيرها التجمع الإنساني [2]، وكذلك رغبة الدول في استمرار الحوار وتقليل المشكلات والخلافات والمنازعات في العلاقات الدولية، فضلاً عن معالجة الاختلالات الاقتصادية التي لم تعد حلولها مسألة وطنية داخلية، هذا إلى جانب أن التقدم العلمي والتكنولوجي جلب بدوره تعاوناً متزايداً بين الدول وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية [3].

(1) S.L.Baier، The New Regionalism: Causes and consequences، A paper، written From inter – American Development Bank and CEP conference، university of Notre-Dame، 2006، p14.

(2) علي إبراهيم يوسف، منظمة التجارة العالمية، (بيروت، دار النهضة العربية)، 1997، ص3، لمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية (دراسة قانونية)، (عمان، دار أيلة للنشر والتوزيع)، 2010.

(3) المصدر نفسه، ص20.

وخلاصة القول إن الحاجة إلى هذه الترتيبات الأمنية بمجملها الأحلاف والشراكات الإستراتيجية والائتلافات والتكتلات، هي من أجل تكوين نظام أمني يعمل على ترسيخ التعاون، عوضاً عن الاعتماد الذاتي في تحقيق الأمن،ولذلك فإن إقامة هذه الترتيبات الأمنية هي أحد الحلول الناجعة للتخلص من معضلة الأمن، فمن المعروف أنه كلما زاد ارتباط دول الإقليم مع بعضها البعض عبر تفاعلات إيجابية، زاد توافق مصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها [1]

المطلب الثاني:

الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم آسيا – الباسيفيك

أولا: مفهوم الجيوستراتيجية

في البدء يمكن القول أن هناك خلطاً لدى الكثير بين الجيوستراتيجية والإستراتيجية، إذ أن تعريف الجيوستراتيجية قليل الاستخدام في الأدبيات العربية، فقد عرف (أمين هويدي) الجيوستراتيجية بأنها (التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية والسياسية ذات الصفة الدولية) وأنها تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أم السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة[2](*).

(1) سليمان عبد الله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص9.

(2) نقلاً عن: سعود عايد، الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، العدد 15249، الرياض،مؤسسة اليمامة الصحفية، 2010، ص1. نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.alyamima.org

(*) إن مكونات الجيوستراتيجية هي عشرة وهي دراسة الموقع والحجم والشكل والاتصال بالبحر، والحدود والعلاقة بالمحيط والطبوغرافيا والمناخ والموارد والسكان، لمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه،ص2.

أمـا مـا يخـص المفـاهيم والمصـطلحات ذات الدلالـة لمصـطلح الجيوسـتراتيجية ومنهـا الإستراتيجية، فيمكن تعريفها بأنها تعبير مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (Strao) بمعنى جيش أو حشد، ولذلك لا بد مـن التأكيـد عـلى أن تعبـير الإسـتراتيجية ذو أصـل عسـكري[1]، وجميـع التعريفات الأخرى للإستراتيجية تصب في منظور العمليات العسكرية، ولكـن في الوقـت نفسـه يوجد منظاراً آخر ينظر من خلاله للإستراتيجية وهو الفهم المعاصر لها والذي أعطاهـا شـمولية ومساحة أوسع وأخرجها من ثوبها العسكري، ووظفها في جميع منـاحي الحيـاة، ولأهميـة هـذا العلم وضرورته، فإن أبسط تعريفات الإستراتيجية هي (عملية اختيار أفضـل الوسـائل لتحقيـق أهداف الدولة)، ومن هذا كله يظهر بأن الجيوستراتيجية هي التخطـيط السـياسي والاقتصـادي والعسكري الذي يهتم بالعناصر الحيوية للبيئة الطبيعية من حيث استعمالها في فهم المشكلات والقضايا ذات الطبيعة الإقليمية والدولية وإدراكها [2].

كما يُنظر للجيوستراتيجية على أنها منهج تحليلي يفرز المقومات والمعطيات التي تجعـل بعض المناطق والدول والأقاليم ذات أهمية أكبر من غيرها، وإن المنطقـة الجيوسـتراتيجية مـثلاً هي تلك التي لها أثر في أنماط السلوك الدولي من الناحية السياسية[3].

وبعبارة أكثر تحديداً فإن الجيوستراتيجية تهتم بـالإقليم ووظيفتـه ومـا ينطـوي عليه من مزايا وخصائص إستراتيجية تؤثر في الحركة السياسية للقوى الدولية، إذ يكون الإقليم هنا موضع جذب واستقطاب لهذه الحركـة، ويشـكل وحـدة التحليـل الأسـاس وركيزة البناء الفكري والعملي لأهمية الجيوستراتيجية التي تركـز عـلى وظيفـة الإقلـيم

(1) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، (د.م)، 2004، ص14

(2) نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، (بغداد، وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمـي)، (د.ت)، ص ص13-15.

(3) علي محمد المياح، آسيا المحيط الهادي في العرب وآسيا، سلسـلة المائـدة الحـرة، (بغـداد، بيـت الحكمـة)، العدد 46، 2000، ص8.

بسبب مزاياه وخصائصه الإستراتيجية المؤثرة في تحركات القوى الدولية وإستراتيجياتها [1]، والذي تزامن مع تطور العلاقات السياسية الدولية وتشابكها، واطراد التقدم التكنولوجي المعاصر، ومن ثم تحول مفاهيم الإستراتيجية والجيوستراتيجية وتطورها بفضل هذا التقدم[2].

ثانياً: الواقع الجيواستراتيجي والجغرافي لإقليم آسيا – الباسيفيك

يشكل النظام الإقليمي نطاقاً فرعياً ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتكون منها النظام الدولي، وهو يشير إلى مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز والتعاون، وربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع والمجالات الأخرى كافة، ولذلك فإن النظام الإقليمي لا يمكن أن يكون سوى أسلوب لممارسة التعامل الايجابي بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد[3].

أما آسيا (Asia) فهي تسمية قديمة جداً، إذ يعتقد أنها مشتقة من الكلمة الآشورية (أسو Asu) والتي تعني الشرق، ولذا عندما نلقي نظرة على الخارطة الطبيعية للعالم نلاحظ أن قارة آسيا، تبدو أكثر القارات تنوعاً بأقاليمها الفرعية، الإقليم الغربي والإقليم الجنوبي والإقليم الشرقي والإقليم الجنوبي الشرقي[4]، إلا أن ما يهمنا في موضوعنا هذا هو الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي (Pacific ocean)، فضلاً

(1) ينظر: عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره،ص ص82-83.

(2) محمد كمال عبد الحميد،الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية)، (د. ت)،ص4.

(3) ينظر: حسن ألجلبي، الفكرة الإقليمية في المنظمات الأوروبية الأمريكية، (بغداد، مطبعة شفيق للنشر)، 1967،ص3.

(4) أحمد عقلة المومني وآخرون، الجغرافية الإقليمية للعالم – قارة آسيا، (عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع)، 1999،ص15.

عـن دول أخـرى مـن قـاراتي أسـتراليا وأمريكـا الشـمالية، ولـذا يمكـن القـول إن إقلـيم آسـيا – الباسيفيك من الأقاليم الجغرافية الكبرى والتي يمكن تصنيفها على أساس أكثر من عـاملين[1]، إذ يشكل إقليماً جغرافياً متكاملاً على أساس عوامل جغرافية مختلفة يكمل بعضها الـبعض الآخـر، مثل الموقع الجغرافي ومظـاهر السـطح والمنـاخ والتوزيـع السـكاني وأنـواع النشـاط الاقتصـادي وشبكات النقل، فضلاً عن العامل البشري، إلى جانب وجود المسطحات والممرات المائية وعظـم مساحة الإقليم وتشابه ظروفه المناخية والتركيبة السكانية المميزة [2].

أما عن أهمية الإقليم، فإن النمو السريع والثقة المتصاعدة بالنفس لدى دوله وخصوصاً في شرق آسيا وجنوب شرقها دفع البعض إلى الاعتقـاد بـأن القـرن الواحـد والعشريـن هـو قـرن آسيوي- باسـيفيكي؛ وذلـك لديناميكيـة النمـو الاقتصـادي وسرعتـه الحاصـلة في اقتصـاديات تلـك الدول، والذي أدى إلى تكرار الحديث مراراً من أن مركز ثقل الاقتصاد العالمي يتجـه نحـو التحـول في القرن الواحد والعشرين من منطقة الأطلسي إلى منطقة الهادي[3]، كما أن معظم القـوى الكـبرى تقع ضمن هذا الإقليم والتي تتمتـع بإمكانـات اقتصـادية وتقنيـة متقدمـة ومـن أهمهـا الولايـات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية واليابان والصين وكوريا الجنوبية وبدرجة اقل كوريـا الشـمالية وسنغافورة واندونيسيا وتايلاند والفلبـين وأسـتراليا ونيوزلنـدا[4]، كـما تعـد هـذه الـدول وخصوصـاً دول جنـوب شرق آسـيا مـن أكـثر منـاطق العـالم تفـاعلاً بـين الكتـل البشريـة وبـين قيـادات تلـك

(1) محمد إبراهيم حسن، جغرافية أورآسيا وحـوض البحـر الأحمـر، (الإسـكندرية، المكتبـة المصريـة للطباعـة والنشر والتوزيع)، 2004، ص16.

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا – الباسيفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كليـة العلوم السياسية، جامعة النهرين،2007، ص25.

(3) ينظر: محاضير محمد، المستقبل المسروق – قصة الهجمة على النمور الآسيوية، ترجمة: أمير صديق محمد خاتم، (الشاهد الدولي للخدمات الإعلانية)، 1999، ص126.

(4) عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره،ص238.

الكتل التي تحاول البحث عن السبل الكفيلة بحماية مصالحها وفي شتى المجالات[1]، ولذلك فإن القوى الفاعلة في إقليم (آسيا – الباسيفيك) أما قوى كونية أو إقليمية، وإن طبيعة الرابط الجيوستراتيجي في هذه المنطقة (وهو رابط بحري يشكله المحيط الهادي وبحاره) والتي تجعل للانفتاح البحري أهمية أخرى تضاف إلى أهمية الإقليم [2] لذلك يعد المحيط الهادي أبرز ملامح إقليم آسيا – الباسيفيك الذي يعد أكبر المحيطات المائية وأعظمها مساحةً وعمقاً في العالم، إذ تبلغ مساحته (34%) من مساحة الأرض، ويعد مضيق يبرنك (Bering) المفتاح الشمالي لهذا المحيط، هذا وتقام الحدود الفاصلة بين قارتي آسيا وأمريكا الشمالية عند جزيرة (يوميد)، ويقسم المحيط الهادي إلى قسمين: الأول، هو القسم الشرقي الذي يتضمن سواحل الأمريكيتين شرقاً، والثاني وهو القسم الغربي والذي يتضمن سواحل شرقي آسيا وجزر الهند الشرقية وأستراليا غرباً، ومن هناك جاءت تسمية آسيا – الباسيفيك لتشمل جميع الدول المطلة على الجانب الغربي من المحيط الهادي [3].

كما يتسع الإقليم باتجاه الشرق فلا يفصله عن أمريكا الشمالية سوى مضيق (بيرنك)، كما أنه يقترب من قارة أستراليا حيث تنتشر هناك مجموعة كبيرة من الجزر التي يسهل اتصالها بشمال شرق قارة أستراليا [4].

---

(1) عادل عبد الصادق، الفضاء... ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، السياسية الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011، ص65.

(2) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العلاقات الأمريكية – الصينية (أزمة طائرة التجسس الأمريكية والمشهد الإستراتيجي في شرق آسيا) الراصد الدولي، (جامعة بغداد)، العدد9، 2001، ص7.

(3) حسن سيد أحمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، ج1، ط5(بيروت،دار النهضة العربية للطباعة والنشر)، 1979، ص605.

(4) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص25.

كما يمتاز الإقليم بالتنوع التضاريسي والذي من أبرز مظاهره وجود الجزر القارية التي تتكون فوقها مجموعات من العائلات النباتية والحيوانية والتي تشابه تلك التي توجد على شواطئ القارات المجاورة أهما جزر سخالين والكوريل [1].

ومن هنا يمكن تحديد المنطقة الجغرافية التي يغطيها هذا الإقليم في المناطق الفرعية الآتية [2]:

- منطقة شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والصين وروسيا الاتحادية فضلاً عن تايوان ومنغوليا وهونغ كونغ).
- منطقة جنوب شرق آسيا: وتشمل ماينمار وفيتنام ولاوس وكمبوديا واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وبروناي والفلبين وتايلند.
- منطقة الأوقيانوس: تشمل كل من أستراليا ونيوزلندا وساموا وسولون وبايوا غينيا وفيجي وهي مجموعة من الجزر[3].
- الولايات المتحدة الأمريكية.

وبذلك فإن الإقليم يضم في إطاره عدداً من الأقاليم الفرعية التي تشكل بمجموعها إقليم آسيا – الباسيفيك، إذ أنه يمتد من الشرق الأقصى الروسي المحاذي للمحيط الهادي إلى مضيق (ملقا) وسنغافورة بينما في الشرق توجد الدول الجزرية في المحيط الهادي (اندونيسيا، بروناوي، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، ودول الاوقيانوس، ومن الجنوب الشرقي والشمالي جزر نيوزلندا [4].

---

(1) المصدر نفسه، ص28.

(2) فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية السياسية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، 2003، ص267.

(3) المصدر نفسه، ص ص354-361.

(4) Sujit Dutta، Security in The Asia- Pacific: Key Issues and challenges، strategic، Analysis-November، 1995.p.p1035.

كما أن الإقليم يطل على مجموعة متميزة من البحار أهمها بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر وبحر أوخستك [1].

الجدول رقم(1)

معلومات أساسية عن مساحة وسكان دول إقليم آسيا ـ الباسيفيك

الدولة	المساحة/كم^2	عدد السكان/مليون للعام 2009	الكثافة السكانية/ميل^2	أجمالي الناتج المحليل عام 2009/مليار
استراليا	7682300	20090437	3	1.2
بورما(مينمار)	676552	8 ،7	725	4
بروناي	5770	372361	167	8 ،6
الصين الشعبية	9596961	1306133812	353	7، 25 ترليون
تايوان	35980	89 ،22	1648	2 ،576
هونغ كونغ_الصين	1045	6.8	6.569	0.7
كوريا الجنوبية	99392	64 ،48	1279	1 ،925
كوريا الشمالية	120540	22912177	492	.40
اندونيسيا	1904345	217.6	120	1.3
كمبوديا	181040	13636398	195	27
لاووس	236800	6217141	68	3 ،11
فيتنام	329566	83535576	656	2 ،227
ماليزيا	329750	23953136	188	3 ،229
سنغافورة	693	4425720	16514	9 ،120
الفلبين	300000	87857473	758	6 ،430
تايلاند	514000	18 ،64	323	525
نيوزلندا	268680	4035461	39	5 ،92
روسيا الاتحادية	17075400	143420309	22	1، 4 ترليون

(1) ياسر عبد الرزاق وهيب عسكر، مصدر سبق ذكره، ص29.

الدولة	المساحة/كم^2	عدد السكان/مليون للعام 2009	الكثافة السكانية/ميل^2	أجمالي الناتج المحليل عام 2009/مليار
اليابان	377815	127417244	873	3، 7 ترليون
الولايات المتحدة	9372571	295734134	80	11، 8 تريلون

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- محمد عتريس، معجم بلدان العالم، ط3، (القاهرة، كلية الآداب)، 2010،

- World Development Report، Equity and Development، The International Bank for Reconstruction and Development، The World Bank، Oxford University press، 2005، pp. 292-293.

الشكل رقم (1)

الخريطة الجغرافية لإقليم آسيا - الباسيفيك

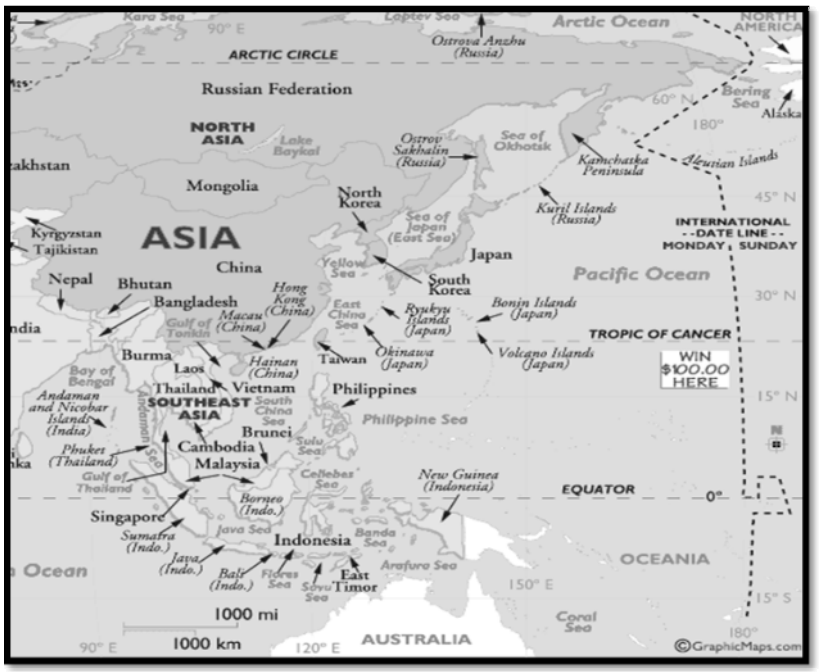

Source: (1) worldatlas.comwepebimagecountrysas.htm

أما ما يخص المقومات الأساسية التي أثرت في أهمية الإقليم فيأتي في مقدمتها موقع الإقليم، إذ يعد إقليم آسيا – الباسيفيك من أعظم الأقاليم مساحة، إذ تبلغ مساحته 7،179 مليون كم^2، ويضم دولاً تنتمي إلى قارات مختلفة في بيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والقيمية[1]، كما أن الإقليم يمثل أحد المناطق غير المستقرة، إذ أن كثافة وحدة المعارك التي جرت على ساحته خلال الحرب العالمية الثانية في إطار التنافس على موارده وبهدف السيطرة على موقعه الإستراتيجي، قد أدى إلى تسميته (حلقة النار) كما شهدت أقاليمه الفرعية المختلفة بعد نهاية تلك الحرب عدداً كبيراً من أعنف صراعات الحرب الباردة، لذلك يعد إقليم آسيا – الباسيفيك من أكثر مناطق العالم التي شهدت صراعات مسلحة عنيفة خلال القرن العشرين، سواء أكانت صراعات إقليمية – بينية أو إقليمية – خارجية أم صراعات داخلية، وهذا كله مرده إلى تأثير الموقع في جميع هذه الصراعات[2].

ففي الوقت الذي أبهر إقليم آسيا – الباسيفيك العالم بحيويته الاقتصادية والثقافية فإنها في الوقت نفسه تحتوي على أغنى بلدان العالم وأسرعها نمواً، لكنه في الوقت نفسه عُد هذا الإقليم من بين أكثر أقاليم العالم احتواءً على مشكلات معقدة، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا البحرية، لاسيما إذا ما علمنا أن بحار آسيا – الباسيفيك تشكل أكثر مناطق العالم زحمة بالمناطق التجارية في العالم[3].

---

(1) حسين علاوي خليفة، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا – الباسيفيك في القرن الحادي والعشرين (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص33.

(2) محمد عبد السلام، المناطق الخالية من الأسلحة النووية (بين الشروط النظرية والخبرات العملية)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2002، ص332.

(3) John Byigton Japanese constitutional Reform and East-Asia Maritme security. Master of Arts in Low and Diplomacy submitted in April، 2005، The Hatcher school university، http:// hetcher.tafts.edu .

فإلى جانب المناطق الغنية بالمواد الخام في الإقليم والأسواق الكبيرة التي كانت سبباً لإثارة الأطماع الخارجية، فإن الموقع الإستراتيجي للإقليم وإعادة رسم الخارطة السياسية للعالم، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وعده ساحة رئيسة للمواجهة بين الشرق والغرب والتواجد السوفييتي (سابقاً) إلى جانب الوجود الصيني في الحدود الغربية للمحيط الهادي والحضور القوي للولايات المتحدة على جانبي المحيط الهادي، جعل من الإقليم في غاية الحساسية وحُول منطقة آسيا (الهادي) إلى منطقة غير هادئة [1]، ولذلك ظلت هذه المنطقة طيلة الحرب الباردة تخضع للاعتبارات الجيوستراتيجية بوصفها منطقة وثوب وتدخل من الدولتين الشيوعيتين الصين و(الاتحاد السوفييتي السابق)[2] ولكن بانهيار الأخيرة برزت قوة بشكل أكثر بروزا لتصبح القوة المهيمنة في الإقليم ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مما حفز الصين على المطالبة بدور أكثر فاعلية في هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة [3].

كذلك فإن ما يميز أهمية الإقليم عن الأقاليم الأخرى في العالم هو وجود الممرات المائية وارتباطها بخطوط المواصلات العالمية وتحديداً البحرية منها التي تربط بين دول كثيرة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والهند وغيرها من الدول، ومن بين تلك الخطوط الملاحية هو الطريق الملاحي البحري المرتبط بالمحيط المتجمد الشمالي، الذي يمتد على الجانب الشرقي للمحيط ويربط ما بين الموانئ المهمة، التي تقع على الساحل الشمالي لأمريكا الشمالية مثل ميناء (سان فرانسيسكو)[4] أما الطريق الملاحي الآخر فهو (طريق جنوب شرق آسيا- المحيط الهندي) الذي يُعد كذلك من أبرز

(1) نسرين حكمي، اليابان وإستراتيجية القوة، ترجمة كمال السيد، (بيروت، دار الحق)، 1994، ص17.

(2) هاني الياس الحديثي، اتجاهات أساسية في الصين الإقليمية، مجلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد1995،8، ص2.

(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص30.

(4) حسن سيد أبو العينين، مصدر سبق ذكره، ص633.

طرق الملاحة البحرية في الإقليم والذي يربط ما بين المحيط الهادي والمحيط الهندي[1]، هذا فضلاً عن وجود (القوس الجزري الياباني) والذي يؤدي دوراً كبيراً في توجيه الكثير من الأمور في الميادين السياسية الإستراتيجية في الإقليم، فاليابان(مثلاً) تملك عدداً كبيراً من الجزر تصل مساحتها إلى (148000) ميل مربع[2]، أبرزها جزيرة (اوكيناوا) القاعدة العسكرية الأمريكية المتقدمة والتي تقف حاجزاً مانعاً بوجه تطلعات الدول الآسيوية الكبرى في الإقليم كروسيا الاتحادية والصين [3].

وإلى جانب ذلك فأن من مكونات الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم آسيا – الباسيفيك عامل السكان بوصفه عاملاً مؤثراً وحاسماً في تأطير هذه الأهمية، فقارة آسيا تشكل أكثر قارات العالم سكاناً[4] إذ يبلغ حجم سكانها حالياً نحو ثلثي حجم سكان العالم الذي وصل إلى أكثر من(6) مليارات نسمة ولذلك عُدت قارة آسيا بشكل عام مركز الثقل السكاني في العالم[5].

إن مركز الثقل السكاني في قارة آسيا يتركز في إقليم آسيا – الباسيفيك إذ يحتوي هذا الإقليم الحيوي على بلدان العالم الأكثر عدداً في السكان من حيث النمو والكثافة[6].

وعلى الرغم من الكثافة السكانية التي يتميز بها الإقليم، إلا أنه يتصف بالتباين في توزيع السكان بسبب عوامل طبيعية وبشرية، ففي اندونيسيا مثلاً، نجد التباين واضحاً في توزع السكان بين جزرها، فبسبب عوامل مرتبطة بالصناعة والنشاط الاقتصادي والعامل

(1) المصدر نفسه، ص665.

(2) دولت أحمد صادق وآخرون، الجغرافية السياسية، (القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية)، 1998، ص529.

(3) المصدر نفسه، ص538.

(4) علي محمد المياح، مصدر سبق ذكره، ص7.

(5) ينظر: جودة حسين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، ط5، (الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر)، 1998، ص ص37-39، لمزيد من التفاصيل ينظر: أسامة مرتضى، الدبلوماسية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دراسات سياسية، (بغداد،بيت الحكمة)، الدراسات السياسية، العدد14، 2009،ص97.

(6) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص33.

المناخي يتباين التوزيع السكاني بشكل واضح، ففي (جاوة) على سبيل المثال تصل الكثافة السكانية إلى (3100) نسمة/كم^2، أما في جنوب سومطرة لا تزيد الكثافة السكانية عن (12) نسمه/كم^2، وكذا الحال بالنسبة إلى الكثير من دول المنطقة[1].

أما عن التركيب اللغوي فإن الإقليم يتميز بالتنوع فهناك (عائلة اللغات الصينية التبتية) وتنتشر في الصين ولاوس وكمبوديا، إلى جانب اللغة اليابانية واللغة (المالاوية البوليزية) والتي من أهم متحدثيها الاندونيسيون[2].

وفي ضوء الزيادة السكانية التي يتصف بها الإقليم تظهر مجموعة من الحقائق من بينها أن السكان هو العنصر الحيوي المتحرك داخل الإقليم وتنشأ هذه الزيادة السكانية بصورة طبيعية أي بسبب الولادات الطبيعية، ولذلك يصبح عامل السكان أحد عوامل القوة وأحد عوامل الضعف في الوقت نفسه في هذا الإقليم[3]، وكذلك يظهر التركيب اللغوي الديني والذي يعكس مدى التجانس أو التنافر داخل الإقليم، كما هو الحال في اندونيسيا المتواجد فيها أكثر من لغة قومية واحدة، إلى جانب هذا التأثير يظهر تأثير الجغرافية الاقتصادية والتي تصبح جميعها عوامل ضعف في قوتها السياسية، أما فيما يخص جانب القوة والذي تمتاز به شبه الجزيرة الكورية (على سبيل المثال) من تجانس واضح فالتجانس يبدو جلياً عند النظر إلى الشعب الكوري الذي يمتاز بوحدة العنصر ووحدة التقاليد والثقافة، لاسيما اللغة والتي هي من أهم ركائز القومية الكورية [4].

مما تقدم يظهر أن هناك بلدان ذات ثقل سكاني لها أثرها في جعل الإقليم المذكور مركز قوة عالمية[5]، وذلك ما دفع أكثر الأكاديميين إلى القول بأن مركز الثقل في الشؤون

---

(1) المصدر نفسه، ص 33-34.

(2) محمد السيد غلاب وآخرون، جغرافية العالم: آسيا وأوروبا، ج1، (القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية)، 1976،ص90.

(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص35.

(4) دولت أحمد صادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص542-543.

(5) ينظر: علي محمد المياح، مصدر سبق ذكره، ص ص10-11.

العالمية قد انتقل من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي وذلك بسبب وجود أسرع دول العالم نمواً في الاقتصاد في هذا الإقليم[1].

أما فيما يخص (النشاط الاقتصادي) في إقليم آسيا – الباسيفيك، فقد حققت العديد من دول الإقليم نمواً اقتصادياً هائلاً، ومن تلك الدول الصين واليابان وتايلاند واندونيسيا، وما يعنيه ذلك النمو من انعكاس على الجوانب العسكرية والأمنية في الإقليم [2].

هذا وتعد منطقة آسيا – الباسيفيك من المناطق الحيوية[*] إذ استطاعت دول الإقليم أن تحقق انجازات اقتصادية كبيرة خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً وعلى النحو الذي استطاع أن يميز هذا الإقليم عن باقي دول قارة آسيا بشكل خاص ودول العالم الأخرى بشكل عام[3]، حتى بات واضحاً من التصريحات الرسمية الأمريكية والأوروبية أن التطورات في آسيا على قدر من الأهمية والخطورة كونها باتت ترسم المسارات الواسعة للسياسة الدولية، وعلى الخصوص في المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية [4]، فضلاً عن احتواء هذا الإقليم على أكبر عدد من القوى الآسيوية الدولية الفاعلة والمرشحة لأدوار حاسمة[5].

---

(1) دنيس روس، فن الحكم (كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم)، ترجمة هاني تابوي، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2008، ص375.

(2) زلمي خليل زادة، التقييم الإستراتيجي، دراسات مترجمة، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 1997، ص1.

(*) يقصد بالمناطق الحيوية تلك المناطق التي تحتوي على موارد اقتصادية وفنية وبشرية، بحيث إذا سيطرت عليها قوة معينة، فإنها ستصبح قوة إقليمية أو عالمياً، لكن الأهمية الحيوية لمنطقة ما قد تتغير على المدى البعيد، وإقليم الباسيفيك من المرجح أن تزداد أهميته الحيوية طالما استمرت نمو اقتصاديات المنطقة على وتيرة مثيرة للإعجاب، لمزيد من التفصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص4.

(3) رمزي زكي، المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر،2000)،ص33.

(4) كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص36.

(5) المصدر نفسه، ص93.

أما في الجانب الصناعي فان إقليم آسيا - الباسيفيك يتوفر به معظم مقومات الصناعة من حيث وجود أعداد هائلة من الأيدي العاملة الرخيصة فضلاً عن وجود المساحة الواسعة، والموارد الأولية والمعادن الإستراتيجية وتوفر رؤوس الأموال التي تشكل بدورها عوامل تدفع باتجاه التنوع الصناعي، إذ شهدت المنطقة تغييرات جوهرية في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي لصالح الصناعة بشكل عام، وشهدت دول الإقليم تحولات مهمة في البناء الصناعي ذات أثر إستراتيجي واضح، فالصين مثلاً بلغ التصنيع فيها حصة مرتفعة ونسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (51%) خلال الأعوام 2000-2004، كذلك فأن اليابان ودول جنوب شرق آسيا كلها بلغت درجات عالية من الرقي والتطور الصناعي الكبيرين[1]، هذا وأن من أهم صناعات الإقليم صناعة الحديد والصلب الذي تتنافس الصين واليابان على المرتبة الأولى في إنتاجه[2]، إلى جانب أن الإقليم يمتاز بصناعة السفن والطائرات والسيارات والمعدات والآلات الميكانيكية، هذا وتحتل اليابان المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج السيارات الثقيلة وبمعدلات عالية جداً[3].

أما فيما يخص الطاقة، فإن أكبر زيادة في الطلب عليها في القرن الواحد والعشرين سوف يتركز فيما يمكن تسميته بمركز الطلب على الطاقة المتمثل بدول إقليم (الباسيفيك) أي المنطقة التي تضم الصين والهند وجنوب شرق آسيا، وهذا بسبب زيادة وتيرة صناعاتها وتطورها كماً ونوعاً [4].

---

(1) روبنز ريكو بيرو، تراكم رأس المال والنمو المالي والتغيير الهيكلي، تقرير التجارة والتنمية، (نيويورك، الأمم المتحدة)، 2003،ص100.

(2) فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، (بيروت، دار النهضة العربية)، 2001،ص ص130-131.

(3)(Monthty bulletin of statistics، department of economic and social affairs، New York، united Nation، vol.87، no 10، 2004، p.p83-89.

(4) عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية الدولية، (بغداد، الجامعة المستنصرية)، العدد14، 2010، ص156.

ويظهر من كل ذلك وبإلقاء نظرة استطلاعية لأوضاع التنمية الاقتصادية التي تحدث في دول هذا الإقليم وبالنظر إلى الخريطة السياسية والاقتصادية لآسيا – الباسيفيك، نلاحظ أن هذا الإقليم يضم العديد من البلدان الصناعية المتطورة من أهمها اليابان التي تمتلك اقتصاداً اكبر من اقتصاد أي بلد تاريخي في أوروبا، وثلاثة بلدان قارية هي الهند والصين وروسيا الاتحادية، وبلدين – كوريا الجنوبية وسنغافورة- قريبتين من امتلاك الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة [1]، وبلدين كبيرين هما الفلبين واندونيسيا يلتفان حول الآلاف من الجزر ويتحكمان بأهم الطرق البحرية، وتايلاند وبورما وهما بلدان قديمان تعداد سكانهما يقارب تعداد سكان فرنسا أو إيطاليا، وكوريا الشمالية، وهي دولة تعمل على تطوير أسلحة نووية، وانتشار أعداد كبيرة من السكان المسلمين في ماليزيا واندونيسيا وهما أكثر الشعوب الإسلامية عدداً في العالم، وفيتنام التي برهنت على شكيمتها العسكرية ووطنيتها المتأججة[2] وأخيراً وعلى رأس دول هذا الإقليم، الصين والتي شكل نموها الاقتصادي في الآونة الأخيرة تداعيات مهمة على مجمل الاقتصاد الدولي إذ دخلت الصين دائرة التنافسية الدولية فأصبحت تنافس أقوى دول العالم وفي جميع المجالات ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية[3]، إذ وصل معدل النمو الصيني إلى 12% حسب إحصائية 2010، وهذا ما يجعلها القوة المرشحة الأولى لأداء دور إقليمي وعالمي في إقليم آسيا – الباسيفيك.

ولإعطاء إقليم آسيا – الباسيفيك مجموعة من الخصائص التي يتصف بها بشكل نهائي فيمكن ملاحظتها أنه يعد من أكبر أقاليم العالم، ومساحته أكبر من مساحة اليابسة الأخرى بمجملها، كما أنه يظهر على شكل مثلث رأسه في الشمال وقاعدته في الجنوب

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ط2، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2003، ص106.

(2) المصدر نفسه، ص107.

(3) محمد عبد الفضيل، التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة، في وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، (محرر)، (عمان، دار الشروق للنشر)، 2002، ص42.

وعلى شكل حوض مقفل، كما ويتميز بكثرة جـزره السـاحلية وخاصـة في شرق آسـيا، وأن دولـه البالغ مجموع سكانها ما يقارب أكثر من مليـارين ونصـف تجعلهـما أكـبر كتلـة بشريـة فعالـة اقتصادياً، وأنها تمثل أكبر منطقة تمول عـالم الشـمال والـدول الصـناعية بـالمواد الخـام ومصـادر الطاقة واليد العاملة الرخيصة التي تعد الركيزة الأساسية للصناعات الغربية[1].

وهذا ما يجعله يمتلك أهمية جيوستراتيجية كبيرة للعديد من الـدول العظمـى والكـبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة، ولذا فأن كـل هـذه المعطيـات هـي التـي تعطـي لهـذا الإقلـيم أهميته الكبرى.

(1) صباح محمود محمد، جيوبوليتكا المحيط الهادي، (د.م)، 1998، ص12.

الفصل الثاني

مقومات الدور الصيني في إقليم آسيا- الباسيفيك

الفصل الثاني

مقومات الدور الصيني في إقليم آسيا- الباسيفيك

تحظى الصين باهتمام كبير وواسع على صعيد السياسة الدولية وتفاعلاتها وخصوصاً في منطقة آسيا- الباسيفيك وذلك بفعل مجموعة من المقومات المادية وغير المادية، والتي تنعكس بشكل مباشر على قدرة الصين على أدائها الدور الذي ترغب بـه، وبقـدر تعلـق الأمـر بموضـوع (دور الصين في الترتيبات الأمنية في إقليم آسيا- الباسيفيك) فإن هذا الدور يعـد سـلوكاً أو فعـلاً تقوم به الصين بناءً على امتلاكها (مرتكزات) القيام بهذا الفعل ألا وهـي المقومـات التـي لا بـد لأية دولة (وهي تقوم بتنفيذ سياستها الخارجية المنطوية على أدائها لدورها) أن تمتلكهـا حتـى يصبح تنفيذ الدور ذا مصداقية.

ولذا يجب معرفة ما لدى الصين وما تمتلكه من مقومات مادية معنوية ودولية التي قد تؤهلها لأن تكون فاعلة في الترتيبات الأمنية القائمة على مستوى إقليم آسـيا- الباسـيفيك، ومـن ثم الحكم على الدور الصيني وإذا ما كان يشكل إحـدى المحـددات الرئيسـة في عمليـة صـياغة هذه الترتيبات الأمنية؟ وكيف؟. وما إذا كانت الصـين مـا تـزال تعـاني مـن الضـعف في جوانـب معينة مما تمتلكه من تلك المقومات الضرورية للقيام بدور واسع وفعال؟.

إن الإجابة على هذه التساؤلات تشكل محور هذا الفصل.

المبحث الأول

المقومات المادية للدور الصيني في آسيا- الباسيفيك

تُعد الصين أحدى الـدول الكبـيرة الفاعلـة عـلى المسـتوى الإقليمـي والعـالمي وفي شـتى المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية، وذلك بحكم امتلاكها مجموعة من الإمكانيات التي تندرج ضمن إطار مقومات القوة التي تُعد مـن الضرورة لأي دور تسـعى الصـين إلى ممارسـته سواءً على مستوى إقليم آسيا- الباسيفيك أم على مستوى العـالم، كـما أن هـذه المقومـات تُعـد أحدى المحددات الرئيسة لشكل واتجاه الدور الصيني، وذلك لما لها من انعكـاس كبـير وواضـح على باقي محددات الدور المذكور. ولذا سيتناول هذا المبحث ماهيـة المقومـات الماديـة للصـين والمكونات الرئيسة لهذه المقومات ومنها المقوم الجغرافي والاقتصادي والعسـكري والتكنولـوجي وكالآتي:

أولاً: المقوم الجغرافي

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجـزء الشرقـي مـن قـارة آسـيا عـلى السـاحل الغـربي مـن المحيط الهادي، إذ تغطي مساحة شاسعة تبلغ حوالي (9571300) كـم^{2}تقريبـاً[1]، وبـذلك فهـي تعـد الدولة الثالثة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا الاتحاديـة وكنـدا أي أنهـا تمثـل 15/1 مـن إجـمالي المساحة البرية من الكرة الأرضية وربع إجمالي مساحة آسيا،والمساحة الكلية نفسـها للـدول الأوربيـة الثلاثين، هذا وتشترك الصين في حدودها مع (14) دولة [2]،إذ تحد الصين من الشـمال منغوليـا بطـول حدود (4677) كم^2 ومن الشمال الشرقـي روسـيا الاتحاديـة بــ(3605) كـم^2[3].ومـن الشـمال الغـربي طاجاكستان (414كم^2) وقرغيزستان (858 كم^2) وكازاخسـتان (1533 كـم^2) ومـن الغـرب أفغانسـتان

(1) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص137.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت، دار المنهل للنشر)، 2009، ص52.

(3) حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسـطى، دراسـات سياسية دولية، (بغداد، كلية العلوم السياسية)، العدد16، 1998،ص16.

(76 كم^2) وباكستان (523كم^2) والنيبال (1236 كم^2) وبوتان (470 كم^2) وماينمار (34كم^2) ولاوس (423 كم^2) وفيتنام (1281كم^2) ومن الشمال الشرقي تحد الصين كوريا الشمالية (1416 كم^2) [1].

هذا وتطل الصين على بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وخليج كوريا والبحر الأصفر، وتواجه الصين عبر البحار اليابان والفلبين وبروناي وماليزيا واندونيسيا، من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتطل الصين في الشرق والجنوب على بحر بوهاي، وتتناثر في مناطقها البحرية أكثر من خمسة آلاف جزيرة، أكبرها (تايوان) والتي تبلغ مساحتها (36كم^2)، وتليها جزيرة هانيان وتبلغ مساحتها نحو (34كم^2)[2]، هذا وتعد مدينة شنغهاي أكبر المدن الصينية [3] وتقع جزيرة (دياوباوي) وجزيرة (تشيوي) في الشمال الشرقي لجزيرة تايوان أي في أقصى شرق الصين، وتنتشر عند بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر الكبيرة والصغيرة والحدود البحرية والجزر الرملية يطلق عليها جزر بحر الصين الجنوبي، وهي جزر تقع في أقصى جنوب الصين [4].

كذلك للصين ساحل طويل يبلغ طوله (400،6 كم^2) على المحيط الأطلسي، ويبدأ من حدودها الشمالية مع كوريا الشمالية شمالاً حيث البرودة والتجمد حتى بحر الصين الجنوبي جنوباً حيث الدفء المداري[5].

أما تضاريسها فإنها تتميز بتنوعها وتباينها، إذ يبرز تنوعها في ارتفاع أرضها غرباً وانخفاضها شرقاً، وتبدو للمشاهد لها من أعلى كدرجات السلم، وتنقسم جمهورية الصين

---

(1) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص137.

(2) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص138.

(3) Us Department of state Reports، countries of the world and Their Leaders Year bock 2005 (Detroit Thomson Gulp، 2005) p.370

(4) إبراهيم نافع، الصين ومعجزة نهاية القرن العشرين، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر)،1999، ص186.

(5) انتوني ماسون، الصين (هل تكون القوة العظمى الجديدة؟)، ترجمة عواطف علاء الدين، (القاهرة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2008، ص9.

الشعبية إلى خمس مناطق وهي (التبت وشينجيانغ وشينغهاي وسيشوان وبونان)، إذ يبلغ إجمالي مساحة التبت أكثر من (1220 ألف كم^2) وتمثل ما يقارب الـ(12،9%)، من إجمالي مساحة البلاد كلها ويجري داخل حدود الصين أكثر من (1500) نهر، تزيد مساحة حوض كل منها عن (1000) كم^2، ولذلك تعد من أغنى دول العالم من حيث موارد الطاقة المائية، إذ تصل الطاقة الكامنة فيها إلى (680 مليون كيلو واط)[1]، كما تنتشر في الصين بحيرات كثيرة أغلبها في منطقتي سهل المجريينْ الأوسط والأسفل لنهر اليانغشي، وهي بحيرات عذبة أكبرها على الإطلاق هي بحيرة بويانغ في شمال مقاطعة جيانغشي[2].

هذا وتتنوع موارد الطبيعية بتنوع مناخها وتضاريسها، ففيها الغابات والأراضي السهلية المزروعة التي تمتد على مساحة (108) مليار هكتار، فهي تنتج القمح والأرز والذرة فضلاً عن الكثيرة من المواد الغذائية [3].

كما أن لحجم الدولة أهمية كبيرة، إذ أنه يحدد مصيرها بشكل كبير وهذا ينطبق على الصين،أي أن كبر مساحتها له إيجابيات وسلبيات تنعكس على حركتها الإقليمية والدولية، فالمزايا الإيجابية لكبر المساحة تسهم في الحد من تأثير الدول الأخرى على حركة الصين من خلال امتصاص آثار بعض أدواتها وخاصة الاقتصادية والبشرية، وترفد حركتها أيضاً ببدائل وخيارات متعددة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي[4].

كما مكن كبر مساحة الصين من إتباع إستراتيجية الدفاع في العمق والتي تؤدي دوراً بارزاً في تحقيق النصر النهائي، وأن هذه الإستراتيجية القائمة على أساس (بيع

---

(1)المصدر نفسه، ص10.

(2)Barry Tumer، The statesman's Year bock: The Politics Cultures and Economies of the world (New York: Palgrave Macmillan، 2007) p.318.

(3) إبراهيم نافع، الصين ومعجزة نهاية القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص192.

(4) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص25.

الأرض وشراء الزمن) تكون فعالة في مرحلة ما قبل العصر النووي إلا أن البعض حاولوا أن يضيفوا الأهمية للامتداد المكاني للدولة في العصر النووي، لأن كبر مساحة الدولة يتطلب الكثير من وسائل حمل قذائف النووية مقارنة بالهجوم على دولة صغيرة، وكذلك فأن سعة مساحة الدولة توفر عمقاً إستراتيجياً يستعمل في تعزيز فاعلية وسائل دفاعها وهجومها ،مما يؤدي بالتالي إلى ردع الخصم [1].

أما الركيزة الثانية من ركائز المقوم الجغرافي وهي (السكان) فإن الصين تمتلك أكبر عدد من السكان في العالم [2] يقدر بحدود الـ(1،325،800) مليار نسمة حسب إحصائية 2008[3]، والذي من المتوقع أن يصل في العام (2025)إلى ما يقارب الـ(1،441) مليار نسمة [4]، **أما عن هيكلية الأعمار في الصين فهي كما يأتي** [5]**:**

- الفئة العمرية (0-14) نسبتها (20،4 %).
- الفئة العمرية (15-64) نسبتها (70،71%).
- الفئة العمرية من (65 سنة فأكثر) نسبتها (7،9 %).

وهذا يعني أن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة من الأيدي العاملة وأن نسبة الشيخوخة والطفولة هي الأقل قياساً بنسب الشباب والكبار.

أما متوسط الأعمار في المجتمع الصيني فهو (33،2 سنة)، (32،7 سنة) للذكور (33،7 سنة) للإناث، أما معدل النمو السكاني فهو (0،606%) حسب تقديرات عام 2007 ومعدل الولادات هو (13،45) ولادة لكل ألف نسمة، ومعدل الوفيات (7

(1)محمد أزهر السماك، مصدر سبق ذكره، ص43.

(2) كامران أحمد محمد أمين، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر)،2009، ص350.

(3) ينظر: فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2009،ص99.

(4) سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21، ج4، (بيروت، دار نوبليس،2009)، ص21.

(5) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص55.

حالات وفاة لكل 1000 نسمة)[1]، ومعدل الهجرة الصافية هي (39،0) حالة هجرة لكل ألف نسمة حسب تقديرات 2007 [2]، أما عن كثافة السكان فكما هو معروف أنه كلما قلت الكثافة دل ذلك على قوة الدولة، وقد احتلت الصين المركز الثالث بوزن (18،0) إذ بلغت نسبة الكثافة (134 شخص في كم^2) [3].

أما فيما يخص تركيبة السكان في الصين فعلى الرغم من وجود عرقيات متعددة فيها، إلا أن هناك عرقية غالبة هي (عرقية الهان) إذ تستحوذ على نسبة (9،91) من مجموع السكان، في حين لا تشكل العِرقيات الأخرى إلا نسبة (1،8%) منه مما يضفي على الصين عنصراً مهماً من عناصر القوة ألا وهو التجانس السكاني والعرقي[4].

وتشكل مجموعة الإحصائيات التي ذكرت آنفاً عناصر قوة للدور الصيني، ولكن مقابل عناصر القوة هذه يوجد مجموعة من عناصر الضعف للعامل الجغرافي من أهمها الزيادة الكبيرة في عدد السكان والذي يمثل عبئاً كبيراً أمام الحكومة الصينية في توفير المتطلبات اللازمة لإعالتهم، وهو ما يستنزف القدر الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي(GNP) [5]، فضلاً عن أن الزيادة السكانية تشكل عائقاً ذا آثار سلبية تنعكس على قدرتها الاقتصادية وعلى حجم مواردها [6].

وتؤكد بعض الإحصائيات أن الأراضي الصينية يمكن أن تُطعم ما بين 750- 950 مليون نسمة، وهذه الأرقام قد تم تقديرها قبل نحو عقدين أو ثلاثة، وبينما يسكن ألان في الصين ما يقارب خمس سكان العالم، فإن أراضيها الزراعية لا تتجاوز (7%) من

(1) المصدر نفسه، ص56.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر: نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة (إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدول كبرى)، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد25، 2010،ص84.

(3) المصدر نفسه،ص86.

(4) China The world fact book، 2005 Washington، DC: central in telligence، Agency، 2005 internet www.cia.gov.

(5) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص166.

(6) على محمد المياح، مصدر سبق ذكره، ص10.

الأراضي المزروعة في العالم، ومعظمها أرضاً فقيرة النوعية، ولقد لاحظ باحث صيني حسب ما يذكر (بول كيندي) (أن معدل ما يخص الفرد الصيني من الأرض الصينية هو ثلث المعدل العالمي فقط، ويخص الصين ربع الأراضي الرعوية وتُسع الغابات وربع المياه في العالم، وهذه النسب أقل منها بكثير في الولايات المتحدة الأقل سكاناً بكثير، ومن ثم سيزيد النمو الفائض للسكان من الضغط على البيئة)[1].

ويمكن ملاحظة زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية إذ بلغت نسبة (سكان الحضر) (7،32%) ويتوقع لها أن تصل عام 2015 إلى (9،15%)[2]، كذلك فأن من عناصر الضعف في العامل الديمغرافي (السكاني) للصين هو زيادة أعداد المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، إذ بلغ أعداد المهاجرين (70) مليون عام(1990)، ومن جانب آخر فقد أفرزت سياسات الإصلاح الريفي فائضاً هائلاً في القوى العاملة بلغ (30) مليون شخص، وعلى الرغم من استيعابهم في عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فأن الجانب الأكبر ما زال من دون عمل أو لم يشتغل في أعمال أخرى[3].

فضلاً عن إشكالية أخرى والتي تعد كذلك من عوامل الضعف للصين هي كثرة الحدود الصينية وسعتها، فإن محاذاة الصين ومجاورتها لـ(14) دولة، يعني كثرة مشاكلها مع هذه الدول، خاصة إذا اختلفت النظم السياسية والتوجهات الأيديولوجية لكل دولة من هذه الدول، فالصين تمتلك نزاعات حدودية مع أغلب جيرانها كلها تعتبر من

(1) بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، (بيروت، دار الشروق للنشر)، د.ت، ص220.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1999، ص224.

(3) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص166.

المشكلات المعقدة لاسيما مع الهند وفيتنام [1]، وعلى الرغم من سلبيات كثرة الدول المجاورة إلا أن الصين حاولت الاستفادة من هذه الدول باستعمالها حواجز أمنية [2].

ولذلك يلاحظ من خلال المعطيات التي تم الإشارة إليها في المقوم الجغرافي الصيني، أن هذا العامل على الرغم من أنه يعد في جوانب معينة عامل قوة يساعد الصين في الاضطلاع بالدور الذي ترغب به إقليمياً، إلا انه في جوانب أخرى يعد عامل ضعف لهذا الدور، لاسيما وان الصين ما تزال لديها مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية الجرداء غير المستغلة، فضلاً عن وجود كتلة بشرية كبيرة تحتاج إلى كميات كبيرة من المواد الغذائية والإنسانية والتي تعاني الصين أصلاً من نقص حاد في هذه المواد، الأمر الذي يفرض على القيادة الصينية الاهتمام بهذا الجانب على حساب الاهتمام بالسياسة الخارجية للبلد.

ونستنتج من هذا أن المقوم الجغرافي يعد إلى حد بعيد عامل ضعف الأمر الذي يدفع بصانع القرار السياسي الصيني إلى الالتجاء إلى مجالات أخرى لسد الضعف الحاصل في هذا المجال، لاسيما اللجوء إلى العامل الاقتصادي الذي تعد الصين من الدول المتقدمة فيه.

ثانياً: المقوم الاقتصادي

بات واضحاً الصعود الاقتصادي الصيني المتسارع، الذي تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي وأداء المنشآت، إذ تحقق الصين معدل نمو مرتفع ومتواصل منذ الثمانينات لم يقل متوسطه عن (8،9) سنوياً خلال هذه المدة، ووصل في بعض السنوات لما يقارب من 12% [3]، كما حققت الصين معدلات نمو اقتصادي هي

(1) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، (بغداد، مؤسسة الوحدة للنشر والطباعة)، 1977،ص65.

(2) مينا حاتم محمد، مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص59.

(3) مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية .. من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008، ص86.

الأعلى على المستوى العالمي، وهو ما أمكنها من أن تصبح الاقتصاد الثاني في العالم بمعيار تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي (7) تريليونات دولار في عام 2007، والرابع بمعيار سعر الصرف الرسمي (879،2 تريليون دولار) في السنة نفسها (2007)، وحققت الصين معدل نمو 13% وهو الأعلى في سنوات الألفية الثالثة والتي استمر فيها يلامس نحو 10% سنوياً[1].

كما بلغ نصيب الصين وحدها من إجمالي الناتج العالمي في عام 1980 بحدود(2%) ثم صعد إلى (6،7%) في عام 2001، ومن المتوقع أن يشكل (9،16%) من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام 2015، هذا وقد بلغت صادرات الصين عام 2000 نحو (249 مليار دولار) وارتفعت إلى (585) مليار دولار عام 2004، وقدرت قيمتها لعام 2010 بنحو (1274) مليار دولار [2].

الجدول رقم (2)

يبين هذا الجدول الحجم الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الصيني خلال المدة من (1960 -2010)

السنة	حجم الناتج	السنة	حجم الناتج
معدل النمو من (1960-1978)	3،5	2000	4،8
معدل النمو (1979-2008)	9،9	2001	3،8
1990	8،3	2002	1،9
1991	3،9	2003	0،10
1992	2،14	2004	1،10
1993	0،14	2005	9،9
1994	1،13	2006	1،11

(1) مدحت أيوب، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008،ص94.

(2) كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011،ص ص44-45.

0،13	2007	9،10	1995
9	2008	0،10	1996
7،8	2009	3،9	1997
4،8	2010	8،7	1998
		6،7	1999

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الأتي:

Mayne M. Morrison، China's Economic conditions (specialist in Asian Trade and finance) congressional Research service، December 2009. www. crs.gov.

الجدول رقم (3)

الجدول يوضح البيانات الرئيسة عن الوضع الاقتصادي للصين حسب تقديرات عام 2009

عدد السكان	3،1	مليار نسمة
الناتج المحلي الإجمالي	43	مليار دولار بأسعار السوق
الناتج المحلي الإجمالي	7،80	مليار دولار بالأسعار الحقيقية
القوة الشرائية	28،8	مليار دولار على أساس القوة الشرائية
معدل التضخم	6،3	مليار دولار
معدل الدخل الفردي	3180	دولار بأسعار السوق
معدل الدخل الفردي	6140	دولار وفقاً للقوة الشرائية
فائض الميزان التجاري	7،360	مليار دولار
الصادرات	4،1	تريليون دولار
الواردات	1،1	تريليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Melinde Liu، china's Divided Elite، Newsweek October ،- ، www.Newsweek .com 2009

الجدول رقم (4)

الجدول يوضح معدل نمو الناتج المحلي بين الصين وبين القوى الكبرى الرئيسة في الاقتصاد العالمي في الأعوام 2006- 2007 - 2008

الدولة	2006	2007	2008
الصين	6،11	9،11	1،9
الولايات المتحدة	8،2	2	2،1
الاتحاد الأوروبي	8،2	6،2	1،1
اليابان	4،2	1،2	4،0
الهند	3،7	9،8	5،7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2009،ص103

- نوار جليل هاشم، جليل هاشم، قياس قوة الدولة (إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدول كبرى)، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد25، 2010، ص73

كما قدر حجم الناتج المحلي الإجمالي بـ(2،4) تريليون دولار[1]، هذا وقد صدر تقرير عن البنك الدولي يتوقع أنه بحلول عام 2035 سوف يتجاوز الناتج القومي للصين الناتج القومي للولايات المتحدة [2].

إن هذه الإحصائيات تحتم الرجوع إلى القاعدة الأساسية وإلى المعطيات الرئيسة التي اعتمدت عليها الصين في وصولها إلى هذه المراتب العالية من التفوق والنمو الاقتصادي المتميز، ففي إطار ذلك تمكنت الصين من تحقيق ذاتها السياسية وبناء قاعدتها الاقتصادية خلال سنوات الحرب الباردة وبالتحديد منذ عام 1979[3]، إذ طُعمت الصين اقتصادها بجرعات من الرأسمالية، ومنذ ذلك الحين برزت التنمية بشكل غير

(1)Mayhe. M. Morrison، Chinas Economic conditions. Op.cit.p.6.

(2)Grouped d" Experts Francais، Relations international، op.cit.p4.

(3) عبد الصمد سعدون عبد اللـه، الصراع على موارد الطاقة (دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين)، المجلة العربية للعلوم السياسية،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 15،2007، ص97.

مسبوق وظهرت على أثره معدلات النمو العالية (الذي ذكرت آنفاً) لتبرز قناعة لدى الاقتصاديين مفادها بأن الصين في طريقها إلى الصعود السريع إلى مرتبة أعلى لتصبح قوة عظمى تنافس الكبار على إدارة النظام الدولي وتوجيهه، لاسيما أن تطورها الاقتصادي رافقه تطور عسكري[1]، ومنذ ذلك الحين انتهجت الصين سياسة الباب المفتوح، كما برزت الصين على أنها لاعب مهم في الأسواق العالمية وخصوصاً ما بين الأعوام (1980-1995) إذ زادت التجارة الخارجية للصين بدرجة كبيرة جعلتها في المرتبة الحادية عشرة بين الدول التجارية في العالم، فضلاً عن ذلك أضحت الصين سوقاً مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ وصل حجم الاستثمارات الأجنبية فيها في عام 1993 نحو (4،111) مليار دولار[2]، ليصل في عام 2008 إلى (883) مليار دولار، ويعزو الاقتصاديون سبب ذلك النمو في الاقتصاد الصيني إلى الاستثمار الأجنبي إلى جانب الادخار المحلي، والتي أدت إليها الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بها الصين منذ عام 1979[3].

أما على مستوى التكافؤ في حجم النمو التجاري بين الصين والقوى الكبرى الأخرى، فقد وصل حجم النمو التجاري الصيني مع الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال) إلى 44% في عام (2004) لاسيما إذا علمنا أن الاتحاد الأوروبي يعد من أكبر المجهزين الأجانب للتقنيات والأجهزة إلى الصين، وأحد المستثمرين المباشرين الأجانب الكبار في الصين [4].

---

(1) إبراهيم عرفات، الصين وحواجز الصعود، تحرير هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 2006، ص169.

(2) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص152.

(3)Mayhe. M. Morrison، Chinas Economic conditions. Op.cit.p.7-9.

(4) منعم العمار وسرمد زكي الجادر، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها، مجلة قضايا دولية،(جامعة بغداد)،العدد13، 2008.ص17.

كما أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً يؤكد فيه أن الصين تمتلك احتياطياً نقدياً من العملة الصعبة يتجاوز (التريليون) دولار [1].

وتخطو الصين بخطى ثابتة نحو القناعة بقوتها الإقليمية الكبرى من دون التعجل في أن تصبح قوة عالمية في ظل توازنات القوى الدولية [2] يدفعها إلى ذلك ما تمتلكه من إمكانيات طبيعية وبشرية تمكنها من أن تصبح القوة الاقتصادية والصناعية ذات الأثر الفعال في التجارة الدولية، **ومن هنا وجب التعرف على ما تمتلكه الصين من الإمكانيات والموارد الطبيعية التي تعد القاعدة والركيزة الأساسية للعملية الصناعية فيها وكما يأتي:**

1- الموارد الطبيعية وموارد الطاقة:

يوجد في الصين جميع أنواع المعادن المعروفة، فقد تم تحديد احتياطي الصين بأكثر من 156 معدناً، ويحتل مجمل احتياطها المركز الثالث في العالم، ويأتي احتياطي الفحم والنحاس والألمنيوم والمنغنيز والقصدير والرصاص والزنك والزئبق وغيرها من المعادن الرئيسة في مراكز الصدارة في العالم، ومنها احتياطي الفحم الذي يبلغ 3،1003 مليار طن، ويوجد بكثرة في شمال الصين، وخاصة في مقاطعة (سانشي) ومنطقة منغوليا الداخلية [3]، وفي إحصائية أخرى تعد الصين الدولة الأولى في إنتاج الفحم بمقدار (100،1) مليار طن حسب إحصائية 2006 [4]،كما إنها تعد المنتج الأول للألمنيوم والزنك في العالم، كما تحتل المركز الخامس في إنتاج البترول – حيث تتركز احتياطات البترول لديها في أقصى الغرب حول مدينة (أورومكي) وكذلك في المياه الإقليمية للساحل الشرقي- ولكن على الرغم من ذلك فإنه مازال عليها أن تستورد ثلث

(1) Daniel. W. Drezner، The New world order Foreign Affairs ،vol 86_ no2،march /April،2007،p2

(2) المصدر نفسه، ص173.

(3) Barry Tumer the statesman's Yearbook، The Politics، Cultures and Economies of the world. Op. cit. p318.

(4) خديجة عرفة محمد، الصين وأمن الطاقة (رؤية مستقبلية) السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006.ص63

احتياجاتها من البترول [1]، ولذلك فإن حاجتها المفرطة للبترول تشكل مصدراً للمشكلات على الرغم من أنه دلالة على كثافة التصنيع وسرعة التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن الصين وفي ظل هذه الوتيرة المتصاعدة من عمليات التصنيع ستظل حاجتها للبترول تزداد، حتى مع الأخذ بالتدابير الموضوعة للحد من الاستهلاك واستعمال تقنيات جديدة للوفاء بالاحتياجات الصناعية [2].

الجدول رقم (5)

يوضح هذا الجدول نسبة الاحتياطي الصيني من الموارد الأولية (النفط والغاز) مقارنة بالقوى الكبرى حسب إحصائية 2009

الدولة	المرتبة في احتياطي النفط	الوزن(النسبة)	المرتبة في احتياطي الغاز	الوزن(النسب)
روسيا الاتحادية	المرتبة الأولى	%5	المرتبة الأولى	%4،5
الولايات المتحدة	المرتبة الثانية	%3،3	المرتبة الثانية	%3،3
الصين	المرتبة الثالثة	%3	المرتبة الثالثة	%9،2
بريطانيا	المرتبة الرابعة	%4،2	المرتبة الرابعة	%87،2
اليابان	المرتبة الخامسة	%3،2	المرتبة السادسة	%82،2
ألمانيا	المرتبة السادسة	%2،2	المرتبة الخامسة	%83،2

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- نوار جليل هاشم، جليل هاشم، قياس قوة الدولة (إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدول كبرى)، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد25، 2010، ص91.

- الاقتصاد الأمريكي وأثره على الاقتصاد العالمي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت في 26/آذار/2010 www.Al-jezeera.net.

وبذلك تشكل الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة، ومن المنتظر أن تتجاوزها لتحتل المركز الأول بحلول عام 2015، كما تمثل الصين ثالث أكبر مستورد للبترول في العالم، ومن المنتظر أن تتضاعف واردات الصين من البترول من

(1) انتوني ماسون، مصدر سبق ذكره، ص24.
(2) دنيس روس، مصدر سبق ذكره، ص385.

5،3 مليون برميل يومياً في عام 2006 إلى 1301 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030[1].

ولذلك وفي إطار زيادة الطلب على البترول من قبل الصناعات الصينية أخذت الصين في الآونة الأخيرة تقلل من اعتمادها على الطاقة المستوردة على أمل أن ترفع من مستوى إنتاجها المحلي (البترول والغاز) والحصول على إمدادات إضافية من مكامنها المحلية التي يُستنزف منها الكثير وتحفها المخاطر كما في حوض (تاريم) في الصين الغربية، لاسيما أن التوقعات حول الإنتاج النفطي في هذه المنطقة اليابسة والنائية لا يتطابق مع واقع الحاجة الصينية المتزايدة للطاقة، ومن ثم فأنها لن تكون قادرة على توفير إمدادات إضافية مستقبلاً، وهذا ما دفعها في المرحلة الراهنة إلى العمل نحو تطوير مصادر الطاقة في أعالي البحار والاهتمام المتزايد بإمكانيات الاستخراج النفطي، لاسيما منها المصادر الكامنة في بحر الصين الشرقي والجنوبي[2].

2- القطاع الزراعي:

إذا كان القطاع الزراعي قد تحمل العبء الأكبر في إطلاق عملية الصعود الصيني، فقد أنتج هذا الصعود عدداً من النتائج التي يتعين تدارك تداعياتها السلبية، قبل أن يأخذ القطاع الزراعي هذا الصعود إلى أسفل[3]، هذه النتائج أهمها التحول الكبير من العمل في القطاع الزراعي إلى المدن حيث الصناعة والخدمات، إذ شهدت الصين موجات نزوح أعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية والداخلية إلى المدن والمناطق الساحلية الشرقية، وتدفقت أعداد هؤلاء المهاجرين فيما يطلق عليه أكبر موجات الهجرة البشرية تاريخياً، فبينما كان عددهم (70) مليون مهاجر عام (1990) ارتفع إلى (140) مليون عام (2003) ليصل إلى (147) مليون عام (2005) أي نحو (3،11%) من عدد السكان، وبلغ

(1) حنان قنديل، الصين (نموذج جديد للقوة الصاعدة)، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008، ص78.

(2) المصدر نفسه، ص ص109-110

(3) مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره، ص94.

عدد العمال الزراعيين من هؤلاء المهاجرين عام 1994، ما يقرب من (60) مليون مهاجر وارتفع إلى (88) مليون مهاجر عام (2000) وإلى (94) مليون مهاجر عام (2002) [1].

الجدول رقم (6)

يوضح هذا الجدول نسبة القوة العاملة في الزراعة من حجم السكان وحجم الأراضي الصالحة للزراعة للصين وللقوى الكبرى حسب إحصائية عام 2009

الدولة	المرتبة في نسبة القوى العاملة في الزراعة	الوزن(النسبة)	المرتبة في حجم الأراضي الصالحة للزراعة	الوزن
روسيا الاتحادية	المرتبة الأولى	%4،2	المرتبة الثانية	%2
الصين	المرتبة الثانية	%2	المرتبة الثالثة	%7،1
ألمانيا	المرتبة الثالثة	%7،1	المرتبة الخامسة	%1
اليابان	المرتبة الرابعة	%7،1	المرتبة السادسة	%1
بريطانيا	المرتبة الخامسة	%6،1	المرتبة الرابعة	%1
الولايات المتحدة	المرتبة السادسة	%7،0	المرتبة الأولى	%4،2

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة (إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدول كبرى)، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد25، 2010، ص94

-www.wikipedia the free Encyclopedia <http>:// en.wikipedia.

ولذلك فقد أصبح القطاع الزراعي للمهاجرين الصينيين غير مربح اقتصادياً وقد أدى ارتفاع معدلات الهجرة إلى رفع نسبة المسنين في المناطق الريفية، ومن الجدير بالذكر أن إجمالي قوة العمل في الصين بلغت (803) مليون فرد في عام (2007) وما زالت الزراعة تستوعب النسبة الأكبر وهي 43% مقابل 25% للصناعة و32% للخدمات، إلا أن إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي هو الأقل بين هذه القطاعات إذ يبلغ 11% فقط

(1) خديجة عرفة محمد، هجرة العمالة داخل الصين، تحديات التنمية الديمغرافية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 165، 2006، ص80.

مقابل 5،49 للصناعة و5،39% للخدمات [1]، هذا إذا ما علمنا أن الصين احتلت المركز الثالث بوزن (17%) إذ بلغ حجم الأراضي الصالحة للزراعة (916000 كم^2)[2].

3- قطاع التجارة

لقد شهد قطاع التجارة في الصين تطوراً ملحوظاً، فقد بلغ حجم تجارتها الخارجية لعام 2003، 735،85 مليار دولار، تشكل فيها إجمالي نسبة الصادرات 5،51% من قيمة تجارتها الخارجية في عام 1974، ليصل حجم التجارة الخارجية الصينية 94،110 مليار دولار عام1980، ثم ارتفع ليبلغ 791،116 مليار دولار عام 1990، أي أن معدل النمو في حجم التجارة الخارجية الصينية على مدار العقود الثلاثة بلغ 25،71% [3].

الجدول رقم (7)

يوضح هذا الجدول إتجاه ونسبة تجارة الصين مع القوى الصناعية الكبرى

حسب إحصائية عام 2008

اتجاهات الصادرات		اتجاهات الواردات	
الدولة	الرقم	الدولة	الرقم
الولايات المتحدة	%6،17	اليابان	%3،13
هونغ كونغ	%3،13	كوريا الجنوبية	%9،9
اليابان	%1،8	تايوان	%1،9
كوريا الجنوبية	%1،5	الولايات المتحدة	%1،7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الأتي:

- AberkKeidel، china's Economic، Rise-fact and fiction Carnegie Endowment for international peace policy Brief –No16-July2008

(1) china، the world fact book ،p2 www.CIAworldfactbook.gov.

(2) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص92.

(3) خديجة عرفة محمد، جمهورية الصين الشعبية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 161، 2005، ص23 .

فضلاً عن ذلك فقد تمكنت الصين بعد عام 1979 من تمديد شبكة تجارتها الخارجية لتشمل أكثر من 180 دولة من دول العالم، وظل الهدف الأكبر طوال هذه المدة هو توسيع حجم الصادرات، ومن أجل توسيع حجم الواردات من التكنولوجية الغربية التي يستلزمها نجاح برنامج التحديثات الأربعة[*] انذاك، كما استمر حجم الصادرات ينمو بنسبة تقارب الـ17% بينما ظل حجم الواردات يزيد بنحو 15% واستمر تنامي حجم التجارة الخارجية ليصل في عام 1994 إلى 247 مليار دولار، إذ أصبحت الدولة الحادية عشرة من حيث حجم الصادرات إلى بقية أنحاء العالم، وذلك مع زحف متواصل تدعمه مصادر الصين الطبيعية الغنية[1].

كما حدث نوع من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي للصين وانتعاش تجارتها الخارجية [2]، إذ ارتفعت تجارتها الخارجية بنحو 30% سنوياً منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، ولذا فأن الصين قد أحدثت خلال ثلاثة عقود من الإصلاح والانفتاح على الغرب تغييرات تاريخية في علاقاتها مع باقي دول العالم، إذ تعد حالياً جزءً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي وتؤثر فيه بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في الماضي [3]، فقد بلغ نصيبها من التجارة العالمية ما يقارب 9% عام 2008 [4]، كما بلغ معدل دخل الفرد فيها نحو (6100) دولار، وحجم احتياطات نقدية تقدر بـ(3،2)

(*) في المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشرين الثاني/ 1978، طرح برنامج التحديثات الأربعة والتي تتضمن: جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغييرات الهيكلية التي يفرضها الاقتصاد العالمي، ومن ثم إعادة النظر في أولويات التنمية، والتركيز على الزراعة والصناعة، ومن ثم إعادة هيكلية قطاع الإنتاج،... إلخ، لمزيد من التفصيل ينظر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي من (1978-2010)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2000، ص57-58، ونيرمين السعدني، الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية... (التحديات والآثار) السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 149، 2002، ص ص218-221.

(1)محمد وقيع الله، مصدر سبق ذكره، ص22.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر: محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية و(الدروس المستفادة)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2000، ص78

(3) مغاوري شلبي علي، مصدر سبق ذكره، ص ص86-87.

(4) حنان قنديل، الصين (نموذج جديد للقوة الصاعدة)، مصدر سبق ذكره، ص78.

تريليون دولار، كما وصل معدل نمو الإنتاج الصناعي إلى (7،10%)، بينما بلغ حجم الصادرات في عام 2008 (465،1) تريليون دولار[1]، واحتلت المركز الأول بنسبة (54%)، إذ حققت معدل نمو سنوي بلغ (9،8%) في العام نفسه، وهو دليل على قوتها الإنتاجية في السنوات الأخيرة [2].

ولكن على الرغم من أن هذه الأرقام والإحصائيات تجعل من المقوم الاقتصادي عنصر قوة، إلا أن هناك نقاط ضعف يعاني منها الاقتصاد الصيني، فعلى الرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته على أثر الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثتها، إلا أن سياسة الانفتاح ونمط السياسة المالية الأقل مركزية التي انتهجتها ترتب عليها زيادة النزعة الاستهلاكية والتوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية، والتي أخذت بدورها تنعكس على الاحتياطات النقدية للدولة، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو سياسات الاقتراض، والتي نجم عنها ارتفاع حجم الديون الخارجية من (10) مليار دولار عام 1990، إلى (50) مليار دولار عام 1996[3]، وقد وصلت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (4،31%) عام 2004[4].

وعلى الرغم من المقولات والتوقعات التي تتحدث عن أن الاقتصاد الصيني سوف يتجاوز ويتفوق على الاقتصاد الأمريكي في عام (2035) إلا أن من مصلحتها أن يكون اقتصادها قوياً ويحافظ على استيعابه الكبير للمنتجات الأمريكية ومن ثم فأنها ما زالت تعاني من ارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الكبرى[5]، كما أن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي في أحيان كثيرة إلى فجوات كبيرة في مستويات المعيشة بين المناطق

---

(1)اقتصاد جمهورية الصين الشعبية، ويكبيديا – الموسوعة الحرة نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.wekbeda.gvo.

(2) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره،ص90.

(3) دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا، التنين الأكبر، الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة شوقي جلال (الكويت، منشورات عالم المعرفة) 2001، ص79.

(4) China، the world fact book. op.cit.p2

(5) دنيس روس، مصدر سبق ذكره، ص388.

الساحلية المتقدمة وبين المناطق الداخلية [1]، وكذلك من المتوقع أن يصبح لـدى الصـين معـدل بطالة غير مسبوق، ومن ثم لن يصمد النظام السياسي مما يؤدي إلى الرجوع للعمـل بالشركـات الحكومية [2].

كما أن النظام المصرفي والمالي الصيني الحالي لم يصل حتى الآن لمستوى المعـايير الدوليـة والتي تجعل من الممكن مزامنة السياسات المالية لبلـدان منطقـة آسـيا – الباسـيفيك، كـما وأن إصلاح نظامها المصرفي يسير بخطى بطيئة ولا يقـدم حجـة للإدعـاء بـأن بنيتهـا الماليـة ناضـجة وجاهزة للتعاون الإقليمي، وهذا ما يمثل أحد التحديات الاقتصادية [3].

كما يمكن إرجاء سبب عوامل الضعف في المكونات الاقتصادية الصـينية إلى تحولهـا مـن دولة مصدرة للموارد الطبيعة إلى مستوردة لها، إذ من المتوقع أن يصـل اسـتيرادها مـن الوقـود في عام 2015 إلى (4) ملايين برميل [4] كما أن هناك سبباً آخر، يتمثـل في نقـص الأيـدي العاملـة الماهرة وتركزها في بعض المناطق الساحلية فقط [5] فضلاً عـن وجـود العديـد مـن المشروعـات المملوكة للدولة والتي تشكل بدورها عبئاً على الاقتصاد الصيني[6].

(1) بول كنيدي، مصدر سبق ذكره، ص228.

(2) Nicholas – R.Lardy، china and The Asian contagion، Foreign Affairs، vol. 77، No، 4، July/August، 1998، p4.

(3)V.Mikheer .china and Asian Regrondism، international affairs، vol 45، No.6، 1999-p6.

(4) قارن مع وليد عبد الحي،المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي من(1979- 2010)، مصدر سبق ذكره، 80

(5) المصدر نفسه، ص63.

(6) دانييل بورشتاين وأرنية دي كيزا، مصدر سبق ذكره، ص218.

إلى جانب ما أحدثته هذه التحولات الاقتصادية من فجوة اجتماعية لها آثارها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية الصينية، والتي أدت بالنهاية إلى إفادة بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى [1].

ولذا يمكن القول مما تقدم أن المقوم الاقتصادي الصيني ينطوي على عناصر قوة كبيرة وعناصر ضعف في الوقت ذاته، ولكنه في النهاية يُعد احد مقومات القوة، بل أحد الركائز الأساسية الساندة للدور الصيني والمعززة لأدائه على مستوى الترتيبات الأمنية القائمة في إقليم آسيا- الباسيفيك، إذ أن القاعدة الاقتصادية والصناعية الصينية فرضت تأثيرها وبشكل واسع على مختلف مجالات التفاعل في الإقليم المذكور، فالدور الصيني أصبح يتمتع بفاعلية في مختلف التفاعلات الأمنية والاقتصادية المقامة بين دول الإقليم، وذلك لأن هذه الدول تسعى إلى إشراكها في هذه الترتيبات من اجل الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية المتمثلة بالاستثمارات التي يمكن أن تقيمها الأخيرة على أراضي هذه الدول، وبالفعل تم ذلك من خلال أقامة شراكات وتكتلات اقتصادية (ثنائية ومتعددة الأطراف) مع الصين، لاسيما منظمة الآسيان وغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى، لغرض إسناد عمليات التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

ونستنتج مما تقدم أن المقوم الاقتصادي يعُد العامل الأقوى من بين المقومات المادية الأخرى، يدعمه وجود رغبة وإرادة صينية تسعى لتوظيف هذا الصعود الاقتصادي في تعزيز دورها الإقليمي والعالمي، وهذا ما يحصل الآن.

ثالثاً: المقوم العسكري

على الرغم من أن الصين تعد إحدى القوى العالمية الواعدة والمؤثرة على الساحة الدولية إلى حد كبير، إلا أنها لم تصل بعد لنقطة التكامل في قدراتها الشاملة حتى الآن، وخاصة من منظور قدرتها التكنولوجية والعسكرية، على الرغم من الجهود المبذولة في

(1) خديجة عرفة محمد، بين النمو والتنمية، الأبعاد الاجتماعية للصعود الصيني، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008، ص100.

هذا المجال[1]، وعلى الرغم من ذلك ونظراً للعدد الضخم لسكان الصين، ومساحة الأرض الواسعة، واختلاف التضاريس وطول الحدود الدولية، ووجودها في موقع جيوستراتيجي حساس، ونظراً لسخونة منطقة بحر الصين الجنوبي واحتمالات اندلاع حروب إقليمية، إلى جانب رغبتها في رفض الهيمنة الأمريكية، حتمت هذه الأمور جميعها على الصين بناء قوة عسكرية إستراتيجية تحافظ على مكتسباتها، وترسي بها مكانتها الإقليمية والدولية، أن الجيش الصيني يعُد من الناحية العددية أكبر جيش في العالم، إذ يقدر عدده بما يقارب الـ(4،2) مليون جندي، وهو ما يساوي ربع عدد العسكريين في العالم [2].

إن الجيش الحالي للصين هو امتداد لجيش التحرير الشعبي الذي تأسس هذا الجيش في آب/ 1927[3]. ومنذ تأسيس الصين الجديدة في عام (1949) شهد جيش التحرير الشعبي الصيني تطوراً من قوات برية منفردة إلى قوات مسلحة مركبة تضم القوات البحرية والجوية والفنية المزودة بأسلحة متقدمة [4]، ومنذ ذلك الوقت ولحد الآن وجيش التحرير الشعبي الصيني يعزز ويصعد من نظريته اللامتناهية باتجاه تطوير إمكانياته التكنولوجية وتطوير قدراته القتالية[5]، وبالفعل استطاعت الصين تطوير قدراتها العسكرية واستطاعت أن تصل بها إلى أماكن بعيدة، كما أنها استطاعت توظيف

(1) محمد نبيل محمد فؤاد، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 140، 2000، ص213.

(2) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص ص131-132.

(3) لمزيد من التفصيل ينظر: فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص79.

(4) مسعد الششتاوي، القدرات العسكرية الصينية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008، ص128.

(5) Holmes Yoshihara and Robert J. Samuelson، The Real china Threat، (Washington post)، 20Agust، 2008.p3.

تلك القدرات بطرائق عدة مثل دبلوماسية الإكراه أو الاستعمال المباشر للقوة المسلحة تجاه حسم مطالبها الإقليمية أو التأثير في صياغة حيثيات قضايا أمنية أخرى[1].

لقد أدركت القيادة الصينية ضرورة عدم الاعتماد على الأسلحة المستوردة من الخارج ولذلك خصصت مصادر مالية وغير مالية هائلة (أموال وعلماء ومهندسين) ومصانع للإنتاج الصناعي العسكري لتنمية الإنتاج المخصص للتصدير، وبالطبع من الصعب معرفة النسبة التي خصصتها الصين، من مصادرها للإنتاج العسكري، ولكنها ما كان بإمكانها أن تصبح ثالث قوة نووية في العالم خلال عقد ونصف من الزمن لولا إنفاقها العسكري الكبير[2].

هذا وتنطلق الرؤية الصينية لتطوير قدراتها العسكرية من سعيها لإنشاء تواجد ثابت في منطقة الباسيفيك، والتأكيد على أنها قوة إقليمية ذات أهمية ويجب أن تُؤخذ في الحسبان عند إقامة أية ترتيبات أمنية وبالشكل الذي يضمن لاقتصادها بيئة أمنية مستقرة [3]، كما انطلقت تلك الرؤية أيضاً بطريق موازٍ لتنمية العلاقات مع دول الحزام الباسيفيكي[4]، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف طمأنة هذه الدول من أن تحديثها العسكري ليس للقيام باعتداءات عسكرية إقليمية وبشكل يخل بالأمن الإقليمي المرتكز على منظومة التحالفات الأمريكية –الباسيفيكية[5] فضلاً عن رغبتها في احتلال مكانة (الاتحاد السوفييتي سابقاً) في أسواق السلاح، خاصة وأن نظمها التسلحية تشبه إلى حد كبير نظم التسلح السوفييتية، لاسيما في مجال نظم الدفاع الجوي

(1) مايكل دي سوين، الصين، في زلمي خليل زادة، (محرر)، التقييم الإستراتيجي، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي)، 1997، ص ص207-208.

(2) بول كنيدي، مصدر سبق ذكره، ص231.

(3) هاني الياس الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص36.

(4) Dennis felbel، Doing Business in Pacific Region، (centre For international Business studies forth Edition، December 2002، p.4.

(5) Paul H.B. Godwin، China's security Policy enters The 21st century، The view from Beijing studies2000،p29، insititute،army.gov.. www.strategic

والطيران والمعدات البرية والبحرية، والمعدات العسكرية وصناعة الذخيرة للأسلحة التقليدية وغير التقليدية [1].

أما عن ماهية القوة العسكرية الصينية بفروعها العددية (عدد القوات المسلحة وأقسامها) وإمكانياتها التسليحية والإنفاق العسكري على هذه القوات من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والإستراتيجية العسكرية أو العقيدة العسكرية التي ترتكز عليها هذه القوات، فهي تتكون من قوات جيش التحرير الشعبي بأقسامها (البرية والبحرية والجوية) فضلاً عن سلاح المدفعية، والمعاهد العسكرية، وأجهزة بحوث علوم وتكنولوجيا الدفاع، وقوات الاحتياط [2]، كما وتنقسم القوات البرية إلى سلاح المشاة وسلاح المدرعات وسلاح المدفعية، وسلاح المهندسين، وسلاح الاتصالات والسلاح الكيميائي، كما تتكون القوات البحرية من الأساطيل والقواعد البحرية، التي تقوم بمهمة الحراسة البحرية، وتنقسم القوات البحرية بدورها إلى وحدات السفن على سطح البحر، ووحدات الغواصات ووحدات الدفاع البحري على الشواطئ ووحدات الرماة البحريين [3].

(1) منعم العمار، الصين وتطور موقعها في تجارة السلاح في الشرق الأوسط، (بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 16، 1997، ص ص30-31.

(2) الصين القوة النووية المنسية، قراءات إستراتيجية (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)،ص2، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.ahram.org.eg/acpss/htm.

(3) الصين القوة النووية المنسية، مصدر سبق ذكره، ص ص3-4.

الجدول رقم (8)

يوضح هذا الجدول الإمكانيات التسليحية الصينية حسب إحصائية 2009

النوع	العدد/قطعة
دبابات وعربات قتال	8000
مدفعية ثقيلة	18000
مدرعات	2000
مدفعية متحركة	14500
غواصات كبيرة	63
مدمرات	18
فرقاطات	32
خافرات سواحل	870
زوارق بحرية صاروخية	700
سفينة إنزال جوي	73
طائرات مقاتلة	4970
طائرات مقاتلة/سوخوي	100

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21، ج4، (بيروت، دار نوبليس)، 2009، ص98**
- **مسعد الششتاوي، القدرات العسكرية الصينية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 173، 2008، ص131.**

وفي إحصائية 2009 بلغت عدد المقاتلات الصينية (4970) مقاتلة [1] وهي عبارة عن نسخ مطورة من طائرات (ميج 21) و(الميج 23) وتصنع الصين حالياً المقاتلة (جي 10) هي إحدى أكثر المقاتلات تطوراً، كما تمتلك حالياً أكثر من مائة مقاتلة (سوخوي 27) هذا وقد وقعت مع روسيا الاتحادية صفقة لشراء أكثر من مائة طائرة

(1) سامي ريحانا، مصدر سبق ذكره، ص99.

قتال من طراز (سوخوي 30) التي تنافس الشبح الأمريكية إذ تعتمد على السرعات العالية، ولا يستطيع إلا عدد محدود ومتطور من الرادارات الحديثة التقاطها [1].

وفيما يخص منظومات الصواريخ فقد عقدت الصين اتفاقية مع روسيا الاتحادية لشراء صواريخ مضادة للطائرات من نوع (S300) و(BMU2)،إذ تعد أكبر مستورد للأسلحة عالمياً، ويأتي ذلك ضمن مساعيها لتحديث ترسانتها العسكرية، وأن السبب في تعاظم قدرتها التسلحية يعود إلى سباق التسلح العسكري في آسيا، والتهديد الأمريكي المباشر بمساندته العلنية لتايوان [2].

أما على صعيد تطوير قدراتها التسلحية، فقد تمكنت من تطوير صواريخ بالستية مضادة للسفن متوسطة المدى قادرة على اختراق حاملات الطائرات الأمريكية المتواجدة في المنطقة، وستكون داخلة الخدمة بحلول عام (2015) فضلاً عن صواريخ مجهزة برؤوس متعددة بمدى يصل إلى 900 ميل، وبأنظمة محمولة قادرة على العمل على متن سفن حربية وهو ما قطعت الصين أشواطاً بعيدة فيه [3].

أما عن الإمكانات التسليحية غير التقليدية (النووية)، فكما هو معلوم أن الصين استطاعت من أن تفجر قنبلتها النووية الأولى في عام 1964، وقنبلتها الهيدروجينية في عام 1967، وخلال مدة (33) عاماً من امتلاكها للأسلحة النووية أجرت (45) تجربة نووية ووقعت في عام 1996 على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية [4]، أما ما يتعلق بحجم تلك القوة فحسب إحصائية لعام 2001 فإنها تمتلك نحو (436) رأساً

---

(1) مسعد الشيشتاوي، مصدر سبق ذكره، ص131.

(2) براكريتي غوبتا، آسيا ضد آسيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 377، (لندن،الشركة السعودية للأبحاث، 2007/4/27، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية للإنترنت، www.asharqalwsat.com.detalls.asp..

(3)Alnorslon china's strategk Behavour. University of Carlton press.20to، p28.

(4) سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع)، 2008،ص63.

نووياً[1]، أما في إحصائية 2004، فيقدر عدد الرؤوس النووية التي تملكها بـ(450) رأساً نووياً (20) منها يمكن أن يصل مداه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والعدد الأخير يمكن أن يضاعف في العقود القليلة القادمة [2]، **هذا وتسعى من وراء امتلاك السلاح النووي إلى تحقيق مجموعة الأهداف أهمها [3]:**

1- الحفاظ على بيئة دولية تسمح للصين من دعم تطورها الاقتصادي وإنجاز تحديثها.

2- بالنظر لكون القوات الصينية ما زالت بعيدة عن الحصول على القدرات المطلوبة لتحدي الهيمنة الإقليمية الأمريكية فإنها تسعى إلى تجنب الحرب عن طريق ردع الولايات المتحدة الأمريكية.

3- السعي نحو إنشاء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

ولذلك سعت في السنوات الأخيرة إلى إدخال إصلاحات على قواتها المسلحة، ومن تلك الإصلاحات تقليل حجم جيش التحرير وعدده والاستعاضة عن الزيادة بتحسين القدرات القتالية للعدد المتبقي[4].

كما سعت إلى تطوير إمكانياتها التسلحية مع التأكيد على النوع والدقة وليس الكم، فقد نجحت في امتلاك نظم تسلحية وتكنولوجيات متقدمة في مجال الدفاع الجوي فضلاً عن حيازة طائرات مقاتلة حديثة[5].

---

(1) إبراهيم محمود العناني وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، تحرير محمد إبراهيم منصور، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2001، ص 492.

(2) باسم محمود كيطان، أسرار الأسلحة النووية، والتسرع في الحكم على الصين، أوراق دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 130، 2004، ص30.

(3) سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية، مصدر سبق ذكره، ص67.

(4) محمد نبيل محمد فؤاد، مصدر سبق ذكره، ص213.

(5) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011، ص76.

هذه النزعة لدى القيادة الصينية في تحديث القدرات العسكرية نوعاً وتقليلها كماً أصبحت أحد سمات إستراتيجيتها وعقيدة العسكرية التي بنيت على مجموعة من المبادئ من أهمها ما سميت (التوجيهية العسكرية) لتخطيط القوات المسلحة وإدارتها واستعمالها وتنميتها، تلك المبادئ التي تم استخلاصها من إدراك الصين لبيئتها الأمنية وطبيعة الحروب الحديثة في عصر المعلوماتية وضرورة تضمين الأسلحة المستعملة دقة التحديث والتصويب[1].

هذا وقد أعرب البنتاغون في تقريره السنوي المقدم إلى الكونغرس الأمريكي حول القدرات العسكرية الصينية وإنفاقها العسكري في عام 2007 عن قلقه من تطوير الصين لصواريخ بالستية عابرة للقارات من طراز (D.F.31A) القادرة على إصابة أهداف في الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن قيامها ببناء خمس غواصات جديدة من فئة (جين) القادرة على حمل صواريخ بعيدة المدى من الجيل الجديد[2]، هذا وقد أكدت (الوثيقة البيضاء الصينية) عن (الدفاع القومي) للعام 2006، أن الهدف الرئيس من بناء جيش حديث، هو جعله قادراً على الفوز في الحروب المعلوماتية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن أن تُشن من قبل أمريكا وهذا ما أعادت تأكيده (الوثيقة البيضاء) لعام 2009[3].

أن هذا التحديث العسكري أدى إلى ارتفاع التقديرات لحجم نفقات الدفاع ، فبينما تعلن الحكومة الصينية أن ميزانيتها العسكرية لا تتجاوز (70) مليار دولار، تقرر الولايات المتحدة أن تلك النفقات قد وصلت إلى (150) مليار دولار وهو ما تنفيه الصين بشدة فكل الأطراف تدرك أن نفقات الدفاع هو المؤشر الرئيس لاتجاهات، بناء القوة المسلحة وتطويرها، ولذلك يقول بعض المحللين إن الصين تقوم بالتحديث في المجال

(1) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص85.

(2) مسعد الشيشتاوي أحمد، مصدر سبق ذكره، ص130.

(3) Alnorslon china's strategk Behavour.-op. cit. p32.

العسكري قبل أن تقوم به في المجال الاقتصادي في إطار ما يسمى بالتحديث الصامت أو (النمو التدريجي(*))[1].

كما أصدر البنتاغون تقريره لعام 2008 الذي ركز على عملية قيام صاروخ صيني بإسقاط قمر صناعي كان يدور حول مدار الأرض، ومن ثم الخشية من مدى دقة إصابة هذا الصاروخ للهدف، كما أشار التقرير المرفوع إلى الكونغرس إلى أن نسبة الإنفاق العسكري الصيني قد بلغت (139) مليار دولار[2].

هذا وقد احتلت الصين المركز الخامس بنسبة(37%) في حجم الصادرات العسكرية، إذ بلغت حجم صادراتها (129) مليار دولار كما احتلت المركز الرابع في نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي إذ بلغت نسبة الإنفاق (4،2%) من الناتج المحلي[3]، كما احتلت المركز السادس في نصيب الفرد من الإنفاق العسكري والبالغ 37 دولاراً لكل فرد [4].

من كل ذلك يظهر أن الصين تعد ثالث أكبر قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، إذ أنها تملك السلاح النووي فضلاً عن امتلاكها اقتصاداً مزدهراً يدعم هذه القوة العسكرية إلى الأمام ومن ثم فأنها تملك مصادر تمويل كبيرة[5].

(*) يقصد بالتحديث الصامت هو أن الدولة تقوم بتطوير قدراتها الشاملة في جو من السرية والكتمان وبشكل لايلفت الأنظار إليها حتى لا تقع في إشكاليات قد توقف هذه العملية، لمزيد من التفصيل ينظر: سعد التميمي، التوازن العسكري لعام 2008، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، www.dhwaa.org.

(1) محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص77.

(2) مسعد الشيشتاوي أحمد، مصدر سبق ذكره، ص131.

(3) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص97.

(4) المصدر نفسه، ص98.

(5) David M. Lampton. The faces of Chinas Power، The foreign affairs vol-86- nol، January- February 2007، p117.

ولكن على الرغم من ذلك كله فإن الصين ما تزال قوة لا تستطيع أن تجاري الولايات المتحدة الامريكية عسكرياً على الأقل في الوقت الحالي [1]، كما أن قدرتها العسكرية الحالية لا تزال تعاني من الضعف في الجوانب التكنولوجية ولاسيما في قطاع تكنولوجيا الصناعة العسكرية، فهي تفتقر للقدرة على القيام بعمل عسكري حاسم بعيد عن أراضيها، ولهذا فهي تسعى في هذا الصدد إلى الاستفادة من تكنولوجيا متقدمة لدول كثيرة أبرزها السعي إلى تحديث سلاح الطيران بتكنولوجيا إسرائيلية في إطار صفقة كبيرة أوقفتها الولايات المتحدة مؤخراً، هذا ويتوقع كثير من المحللين بأنها ستحتاج إلى وقت طويل لإقامة هيكل جديد لقواتها يتراوح ما بين (15-20)عام على أقل تقدير [2].

يظهر مما تقدم من معطيات عن المقوم العسكري الصيني، أنه بالرغم من اعتماد القدرة التسلحية الصينية بما فيها الآلة الصناعية العسكرية على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية والروسية واليابانية، إلا أن التكنولوجيا - الصناعية العسكرية الصينية قد قطعت شوطاً كبيراً خلال السنوات القليلة في عملية تطوير قدراتها العسكرية إذ أصبحت تلك الصناعة أحدى أهم الصناعات المتطورة في إقليم آسيا- الباسيفيك، إلى جانب وجود عقيدة وإيمان عسكري لدى النخبة العسكرية الصينية بضرورة توظيف هذا العامل في إرجاع الدور والمكانة الصينية إقليمياً وعالمياً إلى سابق عهده، ولذا يمكن القول أن هذا المقوم يُعد من مقومات القوة المهمة التي تعطي الدور الصيني قوة دفع كبيرة باتجاه تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة.

رابعاً: المقوم التكنولوجي (ألمعلوماتي)

يُعد هذا المقوم أحد المقومات الأكثر أهمية التي تشير إلى أن الصين في طريقها لكي تكون قوة إقليمية وعالمية كبيرة، إذ تولي أهمية خاصة لتطوير قدراتها التكنولوجية، هذا

(1) محمد نعمات جلال، مصدر سبق ذكره، ص22.

(2) عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، مستقبل منظومة التعاون الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا لتعزيز مكانتها في البيئة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006 ص93.

وقد أطلقت الصين ثاني قمر صناعي ضم سلسلة من أقمار البحث العلمي التي طورتها بالاشتراك مع البرازيل، كما أصبحت ثالث دولة بعد الولايات المتحدة و(الاتحاد السوفييتي سابقاً) تنجح في إرسال رجل إلى الفضاء وإعادته بعد (21 ساعة)[1].

كما انطلقت الصين في عملية تطوير قدراتها وتنشيط إمكانياتها التكنولوجية من رؤية مفادها أن القرن الواحد والعشرين هو قرن إلكتروني، وأن التفاضل في مظاهر القوة سيتحول إلى عناصر القوة التكنولوجية المعلوماتية [2].

إن عبارة (صنع في الصين) التي نراها اليوم متداولة في كل العالم، قد أصبحت من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الصيني، ولذلك فلقد صارت أكبر مصنع للأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، تضخ في أسواق العالم كمية من أجهزة التلفاز والأجهزة الكهربائية التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية، وهي ما تزال ماضية في صعودها بسرعة وكفاءة عالية في مجال الصناعات التكنولوجية والحواسيب الالكترونية[3].

فلقد احتلت في عام 2006 المركز الأول بوصفها أكبر سوق لأجهزة الكمبيوتر الشخصية في العالم، إذ تم إنشاء أول شركة تجارية لتقديم خدمات الإنترنت في عام 1995 وقد بلغ عدد المستعملين للإنترنت في عام 2006 ما يقارب الـ(123) مليون شخص والرقم في ازدياد، كما بلغ عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول حسب إحصائية

(1) أبو بكر الدسوقي،الدور العالمي للصين، رؤى مختلفة، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008، ص146.

(2) محاضير محمد، المستقبل المسروق: قصة الهجمة على النمور الآسيوية، ترجمة أمير صديق ومحمد الخاتم، (الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية للنشر)، 1999، ص96.

(3) تدسي فشمن، الصين شركة عملاقة – كيف يتحدى ظهور القوة العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، تعريب: هالة النابلسي، (الرياض، مكتبة العبيكان للنشر)، 2009،ص9.

2007 نحو (3،523) مليون مشترك، وتعد شركة (china mobile) أكبر شركة اتصال من نوعها في العالم[1].

كما احتلت المركز السادس (بعد كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا) من حيث الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[2] هذا إلى جانب أن معظم الواردات الصينية وخصوصاً من الاتحاد الأوروبي هي سلع كثيفة التكنولوجيا، ومن ثم فإنها ليست مصدراً للتكنولوجيا فقط بل مستورداً لها [3]، كما إنها سعت مؤخراً إلى تسريع عملية تطبيق (المعلوماتية) في عملية إعادة بناء قدراتها العسكرية وبالشكل التي ينسجم مع متطلبات القوة في القرن الواحد والعشرين [4]، ولا أدل على ذلك من قيامها بتطوير تكنولوجية صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية، الأمر الذي يجعلها أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية على كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان حسب (إحصائيات 2010) وبالشكل الذي يطرح التساؤل حول مسألة تجاوزها لنطاق فكرة (القوة الإقليمية العظمى)[5].

إن مرد هذه الرؤية لدى الصينيين هو دخول العالم عصر المعلوماتية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، والتي جاءت بأسلحة وتكنولوجيا أكثر دقة واعنف تدميراً [6] ومنذ تلك المدة تسعى إلى تقليل اعتمادها على الغرب في الحصول على التكنولوجيا، فخلال المدة المذكورة مثلاً أنفقت نحو (5،13) مليار دولار لشراء المصانع والمعدات الجاهزة من اليابان والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا، إلا أنها لم تنفق أكثر من

(1) محمد السيد سليم، من ملامح الصعود الصيني، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008، ص78.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي، قراءة في التقارير الدولية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008، ص56.

(3) مغاوري شلبي علي، مصدر سبق ذكره، ص89.

(4) مسعد الشيشتاوي أحمد، مصدر سبق ذكره، ص129.

(5) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص77.

(6) غانم محمد صالح، تحديدات مفاهيمية في التحليل السياسي، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، العدد 32، 2006،ص21.

(200) مليون دولار في سبيل الحصول على المعلومات والخبرات التكنولوجية اللازمة لتشغيل تلك المصانع والمعدات [1]، وبملاحظة المسؤولين الصينيين لتلك السياسة إلى جانب الضغوط الأمريكية الرامية لمنع تصدير تقنيات معينة إليها ، فقد أعلنت الحكومة عن سياسة جديدة توسع من مفهوم استيراد التكنولوجيا وتركز على استيراد التكنولوجيا المتقدمة أكثر من التكنولوجيا الوسيطة، وبالذات أنوع التكنولوجيا التي تُيسر تشييد صروح البحث العلمي ، وبخاصة في مجالات الطاقة والإلكترونيات، والهندسة الحيوية وهندسة الفضاء وغيرها، وكذلك استيراد أنواع التكنولوجيا التي تحسن من نوعية البضائع المعدة للتصدير[2].

ومنذ ذلك الحين حققت أبحاث العلوم والتكنولوجيا الصينية منجزات ملموسة في مجال تمويل العمليات الصناعية والتكنولوجية، ففي مدة عشر سنوات من 2000-2010، تحولت صناعة التكنولوجيا العالية تدريجياً إلى قوة مهمة دافعة وساندة لعملية نمو الاقتصاد الوطني[3].

فالصين تحولت وبسرعة من إنتاج سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا، إذ عمدت إلى إغلاق العديد من المشاريع القديمة التي لم تثبت كفاءتها التي كانت تملكها الدولة وكانت تنتج منتجات كالصلب ومحركات القطارات والماكينات الصناعية ثم تبيعها لصالح الصناعات الخفيفة التي تستفيد من رخص العمالة، ولكن على الرغم من ذلك لم تهمل الصناعات الثقيلة تماماً ولكنها احتفظت ببعضها وطورتها كصناعة بناء السفن وصناعة السيارات، ومن أعظم المشاريع الحديثة مشروع (ماجليف) وهو قطار (شنغهاي) الذي يسير بالطفو المغناطيسي الذي يسير من وإلى مطار شنغهاي [4].

---

(1) محمد وقيع الله، مصدر سبق ذكره، ص18.

(2) المصدر نفسه، ص ص18-19.

(3) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره، ص68.

(4) انتوني ماسون، مصدر سبق ذكره، ص23.

فالتكنولوجية الصينية أصبحت تصنع قطعاً لطائرات بوينغ (757) وتكتشف الفضاء بصواريخ صنعتها ولذا فأنها الآن تتفوق على كثير من تكنولوجيات الدول الصناعية المقدمة، فنظامها الهاتفي لا سلكي في معظمه، كما وتخطط لإدخال أنظمة النقل السريع ذات التكنولوجية الأكثر تقدماً في العالم إلى مدنها الكبرى[1].

كما أصبحت الصين بفضل مجموعة من الخصائص الثقافية والنظام التعليمي الخاص بها، قادرة على تخريج علماء ومهندسين على مستوى عالمي، في مجالات الفيزياء والإلكترونيات وعلوم الكومبيوتر والبيوتكنولوجي (التكنولوجيا الحيوية) وغير ذلك من المجالات الرائدة للعلوم الأخرى[2].

فالصين لديها الآن ما يقارب الـ(350) ألف مهندس يعملون في تكنولوجيا المعلومات، إذ يشكلون المحرك الأساس لعملية التطوير التكنولوجي[3]، أما في مجال تكنولوجيا الفضاء فقد ركزت اهتمامها على إحراز خطوات متقدمة في هذا المجال، والتي تُعد ذات أهمية قصوى في إعطاء الدولة مالكه هذه التكنولوجيا قوة في عملية تفاعلها وتعاملها مع الأحداث الدولية، فلقد امتلكت أقماراً صناعية للاستشعار عن بعد، وقدرات خاصة بالبنية التحتية للنشاط الفضائي وتكنولوجيا متقدمة في مجال الفضاء [4]، كما عدت ثالث دولة استطاعت أن ترسل مركبة فضائية مأهولة إلى الفضاء [5].

وعلى صعيد آخر ذكرت صحيفة (لوس أنجلوس تايمز)، استناداً إلى مصادر في وزارة الدفاع الأمريكية أن الصين تعمل على تصنيع سلاح بالليزر يمكن إطلاق أشعة قوية في الفضاء ليعيق أقمار صناعية أمريكية، وذكرت الصحيفة،أن الصينيين يطورون

---

(1) المصدر نفسه، ص9.

(2) دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، مصدر سبق ذكره،ص116.

(3) المصدر نفسه، ص117.

(4) Peter J Brown، China fears India-Japan space alliance، Asia Times، No. 12، 2008، www.atimes.com.

(5) محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، (القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 158، 2004، ص245.

هذا السلاح بمساعدة علماء روس، ويعود ذلك (التوجس الصيني) إلى أن المسؤولين في الصين انزعجوا من المعلومات التي قدمتها الأقمار الاصطناعية للقوات الأمريكية أثناء حرب الخليج عام 1991، وأنهم في حالة قلق مستمر من أن هذه الميزة ربما تستعمل ضدهم إذا نشبت حرب بينهم وبين أي من جيرانهم في المستقبل[1].

هذا ويمتد الاهتمام الصيني بالعامل التكنولوجي إلى اعتبارات الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي والعسكري، إذ ترى في هذا العامل دفعة قوية للكرامة الوطنية والمشاركة في تقدم الإنسانية، ووسيلة أيضاً لاكتساب الشعبية في الداخل، والمكانة الدولية في الخارج[2].

كما أكدت في وثيقتها البيضاء (الصادرة عن مجلس الشعب) عام 2003، أن الهدف من برنامجها الفضائي هو الحفاظ على مصالحها القومية وتنفيذ إستراتيجيتها في التنمية وتنفيذ سياسة دفاعية قوية، واستكشاف الفضاء لتوظيفه لخدمة الأغراض السلمية، والخوف من تمكن الولايات المتحدة من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل، كما وتعتزم إقامة قاعدة دائمة على سطح القمر، والقيام بتطوير أنظمة التشويش والتعطيل لأنظمة تحديد المواقع وبناء تصميم مركبات تعمل بوصفها جسماً طفيلياً لتدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية، فضلاً عن تدعيم إمكاناتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية المختلفة[3].

---

(1) محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص46.

(2)Daivdsoo، international institute for Asian studies، liasnews letter، issue30، March،2004. www.iias.ni/iian.

(3) Jonathan Adams، china is on Path to Militarization of space The Christian Science Monitor. October،2005.www.csmonitor.com.

هذا وتعد الصين ثالث بلد في العالم من المرجح أن تصبح قادرة على إرسال رواد فضاء دائمي الإقامة على سطح القمر بحلول (2025) واستكشاف كوكب المريخ بحلول عام (2013) وكوكب الزهرة بحلول عام (2015)[1].

إلا أنها مازالت تعاني من مكامن للضعف في المجال التكنولوجي أهمها أن تكنولوجيتها العسكرية مكتسبة بالأساس من دول أخرى أهمها روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فأن ذلك يشكل خطراً على الأخيرة، الأمر الذي يجعلها تمنع تصدير هذه التكنولوجيا إلى الصين[2]، فضلاً عن ذلك فإنها لا تزال تخصص جزءً كبيراً من رأسمالها وعلمائها وإنتاج مصانعها لدعم قواتها العسكرية لأسباب أمنية قومية على حساب التخصيص المالي للعلوم التكنولوجية الأخرى[3].

فضلاً عن وجود عقبات أمام عمليات تقدم تكنولوجيتها منها وجود عدد كبير وربما الملايين من المواطنين الفقراء الذين يحتاجون إلى كميات كبيرة من المواد الغذائية والتي بدورها ترهق من إمكانيات الدولة التي تنعكس بشكل سلبي على الأموال المخصصة للتكنولوجيا [4].

كما أن حاجة الصين للتكنولوجيا الخارجية وللخبرة الأجنبية والخدمات الضرورية لاستمرار التحديث، كل ذلك يرهق ويفاقم عجز الموازنة [5]، ويزداد الأمر صعوبةً عندما لا تستطيع البنوك أن توفر رأس المال الضروري لعملية التطوير

(1) Ashley J.Tellis، China's space capabilities and u.s security interest.October.2008. www.carnegieendowment.org..

(2) رهام الفقي،الواقعية الإستراتيجية، مستقبل العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية،قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 3، 2001، ص31.

(3) بول كنيدي، مصدر سبق ذكره، ص234.

(4) المصدر نفسه، ص236.

(5) المصدر نفسه، ص230.

التكنولوجي [1]، ومن ثم فإنها بأمس الحاجة إلى الاستثمارات والتكنولوجيا الخارجية ولاسيما اليابانية والأمريكية [2]، ولكن الولايات الأخيرة تحرص باستمرار على منع وصول التكنولوجيا الغربية إلى الصين بدعوى أن هذه التكنولوجيا والاستعمال الصيني لها يشكلان تهديداً لأمنها القومي[3].

ونستنتج من ذلك كله أن الصين لا تزال تعاني من ضعف في المجال التكنولوجي، وذلك بسبب القلة النسبية في عدد الكوادر العلمية المهيأة لاستيعاب التكنولوجية الغربية، والتي تعاني بالأساس من حصار غربي – أمريكي لمنع حصول الصين عليها[4].

وبتقييم أخير لمدى قوة وضعف المقوم التكنولوجي الصيني ومدى تأثيره على دورها في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك، فيمكن القول أن هذا المقوم كغيره من المقومات ينطوي على عناصر قوة وعناصر ضعف في الوقت ذاته، إلا أن جميع المعطيات تشير إلى أن التكنولوجية الصينية في طريقها إلى أن تصبح من أهم التكنولوجيات في العالم، لاعتبارات عديدة، من بينها الهدف الذي يقف وراء هذا التطوير، والذي يتمثل في استخدام هذه التكنولوجية بوصفها ورقة ضغط يمكن أن تضغط الصين بها على دول إقليم آسيا –الباسيفيك، من أجل التأثير في مواقفها في كل ما يقام من ترتيبات أمنية في الإقليم المذكور. وبالفعل تم للصين ذلك.

---

(1) ريتشارد روز كرانس، توسع بلا غزو (دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج)، ترجمة عدلي بريوم، د.م، 2001،ص 177.

(2) Richard Rosecrans، Australia، china and The u.s، (Australian Journal of international Affairs)، vol. 60.No3، September 2006،p2.

(3) حسن أبو طالب، رؤية من بكين، الصينيون والدور الخارجي لبلادهم، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006، ص228.

(4) Peter J Brown. Asia takes stock of New us. space policy Asia times، south Asia، July 2010،p15 www.atimes.com.

المبحث الثاني

المقومات المعنوية

تُعد المقومات المجتمعية من الركائز الأساسية للدور الذي تقوم به الدول، وذلك بحكم تأثيرها الكبير في تحديد وتوجيه رغبة وإرادة صانع القرار السياسي في تلك الدول، إذ أن لتاريخ الصين وللإرث الحضاري الذي تتمتع به بوصفها حضارة عريقة تأثير يمكن ملاحظته بوضوح على الدور الذي تمارسه في محيطها الإقليمي والعالمي، إن لم نقل المحدد الأساسي الذي يعطي الدور الصيني حافزه الداخلي، ولذا سيتناول هذا المبحث هذه المقومات وكالأتي:

أولا: المقوم المجتمعي

يصدق القول الذي يقول عن أن الصين هي إمبراطورية وحضارة لها تاريخ[1]، فالحضارة الصينية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وما تزال آثارها قائمة عبر السور الكبير والرؤى الفلسفية كالطاوية والكونفوشيوسية وغيرها [2]، إذ كان للحضارة الصينية دور في تاريخ التطور البشري، وكان للإمبراطورية الصينية (كما كان للإمبراطورية الرومانية في نصف الكرة الغربي) تأثير كبير في البلدان المجاورة لها، هذا وترجع معظم جذور حضارات البلدان المجاورة مثل الثقافة ونظم الكتابة والمؤسسات الحكومية وعناصر مهمة أخرى إلى الصين ذاتها [3].

لقد حكمت الصين عدة أسر ازدهرت في ظلها الحضارة القديمة للصين كأسرة (تايخ) التي برزت خلال مدة حكمها الكتابة وطورت صناعة الحديد، ثم أعقبها أسرة

---

(1) محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية، الأبعاد والدلالات، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 152، 2003،ص23

(2) محمد جواد علي، دراسة تجربة البناء والتحديث الصينية (1985-1997)، دراسات إستراتيجية، (بغداد، دار الكتب والوثائق)، العدد1998،8، ص9.

(3) كامران أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص350.

(منشو) والتي ظهرت في ظل حكمها العقائد الفلسفية التي طبعت الحياة الصينية حتى الوقت الحاضر، وفي ظل حكم أسرة (الهان) من المدة (2006 ق.م-220م) بلغت الإمبراطورية الصينية أوج عظمتها وقد تبلورت الوحدة الثقافية والسياسية في المجتمع الصيني خلال حكم هذه الأسرة [1].

وتذهب الأساطير الصينية القديمة إلى أن الحضارة الصينية تمتد جذورها إلى نحو 3000 سنة قبل الميلاد، وتذكر بعض المصادر التاريخية الصينية المكتوبة أنه كانت هناك أسرة حاكمة تسمى أسرة (هسيا)(Hsia) بدأت حكمها نحو عام (3000 ق.م)[2].

ومرد هذا التأثير الثقافي يعود إلى عراقة الثقافة والحضارة الصينية، والذي أكسب هذه الثقافة طابعاً تقليدياً أخذ جذوره منذ آلاف السنين هو الامتداد التاريخي الذي عاشته الثقافة الصينية في عملية الانتقال والتطور والتغير في ظل الأسر الصينية الملكية[3]، كما تمتلك الصين إرثاً ثقافياً خاصاً بها نمى وترسخ في المجتمع الصيني وتجذر في معتقداتها[4].

كما تنطلق عراقة الثقافة الصينية وتقدمها العلمي من اختلاطها وامتزاجها بثقافات الأمم والحضارات الأخرى وتبادلها الثقافي معها، مثل البوذية، الأمر الذي دفع آفاق الإبداع الثقافي بصورة مستمرة إلى الإمام، فلقد كان مفهوم الثقافة التقليدية، وعاء كبير يحوي التطور والتقدم عبر تاريخ طويل من دون أن يزول أو ينقرض[5].

فعلى الرغم من أن الثقافة الصينية قد شهدت تطورات كبيرة عبر الآف السنين، إلا أنها كانت دائماً تنتمي إلى التكوين الثقافي الموحد، ولم تكن التطورات إلا نوعاً من

---

(1) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره، ص76.

(2) فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان)، ط3،(د.م)، 1997،ص14.

(3) ووبن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة عبد العزيز حمدي، ج2، (الكويت،دار المعرفة)، 1996، ص189.

(4) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص144.

(5) ووبن، مصدر سبق ذكره، ص190.

التغيير والتطور للتكوين الثقافي نفسه، ولم تخترق تلك التطورات هيكل المفاهيم التي وجدت منذ ولادة الثقافة الصينية ولذلك يمكن اعتبار تلك التطورات مراحل لنظام شامل يمكن تسميته (الثقافة التقليدية)[1]، ولذلك لو رجعنا قليلاً إلى مسار تاريخ الصين لوجدنا أن الصين سادت العالم كدولة عظمى، وكانت تتربع على عرش العالم اقتصادياً منذ زمن بعيد قبل الميلاد [2].

وفي إطار هذه المقولة تفتخر الصين بأنها إحدى أقدم الحضارات الباقية في العالم (غير المنقرضة) والتي كانت يومها الأكثر تقدماً ما بين أمم وشعوب [3].

ويقول بريجنسكي إن تاريخ الصين يعد تاريخاً للعظمة القومية، وأن معتقدات تلك الثقافة (الثقافة الصينية) لها جذور عميقة في التاريخ، لقد جعل التاريخ النخبة الصينية ميالة للتفكير بالصين على أنها المركز الطبيعي للعالم، وأن كلمة الصين (تشانغكهوو) أو (المملكة الوسطى) تحمل فكرة مركزية الصين في الشؤون العالمية وتؤكد مرة أخرى على أهمية الوحدة الوطنية على حد سواء، وتتضمن وجهة النظر تلك أيضاً الإشعاع الهرمي للنفوذ من المركز إلى الأطراف، هكذا تتوقع الصين مكانتها بصفتها مركز الإذعان والاحترام من الآخرين [4].

فالحضارة الصينية تفتخر بأن سكانها أول من صنع الحرير المسبوك والورق والبوصلة الملاحية والأشياء الأخرى، وعندما زار المستكشف الإيطالي (ماركو بولو) الصين في عام 1275، دهش لما رآه من وحدة شعوب هذه الحضارة وتماسكها وتطورها[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص190.

(2) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره،ص103.

(3) أنتوني ماسون،مصدر سبق ذكره، ص10.

(4) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة سليم أبراهام، (دمشق، دار علاء الدين للنشر)، 2008، ص178.

(5) انتوني ماسون، مصدر سبق ذكره، ص10.

إن الصينيين عند تعاملهم مع الشعوب والثقافات الأخرى فإنهم يشعرون بالتميز والاختلاف عن الثقافات الأخرى، يغذيه اعتقاد أباطرتهم القدامى بأن دولتهم ليست أوسع الدول الآسيوية مساحة فقط، ولكنها كانت العالم بأكمله، الذي يحكمه الإمبراطور المكلف من السماء [1].

وفي ذلك يقول بريجنسكي في كتابه (رقعة الشطرنج العظمى) (وعلاوة على ذلك ومنذ زمن سحيق، لقد كانت الصين بعدد سكانها الكبير، حضارة خاصة بها لوحدها مميزة عن غيرها ومدعاة للفخر، وقد كانت تلك الحضارة متقدمة على نحو بالغ في جميع المجالات، الفلسفة والثقافة والفنون والمهارات الاجتماعية والإبداع التقني والسلطة السياسية، ويتذكر الصينيون أنه لغاية عام 1600م قادت الصين العالم في الإنتاج الزراعي والصناعي)[2].

ولكن بخلاف الحضارتين الأوروبية والإسلامية اللتين ولدتا (75) دولة تقريباً، ظلت الصين في معظم تاريخها دولة واحدة موحدة، احتوت في مرحلة إعلان أمريكا الاستقلال على أكثر من 200 مليون نسمة وقد كانت أيضاً القوة المصنفة الرئيسة في العالم، ومن وجهة النظر هذه، فإن سقوط أمجاد الصين في السنوات (150) الأخيرة من تاريخها يعد مهانة لها، وانحراف لمنزلتها الدولية، كما أنه إهانة شخصية لكل فرد صيني، لذلك يجب أن يمحى حسب وجهة نظرهم [3].

لذلك انطلقت الصين في تاريخها الحديث والمعاصر وفي إطار عملية الإصلاحات التي أقامتها على مجتمعها وعلى اقتصادها من نظرية الصين أولاً [4] ومن أنها عالم قائم

(1) جنان قنديل، الصين(نموذج جديدللقوة الصاعدة)، مصدر سبق ذكره، ص81.

(2) زبيغينو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص178.

(3) المصدر نفسه، ص179.

(4) وليان فاف، نظرية (الصين أولاً) فرضية غير مكتملة، ترجمة حكمت فاكه، بانورما الصحافة، الثلاثاء 2010/8/17، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: www.banoran-news.org.

بذاته له إمكانياته وخصوصياته الذاتية وحضارته العريقة ذات الديناميكية المتسارعة[1]، ومن جهة أخرى فالثقافة الصينية تولي أهمية كبرى للعائلة، ولحاجات والجماعة ومصالحها أكثر مما توليها للفرد وحقوقه في الحرية الشخصية المطلقة، وأن الفرد الصيني يقدس أداءه لواجبه تجاه أسرته، كل ذلك يجعل الصين قوة تعتز بذاتها وتجعلها على النقيض من القيم الغربية التي تحدد بوضوح الحقوق الفردية وتبرزها على الحقوق الجماعية، وهذا ما جعل الصين تعاني من رفض الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص لدورها الذي ترغب القيام به إقليمياً عالمياً [2].

ولكن على الرغم من الرفض الغربي للدور الصيني، إلا أن الصين لا تكتم طموحها في تحقيق الدور العالمي الذي تريده لنفسها، مستندة بذلك إلى حضارتها العريقة وتجربتها الإمبراطورية القديمة مدعومة بقاعدة اقتصادية وصناعية مهمة، فضلاً عن توفر الرغبة لديها في أن تصبح قوة عظمى لها شأن، وفي أن تكون شريكة في إدارة شؤون العالم وشؤون السياسة الدولية [3]بشكل عام وإدارة شؤون إقليم آسيا – الباسيفيك بشكل خاص وخصوصاً أن لديها طموحات قومية في نقل الثقافة الصينية إلى الدول المجاورة بالشكل الذي يحقق لها الهيمنة على ثقافات الدول المجاورة [4] أو المحافظة على تلك الهيمنة بما تمتلكه الصين من دور حيوي في المنطقة المذكورة [5].

(1) محمد نعمان جلال، مصدر سبق ذكره، ص26.

(2) محاضير محمد، مصدر سبق ذكره، ص66.

(3) ينظر: أنور الهواري، زيارة كلينتون إلى الصين: التقاء المصالح فوق اصطدام المبادئ، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 134، 1998، ص206.

(4) نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية – الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 132، 1998، ص120.

(5) Song yimin، opportunities and challenges china faces Before 2010، International studies، 2000، p.5.

ويتبين مما سبق أن الحضارة الصينية قد تطورت وازدهرت خلال قرون عديدة بشكل منعزل عن العالم الخارجي، وأثبتت فعاليتها وتفوقها على الحضارات التي عاصرتها، الأمر الذي أدى إلى الشعور المتزايد بأهمية الاعتماد على النفس وعلى مركزية الحضارة الصينية، واليوم يؤكد الصينيون على أهمية إنجازاتهم في ضرورة بعث هذه الأهمية من جديد على صعيد الإقليم وعلى صعيد العالم وبالشكل الذي يتناسب معها بوصفها حضارة عريقة أثبتت أنها حية وأنها مركز الثورة العالمية، والمحور المركزي للتاريخ بعد ما كان الغرب ولزمن طويل يمثل هذا المحور، وفي أنها الدولة الفريدة من نوعها في العالم [1]، وأنها على الرغم مما تمتلكه من إمكانيات الدولة التوسعية الا أنها زاهدة في التمدد أو حتى في التعامل الاقتصادي والثقافي مع العالم الخارجي من منطلق تعسفي [2].

ولكن على الرغم من تلك القوة التي تتسم بها الحضارة الصينية إلا أنها بصورة عامة تتصف بالتنوع وفي وجود قيم مختلفة ومعتقدات مجتمعية متباينة، يصعب الاتصال بينها في أحيان كثيرة، وقد أسهم في تعزيز هذا الاختلاف وهذا التباين انغلاق المجتمع الصيني لأسباب أيديولوجية وعقائدية [3][*].

كما أن احتمالات التفكك الاجتماعي في الصين بقت مرتفعة يدعمها توسع عدد المدن الصينية الرئيسة إلى (141) مدينة، كما ويعلم الصينيون أن نسبة النمو العالية لا تكفي وحدها للمحافظة على السلم الاجتماعي، مع أن وتيرة تطوير المدن والحاجة

(1) محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، 1949-1969، (الجامعة الأردنية)، 1980،ص27.

(2) محمد وقيع الله، مصدر سبق ذكره، ص26.

(3) ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى، الوطن العربي (دراسة مستقبلية)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)،1987، ص105.

(*) على الرغم من التغيرات الهائلة التي حدثت على مدى العشرين عام الماضية من الآن إلا أن الثقافة الصينية في العديد من مفاصلها لم تستطع أن تتغير وبقت جامدة، لمزيد من التفصيل ينظر: دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، مصدر سبق ذكره،ص 266 ص267.

لوظائف جديدة تقتضيان مثل هـذا النمـو وربمـا يكـون ذلـك مـع زيـادة الاحتياطـات البيئيـة وتطوير تقنيات جديدة للمحافظة على موارد الطاقة ومصادرها وأن لمشروعها الحضـاري الـذي يتضمن مطلبين أساسين هما الوحدة الصينية والمركز المتفوق، أبعاده ليست ذاتية، وإنمـا للبيئـة الدولية والحافز الدولي كلمة فصل في تلك الأُمنية الصينية [1].

ويدل كل ما تقدم بأن للمقومات المعنوية أهمية وتأثير كبـيرين في عمليـة تـولي الصـين أدواراً متقدمة وفاعلة في الترتيبات الأمنية لإقليم آسـيا- الباسـيفيك، إذ أن الصـين تُعـد حضـارة عريقة تمتد جذورها في عمق التأريخ، لها مرتكزات ثقافية تدفعها باتجاه محاولة إرجاع دورهـا الحضاري التي كانت تضطلع بـه في السـابق، وذلـك مـن خـلال الاعـتماد عـلى مـا تمتلكـه مـن إمكانيات مادية وإرادة قوية للنهوض بالصين وجعلها قـوة مـؤثرة وفاعلـة سـواءً عـلى مسـتوى إقليم آسيا- الباسيفيك أو على مستوى العالم، ونستنتج من ذلك كله بأن هذه المقومات تنطوي على عناصر قوة وعناصر ضعف في الوقت ذاته، لكن من الواضح أن عنـاصر القـوة هـي الأبـرز ضمن أطار هذه المقومات، أي أنها تدعم تولي الصـين أدوراً كبـيراً في الترتيبـات الأمنيـة للإقلـيم المذكور.

ثانياً: طبيعة النظام السياسي

لقد برز النظام السياسي الصيني بمحاسنه ومسـاوئه بعـد تـداعيات نجـاح الثـورة الشيوعية بقيادة (ماو تسي تنغ) والذي شدد على ضرورة إقامة شـكل مناسـب للسـلطة السياسية يمثل الدولة، إذ اقترح إقامة نظـام مـؤتمرات الشـعب عـلى النحـو الآتي: مـؤتمر الشعب الوطني ثم مؤتمرات الشعب الإقليمية، ثـم مـؤتمرات الشـعب للمقاطعـات، ثـم مـؤتمرات المراكـز الريفيـة... وهكـذا ويؤكـد هـذا النظـام المركـزي عـلى إتبـاع أعضـاء التنظيمات بكل أنواعها لأوامر لجنة الحزب المركزية ومقرها في بيجين، إلى جانب امتثـال

(1) دنيس روس، مصدر سبق ذكره، ص382.

الأقلية لرأي الأغلبية، وخضوع التنظيم الأقل مرتبة للتنظيم الأعلى منه، وخضوع الأفراد للمنظمة التي هم أعضاء فيها[1].

لقد شكلت هذه الصفات التي اتسم بها النظام السياسي الصيني قمة الدكتاتورية المغلقة نسبياً المنطوية على الشيوعية الصارمة بيروقراطياً والتي تعد أحد المحددات الرئيسة في صياغة الدور الصيني [2].

ولكن على الرغم من ذلك فإن للنظام السياسي محاسنه، فمن الحقائق المعروفة في الأنظمة السياسية، أن الحزب السياسي الحقيقي الفاعل في أوساط الجماهير هو الذي يمكنه من المحافظة على النظام واستمراريته، وهذا ما ينطبق على الحزب الشيوعي الذي يمسك بزمام النظام السياسي في الصين حتى الآن[3] وعلى الصين إذا ما أرادت أن تعزز من هذه السمات الإيجابية في نظامها السياسي أن تقوم بإصلاحات مهمة وعلى رأس تلك الإصلاحات تقليص سلطة البيروقراطيين، إذ أن المكاتب الحكومية في الصين عديدة وتحتوي على الملايين من موظفي الدولة الذي يعملون تحت افتراض بأن دورهم الرئيس هو حماية صناعة الدولة ويشكلون أشبه بظاهرة (البطالة المقنعة) ومن ثم فأنهم يشكلون أعداء إعادة البناء الحالية التي تسعى إليها الصين في بناها التحتية[4].

ونتيجة لهذه الأوضاع شرع النظام السياسي وبعد وفاة الزعيم (ماو تسي تونغ) في عملية الإصلاح التي كانت مطلوبة وضرورية لمواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية الصينية، التي شكلت النقطة المشتركة التي سعت إلى إنجاحها كل القيادات الصينية

---

(1) ميلاد المقرحي، مصدر سبق ذكره، ص131.

(2) ينظر: زبينغيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، مصدر سبق ذكره، ص182.

(3) محمد نعمات جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية، مصدر سبق ذكره، ص28.

(4) Edward S.steinfeld، The Asian fin an cial crisis Beijing' s Year of Reckoning، (The Washington Quarterly vol21، No3، Summer، 1998.p.6.

المتعاقبة[1]، مستندة إلى أهداف رئيسة يسعى النظام السياسي الصيني إلى تحقيقها هي (الاستقلال، والوحدة الصينية، والسلام)[2].

ولذلك أصبحت هناك تغييرات جذرية في آليات صنع السياسة الصينية [3]، إذ حددت القيادة السياسية الصينية بزعامة (دينغ شياو بينغ)[*]، أهداف برنامجها الإصلاحي والذي بدأ منذ عام 1978 في تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث وجعلها هدفاً أساساً للسياسة الخارجية الصينية ولذلك فلقد حلت المصالح الاقتصادية محل الأيديولوجية بوصفها أهم أهداف السياسة الخارجية، فضلاً عن تقوية البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال، وكذلك تدعيم المكانة القومية للصين بتحسين العلاقات الخارجية وتنويعها[4].

وهذا ما جعل النظام السياسي الصيني يتخلى عن الكثير من النظريات الاقتصادية القديمة التي كانت سائدة قبل عام 1978، وفي مقدمتها نظريات الاقتصاد الشيوعية مع تغيير السياسة الداخلية والخارجية من أجل خلق بيئة سليمة وصحيحة لتحقيق طفرة اقتصادية كبيرة [5].

هذا ويمكن تحديد مضمون وجوهر العملية الإصلاحية التي قام بها النظام السياسي عام 1978، في تقليص الأجهزة الإدارية، ورفع الكفاءة في العمل وتغيير نظام

---

(1) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره، ص81.

(2) حسن أبو طالب، مصدر سبق ذكره، ص228.

(3) فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ، (بيروت، دار العلوم العربية للنشر)، 1993، ص113.

(*) وهو قيادي وزعيم صيني شيوعي ذو توجه براكماتي، عُرف بالحنكة والبراعة العملية والعقلانية وحدة الذكاء، أسندت إليه قيادة الحزب الشيوعي بعد وفاة الزعيم (ماو) تولى أمر الاقتصاد الذي عانى الكثير من الضعف في عهد الزعيم (ماو) ولذلك يطلق على هذا الزعيم (بالمنقذ) لمزيد من التفصيل ينظر: محمد وقيع الله، مصدر سبق ذكره،ص14.

(4) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص153.

(5) إيمان محسن جاسم،الاقتصاد الصيني والتحول الكبير،جريدة المدى، العدد 69215، في 2010/9/27، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: www.AL-Maddi.hit.

شؤون العاملين إلى جانب تحسين النظام القانوني الاشتراكي، متزامناً مع تطوير الديمقراطية الاشتراكية، وإدخال نظام التخصص في العمل بين أوساط الحزب الشيوعي الصيني أو في النظام الحكومي [1]، مما أدى بالقيادة الصينية إلى الابتعاد تدريجياً عن النهج الشيوعي الماركسي الماوي، إذ ازداد عدد التكنوقراط بين الأقل انتماءً للعقيدة الشيوعية ولمبادئ الحزب الشيوعي، وعلى الرغم من أنه لا تلوح في الأفق إمكانية حدوث تغييرات جذرية في شكل النظام السياسي، فإن ذلك ممكن في رأي المراقبين على المدى البعيد، فالدلائل تشير إلى أن جيلاً جديداً من القادة بدأ يبرز على السطح يعول عليه كثيراً في إحداث طفرات وتغيير نوعية وجذرية على النظام السياسي الصيني[2].

على الرغم مما ذكر من إيجابيات ونقاط قوة للنظام السياسي الصيني إلا أنه مهدد بما يسمى بـ(التماسك الخاص) والذي يعد من العوامل الأكثر أهمية في تقرير مسألة الاستقرار الداخلي، فمن الواضح أن قسماً كبيراً من النخبة السياسية تشكل أحيانا مصدراً للنزاع السياسي الداخلي وتسبب الشلل في عملية اتخاذ القرارات، فالصراع على السلطة فرق النخب الحاكمة وشكل مصدر قلق وعدم استقرار سياسي (فالتماسك نقطة أساسية فيما يتعلق بتحقيق الاندماج في النظام السياسي الصيني)، ولكن يبقى هذا التماسك محكوم بخصائص أساسية بعضها معنوية، وأخرى غير معنوية مادية، وقابلة للقياس منها وجهة النظر الأيديولوجية، والتجربة السياسية، والخلفية الاجتماعية كالتعليم مثلاً[3]،إلى جانب معاناة الصين من بيئة خارجية محرجة، فهي تعاني من علاقات غير مستقرة مع الولايات المتحدة واحتمالات متزايدة لنشوب صراع عسكري

(1) محمد جواد علي، واقع الاقتصاد الصيني في المرحلة الجديدة، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد16، 1997، ص1.

(2) المصدر نفسه، ص55.

(3)Minxin Dei، China's Precarious Balance: cohesiveness and stability in Fast-changing Society، on the Asian Perspectives on The challenges of China، National defense ، university press، Washington ،d.c،2001،p50.

مع تايوان، ومن ثم فإن ذريعة الإبقاء على النظام السياسي مغلقاً لأجل تحقيق الاستقرار، تبقى عقبة أمام أية إصلاحات سياسية يطالب بها المثقفون والمعتدلون الصينيون [1].

ولإعطاء وصف أخير للنظام السياسي الصيني، يلاحظ أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة العسكرية، الأمر الذي يفرض ضرورة التعرف على هذه المؤسسة ومدى ودرجة تأثيرها على النظام السياسي [2].

كما أن أحد أبرز عيوب هذا النظام هو أنه لا يوجد من يسمع شكوى المواطنين، فلم يتقبل الحزب الشيوعي الصيني النقد أبداً، كما أن المسؤولون الحكوميون يهتمون بحماية مصالحهم وأعمالهم وأرباحهم أكثر من اهتمامهم بمن يعمل عندهم، والسبب هو أن الحكومة لا تسمح بوجود أحزاب معارضة، ولذلك فالطريقة الوحيدة التي يستطيع المواطنون العاديون من خلالها جعل المسؤولين يلتفتون بشكواهم هي أن تكون في صور اقتراحات بناءة من أجل التغيير، كما أن إنضمامهم إلى مثل هكذا أحزاب يبقى مرهوناً بتوجهات الحزب الذي يرفض أن يتسامح مع إحدى المنظمات غير الحكومية وتعليقها من دون سابق إنذار، فللنظام السياسي الصيني طرائق يستعملها لإبعاد النقد عنه منها وأبرزها التحكم في وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئي (كالصحف والراديو والتلفاز) والتي تمنع بدورها إذاعة أية معلومات تعتقد بضررها على الدولة[3].

وأخيراً تظهر أهمية مقوم النظام السياسي للدور الصيني على اعتباره نظاماً مغلقاً ما يزال يتمتع بتماسك إيديولوجي كبير يدعمه توحد رؤى القوى السياسية الصينية بشأن السبل الواجب العمل بموجبها من أجل تحقيق الطموحات والأهداف الصينية سواءً على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي، وذلك من خلال مزج متوازن

(1) Ibid. op. cit. p.p52-53.

(2) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره، ص83.

(3) أنتوني ماسون، مصدر سبق ذكره، ص30

مابين مرتكزات النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والخروج بنموذج صيني خاص يتناسب مع ظروف التنمية التي يرغبون في تحقيقها في بلدهم، ولذا فأن هذا المقوم ينطوي على عناصر قوة وعناصر ضعف، وأنها إذا أرادت أن تقوم بدور كبير إقليمياً وعالمياً فعليها أن تخفف من وطأة سطوة نظامها السياسي وأن تقوم بمزيد من الإصلاحات وعلى كافة المستويات، فإذا ما تحقق ذلك فأن هذا العامل سيصبح عامل قوة يرفد الدور الصيني بوسائل تأثير في كل ما يقام من ترتيبات أمنية في إقليم آسيا- الباسيفيك.

ثالثاً: مقوم الإرادة الصينية

يخطئ من يرد ولادة الإرادة الصينية إلى المتغيرات الهائلة التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) وتربع الولايات المتحدة الامريكية على قمة الهرم الدولي وتفاعلاته، تلك المتغيرات وعلى الرغم مما صادفته من استجابات متفاوتة من قبل الآخرين لها، إلا أن الصينيين ظلوا أوفياء لشعار (ماو تسي تونغ) ما مضمونه الصعود السلمي بشكل لا يلفت نظر ولا يثير الريبة والشك لدى الآخرين[1]، يدفعهم في ذلك رغبتهم الكبيرة في استغلال ما يحصلون عليه من تفوق سيسمح لهم بتحقيق التوازن مع القوى الكبرى، يدفعهم في ذلك إخلاصهم لتقاليدهم غير التوسعية والتهئ لاستعمال إمكانياتهم الأخرى في خدمة برنامج عالمي إستراتيجي سياسي أوسع تكون فيه الصين لاعباً أساسيا [2].

إن هذه الإرادة والرغبة في الحصول على مكانة (القوة العظمى) ليست مطلباً مثالياً من قبل القيادات الصينية وشعبها ولكن هي رغبة واقعية مستندة إلى قاعدة اقتصادية تعد الأكبر في دول منطقة الباسيفيك، فضلاً عن خطواتها الحقيقية لتقوية جيشها، ووجود بوادر لتقبل هذه المكانة من قبل دول شرق آسيا من خلال إقامة روابط

(1) منعم العمار وسرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره، ص29.

(2) المصدر نفسه، ص ص29-30.

اقتصادية بينها وبين هذه الدول وبالشكل الذي يحقق مصالح الأطراف المشتركة بها مجتمعةً [1].

فالصين لا تخفي اهتمامها الواسع بالمشاركة الفعالة في صياغة السياسة الدولية وتسييرها وبالشكل الذي يتناسب مع وزنها وقوتها العسكرية والاقتصادية المتصاعدة[2]، ولذلك شكلت رغبتها في الوصول إلى مصاف الدول الكبرى وزيادة رقعة أراضيها وكسب مزيداً من النفوذ في أنحاء العالم المختلفة، الهدف الأول والأساس لسياستها الخارجية، وبخصوص ذلك فلقد صرح الزعيم (ماو تسي تونغ) في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في تموز 1959 أنه (يبقى علينا أن نخضع الكرة الأرضية، أن هدفنا هو الكرة الأرضية كلها حيث ستصبح دولة جبارة)[3]، ولما كانت الصين لا تمتلك الإمكانيات الكافية في الوقت الحاضر على الأقل، لتحقيق ذلك الحلم، فإنهم لا ينوون تحقيق أهدافهم بالاستناد إلى قوتهم الداخلية فحسب، بل يعلقون الآمال على حدوث صدام مباشر واستنزاف للقدرات أو حتى إفناء متبادل للدول الكبرى الأخرى، الأمر الذي يمهد لها الطريق لفرض سيطرتها على العالم[4].

إن الإرادة الصينية المتمثلة في الرغبة في أداء دور إقليمي في منطقة آسيا – الباسيفيك تظهر في سعيها لإعادة السيطرة على الأراضي والجزر التي تدعي عائديتها لها[5]، وإلى فرض دور صيني على الإقليم توظفه لصالح دور عالمي من خلال ما ستفرضه من اتفاقيات مع القوى العظمى والكبرى ذات الشأن والمصلحة في هذه المنطقة

(1) منار إبراهيم الشهابي، نشوء القوى المشهد السياسي، بحث مستل من منشورات (CIA) وكالة الاستخبارات الأمريكية، اتجاهات ديمغرافية طويلة الأمد، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.Politicalviwes.from.CIA.gov.

(2) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص60.

(4) موسى الزغبي، مصدر سبق ذكرهن ص183.

(5) أحمد بهبائي، مصدر سبق ذكره، ص62.

(6) هاني الياس الحديثي، اتجاهات سياسة الصين الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص32.

ومنها اليابان والولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والتي يؤدي بها إلى التحول من قطب إقليمي إلى قطب عالمي رئيس يتجانس مع موقع القوة ومع الأقطاب الأخرى[1]

إن مسعى الصين هذا قد تجسد في خطة إستراتيجية وضعها السياسيون بعد إصلاحات عام 1978، لدور عالمي وإقليمي في الوقت نفسه، فعلى المستوى العالمي تسعى الصين إلى تنفيذ إستراتيجية لضمان نظام دولي أكثر عدلاً وعقلانية، لا يستند إلى دولة قطبية واحدة، ومن ثم فإنها غير راضية عن الهيمنة الغربية على شؤون العالم[2]، وتنظر لنفسها على أنها أمة عازمة على النهوض بصورة سلمية وبشكل يعاكس ما يفعله الغرب من إتباع سياسة الهيمنة والغطرسة على الشعوب، فهي تتميز بسلوكها المتواضع وعدم التدخل، وبالعلاقات الودية مع الجميع وخصوصاً جيرانها [3]، كما أنها توصلت مؤخراً إلى تسوية مشاكلها الحدودية كافة لاسيما مع روسيا الاتحادية، والجمهوريات السوفييتية السابقة وفيتنام وغيرها[4].

والهدف من وراء ذلك كله تهيئة بيئة أمنية ملائمة لتنمية اقتصادية وعسكرية تنعكس بشكل مباشر على الهدف القومي الأساس والمتمثل في أن تصبح أمة قوية وغنيه وموحدة وذات صوت مسموع ومعتبر في آسيا والعالم [5].

ولذلك يشكل العامل الاقتصادي أحد عناصر المدخلات والمخرجات في الوقت نفسه للإرادة الصينية، فهي تستطيع أن تحقق هيمنة إقليمية وربما عالمية أيضاً من خلال ما

---

(1) محمد سعيد أبو عامودا، السياسة الأمريكية في آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 127، 1997،ص 98.

(2) مانغ جي ميان، التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة الحكمة،(بغداد)، العدد 29، 2002،ص68.

(3) فريد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص121.

(4) يانغ جي ميان، مصدر سبق ذكره، ص68.

(5) Peter T.R Brooks، strategies Realism: The future of us sino security Relations، strategic Review. Vol 27-no3، Summer 1999. P2.

تمتلكه من إمكانيات اقتصادية كبيرة تؤثر في سلوك الدول المجاورة لها وفي تحديد نمط تعاملات تلك الدول مع الرغبة الصينية في السيطرة على المحيط الآسيوي [1]، ومن ثم جعلها الدولة المحورية في إدارة شؤون الإقليم والذي ينعكس بدوره على جعلها قطباً فاعلاً ومؤثراً في إدارة العالم كله [2] إلى جانب أن المسعى الصيني لهذا الدور الإقليمي والعالمي الفاعل في آسيا والعالم يمثل أحد الركائز الأساسية لتهيئة البيئة الملائمة والمستقرة لعملية النمو والتطور الاقتصادي[3].

ولذلك يمكن القول إن للقوة الاقتصادية للصين أهمية كبيرة في بلورة الإرادة والرغبة الصينية في تبوء المكانة الإقليمية والعالمية المتقدمة [4]، وإذا علمنا أن الاقتصاد الصيني يسير باتجاه عملية نمو متسارعة فاقت جميع اقتصاديات العالم، فإننا يمكن أن نتنبأ بأن الصين ستصبح قوة ذات تأثير عالمي وذلك بالاستناد إلى الرغبة في القيام بمثل هذا الدور مدعوماً بإمكانيات اقتصادية هائلة [5].

وبذلك يلاحظ أن الإرادة الصينية المتطلعة إلى دور إقليمي ودولي واضح المعالم من خلال علاقاتها مع دول الإقليم والقوى الكبرى، فضلاً عن امتلاكها لمقومات أخرى، ربما ستمسح لها من القيام بدور إقليمي وعالمي، بعد أن كانت ولسنوات طويلة تقوم بدور إقليمي محدد[6].

ونخلص بنتيجة مفادها أن مقوم الإرادة يُعد من الأهمية بمكان، بحيث أن الصين تُعد من القوى الإقليمية والدولية الطامحة إلى تولي أدواراً مركزية سواءً على المستوى

---

(1) مايكل دي سوين، الصين، في زلمي خليل زاده (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2) مها عبد اللطيف ألحديثي،عودة هونغ كونغ بداية لظهور الصين كدولة عظمى، دراسات دولية، (بغداد)، العدد16،1997، ص11.

(3) مايكل دي سوين، الصين، في زلمي خليل زاده (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص4.

(4) مها عبد اللطيف ألحديثي، مصدر سبق ذكره، ص20.

(5) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره، ص85.

(6) كاميران أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص364.

الإقليمي أم على المستوى الدولي، والمتتبع لتصريحات القادة الصينيين، يلاحظ أنهم يؤكدون دائماً على دور الصين المحوري في جميع التفاعلات والأحداث التي تحصل في منطقة الباسيفيك، كما أنهم لا يخفون رغبتهم ورغبة شعبهم في الصعود إلى مصاف القوى الكبرى،وما ينطوي على ذلك من ضرورة أشراكها في كل الشؤون الإقليمية والعالمية، على اعتبار أنها دولة تمتلك قوة سياسية نافذة وإمكانيات اقتصادية كبيرة وإرادة ذات مصداقية وحضارة عريقة لها تجربة في قيادة العالم، ولذا فأن هذا المقوم يُعد العامل الأهم والأقوى في أعطاء الدور الصيني مصداقية في تنفيذ أهدافه.

المبحث الثالث

المقومات الدولية

بدءً، لا تقل أهمية المقومات الدولية (الهيكلية الدولية- الحافز الدولي) عن أهمية المقومات المادية والمعنوية، وذلك بوصفها عوامل خارجية تساعد الصين على أداء الدور الذي تطمح له في إقليم آسيا- الباسيفيك بشكل خاص وفي العالم بشكل عام، **ولذلك سيتم في هذا المبحث تناول المقومات الدولية على مطلبين:**

-**الأول:** يتناول الهيكلية الدولية وتأثيرها في الدور الصيني في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك.

-**الثاني:** يتناول أهمية الحافز الخارجي للدور الصيني في الترتيبات الأمنية للإقليم المذكور.

المطلب الأول:

مقوم البنيان الدولي (الهيكلية الدولية)

يقصد بهذا المقوم تلك التغييرات التي يمكن أن تحدث على مستوى النظام الدولي، ويمكن أن تؤثر بطبيعة الحال على مستوى الدول وما تمارسه من أدوار، فتتراجع دول عما قامت به من أدوار، وتتقدم دول أخرى لتقوم بأدوار لم تمارسها من قبل، وإذا عدنا إلى النظام الدولي بأشكاله الثلاثة المعروفة، أي المتعدد الأقطاب والثنائي القطبية والأحادي القطبية، سنلاحظ ذلك بوضوح، ففي الشكلين الأول والثاني حدثت تغييرات مهمة أدى بعضها إلى ممارسة بعض الدول لأدوار معينة، وقاد الآخر إلى تغيير النظام نفسه وتغيرت نتيجة لذلك بعض الأدوار[1].

(1) عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص135.

أما فيما يخص البيئة الدولية المؤثرة على الدور الصيني، ففي بيئتها المحاذية، تحد الصين دولاً لها مع أربع منها نزاعات حدودية برية هي روسيا الاتحادية وكوريا الشمالية وطاجاكستان والهند، إلى جانب نزاعات حدودية بحرية مع فيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان، الأمر الذي يجعل من البيئة المحاذية للصين متسمة بنوع من الاضطراب والقلق، ويجعلها متأرجحة بين التحالف التكتيكي والتنافر الإستراتيجي[1].

وفي بيئتها الإقليمية تتسم الملامح العامة لحوض المحيط الهادي بالتباين الشديد في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى استبعاد قيام كتلة باسيفيكية نتيجة هذه التباينات ومن بين أنصار هذا التصور صموئيل هنتكتون[2].

وأما في بيئتها الدولية فالملاحظ أن التحاق الصين بالمنظمات الدولية جاء متأخراً لأنها وجدت نفسها أمام نظام دولي يحتمل أن يصبح نظاماً قائماً على الأحادية - حسب تقدير فرانسيس فوكاياما- إي يصبح العالم أسير القيم الرأسمالية والليبرالية ويتوقف الصراع الأيديولوجي، أو يصبح نظاماً قائماً على الثنائية – حسب تخيل ماكفول[3]- أو نظاماً يستمر في التفتت حسب تقدير كنيث والتز [4].

هذا ولقد انقسمت الآراء نتيجة متغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لماهية البيئة الدولية والبنيان الدولي،إلى عدة اتجاهات، أهمها الرأي الذي يشير إلى أن بيئة الحرب الباردة (القطبية الثانية) لم تكن تسمح بصعود قوى أخرى إلى قمة الهرم، في حين

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص174.

(2) نقلاً عن المصدر نفسه، ص176.

(3) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص 177.

(4) Kenneth N.Waltz. Theory of international Politics (New York: Random House) 1979.. p8.

أن بيئة القطبية الأحادية تسمح بذلك على الأقل اقتصادياً، مما يتيح للصين ولغيرها أن تمارس دوراً فاعلاً في قيادة العالم[1].

ولكن الواقع بدلالة الأحداث التي تجري يذهب باتجاه آخر، يتمثل في تزعم الولايات المتحدة الأمريكية قمة هرم النظام الدولي بوصفها قوة عظمى وحيدة تمتلك الإرادة والقدرة على التصرف وإدارة شؤون العالم المعاصر[2].

ولكن نظراً لبروز الصين بوصفها قوة كبرى على الساحة الدولية [3] أخذ الجدل يتركز حول جملة من التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة والتحولات والمتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى ومن هذه التساؤلات هل يرمي النظام الدولي إلى التعددية القطبية؟ أو يعود إلى الثنائية (بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟) أو هل سيصير إلى (حالة اللاقطبية) تتساوى فيها نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والدول الإقليمية؟، وكيف ستتعامل الولايات المتحدة مع هذا التغير الجوهري في بنية النظام الدولي الذي تتربع على قمته منذ تفكك الاتحاد السوفييتي؟ وهل ستظل الولايات المتحدة فاعلاً رئيساً في هذا النظام أم سيتراجع دورها؟ وهل يمكنها المحافظة على انفرادها بقيادته وإعاقة تقدم القوى الأخرى؟[4].

ومع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، فإن هناك اتفاقاً على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، المعنون بـ (الاتجاهات العالمية لعام 2025) أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصاداً، وأنها ستكون

(1) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص79.

(2) المصدر نفسه، ص111.

(3) محمد أبو عبيثة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، (طرابلس، الدار العربية للنشر والتوزيع)، 2000، ص28.

(4) عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011، ص203.

قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر [1].

ويرجع الكثير من المحللين صعود الصين بوصفها قطباً دولياً وتحديها للمكانة والهيمنة الأمريكية إلى نموها الاقتصادي وتراجع نظيره الأمريكي في ضوء الأزمات المتعددة التي سيظل النظام المالي الأمريكي يعاني منها خلال العقود القادمة [2].

ولذلك أصبحت الصين أكثر إدراكاً وتفهماً للتخوفات الدولية من صعودها الاقتصادي، وأصبحت تتعامل بشكل أكثر فاعلية لتقليل الانتقادات الموجهة لسياساتها الاقتصادية، خاصة في مجال التجارة الخارجية، والدليل على ذلك أن هناك حواراً داخلياً بشأن هذه القضايا وكيفية التعامل معها، فالخطاب الصيني يركز دائماً على طمأنة القوى الكبرى من أن سعيها للتحديث العسكري والنمو الاقتصادي لا يهدف إلى تهديد مصالحها الاقتصادية، كما تدعو هذه القوى إلى عدم النظر إليها على أنها دولة عدوانية وأن هذا النمو والتحديث سوف يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي [3].

ولذلك فقد سعت (في إطار مسعاها لطمأنة هذه الدول من سلمية صعودها ونموها الاقتصادي والعسكري) إلى القيام بإنشاء علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للحيلولة دون التفرد والهيمنة الأمريكية على شؤون إقليم آسيا – الباسيفيك خصوصاً[4]، لاسيما أن خلال الحرب الباردة لم تكن هناك معطيات واضحة للصين للبروز عالمياً واحتلال مكانة أو دور متميز في السياسة الدولية، لكن بعد

(1) Global Trends 2025، The Trans formed world، National intelligence council، November، 2008.

(2) Roger. C. Altman and Richard N.Haass، American Profligacy and American Power، Foreign affairs ،vol 89، No 6،nov/dec،2004،p5.

(3) مغاوري شلبي علي، مصدر سبق ذكره، ص 88.

(4) الفين توفلر، تحول بين الغنى والثروة والمعرفة، ترجمة فتحي أبو شتوا وآخرون، (ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية والعالمية)، 1996، ص56.

انتهاء تلك الحرب وظهور أنموذج جديد لنظام دولي مبني على الهيمنة الأمريكية، نجد أن معطيات البيئة الدولية، والتوازن الإستراتيجي قد تغير، إذ شكل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق أحد المقومات الضرورة لحصول الصين على مكانة متميزة في الهرمية الدولية، يدعهما تطورها الاقتصادي والتكنولوجي[1].

وبتقييم أخير لهذا المقوم نلاحظ الهيكلية الدولية تسمح للصين بأداء دوراً فاعلاً في إقليم آسيا- الباسيفيك، وذلك من خلال اعتماد القوى الكبرى عليها بوصفها طرفاً حافظاً للاستقرار الأمني في الإقليم المذكور، وخصوصاً بعد أحداث11/أيلول/2001، وبدء مرحلة جديدة من النظام الدولي، وظهور معطيات جديدة على الساحة الدولية، أهمها الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، ومن ثم اضطلاع الصين بدور بارز في هذه الحملة، الأمر الذي جعل الأخيرة تستفيد من الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية في خدمة الدور الذي ترغب به سواءً على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

المطلب الثاني:

مقوم الحافز الدولي

في خطاب للرئيس الصيني (جيانج زيمين) أمام البرلمان في (4 تشرين الثاني/ 1995) أكد فيه بأن القول أن الصين مرشحة لتكون إحدى القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، أصبح من الأمور المقبولة لدى العديد من دول العالم، فعلى الرغم من وجود بعض التحديات أمامها، إلا أن العديد من المحللين يطرحون تساولاً يتضمن كيف ستتمكن الصين من فرض وجودها بوصفها قوة عالمية [2]؟ والجواب على ذلك

(1) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره، ص91.

(2)Daivdshambaugh، chine's Hegemony over East Asia by 2015، The Korean Journal of Defense Analysis، summer 1997، p1.

يتعلق بكيفية سير العلاقة الصينية مع الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية [1].

فالصين تؤكد دائماً على إقامة علاقات دولية ووضعها على قمة هرم أولويات سياستها الخارجية، كما يرى إستراتيجيوها أن تحقيق مصالحهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوى العظمى، بينما تكاد لا تتعلق بشؤون الدول النامية، لذلك فقد جاء ترتيب الدول النامية في قاع الهرم والدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في قمة الهرم من حيث حاجة الصين للتأييد في عملية أدائها لدورها [2]، فلا شك أن للصين موقعاً إقليمياً ودولياً وهو موضع اهتمام القوى الدولية الجديدة، خاصة وأنها تسير بخطى واثقة نحو الصيرورة الاقتصادية من خلال تحقيقها نسبة نمو متقدمة جداً، خلال التسعينيات وسعيها نحو تحديث قواتها العسكرية من خلال عقيدة عسكرية جديدة تستجيب لتطلعاتها الآنية [3].

كما لم تعد تذكر إلا مصحوبة بصفات ونعوت مثل التنين أو اللغز أو المارد، بما يعكس وجود إدراك عالمي بأن صين المستقبل سيكون لها في الغالب انعكاسات مهمة على النظام الدولي والعلاقات الدولية، وينتشر هذا الإدراك بشكل خاص داخل الولايات المتحدة الامريكية واليابان وبعض الدول الآسيوية، سواء داخل مؤسسات صنع القرار أو في المؤسسات الأكاديمية أو على مستوى الرأي العام [4].

أما فيما يخص الركيزة الأساسية في الحافز الدولي للدور الصيني والتي هي الولايات المتحدة الامريكية فأنها الدولة الأعظم في العالم التي تسيطر على قرارات

---

(1) مينا حاتم محمد مصدر سبق ذكره، ص87.

(2) Evan s. Mederos and M. Taylor fravel، China's New Diplomacy، Foreign affairs vol 82، No6، November December، 2003، p.6.

(3) محمد جواد علي، واقع الاقتصاد الصيني في المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ص1-2.

(4) محمد فايز فرحات، المارد الأصفر، لماذا يخشى العالم من صعود الصين، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 35، 2004، ص ص1-2.

السياسة الدولية، ومن ثم فإن قبولها أو عدم قبولها لهذا الدور، ربما يشكل الحافز أو العقبة أمام هذا الدور ، فتاريخ العلاقة بين البلدين بعد عام 1949 لم يسير بوتيرة واحدة، إذ أنه بعد الإعلان عن جمهورية الصين، عملت الولايات المتحدة على عزلها عن المجتمع الدولي، ثم جاءت الحرب الكورية(1952) لتجعل إمكانية التقارب بين البلدين أمراً مستبعداً،أذا استمرت الولايات المتحدة بمعارضتها انضمام الصين إلى منظمة الأمم المتحدة مع استمرارها بدعم تايوان[1] ولكن بعد زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) إليها عام 1972، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بينهما، ومن ثم ظهور نمط جديد من الحوافز الدولية للصين يساعدها في سعيها الدؤوب في الحصول على دور عالمي في الساحة الدولية، ولذلك استمرت علاقاتهما تتراوح بين المد والجزر، بين التأكيد الأمريكي على أهمية الدور الصيني في السياسة الدولية، وبين التحفظ الأمريكي من السياسة الصينية ومن نموها الاقتصادي العسكري [2].

فالصين تريد من المنظومة الدولية (في إطار ما يساعدها على تحقيق ذاتها) أن لا تلغي دور الدول الكبرى، لاسيما دورها وأن تلجأ دول هذه المنظومة إلى التفاوض بدل القتال، وأن تعارض كل دولة أو كتلة تطمح إلى السيطرة على العالم، وأن تقبل بمبدأ تنظيم العلاقات الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة، وأن جميع النظريات السياسية الدولية الآن تركز على أهمية توازن القوى وضرورة تطويره بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة التي كان أبرزها سقوط القطبية الثنائية وهيمنة القوة الأمريكية على النظام العالمي، وظهور الصين كدولة قوية وفعالة في النظام الدولي الجديد، بيد أن هذه الهيمنة ألغت توازن القوى في قمة هذا النظام وراحت تحرض الدول والمجموعات الدولية

(1) عباس رشيدي نغماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، 1993، ص76.

(2) أحمد بهباني، مصدر سبق ذكره، ص13

على البحث عن كيفيات إعادة التوازن الدولي بشكل أو بآخر، ومن هذه الدول الصين التي لا ترغب لا حكومة ولا شعباً بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم [1].

ومن جهة أخرى فلقد أدت حالة الغموض بشأن الصعود الصيني إلى تطور رؤيتين متناقضتين داخل الولايات المتحدة للتعامل مع هذا الصعود، الأولى تستند إلى مقولات النظرية الواقعية والواقعية الجديدة في حتمية الصِدام مع الصين والآثار السلبية لصعودها على الاستقرار العالمي والهيمنة الأمريكية، ومن ثم تدعو إلى العمل على احتواء ذلك الصعود من خلال تكريس سياسة الأحلاف وبناء واقع إستراتيجي في آسيا لا يسمح لها بالسيطرة على القارة الآسيوية أو تهديد النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة[2]، وعلى الجانب الآخر فلقد انطلقت فرضية أخرى مغايرة مفادها، أن الصين ما زالت في مرحلة تحول، وأن النتيجة النهائية لتلك المرحلة سوف تعتمد ليس فقط على المحددات الداخلية، بل على المحددات الخارجية أيضاً، وبمعنى أكثر تحديداً على مدى نجاح الفاعلين الدوليين والنظام الدولي في مساعدتها على تجاوز مشكلاتها الداخلية وإدارة عملية التحول الداخلي إلى الديمقراطية واقتصاد السوق وعلى تطوير إدراكات إيجابية لدى مؤسسات صنع القرار والمجتمع اتجاه النظام الدولي القائم والبيئة الأمنية الدولية وتأثيرها على المصالح الصينية[3].

ويمثل تلك الرؤية المدرسة الليبرالية الجديدة (المثالية الجديدة) والتي ترى فيها الصين حليفاً إستراتيجياً لا بد من التعاون معه [4]، كما يرى أصحاب هذه المدرسة، ضرورة تبني سياسات تعاونية تجاهها وتشجيعها على مزيد من الاندماج البناء في النظام الدولي ومؤسسات التعاون الدولية، ويستند هؤلاء إلى قراءتهم لطبيعة العقيدة العسكرية

(1) عدنان السيد حسن، مصدر سبق ذكره، ص110.

(2) محمد فايز فرحات، المارد الأصفر، لماذا يخشى العالم من صعود الصين، مصدر سبق ذكره، ص13.

(3) المصدر نفسه، ص ص 2-3.

(4) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص89-90.

الصينية وليس لحجم القدرات العسكرية والنووية ومعدلات الإنفاق العسكري، ويذهب هؤلاء إلى أن تلك العقيدة في طبيعتها هي عقيدة دفاعية غير توسعية غالباً ما كانت تميل إلى فكرة العزلة، ولم تخرج عن تلك السياسة إلا عندما اضطرت إليها اضطراراً [1]. ولذلك دعت هذه المدرسة وهذا الاتجاه لتجنب الصراع معها وإلى تمكينها من أن تكون لاعباً متكاملاً في نظام دولي مستقر ومنفتح، أي أن يكون لها مكانة واعتراف وحقوق، ومع ذلك يكون عليها مسؤوليات لجعل الصين دولة صاحبة مصلحة ومسؤولية في نظام دولي أفاد الصين حتماً في عملية صياغة دورها المرغوب به[2].

ولذلك تؤكد هذه المدرسة أن التنافس السافر مع الصين قد يؤدي إلى استهلاك موارد كل من أمريكا والصين والإخلال بالتوازن الجوهري للقوى الآسيوية، ومن ناحية أخرى فإن المشاركة المتزايدة للأخيرة في السياسة الدولية وفي المؤسسات الدولية تقدم سبلاً جيدة لتفعيل رؤاها لتحقيق مصالحها إلى جانب تقوية نفوذ الدول الأخرى المشاركة في تلك المنظمات [3].

ومما تقدم يظهر بأن مرحلة الحرب الباردة شكلت حافزاً عائقاً أمام الصين لتصبح دولة وقوة إقليمية لها مكانتها في إقليم آسيا- الباسيفيك، أما بعد انتهاء تلك المرحلة وظهور العديد من المتغيرات أهمها ظاهرة القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية وانهماكها بشؤون العالم، فإن الأخيرة ستكون أهم حافز خارجي وأهم كابح في الوقت ذاته أمام استعمال الصين لمقوماتها لكي تتحول إلى قوة كبرى تضطلع بدور إقليمي يتناسب مع ما تمتلكه من إمكانيات، وأن ذلك كله سيكون مرهوناً بمسار العلاقة الأمريكية – الصينية وبالمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تحدد شكل هذه العلاقة ومضمونها [4].

---

(1) محمد فايز فرحات، المارد الأصفر، لماذا يخشى العالم من صعود الصين، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) دنيس روس، مصدر سبق ذكره، ص ص 387-388.

(3) Evan S. Medeiros and M. Taylor Frarel، Chin's New Diplomacy. Op.cit. p.7.

(4) مينا حاتم محمد، مصدر سبق ذكره،ص 90.

وخلاصة ما تقدم ذكره عن المقومات المادية والمعنوية والدولية للصين فإنه من الطبيعي أن لكل مقوم من مقومات القوة الصينية نقاط قوة ونقاط ضعف، ولكن نقاط القوة تشكل النسبة الأكبر التي تفسح المجال (بدورها) أمام الفرص التي يجب على الصين استغلالها للحصول على أكبر فرصة للقيام بدور عالمي، وبتقييم نهائي لمدى تأثير مقومات الدور الصيني في مجال تولي الصين دوراً محورياً في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك، يلاحظ أن المقوم الجغرافي يشكل عامل ضعف إلى حداً ما، وذلك لأسباب عديدة من بينها فقدان التوازن بين عدد السكان الكبير وبين الموارد المتاحة والمستلزمات الحياتية التي يحتاجون إليها، ولأجل ذلك فأن صانعي القرار يعولون كثيراً على الجانب الاقتصادي، وذلك لسد النقص الحاصل في الجوانب الأخرى، لاسيما بعد نجاح أدائها الاقتصادي في التصدي لجميع الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي على مدى الثلاثين سنة الماضية، ومن هنا يمكن القول أن المقوم الاقتصادي يشكل العامل الأول والحاسم الذي يعطي الدور الصيني فاعليته وقوته التأثيرية في كل الترتيبات الأمنية القائمة سواءً على مستوى إقليم آسيا- الباسيفيك أو على مستوى العالم، فالصين وفق هذه المعطيات يرجح لها بأن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم، إذ من المتوقع أن يتجاوز اقتصادها اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام 2035، وما يدعم ذلك وجود صناعة عسكرية وتكنولوجية تُعد من أهم الصناعات على مستوى العالم، وأن كانت تعتمد في تقنياتها الأساسية على ما يتم استيراده من الخارج .

ومن جهة أخرى تأتي المقومات المعنوية لتعطي المقومات المادية حافزها الداخلي ولكي توظفها في المجال الذي يجعل الصين في الموقع المؤثر إقليمياً وعالمياً، فالحضارة الصينية لها تجربة وخبرة واسعة في قيادة العالم وهي تسعى الآن للاستفادة من هذه الخبرة في إرجاع المكانة التي فقدتها منذ زمن بعيد، مستندة في ذلك إلى التاريخ الصيني الذي تتحدث أحداثه أنها كانت زعيمة العالم في مدة زمنية سابقة، ليؤكد تلك الحقيقة من

جديد النظام السياسي الصيني والمدعوم بإرادة شعبية متطلعة إلى تولي أدواراً ومراكـز محوريـة ليس فقط على المستوى الإقليمي بل حتى على المستوى الدولي.

وإلى جانب ذلك كله تأتي أهمية الحافز الخارجي والمتمثل (بالهيكلية الدوليـة) ليسـمح لها بأداء أدواراً مؤثرة على الأقل من الناحية الاقتصادية في قيادة إقليم آسيا- الباسيفيك.

ونستنتج مما تقدم، أن ابرز مقومان يعطيـان الـدور الصـيني قـوة الـدفع اللازمـة لـكي يصبح مؤثراً هما المقوم الاقتصادي ومقوم الإرادة، يليهما المقوم العسـكري بدرجـة اقـل، فضـلاً عن جانب المقوم التكنولوجي الذي برعت الصين به في السنوات الأخيرة من خلال دعمها الكبير والمسـتمر لعمليـات البحـث والتطـوير العلمـي وذلـك بهـدف امـتلاك أحـدث التكنولوجيـات المتقدمة التي تخدم بمجملها الـدور الصـيني. ومـما تقـدم مـن الحـديث عـن مقومـات الـدور الصيني يثبت أن ما تمتلكه الصين هي مقومات دور إقليمي بشكل كبير، وعالمي بدرجة أقل.

الفصل الثالث

الدور الصيني في إشكاليات وترتيبات البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك

الفصل الثالث

الدور الصيني في إشكاليات وترتيبات البيئة الأمنية

لإقليم آسيا- الباسيفيك

بعد أن تم التعرف في الفصل الثاني من هذه الدراسة على الإمكانيات المادية وغير المادية التي تمتلكها الصين الشعبية والتي تندرج ضمن مقومات قوتها القومية، وجب معرفة واقع التأثير الذي تعكسه هذه المقومات على القدرة الصينية في عملية الاضطلاع بدور فاعل ومؤثر في إقليم آسيا- الباسيفيك، ولذلك سيتم في هذا الفصل اختبار مدى فاعلية هذه الإمكانيات في إسناد الدور الصيني بالمتطلبات اللازمة لجعله دوراً محورياً في إقليم آسيا- الباسيفيك، وذلك من خلال التعرف على شكل وهيكلية البيئة الأمنية للإقليم وما يحتويه من إشكاليات وترتيبات أمنية ذات أبعاد إقليمية ودولية، ومن ثم معرفة درجة نفوذ الدور الصيني في تلك الإشكاليات والترتيبات، **ولأجل ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:**

- يتناول **المبحث الأول** مفهوم البيئة الأمنية وشكلها أثناء وبعد الحرب الباردة ومن ثم ما بعد أحداث 11/أيلول/2001.
- **أما الثاني** فأنه يسلط الضوء على الإشكاليات الأمنية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية الحاصلة في إقليم آسيا- الباسيفيك.
- **كما جاء الثالث** ليتعرف على الترتيبات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة في إقليم آسيا- الباسيفيك

المبحث الأول

البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك

لقد شهد إقليم آسيا- الباسيفيك وما يزال يشهد تفاعلات أمنية كثيرة ومعقدة، وهو ما دفع إلى وصفه (حلقة النار) أو بؤرة التوتر الأمني المستمر في العالم، والأمر الذي يستدعي معرفة ماهية هذه التفاعلات وما تنطوي عليه من إشكاليات وترتيبات ومن تحالفات وشراكات إستراتيجية، فضلاً عن شكل النظام الدولي وبنيته. ولكن قبل تناول ما يدور في البيئة الأمنية للإقليم من أحداث وتفاعلات، نجد أن من الضروري تقديم مدخل بسيط لمفهوم البيئة الأمنية، وبالشكل الذي ينسجم مع موضوع الدراسة.

لذلك يمكن تعريف مفهوم البيئة الأمنية (بأنها ذلك الوسط أو المحيط الأمني الذي تعيش وتتفاعل فيه مجموعة من الوحدات المكونة لنظام إقليمي ما، والوحدات الخارجية (المؤثرة) في النظام الإقليمي في ضوء أنماط من التفاعلات الأمنية القائمة على أساس المتغيرات (القضايا) الأمنية، وما ينتج عنها من العوامل والمحددات التي تسهم في تشكيل البيئة الأمنية، وصياغة مدركات السلم والاستقرار فيها)[1].

وبقدر تعلق الأمر بالأمن الآسيوي- الباسيفيكي فإن البيئة الأمنية لهذا الإقليم تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية هي [2]:

1. الإطار المتغير للأمن الإقليمي السائد في إقليم آسيا- الباسيفيك، أي بمعنى المتغيرات التي حدثت وتحدث في المنطقة، لاسيما الأمنية منها وفي جميع المراحل.
2. أهم المشكلات والقضايا الأمنية الإقليمية في آسيا – الباسيفيك المؤثرة على الدور الصيني.
3. الترتيبات الأمنية القائمة في الإقليم ودور الصين فيها.

---

(1) عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا (صياغة آسيوية)، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 131، 1998، ص21.

(2) المصدر نفسه، ص21.

وهو ما يتطلب تقسيم موضوع البيئة الأمنية والأحداث الحاصلة بها إلى ثلاث مراحل تشكل كل منها نقطة فاصلة في تاريخ السياسة الدولية. **ولذلك فإن هذا المبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب هي:**

المطلب الأول: البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك خلال الحرب الباردة (1945-1991).

المطلب الثاني: البيئة الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك بعد الحرب الباردة (1991-2001).

المطلب الثالث: البيئة الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك بعد أحداث 11/أيلول/2001.

المطلب الأول:

البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك خلال الحرب الباردة (1945-1991)

لقد بدأت مرحلة (الحرب الباردة)(*) في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز قطبين دوليين بزعامة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، انقسم العالم بأقاليمه المختلفة لاسيما إقليم آسيا- الباسيفيك ودوله إلى حلفاء لهذا القطب أو ذاك، إذ شكلت طبيعة التفاعلات بين القطبين المذكورين المرتكز الأساس في ما جرى في إقليم آسيا – الباسيفيك بالتحديد من أحداث وإشكاليات وتحالفات أمنية أثرت بدورها حتى على مسار العلاقات وشكلها وطبيعتها بين العملاقين.

ومع بدء هذه المرحلة برز اعتقاد مفاده أن العالم سيشهد بروز قوتين هما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وأنهما سيدخلان في صراع محتم وفي جميع المجالات السياسية

(*) يطلق مفهوم الحرب الباردة على الصراع الإيديولوجي والحرب الدعائية والتنافس الاقتصادي والسياسي والأمني والتهديد باستعمال القوة والتي قامت بين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبين الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتي، لمزيد من التفصيل ينظر: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره،ص ص145-146، وكذلك نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط2، (الرياض، مكتبة العبيكان)، 2001، ص 338، وكذلك ينظر عبد الواحد الناصر، النظام العالمي الجديد، (الخصائص والمشكلات الهيكلية)،(الرباط، دار حطين للطباعة للنشر والتوزيع)، 1996، ص20.

والاقتصادية والثقافية والعسكرية إلى جانب قيام مجموعة من الدول بالتحرر من الدول الاستعمارية التي تم تقسيمها بوصفها مناطق نفوذ بين الدول المنتصرة في الحرب [1].

أما عن البيئة الأمنية في إقليم آسيا- الباسيفيك وفي ضوء عملية التقاسم للمناطق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فقد تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية بعد نهاية الاحتلال الياباني لها إلى دولتين، جزء (دولة) شمالي تحت سيطرة السوفييت وجزء جنوبي تحت سيطرة الأمريكان[2]، بموجب مؤتمري يالطا وبوتسدام في عامي 1943 و1945 على التوالي، وبموجب هذا التقسيم أصبحت هناك دولة كوريا الشمالية ودولة كوريا الجنوبية، وقد شكل الصراع بينهما بؤرة عدم استقرار أمني وأحد أعمدة النزاع في إقليم آسيا- الباسيفيك [3].

لقد أصبحت منطقة شبه الجزيرة الكورية وما يحدث فيها من نزاعات أحد خطوط التماس الحمراء في ظل الحرب الباردة، لذلك فإن الوضع الدولي انعكس بوضوح على شبه الجزيرة الكورية، بل شدد على بناء المؤسسات التي كان لها دور كبير في التقسيم الذي رصن من قيام الدولتين الكوريتين وبذلك قلل وأضعف من توفر الفرص لتعزيز الحظوظ باتجاه الوحدة الكورية[4].

وفي خضم الأزمة الكورية انعكس الوضع بين العملاقيين والسياسات المتبعة من قبلهما على مجمل الأوضاع في الإقليم، ففي هذه المرحلة برزت (سياسة الاحتواء)[*]

---

(1) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص52.

(2) ميلاد مقرحي، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، (مالطا، منشورات ELGA)، 1999، ص76.

(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص53.

(4) طلال حسين الزوبعي، كوريا بين التقسيم والطموح نحو الوحدة، دراسات إستراتيجية، (بغداد)، العدد7، 2000، ص201.

(*) **سياسة الاحتواء:** هي إستراتيجية أمريكية اتُبعت أثناء الحرب الباردة وذلك للوقوف في حالة تأهب دفاعية ضد عدو سوفييتي محتمل على مناطق النفوذ الأمريكية، هذا وتتضمن هذه السياسة مجموعة من العمليات الإجرائية...،لمزيد من التفصيل ينظر: عدنان صافي، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر، (عمان، مركز الكتاب للنشر والتوزيع)، 1999، ص350

التي عدت ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية في هذه المرحلة وذلك من خلال إنشاء شبكة من التحالفات الأمنية مع دول الإقليم تشكل منظومة أمنية تقف في وجه التوسع السوفيتي، إذ اقتنع صناع القرار في الولايات المتحدة بأن الجهة الوحيدة القادرة على مواجهة الأمريكيين ونفوذهم آنذاك هو الاتحاد السوفييتي.

أما الاتحاد السوفييتي فقد عُدت الولايات المتحدة بأنها الخصم الأكثر احتمالاً في حروب مستقبلية في الإقليم، وأن هذا التقسيم يشكل العنصر الرئيس في تقدير التهديدات الموجهة إلى الأمن السوفييتي وفي تأطير تفاعلات بيئة أمن الإقليم، لذا سيطر على التفكير الإستراتيجي السوفيتي فكرة امتلاك السلاح النووي، وبالفعل تمكن السوفييت من كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي وإنتاج القنبلة النووية عام 1949[1].

ومن جهة أخرى وفي العام نفسه، استطاع الشيوعيون بقيادة (ماو تسي تونغ) من احتلال بيجين، فانتقلت السلطة على إثر ذلك من حكومة الوطنيين بزعامة (تشاي كاي تشك) إلى الشيوعيين، ما أدى إلى انتقال الحكومة الوطنية إلى (فرموزا) تاركة للشيوعيين الاستيلاء على كامل الأراضي الصينية، وبذلك تم للشيوعيين الإعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية في 1949/9/21، بينما أعلن عن قيام (دولة تايوان) في فرموزا وبعض الجزر الساحلية [2]، وبذلك استقلت الصين بشكل مزدوج، الشيوعيون في البر الصيني، والرأسماليون في الجزر التايوانية [3]، هذا ولقد لقي النظام الشيوعي الجديد اعترافا دولياً واسعاً بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالصين الشيوعية وعدم إعطائها مقعداً في الأمم المتحدة، لكن بفعل الحرب الفيتنامية وتواصل الإمدادات الصينية

(1) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص ص53-54.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص30.

(3) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، (بغداد)، العدد43، 2000، ص52.

إلى القوات الشيوعية في فيتنام اعترفت الولايات المتحدة بالصين الشيوعية وقامت الأمم المتحدة بطرد ممثل الصين الوطنية وإحلال مكانه ممثل الصين الشعبية وبذلك أصبحت الصين الشعبية الممثل الرئيس لدولة الصين [1].

هذا واعتمدت الصين الشعبية آنذاك على الاتحاد السوفييتي في إطار تطوير علاقاتها الإقليمية والدولية، وذلك رغبةً في الحصول على المعونة الاقتصادية والعسكرية من السوفيت[2].

وبذلك أقامت ولو لبعض الوقت علاقات صداقة إستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي السابق، بهدف خلق شبكة من التحالفات بوجه الولايات المتحدة، وبموجب تلك العلاقة قام الاتحاد السوفييتي بالاعتراف بحكومة الصين الشعبية (الشيوعية) وإبرام معاهدة صداقة معها في (شباط 1950) وبموجبها التزم السوفييت بمساعدتها في حالة تعرضها لأي هجوم من قبل اليابان أو أي حليف لليابان في إشارة للولايات المتحدة الأمريكية[3] والتي أقامت بدورها سلسلة من الأحلاف مع دول الإقليم بهدف مجابهة التحالف السوفييتي – الصيني ومواجهة الحد من الانتشار الشيوعي،إذ كان التحالف الأساس لها في الإقليم هو التحالف مع اليابان في إطار الاتفاقية الأمنية الموقعة بينهما عام (1952) والتي سمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال الأراضي اليابانية من دون قيد أو شرط مقابل حماية اليابان من أي اعتداء خارجي يقع عليها، وأن من أسباب استمرار هذا التحالف فيما بعد هو استمرار التهديدات الأمنية ومنها التهديد الصيني[4].

(1) أحمد عبد الحافظ، جمهورية الصين الشعبية، في محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم، (محرران)، الأطلس الآسيوي، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)،2003، ص ص282-287.

(2) المصدر نفسه،ص288.

(3) مورتن هالبرين، الإستراتيجية العسكرية، ترجمة: سليم شاكر الإمامي، (بغداد، مكتبة النهضة)، 1987، ص93.

(4) نسرين حكمي، مصدر سبق ذكره، ص94.

فضلاً عن التحالف الأمريكي مع كوريا الجنوبية والذي تم بموجب اتفاقية الدفاع المتبادل عام 1953،إلى جانب التحالف الأمريكي – الفلبيني الذي تم كذلك بموجب اتفاقية الدفاع المشترك عام 1951[1] وقد جاء ذلك كله استكمالاً للحزام الأمني الباسيفيكي الذي عمدت الولايات المتحدة فيه إلى عقد معاهدة الأنزوس (ANZUS) مع كل من أستراليا ونيوزلندا عام 1951 وذلك للدفاع عن منطقة جنوب غرب الباسيفيكي من المد الشيوعي [2].

إن هذه الترتيبات الأمنية التي قامت بها الولايات المتحدة ما هي إلا جزء من إستراتيجية أكبر لضمان الأمن القومي الأمريكي ومنع ظهور أية قوة إقليمية أو تحالف إقليمي يشكل تهديداً موجهاً إليها وكذلك لتأمين خطوط النقل والمواصلات البحرية في الإقليم إلى جانب ضمان بقاء حلفاء أمريكا في الإقليم، وهذا يدور كله في رغبة الولايات المتحدة في خلق ترتيبات وأحلاف أمنية لترسيخ الهيمنة الأمنية الأمريكية على الإقليم[3].

وفي إطار التحالف الصيني –السوفييتي فقد أدى تبني (ماو تسي تونغ) قراراً بتطوير أنموذج صيني للشيوعية إلى سحب الاتحاد السوفييتي كل معوناته الاقتصادية والفنية المقدمة إلى الصين في عام 1960، وزاد على أثر ذلك العداء الصيني للاتحاد السوفييتي والذي شكل احد المتغيرات الحاسمة والمؤثرة في البيئة الأمنية آنذاك [4].

---

(1)Victor A.Felix، Philippine- u.s.security relation، challenges and opportunities after the 11l9، strategic studies in statue u.s army war college، 2005، p.p.307.

(2) ينظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت، منشورات ذات السلاسل)، 1987، ص363.

(3) جمال الدين محمد علي، سياسات القوى العظمى في آسيا والمحيط الهادي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 85، 1986، ص230.

(4) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص139.

ولذلك أخذ الاتحاد السوفييتي آنذاك في التحرك مستفيداً من الأوضاع غير المستقرة في الإقليم في مساندة الثورات المحلية، لاسيما تقديم يد العون والمساعدة لاندونيسيا والانتفاع من الحرب الأهلية في لاوس، كما أنه سيطر فعلياً على كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية من خلال التحالفات الثنائية معها [1] في مقابل ذلك قامت الولايات المتحدة وبسبب الخوف من المد الشيوعي بطرح فكرة (الدومينو) لتحقيق الاستقرار في المنطقة والتي تقوم على أن خسارة فيتنام أو لاوس أو كمبوديا يعني استسلام الملايين للاستعباد الشيوعي، لذلك قامت بتنظيم حلف دفاعي سُمي بـ(حلف جنوب شرق آسيا – حلف مانيلا) في أيلول 1954،إذ شمل هذا الحلف كل من (باكستان وتايلاند ولاوس وفيتنام الجنوبية وكمبوديا وماليزيا وأستراليا ونيوزلندا والفلبين)[2].

ولكن منذ منتصف القرن العشرين ظهرت رغبة لدى الاتحاد السوفييتي في إشاعة مناخ أمني من التهدئة والاسترخاء الدولي وذلك لإسقاط المسوغ الأمريكي في توسيع شبكة التحالفات الأمنية والموجه بالأساس للأمن السوفييتي [3]، وبذلك بدأت مرحة التعايش السلمي المعلنة من قبل السوفييت مع الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة معها في منطقة الباسيفيكي[4].

ولاستمرار التجاذبات الأمنية بين القوى الكبرى حول فرض رؤيتها الأمنية في الإقليم، أخذت بوادر إنشاء تنظيم إقليمي متعدد الأطراف تمثل بإنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) عام 1967، بين كل من اندونيسيا والفلبين وماليزيا وسنغافورة

(1) تشارلس أولبرنت، الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي محمد، (بغداد،دار الحرية للطباعة)، 1976، ص134.

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص59.

(3) إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي- السوفييتي حول الشرق الأوسط، الأبعاد الإقليمية والدولية ،(الكويت، منشورات ذات السلاسل)، 1986، ص68.

(4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ،مصدر سبق ذكره، ص625.

وتايلندا، وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية فضلاً عن تسوية مشاكل عدم الاستقرار في الإقليم[1].

وعلى أثر تفاقم الوضع الأمني واستمرار الخسائر الأمريكية في حرب فيتنام ولقطع الطريق على السوفييت والصين في عملية دعم فيتنام الشمالية وإمدادها مادياً ومعنوياً، قام الرئيس الأمريكي آنذاك (ريتشارد نيكسون) بإطلاق بوادر سياسة جديدة حيال العالم الشيوعي[2] إدراكا منه بضرورة تجنب الحرب على أساس أن ذلك هو الواجب الأساس لتحقيق السلام وتهدئة التوتر وإبداء المرونة السياسية والتوصل إلى نتائج ملموسة [3].

وتنفيذاً لهذا التوجه في الإستراتيجية الأمريكية حيال العالم الشيوعي جاءت زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الاتحاد السوفييتي في شباط 1972[4]، والتي أدت إلى التوقيع على (وثيقة المبادئ الأساسية للعلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) التي شكلت فيما بعد أساساً لمبدأ التعايش السلمي بين العملاقين[5]، ومن ثم انعكاس هذا التوافق على إعلان الكوريتين الاتفاق المشترك في 4/تموز/ 1972، والذي يتضمن إعلان هدف إعادة توحيد سلمي لشبه الجزيرة الكورية، وتجنب الأعمال الاستفزازية ومتابعة محادثات الأُسر المقسمة بين الطرفين [6].

(1) هادي خضراوي، أبرز قضايا السياسية الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى، (بيروت، دار الكتب الحديثة)، 2002، ص ص146-147.

(2) السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي – السوفييتي 1963-1976، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1981، ص149.

(3) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر)، 1979، ص149.

(4) حسن إبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، (الكويت، مؤسسة دار العلوم)، 1978، ص107.

(5) موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كيندي إلى غورباتشوف 1961-1991، (بغداد، دار الحوراء للطباعة والنشر)، 2005،ص129.

(6) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره،ص65.

كما قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في إطار سياسة الانفتاح على العالم الشيوعي بزيارة إلى الصين في عام 1972، وذلك في إطار السعي لتحييد الصين عن عملية دعمها لفيتنام الشمالية، وبالفعل تمت المحادثات بهذا الشأن ونتج عنها انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام، ومن ثم انتصار قوات فيتنام الشمالية على قوات فيتنام الجنوبية[1]، ومن ثم إعادة توحيد شطري فيتنام في 2/تموز/ 1975[2].

وبالفعل تصادمت الصين مع الاتحاد السوفييتي في كثير من المواقع والقضايا، إذ تجلت نزعة الشك لدى الصينيين تجاه الاتحاد السوفييتي أثناء زيارة رئيس الوزراء السوفييتي إلى بيجين، في شباط/1965، فخلال تلك الزيارة طلب السوفييت من الصين فتح ممر جوي عبر الأراضي الصينية إلى فيتنام، مما جعل القيادة الصينية تقابل هذا الطلب بالريبة والشك، إذ عبر الموقف الصيني عن ذلك بالقول ((لدينا ما يحملنا على الاعتقاد بأن لديكم أسباباً خفية وراء تلك المساعدة، وبصراحة فإننا لا نثق بكم))[3].

ولذلك ظلت العلاقات السوفييتية – الصينية في شد وجذب، فقد انصرف الاتحاد السوفييتي إلى احتواء الصين عبر ثلاثة أساليب منها البحث عن حلفاء إقليميين ليقوموا بوظيفة الحصار بالنيابة عنهم، وكذلك نشر قوات سوفييتية على طول الحدود مع الصين ومن ثم قطع العلاقات الاقتصادية والعلمية مع الصين[4].

هذا وقد استمرت البيئة الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك مشحونة بالتفاعلات والإشكاليات الأمنية طيلة مدة الحرب والتي ألقت بظلالها على مجمل عملية الأمن والاستقرار الإقليم، وإن كان هناك رؤية مفادها بأن البيئة الأمنية أثناء الحرب الباردة شهدت تقارباً أمريكياً- صينياً، وتعاوناً إستراتيجياً ورغبة صينية – أمريكية مشتركة في

(1) خير الدين عبد الرحمن،مصدر سبق ذكره، ص85.

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره،ص13.

(3) نقلاً عن: خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)،2004، ص45.

(4) المصدر نفسه، ص46

إلحاق الهزيمة بالقوات السوفيتية في أفغانستان، إذ كانت العلاقة الصينية – الأمريكية قابلة للتكيف ومثمرة إستراتيجياً من وجهة النظر الأمريكية على الأقل[1].

ولكن الرغبة والمصلحة الأمريكية فيما بعد حكمت في تهدئة البيئة الأمنية في الإقليم، وإشاعة مناخ أمني مستقر والذي توافق مع تقدم حاصل في العلاقات السوفييتية الصينية من خلال تخفيض القوات على حدود البلدين[2] هذا وقد انتهت هذه المرحلة بانهيار الاتحاد السوفييتي أحد أهم أقطاب التفاعلات الأمنية في إقليم آسيا – الباسيفيك عام 1991، ليفسح المجال أمام بروز مرحلة جديدة بتفاعلاتها ومتغيراتها وخصائصها الأمنية لتتفاعل مع ما ورثته من هذه المرحلة من متغيرات لتشكل السمات العامة للبيئة الأمنية الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة [3].

المطلب الثاني:

البيئة الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك بعد انتهاء الحرب الباردة (1991-2001)

لقد شكلت الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها الزعيم السوفييتي غورباتشوف في المجالين الداخلي والخارجي، احد الأسباب المهمة التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة التي عاش العالم في ظلها أربعة عقود ونصف العقد[4]، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات الدولية وهي مرحلة (ما بعد الحرب الباردة التي تميزت بسيطرة قطب واحد على النظام الدولي الذي لم تـرَ الإنسانية مثيلاً له منذ سيطرة الإمبراطورية الرومانية على الشرق بعد عام (31. ق.م)[5]. والمعنى الواضح

(1) زبيغينو بريجنسكي، الفرصة الثانية (ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية)، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت،دار الكتاب العربي)، 2007، ص31

(2) حسنين توفيق إبراهيم، اليابان والنظام الدولي في التسعينات، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 101، 1990، ص78.

(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص70.

(4) محمد زكريا إسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة، المستقبل العربي،بيروت، العدد 143، 1991، ص4.

(5) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص161.

لانتهاء الحرب الباردة هو هزيمة الاتحاد السوفييتي بوصفه قوة عظمى وسقوط الشيوعية بوصفها العقيدة التي كانت تتبناها هذه القوة، وهو ما يعد الحدث الأكثر أهمية آنذاك في السياسة الدولية من بين الأحداث العالمية التي مضت وولت، والنتيجة الطبيعية لقيام مثل هذا الحدث هو أن العالم أصبح يجد نفسه أمام حالة شك وغموض، وهو يحاول أن يرسم طريقه وسط الظروف المتغيرة [1]، وقد كان على العالم بشكل عام أن يختار الطريقة التي يبني بها نظامه الجديد وكان أمامه ثلاثة خيارات لذلك وهي الأمن الجماعي، والخيار الثاني هو الهيمنة والخيار الثالث هو توازن القوى[2]، وقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى نتائج مهمة في (إقليم آسيا- الباسيفيك) ولعل أهمها هو التحول الكبير في (التوازن الإستراتيجي) في الإقليم بعد اختفاء أحد الركائز المهمة فيه وهو الاتحاد السوفييتي[3]، وهو ما جعل الإقليم يواجه بيئة إستراتيجية غير متضحة المعالم وتكثر فيها مخاطر عدم الاستقرار الأمني [4]ونتيجة لذلك سادت في الإقليم حالة من فقدان الثقة التي صاحبت سياسات دول المنطقة، كما شاع جو من عدم الاستقرار الحذر، واتساقاً مع ما سبق يمكن القول إن البيئة الأمنية في إقليم آسيا – الباسيفيك أصبحت تتأثر لحد كبير بسياسات القوى الإقليمية، وهو الأمر الذي دفع البعض للقول بأن الحرب الباردة قد عادت من جديد في الإقليم، إشارة إلى طبيعة البيئة الأمنية غير المستقرة [5] ويتجلى عدم الاستقرار هذا في حدوث تناقضات وأحداث وتغييرات رئيسة في البيئة الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك منها قضايا التسلح النووي وتنامي المشاكل العرقية والنزاعات

(1) أمين هويدي، التحولات الإستراتيجية الخطيرة البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، (القاهرة، دار الشروق)،1997، ص19.

(2) المصدر نفسه، ص20.

(3)Masaharu Kohno، in search of proactive Diplomacy:increasing Japan's international Role in the 1990's (Center For Northeast Asian Policy studies)، 1999، p28 (www.asial.com).

(4) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص67.

(5) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص19.

الانفصالية [1]، فضلاً عن ظهور أنواع جديدة من الحروب سُميت (بحروب المصلحة) وهي الحروب التي تقوم على إحكام السيطرة على المناطق الإستراتيجية، وحروب الوعي التي تقوم على التدخل العسكري المباشر تحت تبريرات حماية الأقليات ومسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان [2]، كما أن دول الإقليم في أعقاب هذه المرحلة أصبحت تنعم بحالة من الازدهار بسبب النشاط الاقتصادي الهائل الذي حققته من ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي،ومن ثم تولد لديها الحافز بدعم الاستقرار الأمني في الإقليم حتى تضمن إنجازاتها التي حققتها في المجال الاقتصادي[3].

لكن هذا الاستقرار لا ينفي وجود بعض التوترات الأمنية في الإقليم ومنها ظهور بعض القوى الإقليمية التي تريد أداء دور عالمي يليق بها بما استطاعت أن تحققه من إنجازات اقتصادية التي تعد القاعدة الأساسية في إطار أداء الدولة للدور الذي ترغب به [4]، ومن تلك الدول روسيا والتي حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي على لجم تطلعاتها للتوسع الإمبراطوري للسوفييت التي تعد نفسها وريثه له [5] هذا إلى جانب حدوث تحولات جذرية في طبيعة التفاعلات الأمنية في إقليم آسيا- الباسيفيك والتي شكلت صيغة الإرث الأمني لمرحلة

(1) أحمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد108، 1992، ص242.

(2) ولمزيد من التفصيل ينظر: ثامر كامل محمد، إدارة القوة في النظام العالمي البديل، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية)، العدد 12، 2001، ص138.

(3) توماس ويلبورون، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا (المثلث الإستراتيجي الصين- اليابان- الولايات المتحدة)، دراسات عالمية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد12، 1998،ص14.

(4) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11/سبتمبر/2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت، الدار العربية للعلوم)، 2004، ص60.

(5) أحمد عبد علي عباس، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص ص210-211.

الحرب الباردة فضلاً عن حدوث مستجدات جديدة في الأوضاع الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومن تلك المستجدات هي:

انحسار الوجود الأمريكي في منطقة آسيا- الباسيفيك، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، جرت في أوساط الإدارة الأمريكية، تساؤلات حول مدى أهمية الوجود العسكري وأهميته في إقليم آسيا- الباسيفيك في ضوء اختفاء التهديد الرئيس المتمثل بالاتحاد السوفييتي، لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تقييم أوضاعها العسكرية، بما تتماشى مع المستجدات الحاصلة في البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك وكان من بين هذا التقييم هو تخفيض الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم، ومن ثم الاعتماد وعلى قوات صغيرة متواجدة في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، هذا وقد شكل تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم أحد الأخطار المهددة للاستقرار الإقليمي [1]، فضلاً عن توليده حالة من الفراغ الإستراتيجي التي أدت إلى إضعاف مصداقية المظلة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة،ومن ثم تحرير حركة التفاعلات الإقليمية والذي ترتب عليها توفر احتمالات التصعيد بين الأطراف المتخاصمة والمتنازعة لتحقيق مكاسب أمنية وعسكرية إقليمية، فضلاً عن توسيع دائرة الحركة الإقليمية ومحاولة الاستفادة من الفراغ الإستراتيجي والعمل على إشغاله جزئياً أو كلياً، وإن هذا الأمر قد يستهوي كل من الصين واليابان على الرغم من اختلاف وسائل كل من الطرفين مما يهدد بدفع المنطقة نحو ما يمكن تسميته بالقطبية الثنائية الإقليمية[2]، وعدم الرضا ومعارضة الهيمنة الأمريكية من قبل الصين واليابان في جعل القوى الإقليمية بيادق بيد السياسة الأمريكية [3] ولذلك ظهرت دعوات إقليمية في منطقة

(1) أحمد عبد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص ص211-213

(2) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج (الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، مصدر سبق ذكره، ص ص140-141.

(3) Song yimin، opportunities and challenges china faces Before 2010، international studies، 2000; p.2.

آسيا- الباسيفيك للإبقاء على التواجد العسكري الأمريكي في الإقليم لتحقيق التوازن والاستقرار الأمني[1].

ولطمأنة دول الإقليم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنشيط تحالفاتها القديمة وتجديدها وعلى رأسها التحالف الياباني الأمريكي في عام 1997[2]، وتوقيع اتفاق دفاعي مع الفلبين فضلاً عن أنها لم تعمل على إحداث تغيير جوهري جديد بعدد قواتها الموجودة في الإقليم، إذ انخفضت عدد قواتها من (120) ألف جندي عام 1990 إلى (100) ألف جندي عام 1997[3].

وفضلاً عن متغير انحسار الوجود الأمريكي وما ترتب عليه من نتائج، ظهر متغير جديد وهو ظهور منافسين جدد منهم الصين وروسيا، ودول نووية مثل كوريا الشمالية والهند، كلها تريد أن تحظى بأهمية في عملية إدارة التفاعلات الدولية، فإذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من أهم منافس عسكري أثناء الحرب الباردة وهو الاتحاد السوفييتي، فإن الأمر مختلف على صعيد القوة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [4].

وفيما يخص الصين فقد أصبحت في التسعينيات أكثر استقلالاً في سياستها الدولية والإقليمية،وأحد أسباب هذا التحول الملحوظ الذي طرأ على نظرته لذاتها، هو أنها لم تعد تنظر على إنها مجرد مشارك سلبي في السياسة والاقتصاد الدوليين، بل ترى أنها أصبحت لاعب نشيط وتدرك أهمية دورها الاقتصادي والسياسي في إقليم آسيا-الباسيفيك [5].هذا وقد توزعت مخارج السياسة الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى

(1) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص75.

(2) عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا (صياغة آسيوية)، مصدر سبق ذكره، ص25.

(3) إبراهيم نافع وآخرون، ما الذي يجري في آسيا،مصدر سبق ذكره، ص ص298-299.

(4) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص48.

(5) Malik J: "Mohon Goes Nuclear: Rationale Benefits، costs and implications" contemporarysoutheast Asia، vol، 20، no 2 August، 1998، p13.

مسارين متناقضين يتمثل الأول في الدفع بقوة باتجاه الصين الواحدة والقطب النووي المرشح لأداء دور محوري في السياسة الدولية بوصفها مطالب واقعية لها ما يبررها من تنمية اقتصادية مستدامة يتسم بها الاقتصاد الصيني إلى جانب امتلاكها مركزاً حضارياً له مقوماته القيمية والسياسية يؤطرها حس قومي باتجاه تحقيق مطلبين أساسيين هما الوحدة والمركز العالمي المتفوق [1].

أما المسار الثاني الذي اختطته لنفسها فيتمثل بالجهد الذي تبذله من أجل صياغة مركزها الدولي المستقل، ولكنها تعاني من مكامن للتعارض من أهمها القوى الآسيوية اليابان وكوريا الجنوبية اللذين حذرا من نشوء منطقة صين عظمى في آسيا لما يؤديه ذلك إلى إقليمية إقصائية [2] ولذلك ترى هذه الدول أن الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الباسيفيك ضروري لموازنة وكبح التطلع الصيني للزعامة[3] وإلى جانب التخوف من الصين يظهر تخوف دول المنطقة من روسيا الاتحادية التي عملت بجد في إطار إستراتيجيتها الشاملة لتعزيز مكانتها في الإقليم بوصفها دولة قوية لها إرث من السيطرة والهيمنة لا يستهان به بوصفها دولة لها دور فعال في بناء الأمن الإقليمي وفقاً لتوجهاتها ومصالحها [4]،إن هذا التوجه الجديد للسياسة الروسية تقف وراءه مجموعة من الأسباب الموجبة لتبني مثل هذه السياسات منها الوضع الاقتصادي المتدهور والحاجة إلى الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الخارجية لكي يتم إعادة الحياة الاقتصادية من جديد فضلاً عن سعيها إلى تحسين علاقاتها مع كل من الصين واليابان وبالشكل الذي يساعدها

(1) منعم العمار، سرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره، ص32.

(2) المصدر نفسه، ص35.

(3)Evelyn Goh، Meeting The china challenge، The U.S in Southeast Asian Regiond securing. Strategies، Policystudies series، (16)، Washington، D.c، East-west center، 2005، p.2.

(4) نبيه الأصفهاني، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 131، 1998، ص268.

في أن تصبح قوة كبرى مؤثرة دولياً وإقليمياً [1]، ويساعد روسيا في عملية تنفيذ إستراتيجيتها لتبوئ مكانة إقليمية مرموقة ما تحتويه من ثروات وما تدخره من خبرة إستراتيجية وأدوات تصرف ظلت لمدة طويلة، على الرغم مما يكتنفها من مشاكل تتمثل في النزاعات الانفصالية والتي تعد من المحددات الخطيرة لمكانتها الإقليمية والعالمية [2].

ومن الحقائق والمتغيرات التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تدهور الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، وإخفاقها في إقليم آسيا- الباسيفيك بالذات حتى مع حلفائها التقليديين ومنهم اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، إذ أصبحت لهذه الدول تطلعات إقليمية لها تأثيرات سلبية في مسار تفاعلات البيئة الأمنية في الإقليم وما لذلك من انعكاس على شكل التحالف الأمني وطبيعته بين هذه الدول والولايات المتحدة ، ومن ثم كان على الولايات المتحدة إدراك صعوبات القضاء على التعددية الدولية لاعتبارات تخص عناصر القوة والقدرة مما دفعها إلى إدراك ضرورة احتواء هذه القوى ضمن أسلوب المشاركة النسبية في احتواء حركة التفاعلات الإقليمية [3].

لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار ضوابط السياسة الإقليمية في الباسيفيك إلى تشجيع اليابان على تبني طموحات القوة الكبرى والانفلات من القبضة الأمريكية، وإلى إعادة تجديد علاقاتها واتفاقيتها الأمنية مع اليابان في عام 1997، فضلاً عن تجديد علاقاتها مع كل من كوريا الجنوبية والفلبين وبالشكل الذي يخفف من نزعة الشك لدى هذه الدول من جدية المظلة الأمريكية ومصداقيتها لهم في منطقة آسيا- الباسيفيك [4]، ولذلك وفي إطار طمأنة القوى الباسيفيكية عمدت الولايات المتحدة

(1) علاء جمعة، التطورات الجديدة في العلاقات الروسية – اليابانية، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد6، 1999،ص15.

(2) منعم العمار وسرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره،ص46.

(3) هاني الياس الحديثي، جيوستراتيجية أوراسيا بين الحقائق الموضوعية وإستراتيجية الهيمنة، مجلة آفاق إستراتيجية، (بغداد، بيت الحكمة)، العدد 1، 1996، ص16.

(4) ينظر: منعم العمار و سرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره، ص49.

الأمريكية إلى فتح صفحة جديدة مع روسيا، إذ تم الإعلان من قبل الطرفين في عام (1992) بأنهما لم يعودا عدوين محتملين، وإن أسلحتهما النووية لن توجه ضد أحدهما في حال من الأحوال، والعمل على تخفيض كمية أسلحة الدمار الشامل والتعاون في مجال(محاربة الإرهاب) ومحاربة تجارة المخدرات [1].

إن الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بخصوص الشراكة في مواجهة هذه الإشكاليات يطرح لدينا مسألة أخرى هي أن البيئة الأمنية في مرحلة الحرب الباردة شهدت بروزاً نشيطاً وفعالاً لهذه الإشكاليات وتأثيرها في الاستقرار الأمني للإقليم، إذ برزت من بين تلك الإشكاليات إشكالية السعي الحثيث لدول المنطقة من أجل امتلاك القدرات النووية، وذلك بسبب تباين التصورات الإستراتيجية والرؤى الأمنية لأمن الإقليم بشكل عام ولأمنها القومي بشكل خاص، إذ شكل هذا التباين إشكالية بحد ذاتها في منطقة آسيا – الباسيفيك[2] هذا إلى جانب أن أطرافاً عديدة في الإقليم بدء ينتابها القلق من السياسة الأمريكية المتجهة إلى بسط هيمنتها على العالم، بهدف إقامة إمبراطورية أمريكية تهدف للسيطرة على منابع النفط وريع التجارة الدولية في منطقة الباسيفيك [3].

من جانب آخر شهد إقليم آسيا – الباسيفيك مجموعة من المتغيرات والإشكاليات أثرت كذلك بدورها على مسار الاستقرار الأمني في الإقليم ومن بين تلك الإشكاليات النزاعات على ملكية الجزر وكذلك التنافس على المياه الإقليمية ومنها النزاع الياباني الروسي حول جزر (الكوريل) فضلاً عن وجود تايوان والاستياء من مواقفها الانفصالية

(1) سرمد زكي الجادر ووائل محمد إسماعيل، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية الواقع والمستقبل: مجلة قضايا سياسية، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، العدد3، 2004، ص47.

(2) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج (الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة) ، مصدر سبق ذكره، ص141.

(3) طلال الزوبعي، الأمن الآسيوي- الباسيفيكي، المجلة القطرية للعلوم السياسية، (كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد)، العدد7 2002، ص124.

ووجود شبه الجزيرة الكورية المقسمة وغير المستقرة... الخ من الصراعات الإقليمية التي تشكل مدعاة إلى أن يكون صمام الأمن الإقليمي قابلاً للتوتر والانفجار [1].

كذلك من هذه النزاعات النزاع حول (جزر سبراتلي) بين كل من الصين وماليزيا والفلبين والتي تتكون بدورها من (190) جزيرة تغطي مساحة (150,000) ألف ميل مربع، ولها أهمية كبيرة في عملية النقل الملاحي البحري فضلاً عن عدها من المراكز الحيوية في المياه الإقليمية لإقليم آسيا – الباسيفيك [2].

هذا وقد شهد الإقليم ولا يزال يشهد إشكالية الهجرة غير المشروعة التي تشكل قضية أمنية إقليمية خطيرة في شرق آسيا، إذ أنها أصبحت محوراً لتخلخل الميزان الاجتماعي في دول الإقليم، مما أدى إلى نشوء نزاعات بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للهجرة ألقت بظلالها على مسار العلاقات بين دول المنطقة [3].

هذا وقد أخذ الإقليم يشهد عدداً من المتغيرات الأمنية (المحلية) التي أخذت بدورها تضعف البيئة الأمنية والاستقرار الأمني للإقليم، من بينها الصين التي تواجه اضطرابات أمنية في إحدى مقاطعاتها في إقليم (سيكانج) أو إقليم تركستان الشرقية، (كما تسمى في بعض الكتابات)، والتي تشكل بمجملها مشاكل إقليمية ذات تأثير سلبي في بنية الأمن في الإقليم، فضلاً عن الكفاح الاندونيسي في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية ضد

(1) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص78.

(2) Ralph A.Cossa، Security implication of conflict in The South china sea، Exploring Potential Triggers of conflict، A pacific forum csis، special report، March 1998، p2. www.csis.org.

(3)Melissa. G Gurleg، Security and Kiegal Migration in Northeast Asia، center for East Asian studies، Monterey institute of international studies، 2004، p.p 13-4، web: http//:gsti-Miis.edu .

الانفصاليين في (إقليم اتشية)، ومحاربة القوات الفلبينية (للانفصاليين المسلمين) في جنوب البلاد المتمثلة بجماعة أبو سياف[1].

كما شهدت بورما نزاعات عرقية متمثلة بالنزاع بين سكان سهول بورما وبين سكان هضاب بورما، إذ استمرت هذه النزاعات لمدة 50 عاماً شكلت هي الأخرى أحد بؤر عدم الاستقرار في الإقليم[2].

ولمواجهة هذه الإشكاليات أخذت دول الإقليم بتعزيز ما تم تشكيله من ترتيبات أمنية مثل منظمة الآسيان إلى جانب إنشاء ترتيبات أخرى من بينها إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي[3] فضلاً عن ترتيبات أمنية أخرى مثل منظمة شنغهاي التي أصبحت فيما بعد منظمة خاصة للتعاون في مجال(مكافحة الإرهاب)، إذ شكلت هذه الترتيبات بمجموعها قنوات لتسهيل وتفعيل آليات التعاون الإقليمي الأمني في مجالات مكافحة الإرهاب ومكافحة تجارة المخدرات وكذلك الهجرة غير المشروعة إلى جانب مكافحة انتشار السلاح النووي [4]

(1) Nicholas berry، senior analyst ، the security environment in Asia، the defense moniter، vol 82، no 4، may، 2001، p4

(2) Marvin c.ott، southeast Asian Security، A regional perspective، on The Asian perspectcres on The challenges of china، National Defenense university press، Washington D.C. 2001، p.p.40-41.

(3) سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، دراسات عالمية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 10، 1997، ص23.

(4) Charles E.Merrison، The regional overview، in The Asia- Pacific outlook 1998، Tokyo، center for international exchange، second issue، 1998، p18.

المطلب الثالث:

البيئة الأمنية لإقليم آسيا -الباسيفيك بعد أحداث 11/أيلول/2001

مثلت هجمات 11/أيلول/2001 نقله نوعية مهمة في مسار متغيرات البيئة الأمنية الدولية والإقليمية، إذ كان لهذا الحادث تأثير كبير في تغيير الخريطة العالمية للعلاقات الدولية [1]، والذي جعل الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت تواجه تحدياً مباشراً وقاتلاً يسمى (الإرهاب)[2].

كما أن النظام الدولي وهيكله ما قبل أحداث 11/أيلول/2001 قد تغير إلى درجة كبيرة عما هو عليه بعد الحدث وحتى الآن، ومن ثم فإن أحداث11/أيلول/2001هي مفصل زمني مهم في تاريخ العلاقات الدولية وفي مراحل تطور النظام الدولي[3].

إن أحداث 11/أيلول/2001 كانت بمثابة صفعة هزت أركان المركزية العالمية والهيمنة الأمريكية المفرطة على العالم مثل التي حدثت في ميناء (بيرل هاربر) في جزر هاواي على أيدي القوات اليابانية في عام 1941، والتي شكلت أحد الركائز الأساسية التي دعت إلى تغيير الولايات المتحدة لإستراتيجياتها العالمية القتالية لتتجه إلى الإستراتيجية الوقائية ومن ثم قيامها بتعزيز تحالفاتها لبناء تحالفات جديدة ومقاتلة (ما يسمى بالإرهاب)[4] حسب إدعاء الإدارة الأمريكية والموجه بشكل أساس ضد المسلمين والعرب في العالم أجمع من دون أدلة تذكر، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج (الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، مصدر سبق ذكره، ص183.

(2) زبيغينو بريجنسكي، الفرصة الثانية(ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سبق ذكره، 142.

(3) فريد هاليدي، ساعتان هزتا العالم،(لندن، دار الساقي)، 2002، ص32، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، www.stratigic AlGolf centre.org.

(4) نيل غرانت، أسرار الحروب (حروب قرن كامل وأولى حروب القرن 21- 11 أيلول/2001 سيناريو أمريكي لحروب معلنة)، تعريب أياد ملحم، (بيروت، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع)، 2003، ص299.

بإلقاء التهم جزافاً على دول إسلامية ودول عربية بأنها تـدعم الإرهـاب وجعـل هـذه الذريعـة سبباً لاحتلال دول إسلامية وعربية مثل أفغانستان والعراق[1].

أما ما يخص التغيرات الحاصلة في البيئة الأمنية لإقلـيم آسـيا- الباسـيفيك بعـد أحـداث 11/أيلول/2001، فإن هذه الأحداث شكلت مدخلاً جديداً لنهاية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أخذ الإقليم يشهد حدوث تطورات جديدة على ساحته مثلت نتائج مقصودة وغير مقصودة لأحداث 11/أيلـول/2001، أصـبح لهـا دور مهـم في بلـورة الإطـار العـام لبيئـة الأمـن الإقليمـي وصياغته في هذه المرحلة فضـلاً عـن اسـتمرارية تطـور عنـاصر المرحلـة السـابقة ومتغيراتهـا[2]، وبخصوص الإستراتيجية الأمريكية في الإقليم فقد عززت الولايات المتحدة من قواتهـا العسـكرية في إقليم آسيا- الباسيفيك فضلاً عن تحديث جاهزيتها وتدريبها على معارك من نوع آخـر هـي مقاتلة(الإرهاب)[3]،وإقامة تحالفات تعتقد أنها سوف تعيد للولايات المتحـدة هيبتهـا[4]، فضـلاً عن ظهور ما يسمى بـ (الحرب على الإرهاب) بعـد أحـداث 11/أيلـول/2001، ومـع ذلـك فـأن الإقليم مازال يعاني من مشاكل ومصادر تهديد تقليدية تعد من مخلفات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما قبلها، فضلاً عن ظهور إشكاليات أخرى منهـا سـباق التسـلح الهائـل الـذي يـدور في جنوب وشرقي آسـيا لاسـيما في ظـل تطـوير صـواريخ طويلـة المـدى قـادرة عـلى حمـل رؤوس

(1) نادية فاضل عباس فضلي، مخاطر الانتشار النووي في جنوب آسيا، مجلـة دراسـات دوليـة، بغـداد، العـدد 18،2002، ص159.

(2)Amitay Acharya، Southeast Asian Security after September/11، foreign Policy dialogue series، Asian Pacific foundation in canade، ni8، November، 2003، p.3، internet: www.asiaPacific.ca.

(3) ديان سميث، دول آسيا المطلة على المحيط الهادي في ايرل تيلفورد رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية (إعداد)، دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث والإسـتراتيجية، العـدد 13، 1997، ص53.

(4) ثـامر كامـل محمـد، تـداعيات عاصـفة الأبـراج (الإسـتراتيجيات الدوليـة في عصر العولمـة)، مصـدر سـبق ذكره،ص190.

نووية وبالذات بين الهند وباكستان، وانعكاس ذلك على إقليم آسيا- الباسيفيك وبين الصين والهند، والصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ولجوء هذه الدول إلى ضخ زيادات متتالية في إنفاقها العسكري[1]، فالصين(على سبيل المثال) يفوق معدل تحديثها العسكري مثيله في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان جميعاً، على الرغم من خفض حجم الجيش الصيني من أربعة ملايين في الثمانينيات إلى مليونين وثلاثمائة ألف جندي في الوقت الحاضر، ولذا فإن هذا التحديث كان موجهاً بالأساس لمواجهة خطر تجديد المعاهدة الأمنية الأمريكية – اليابانية بعد عام 2001 لاسيما بعد مرور الاقتصاد الياباني بأزمة مالية وعجزها عن تعويض النقص الحاصل في ميزانيتها العسكرية الخاصة بتطوير قدراتها الذاتية [2].

فضلاً عن التغييرات الحاصلة في الإقليم في الجانب الأمني، فقد ظهر ميل لدى دول الإقليم على التصارع من أجل القطبية الدولية التي تمخضت في الصراع الاقتصادي السياسي الأمني الأمريكي- الصيني والياباني – الصيني [3].

فضلاً عن الصراع داخل الإقليم على موقع الدولة الإقليمية القائدة والتي حركت بفعلها تفاعلات أمنية وتحالفات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بخصوص معالجة الاحتكاكات ونزع فتيل الأزمات الأمنية وعدم الاستقرار الأمني المهدد لكيان الإقليم وسلامة أمنه[4].

---

(1) رضا محمد هلال، الأمن الياباني بعد 11/سبتمبر، مصادر التهديد وآليات المواجهة، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 148، 2004، ص148.

(2) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص151.

(3) وليد عبد الحي، ملامح الخارطة الدولية في ظل المستجدات الأخيرة في،برهان غليون وآخرون(محرر)، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مراجعة وتقديم علي محافظة، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 2004، ص48.

(4) المصدر نفسه، ص ص48-49.

إن ما دفع دول الإقليم إلى إنعاش المنظمات متعددة الأطراف هو تهميش دورها الذي فرضته متغيرات ما بعد أحداث 11/أيلول/2001 وأهمها الهيمنة الأمريكية على القرار العالمي وعدم السماح للدول الأخرى والمنظمات بأداء دورها الذي ترغب به[1].

فمن جانب التحالفات الثنائية فإن اليابان على الرغم من نموها الاقتصادي العالمي إلا أنها ما تزال تشدد على مواصلة تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة [2].

أما الصين فعلى الرغم من أنها أصبحت بعد أحداث 11/أيلول/2001 من الدول المرشحة لأن تصبح قطباً منافساً للولايات المتحدة وذلك بفضل تأكيد هذه الأخيرة على أهمية الشراكة الإستراتيجية مع الصين في إطار ما يسمى (محاربة الإرهاب)[3]، إلا أنها أصبحت بفعل هذه المعطيات من الدول الحليفة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، والذي أدى بها إلى الدخول في حوار ثنائي مع الولايات المتحدة ومع دول أخرى ضمن هذا الإطار، ومن تلك الدول روسيا الاتحادية، هذا فضلاً عن توسيع نطاق مهام بعض المنظمات الإقليمية الأمنية لتشمل قضايا محاربة الإرهاب مثل منظمة الآسيان ومنظمة شنغهاي التي حولت فيما بعد نشاطها الأساس إلى إدارة مهام محاربة الإرهاب [4].

كما أقامت استراليا عام 2004 اتفاقية إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بموجبها استراليا السماح للأخيرة نشر منظومة الدفاع الصاروخية المزمع إقامتها في

---

(1) نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على الإرهاب السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة حمزة المزيني، (القاهرة، مكتبة مدبولي)، 2003، ص14.

(2) طلال الزوبعي، مصدر سبق ذكره، ص125.

(3) أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية (الصين- اليابان- الهند- باكستان- أندونسيا)، السياسية الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 147، 2003،ص80.

(4)wu. Xinbo، he promise and limitations of a sino – u.s- partanership، The Washington Quarterly، vol-27، no4، Autumn 2004، p.L.

العديد من الدول الأوربية والأسيوية، وتأتي هذه الاتفاقية تأطيراً لمساعي الدولتين في حماية السلام والاستقرار الأمني في منطقة الباسيفيك[1].

أما روسيا الاتحادية فكانت صاحبة الخطوة الأولى بعد أحداث 11/أيلول/2001 في إحداث نوع من التقارب والشراكة مع الولايات المتحدة في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب[2].

ولكن على الرغم من هذه التحالفات بين دول الإقليم والولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب، إلا أن هناك مجموعة من الدول بدأت تتململ من السياسية الأمريكية التداخلية بدعوى مكافحة الإرهاب، فعلى سبيل المثال ظهر في اندونيسيا اعتقاد مفاده أن الولايات المتحدة تتدخل في شؤونها الداخلية لاتخاذ إجراءات أمنية أقوى وأكثر تشدداً تتخذ الطابع الوقائي ضد (الإرهاب) وبشكل لا ينسجم مع طبيعة التركيب الاجتماعي الذي يتسم بكثرة القوى والحركات الإسلامية فيها [3].

هذا كله أدى إلى اعتقاد دول الآسيان بأن الولايات المتحدة تتعامل مع دول إقليم آسيا-الباسيفيك من جانب مصلحتها الذاتية فقط وعدم مراعاة مصالح دول الإقليم، وكذلك يمكن القول بأن عناصر وجهة النظر السابقة تعكس حالة القلق وعدم اليقين من بعض الدول في الإقليم من النوايا الأمريكية في إعادة ارتباطها الإستراتيجي في المنطقة ضمن إطار (الحرب العالمية ضد الإرهاب)، ومن ثم تغليب مصلحتها في تحقيق النفوذ الأمني حتى لو على حساب السيادة الداخلية لدول الإقليم [4].

---

(1) باسم محمود كيطان، أستراليا تسعى للانضمام الدفاعي الصاروخي، أوراق دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)،العدد 132، 2004، ص23.

(2) يفجيني بريماكوف، العالم بعد11/ سبتمبر وغزو العراق، تعريب عبد الله حسن، (الرياض، مكتبة العبيكان)، 2004، ص251.

(3)Rizal sukma، Asian Regional security and The role of the united states a view from southeast Asia، Tokyo instatute for international policy studies، 2004، p.p 4-7. Internet: www.iips.or.ip.

(4)Amitav Acharya، op.cit.p6.

أما فيما يتعلق بالتغييرات التي طرأت في بيئة الأمن لإقليم آسيا- الباسيفيك في المجال الاقتصادي فهي تتوضح في تعاظم الجهود الأمريكية في تقييد نشاطات اقتصادية لمنظمات يشتبه بكونها ممولة لحركات إرهابية، وذلك من خلال تجميد الأرصدة المالية ومتابعتها، وفرض الرقابة على الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم[1] فضلاً عن تجاهلها الحريات الاقتصادية لدول الإقليم، ومن ثم أصبح الجميع خاضعاً للرقابة الأمريكية بدعوى مراقبة أموال الجماعات الإرهابية [2].

وفي إطار الحديث عن مستقبل البيئة الأمنية للإقليم فإن من المحتمل أن العديد من دول الإقليم سوف تمتلك السلاح النووي وتستمر في تطوير تقاناتها النووية، لاسيما الصين وكوريا الشمالية فضلاً عن الهند، كذلك فإن دول الإقليم ستبقى من أنشط بقاع العالم من الناحية الاقتصادية والتجارية، وهو ما يجعلها عرضة للعديد من التفاعلات والأحداث الأمنية وكذلك من المحتمل أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز شراكة المثلث الأمريكي الياباني الصيني، وبالشكل الذي يعزز الاستقرار في الإقليم والذي سينعكس بشكل إيجابي في عملية إدامة السيطرة والنفوذ الأمريكي في الإقليم، كما من الممكن أن تزدهر المشاورات التي تحدث ضمن الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك وذلك لتجنب أي نزاع أو صراع يهدد سلم الإقليم[3] أو أية إشكاليات أخرى [*].

---

(1) نظام بركات، تداعيات أحداث 11/ سبتمبر الدولية، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.aljazeera.net.

(2) ولمزيد من التفصيل ينظر: أزهار الغرباوي، تطور الدور الأمريكي تجاه دول أفريقيا-دراسة حالة ليبيريا أنموذجاً- دراسات سياسية، (بغداد، بيت الحكمة)، العدد 14، 2009، ص106.

(3) ديان سميث، مصدر سبق ذكره،ص 57-59.

(*) إن هناك العديد من الإشكاليات التي يمكن أن تحدث ضمن إطار البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك منها على سبيل المثال النزاعات العرقية والانفصالية ومن بينها قضية تايوان التي تشكل محور العلاقات الأمريكية – الصينية ومسارها، فضلاً عن إشكاليات تهدد سلامة الإقليم مثل تجارة المخدرات والهجرة غير المشروعة والإرهاب وغيرها من الإشكاليات، لمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص57-61، وكذلك ينظر: صلاح الدين حسن السيس،النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، قضايا معاصرة، (القاهرة، دار الفكر العربي)، 2007، ص17.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع الدور الصيني في الإقليم فإن الصين ترغب في أن تكون لاعباً قوياً وفاعلاً في الإقليم وذلك من خلال تأمين حضور عسكري قوي يتحلى بالمصداقية وهذا ما يؤشره التحديث العسكري الصيني، إلى جانب ردع القوة العسكرية للدول الإقليمية مثل اليابان ذات التاريخ الاستعماري المؤلم للصين،وكذلك الرغبة بالمشاركة في العمليات السلمية المتعددة الأطراف وهذا ما تمثل أيضاً بالمحادثات السداسية بشأن البرنامج النووي الكوري الشمالي [1].

ولذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء ما تقدم وفي إطار مرحلة ما بعد أحداث 11/أيلول/2001 مسارين لرفض الأُحادية القطبية والتفرد الأمريكي ومنها المسار الأول وهو اقتصادي تكنولوجي والذي يتمثل بـ(اليابان وألمانيا) والثاني مسار قطبي أكثر شمولية ويتمثل بـ(روسيا الاتحادية والصين)[2]، وهذا ما يبرر قيام نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على أساس الشراكات الأمنية بين أقطابه، أو قيام نظام دولي متعدد الأقطاب ولكن بقيام الولايات المتحدة بدور محوري فيه مثل قيامها بـ(إدارة) التوازنات الإقليمية [3].

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ أن التفاعلات الأمنية في إطار بيئة الأمن لمرحلة الحرب الباردة في إقليم آسيا- الباسيفيك كانت تتسم بحالة من الاضطراب وعدم الاستقرار إلى جانب وجود مجموعة من المتغيرات وتبلورها والتي تتسم بالتهدئة والميل إلى تحقيق الاستقرار أفصحت عنها الكثير من المتغيرات ومناطق بؤر التطورات الأمنية وما ارتبط من أدوار وسياسات وترتيبات وتحالفات أمنية ثنائية ومتعددة مخصصة للتعامل معها، مقيدة لا بل محكومة بالصراع الحاصل فيما بين القوى العظمى التي أخذت تمثل المكونات

(1) قارن مع: كاظم هاشم نعمة، الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة، مجلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد8، 1995، ص18.

(2) معن عبد القادر آل زكريا، مصدر سبق ذكره، ص8.

(3) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع)، 2010،ص220.

الرئيسة للنظام الدولي في إطار الحرب الباردة والتي كان من بينها الصراع والمواجهة بين الكتلة الشرقية (الاشتراكية) بزعامة (الاتحاد السوفييتي) وبين الكتلة الغربية (الرأسمالية) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن المواجهة بلغت ذروتها في مرحلة الخمسينيات لكن بدأت مرحلة من الانفراج والتعايش السلمي، ومن ثم انعكاس ذلك على التفاعلات الأمنية في البيئة الأمنية للإقليم، وعلى دور دول الإقليم في تقرير مسار التفاعلات وذلك بناء على ما حققته هذه الدول مثل اليابان والصين بالذات من تقدم اقتصادي كبير، إذ استمرت هذه الأحداث حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة على العالم بشكل عام والإقليم بشكل خاص، وهذا ما أدى إلى بروز متغيرات جديدة كانت انعكاساً لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بتعزيز شؤون الإقليم، ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ برز إلى جانب (روسيا الاتحادية) وريثة الاتحاد السوفييتي كل من الصين واليابان ودول النمور الآسيوية بوصفها فواعل جديدة في إدارة شؤون الإقليم (بعد أن عمدت الولايات المتحدة إلى تقليل وجودها العسكري في الإقليم) ولكن ليس بالطريقة التي كانت متبعة خلال مرحلة الحرب الباردة، ولكنها ظهرت كفواعل اقتصادية ذات تأثيرات أمنية في بيئة الأمن لإقليم آسيا- الباسيفيك ومن ثم انعكاس هذه التنمية الاقتصادية المتحققة في دول الإقليم في تنشيط دور هذه الدول وبالأخص الدور الصيني، وما شهدته هذه الدولة من تحديث وتطوير لاقتصادها إلى جانب مواصلة التحديث لقدراتها العسكرية. ولتفادي ما يمكن حدوثه من تضارب في مصالح دول الإقليم، سعت هذه الدول إلى ترقية الحوار الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف وذلك بتأسيس مجموعة من التحالفات وتعزيزها إلى جانب زيادة فاعلية مجموعة من الترتيبات الأمنية التي تم إنشاؤها في مرحلة الحرب الباردة، ومنها رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) فضلاً عن تأسيس منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) بوصفه أول قناة إقليمية متعددة الأطراف للأمن الإقليمي، وفي ضوء مرحلة ما بعد أحداث 11/ أيلول/2001 فإن بيئة الأمن في

هذه المرحلة تأطرت بإشكالية أساسية اتسمت بها هذه المرحلة وهي إشكالية الإرهاب وما ارتبط بها من تدابير واليات في مجال مكافحة الإرهاب إلى جانب استمرارية متغيرات المناخ الأمني لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن ثم انعكاس ذلك في إعادة الارتباط الإستراتيجي الأمني الأمريكي بهذا الإقليم، وما لذلك من تأثير واضح على فاعلية وتأثير الدور الصيني في تهيئة البيئة الأمنية بشكل يتناسب مع ما تطمح له من تهيئة أرضية مناسبة لتنميتها الاقتصادية وصعودها السلمي على النحو الذي يحقق طموح الصينيين قيادةً وشعباً لأن تصبح الصين قوة عظمى ذات تأثير واسع سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى الدولي.

المبحث الثاني

الإشكاليات الأمنية المؤثرة في

الدور الصيني في إقليم آسيا- الباسيفيك

على الرغم من أن منطقة آسيا- الباسيفيك قد تبدو للوهلة الأولى سلمية وهادئة نسبياً، إلا أن هناك إجماعاً واسعاً على وجود حيرة وقلق كبيرين سببه وجود تحديات أمنية للاستقرار الإقليمي في المنطقة، تنبع مجملها من البيئة الأمنية للإقليم، فالإشكاليات الأمنية التي يواجهها الإقليم تشتمل على نوعين، أحدهما إشكاليات أمنية ذات طابع إقليمي متأصلة في المنطقة كإشكالية تايوان، وقضية شبه الجزيرة الكورية، أما النوع الثاني من هذه الإشكاليات الأمنية فهي مشاكل أمنية إقليمية ذات طابع عالمي كإشكالية الإرهاب وقضية التسلح والانتشار النووي.

لذا فأن إقليم آسيا- الباسيفيك يشهد العديد من الإشكاليات الأمنية التي تترك آثارها على مسألة الاستقرار الأمني الإقليمي والتي تنعكس بدورها على فاعلية الدور الصيني وطموحات القيادات الصينية في تبوأ مكانة عالمية، وبمستويات ومديات مختلفة تبعاً للإشكالية الأمنية التي سيتم تناولها.

المطلب الأول:

الإشكاليات الأمنية ذات الطابع الإقليمي في إقليم آسيا- الباسيفيك

أولاً: إشكالية تايوان (النزاع في مضيق تايوان)

تايوان دولة تتمتع بموقع جزري استراتيجي مهم، تقع على بعد (150) كم^2 من ساحل جمهورية الصين الشعبية[1].

هذا وترجع مشكلة تايوان إلى عام 1949، ففي هذا العام أعلن عن قيام جمهورية الصين الشعبية، بعد انتصار الشيوعيين على الوطنيين ومن ثم انتقال الوطنيين إلى جزيرة

(1) عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق أسيا (صياغة أسيوية)، مصدر سبق ذكره،ص45.

(فورموزا) تايوان ليؤسسوا هناك جمهورية الصين الوطنية [1]، واتخاذها مقراً مؤقتاً للحكومة الوطنية لاستجماع قواها ومعاودة الهجوم مرة أخرى على القوات الصينية الشيوعية في البر الصيني[2].

وتعد المشكلة التايوانية واحدة من اخطر المشاكل المعقدة وأكثرها حساسية وقابلية للانفجار والتي تعتري البيئة الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، إذ كانت ومازالت سبباً في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة لمدد طويلة، على الرغم من أن الحرب الباردة، كانت الأساس في بلورة المخاوف من تفاقمها مرة أخرى، هذا وأن أية محاولة لفهم هذه المسألة تستلزم في البدء بيان أهم المنطلقات الأساسية التي ينظر لها كل طرف للآخر، أما الصين فإن موقفها ينطلق من مبدأ لا لدولتين صينيتين ولا لاستقلال تايوان[3]، فضلاً عن عد الصين الشعبية نفسها هي الحكومة الشرعية والوحيدة، كما أن سياستها الحالية تقوم على مبدأ (بلد واحد ونظامان اثنان) والذي يقوم على الأخذ بالحسبان الاختلاف بين النظم السياسية والاقتصادية لجزئي البلد، ومع هذا فالصين لا تعارض تبادلات تايوان الاقتصادية والثقافية غير الرسمية مع بلدان أخرى، مع مراعاة شرط عدم معاملة تايوان بوصفها دولة مستقلة، كما تسعى الصين إلى إزالة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات عبر المضيق وبالاتجاه الذي يؤدي إلى إعادة التوحيد التدريجي السلمي للصين [4].

---

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية، مصدر سبق ذكره،ص35.

(2) محمد عبد الوهاب الساكت، مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 79، 1985، ص211.

(3) Batas Gill، Limited Engagement، Foreign affairs، Vol 78، No4، Suly-August، 2000، p73.

(4) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص ص125-126 .

إذ أن الصين الشعبية ومنذ نهاية الحرب الباردة أخذت تشدد على شرعيتها في إعادة الرقابة على إقليم تايوان، والتأكيد على استعمال القوة في حالة إعلان تايوان نفسها دولة مستقلة مما يفاقم من حالة التدهور الأمني في المنطقة [1]، ومن جهة أخرى فقد خصصت الصين لتايوان بعض المقاعد في المجلس الوطني الصيني لتسهيل عودتها، ومنعاً لإيجاد أي شعور متطرف لسكان تايوان ضد الحكومة المركزية في الصين، كما تقدمت الصين بمبادرة تقوم على السماح لتايوان بالإبقاء على نظامها الاقتصادي والاجتماعي المتمثل بالرأسمالية، مقابل احتفاظ الصين بحق التمثيل الخارجي وبشؤون الدفاع[2].

ولذلك يتضح مما تقدم أن الموقف الصيني تجاه تايوان يتحدد في رؤية تايوان بوصفها إقليماً منشطراً ومنفصلاً عن الوطن الأم يجب استعادته بتوظيف الوسائل كافة مع إبقاء الخيار العسكري قائماً وبما يتناسب مع الظروف الموضوعية التي تتطلب ذلك.

ومقابل هذه النظرة الصينية حيال تايوان فأنها تنظر نحو الصين من خلال وجهة نظر مختلفة كلياً، إذ على الرغم من أنها تعترف بكونها جزءً لا يتجزأ من الصين، لكنها تريد أن تمتلك حق التصرف وباستقلالية في تصريف شؤونها الخارجية، وفي اختيار الأنموذج الذي تريده [3] كما أن تايوان لا ترفض وحدة الأصل والعرق مع الصين، لكنها ترفض وصفها بمقاطعة مرتدة أو منشقة، فتايوان (حسب وجهة النظر التايوانية) بلد مستقل منذ عام 1912 لذا فإن التوحيد مع الصين إذا ما حدث مستقبلاً فسيتم بين دولتين وليس بين دولة وإقليم مرتد [4].

---

(1) Thomasi، Chritensen، The contemporary . Security dilemma deferring a Taiwan conflict، The Washington quarterly، autmn، 2002، .P.p7-19 www.interstatessecurity .pilemma.hit.

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص125.

(3) Batas Gill، op. Cit.p. 73.

(4)ابتسام محمد العامري، تايوان خيارات الاستقلال والتوحد، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 14، 2001، ص32.

ولذلك أخذت تايوان تسلك سلوك الدولة المستقلة، ومنها تفعيل علاقاتها الخارجية للحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها، الأمر الذي يجد معارضة شديدة من قبل الصين[1]، إلى جانب سعيها الحثيث للانضمام إلى الأمم المتحدة، أما في مجال الشؤون العسكرية فإن تايوان تواصل تمتين دفاعاتها الذاتية وتعزيزها باستمرار، وذلك من خلال استمرار عملية شرائها للمعدات العسكرية من الولايات المتحدة، فضلاً عن دراسة مسألة مدى احتياجها لبناء ترسانة نووية للدفاع عن نفسها.

أما ما يخص المتغير الأكثر بروزاً وتأثيراً في مسار المشكلة التايوانية، فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ترغب حتى الآن في أن تتحمل تبعات الالتزام بسياسة محددة حيال الصين [2]، إذ أن موقفها يتضمن الالتزام بسياسة الصين الواحدة وتأكيد اعتماد الحل السلمي للقضية وكما جاء في إعلان شنغهاي عام 1972[3]، إلا أنها أخذت على عاتقها من جانب آخر وبموجب قانون العلاقات مع تايوان (Taiwan Relation Act) والمعروف اختصاراً بـ(TRA) الصادر عام 1979، الوقوف بوجه أية محاولة صينية عسكرية لاجتياح الجزيرة وإمداد تايوان بالأسلحة والمعدات العسكرية للدفاع عن نفسها[4].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في كانون الثاني1979، إلا أن هذه العلاقات الدبلوماسية لم تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من تمتين علاقاتها الأمنية مع تايوان، ومن ثم فإن هذه العلاقة الأمنية والتعاون العسكري الأمريكي – التايواني، لم تكن انعكاساته السلبية

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص91.

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص126.

(3) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية- الصينية، مصدر سبق ذكره، ص39.

(4) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص126.

مؤثرة على الصين فقط، بل امتدت آثاره السلبية إلى أمن آسيا – الباسيفيك بشكل عام[1].

وينطلق الاهتمام الأمريكي بتايوان من أهميتها الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، فتايوان تطل على مضيق تـايوان (وقنـاة بـاش) وهـما الممـران الأساسـيان اللـذان يربطـان شـمال شرق وجنوب شرق آسيا بالشرق الأوسط، أي أنهـا نقطـة مركزيـة في المنطقـة، كـما أنهـا تعـد قاعـدة (محتملة) للعمليات العسكرية الأمريكية في حالات حدوث أزمات إقليمية وعالمية، ولاسيما مع الصين، فضلاً عن أن تايوان تعد ثالث أكبر مسـتثمر خـارجي في الولايـات المتحـدة بعـد ألمانيـا، واليابان وواحدة من أكبر الاقتصاديات التجاريـة في العـالم[2]، الأمـر الـذي يفـرض وبشـدة عـلى الولايات المتحدة إبقاء نظام موالٍ لها في تايوان وتوفير الحماية له، ومن ثم لمـا لهـذا الأمـر مـن انعكاس على توتر العلاقة الأمريكية الصينية وتأثيرها على أمن إقليم آسيا- الباسيفيك[3].

ولهذا فإن الموقف الأمريكي حيـال تـايوان ينطـوي عـلى نـوع مـن التنـاقض، فالولايـات المتحدة من جهة تقر بسياسة أن تايوان جزءٌ من الصين ولكـن مـن جهـة أخـرى تقـدم الـدعم المادي والمعنوي لها، الأمر الذي يعزز الرغبة التايوانية بالانفصال [4].

ولم تكن الأجواء لتهـدأ، حتـى أثـارت خطـوة الحكومـة الصـينية الأخـيرة في عـام 2005 بإصدار مشروع قانون مناهضـة الانفصـالية، ردود فعـل عنيفـة مـن قبـل تـايوان ومن قبل أطراف إقليمية ودولية، إذ عدته تايوان بمثابة السند القانوني لاستعمال الصـين القوة العسكرية لإنهاء الانفصال بين تايوان والوطن الأم، كـما أصـدرت كـل مـن اليابـان

(1) العلاقة الأمنية بين الولايـات المتحـدة وتـايوان، قـراءات إسـتراتيجية، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسية والإستراتيجية)، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.ahram.org.eg.

(2) ابتسام محمد العامري، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان،مجلة دراسات دوليـة، (جامعـة بغـداد، مركـز الدراسات الدولية)، العدد26 ،2005، ص 114..

(3) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص92.

(4) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص127.

والولايات المتحدة بياناً مشتركاً في 20 شباط/2005، يحث على السعي لإيجاد حل سلمي للمشكلة [1].

وفي نظرة مستقبلية للمشكلة التايوانية فإنه يبقى حدوث مجابهة عسكرية صينية – تايوانية مدعومة من قبل الولايات المتحدة لتايوان، من أعظم الأخطاء التي تقع على الأمن الدولي بمجمله وليس على أمن آسيا – الباسيفيك فحسب [2].

ولكن يبقى الباب مفتوحاً للصين لتبني خياراتها بالنسبة للمشكلة التايوانية، فبعض المحللين يورد مجموعة من الاحتمالات لحل المشكلة التايوانية منها:

- أن الصين قد تسمح أخيراً باستقلال تايوان لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة.

- احتمال الإبقاء على الوضع القائم، انطلاقاً من المصلحة الأمريكية بعدم استثارة الصين، والتي تعد ضم تايوان أو استقلالها هي خط أحمر لا يمكن تجاوزه [3].

ثانياً: الإشكالية الكورية (شبه الجزيرة الكورية):

لقد شكلت منطقة شبه الجزيرة الكورية منذ مدة ليس بالقليلة إحدى بؤر الأزمات الخانقة في إقليم آسيا – الباسيفيك، إذ اندلعت الحرب الروسية اليابانية حول من سيحكم كوريا، وفي العام 1908 قضت اليابان على استقلال كوريا بعد غزوها واحتلالها[4]، ولكن بعد انتهاء الاحتلال الياباني في عام 1945، جرى تقسيم كوريا على وفق خط

(1) محمد عبد الوهاب الساكت، الصين وتايوان، قانون مناهضة الانفصالية، السياسة الدولية، (القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)،العدد 160، 2005، ص174.

(2) Kenneth Liebreth، Preventing a war over Taiwan. Foreign affairs، Vol 84، No2 March/ Aprill.2005، p53.

(3) Michael. Dswaine، Trouble in Taiwan.، Foreign affairs Vol 83، No2، March/ Aprill2004. P68.

(4) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ مصدر سبق ذكره،ص124.

عرض 38 إلى دولتين، واحدة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وهـي كوريـا الجنوبيـة وأخـرى حليفة للاتحاد السوفييتي السابق وهي كوريا الشمالية [1].

ومنذ ذلك الحين والقضية الكورية تحتل مكانة واسعة جداً في جـداول الأعـمال الأمنيـة الثنائية والمتعددة الأطراف في إقليم آسيا – الباسـيفيك [2]، إذ شـكلت القضـية الكوريـة إحـدى القضايا الأمنية الإقليمية التي وجدت القوى الآسيوية ضرورة التعامل معهـا، ولـذلك لمالهـا مـن تأثير على الاستقرار الأمني الإقليمي لاسيما الصين واليابان وروسيا الاتحادية [3].

ومع مطلع التسعينيات، عدت المشكلة من أعظم مصادر تهديد الأمن الإقليمـي،ويمكن القول إن لكل من (الكوريتين) حلفاء في المنطقة، إذ تعمد الولايات المتحدة الأمريكيـة واليابـان إلى دعم كوريا الجنوبية، بينما تقدم كل من الصين وروسيا الاتحادية دعمهما لكوريـا الشـمالية، وغالباً ما تُثار الأزمات من خلال السياسات التي يقـوم بهـا كـل طـرف حيـال الآخـر، فـ(كوريـا الشمالية) كان لتردي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها لاسـيما بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي (الممول الأساس للمساعدات المقدمة لها) وتراجـع المسـاعدات الصـينية آنـذاك، دور أسـاسي في سياستها حيال (كوريا الجنوبية) من خلال التصلب في المواقف بهدف الحصول على المسـاعدات الاقتصادية من الدول الساعية إلى حل الصراع في شبه الجزيرة الكورية [4].

---

(1) منال لطفي، قمة الكوريتين: عودة أجواء الحرب البادرة إلى آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 141، 2000، ص199

(2) Tacho Kim، Blalancing u.s Alliaiance and china cooperation Korea's Emerging security Challenge on The Asian Perspectives on The Challenges of China، National Defense university Press، Washington D.c2001. p36.

(3) Robert . G. sitter U.s. Power and Influence in Asia(in) The use of us، Implications For us interests. (Washington) D.c، in statute for The study of Diplomacy Georgetown university، 2004، p80.

(4) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ص 86-87.

وضمن هذه الأجواء المشحونة بالتوترات جاءت الكثير من الخطوات الإيجابية على صعيد الأزمة الكورية أهمها انضمام الكوريتين في عام 1991 إلى الأمم المتحدة[1]، وتوقيع اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء والتعاون بينهما في كانون الأول/1991[2](*)، لإنهاء العداء وإقرار السلام في شبه الجزيرة الكورية [3]، ثم أعقب ذلك توقيع بيان مشترك في عام 1992، حول إخلاء شبه الجزيرة الكورية من أسلحة الدمار الشامل والوجود الأجنبي[4]. بعد ذلك جاءت سياسة (الشمس المشرقة) التي انتهجتها كوريا الجنوبية من أجل المصالحة مع كوريا الشمالية من خلال تفعيل الدبلوماسية وأدواتها لحل المشكلة بدلاً من المجابهة والعمل على توثيق التعاون الاقتصادي بدلاً من التنافس، وقد توجت هذه السياسة بلقاء القمة التاريخي بين رؤساء الكوريتين عام 2000 [5].

وفي عام 2002 هبت رياح الواقعية السياسية والاقتصادية على شبه الجزيرة الكورية ولاسيما على منطق تفكير كوريا الشمالية، فحملت معها من التطورات المتلاحقة ما يؤهل المنطقة لدفن ذكريات وتبعات الماضي البعيد والذي تعود جذوره إلى

---

(1) نيفين حليم صبري، رؤية كوريا الجنوبية للوحدة، في السيد صدقي عابدين، قضية الوحدة الكورية (محرر)، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1999، ص69.

(2) محمد مصطفى شحاتة، حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين،السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 109، 1992، ص 135.

(*) إن الحوار بين الكوريتين لم يكن وليد الساعة، ولكنه يعود بجذوره إلى أيلول/ 1971عندما أجريت محادثات بين منظمة الصليب الأحمر في كلا الدولتين الكوريتين، فضلاً عن اجتماعات لجنة التنسيق التي مهدت للمحادثات الرسمية التي أسفرت عن صدور الإعلان الرسمي المشترك في تموز1972، والذي كان أهم بنوده أهمية إعادة التوحيد سلمياً، لمزيد من التفصيل ينظر: نزيرة الأفندي، شبه الجزيرة الكورية، مداخل الانفراج،السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)،العدد 150، 2003،ص180

(3) C. Kenneth. Quinones، Sustaining Peace in North east Asia- engagement or containment? Korea Policy review، august 2005، p13.

(4) نيفين حليم صبري، مصدر سبق ذكره، ص70..

(5) نزيرة الأفندي، شبه الجزيرة الكورية... مداخل الانفراج، مصدر سبق ذكره، ص178.

بدايات القرن العشرين، فقد حملت هذه الرياح رغبة جميع الأطراف في منطقة شمال شرق آسيا للخروج من مأزق انتقال حمى المواجهة الأمريكية(للإرهاب) إلى المنطقة في ظل الموقف المتشدد من جانب الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية بعد إدراجها في دول (محور الشر)[1].

ولكن بعد عام 2003 تطورت الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية بإعلان الشمال عن وقف تعاونه الاقتصادي مع الجنوب في ظل إعلان الرئيس الكوري الجنوبي (دوه موهيون) عن تأييد بلاده للهجوم الأمريكي ضد العراق، وإبداء المساعدة بـ(700) فرد (غير مقاتل) الأمر الذي عده الشمال تطوراً خطيراً على صعيد العلاقات بينهما ولا سيما ما يتعلق بسياسة الشمس المشرقة، التي صاغها الرئيس الكوري الجنوبي تحت مسمى (سياسة السلام والرخاء) كما أعلنت كوريا الشمالية عن مقاطعتها المشاركة في الاجتماعات المنتظمة مع الجانب العسكري الأمريكي والتي تتم في إطار الهدنة منذ عام 1953، احتجاجاً على المناورة المشتركة التي تقوم بها القوات الأمريكية والكورية الجنوبية على أراضي الأخيرة [2].

إن هذه المواقف تغذيها الرؤى المختلفة للكوريتين، فكوريا الجنوبية ترى وترغب في إقامة دولة كورية واحدة تقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان،وذات حكومة وبرلمان واحد، أما كوريا الشمالية فترى وترغب في إقامة اتحاد كونفدرالي يستند على المبادئ الماركسية اللينينية يتكون من دولتين لكل منهما نظامها وحكومتها، فضلاً عن اختلاف الأولويات السياسية والاقتصادية للجنوب عن الشمال...[3].

(1) المصدر نفسه، ص ص 178-179

(2) نزيرة الأفندي، كوريا الشمالية وإدارة الأزمة النووية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 152، 2003،ص238

(3) ينظر: نجلاء الرفاعي، الحوار الكوري – الكوري حول قضية الوحدة، في السيد صدقي عابدين (محرر) قضية الوحدة الكورية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1999، ص38

أما ما يخص موقف القوى الفاعلة في النظام الدولي من الأزمة الكورية ففيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة، فإنها ترغب في استمرار حالة التجزئة بين شطري شبه جزيرة الكورية، وما يعزز ذلك اقتراح الرئيس الأمريكي الأسبق (كلينتون) في إحدى اجتماعات قمة (الأيبك) بالقول (إن بلاده ستعارض بفاعلية إي محاولات لإقامة ما أسماه بتجمعات معادية لها في الإقليم)[1]، إن هذا الموقف تجاه المشكلة الكورية مبني على رؤية أمريكية مفادها أن عملية توحيد كوريا بجعلها دولة واحدة ذات قوة عسكرية واقتصادية واحدة تزيد من احتمالية تأثيرها على الخارطة الأمنية لمنطقة آسيا- الباسيفيك واختلال توازن القوى في الإقليم[2]، ولذلك تخاف من نشوء محور سياسي عسكري شيوعي يهدد مصالحها في هذه المنطقة[3].

أما الموقف الصيني والذي يعد الأهم فإنه يتأثر وبشكل مباشر بالعلاقة الصينية الأمريكية بخصوص الأزمة الكورية [4]،وكذلك يقوم على ما يسمى بسياسة (الأمر الواقع) من حيث الإبقاء على العلاقات الأيديولوجية مع كوريا الشمالية بوصفها آخر خط دفاعي شيوعي للصين الشعبية بعد انفلات عقد الماركسية وتهاوي حصونها في أوروبا الشرقية، فضلاً عن التأكيد على النهج البراكماتي (والذي أصبح ميزة السياسة الخارجية الصينية عند تعاملها مع القضايا الدولية) في التعامل مع كوريا الجنوبية وذلك لاستمرار التأكيد على المصالح الاقتصادية الصينية بما يعزز التنمية الصينية، فضلاً عن سعيها للاستفادة من ميزة التواجد العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية بوصفه عنصراً

(1) ينظر: صبري فالح مهدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، (بغداد، مكتب أحمد الدباغ)،2002، ص ص169-170.

(2) طلال حسين الزوبعي، كوريا بين التقسيم والطموح نحو الوحدة، مجلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 7، 2000، ص215.

(3) عمرو جوهر، المصالحة الكورية، الدوافع والانعكاسات، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 143، 2001، ص199.

(4) ينظر: محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص186.

يساعد على تهدئة مخاوف الصين من تنامي قوة اليابان العسكرية ونزعتها التوسعية، وكذلك يساهم في المحافظة على الاستقرار الأمني في الإقليم [1].

ولذلك فإن منطقة شبه الجزيرة الكورية بشقيها الشمالي والجنوبي، ستبقى أقرب ما تكون إلى البيادق بين الدول الكبرى والفاعلة في النظام الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا الاتحادية،إذ ستتأثر علاقاتها ومواقفها سواء باتجاه إعادة توحيد الدولتين أو باتجاه مزيد من التنافر والتنافس والمجابهة (لاسيما بعد قيام كوريا الشمالية بقصف مواقع وجزر كورية جنوبية في تشرين الثاني عام 2010) كل ذلك يسهم به ديناميكية ومسار العلاقة الأمريكية – الصينية بصورة خاصة والعلاقات القائمة بين الدول الفاعلة في إقليم آسيا – الباسيفيك بشكل عام.

المطلب الثاني:

الإشكاليات الأمنية ذات البعد الدولي في إقليم آسيا- الباسيفيك

أولاً: إشكالية (الإرهاب)

لقد تعددت التعريفات الموسوعية للإرهاب، إذ تشير كلمة (الإرهاب) إلى أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية، أما (الإرهابي) فهو ذلك الفرد الذي يمارس العنف[2].

هذا وقد صار (الإرهاب) ظاهرة واسعة الانتشار في إقليم آسيا – الباسيفيك، وتحديداً في الإقليم الفرعي جنوب شرق آسيا، إذ أصبح هذا الإقليم جزءً مهماً من (عملية الحرب العالمية ضد الإرهاب) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبح

(1) ماجدة علي صالح، مواقف وسياسات القوى الإقليمية تجاه الوحدة الكورية (اليابان والصين) في السيد صدقي عابدين (محرر) مصدر سبق ذكره، ص ص 151-152.

(2) خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص304.

هدفها الأساس هو تفكيك (تنظيم القاعدة ونظام طالبان)، وخلق بيئة داخلية وإقليمية في المنطقة لا تسمح بوجود ونمو مثل تلك التنظيمات [1].

هذا ولقد أبدت دول جنوب شرق آسيا درجات متفاوتة من الاستعداد للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الأولى من الحرب على الإرهاب [2]، خصوصاً بعد أن شهد العالم (في بداية القرن الحادي والعشرين، وعقب أحداث 11/أيلول/2001، في الولايات المتحدة الأمريكية وبدء الحرب على الإرهاب) انتقال بؤرة الصراع العالمي من أوروبا والشرق الأوسط إلى قلب آسيا [3].

إن ظاهرة (الإرهاب العالمي) أصبحت سمة بارزة في منطقة إقليم آسيا- الباسيفيك، إذ أخذت تتبلور بوصفها إشكالية أمنية ذات أبعاد إقليمية ودولية، ففي الوقت الذي شكلت فيه أحداث 11/أيلول/ 2001 ومن ثم قيادة الولايات المتحدة العالم (حملة لمحاربة الإرهاب) المحفز الخارجي لصيرورة إشكالية الإرهاب، بوصفه إشكالية أمنية جديدة في الإقليم [4] أفصحت البيئة الأمنية في هذا الإقليم عن محفز داخلي تمثل في تواجد حركات ومنظمات (إرهابية) ذات طابع انفصالي أو تمردي، وأن ما يجعل من أمر هذه المجموعات أكثر تعقيداً هو التعاون العميق لهذه المجموعات مع بعضها البعض، على الرغم من أن هذه المجموعات لا تتشارك الأهداف نفسها، إلا أن تعاونها عبر

(1) الحرب على الإرهاب في جنوب شرق آسيا، إستراتيجيات مختلفة، التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)2003 ن ص 162

(2) محمد فايز فرحات، الحرب ضد الإرهاب في جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 150، 2003، ص 166.

(3) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص148.

(4) Donald K. Emerson، what do The bolind – sided see? Reproaching regionalism in Southeast Asia، The Pacific review Vol. 18، no1، march، 2005، p7.

الحدود الوطنية لدول المنطقة يخلق حالة من الإرباك في الاستقرار الأمني، مما ينعكس بشكل سلبي على سيادة الدول بدعوى الدخول بها(لمكافحة الإرهاب)[1].

لقد قامت هذه المجموعات بجملة من العمليات تركت آثارها على مجمل الوضع الأمني في الإقليم،منها التفجيرات التي حدثت في (بالي) في تشرين الأول عام 2002، والتي نتج عنها أكثر من (180) قتيل من السياح الأجانب، وتفجيرات مطاعم ماكدونالد الأمريكية في (ماكاسار) في كانون الأول 2002[2].

هذا وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها (راعية الحرب على الإرهاب في العالم) بأن هذه المنطقة تحتوي على العديد من التنظيمات الإسلامية المتشددة منها (جبهة تحرير مورو الإسلامية) و(جماعة أبو سياف في الفلبين) و(جبهة المدافعين الإسلامية وجماعة عسكر جهاد في اندونيسيا) و(جماعة المجاهدين الماليزيين في ماليزيا) والجماعة الإسلامية في اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة المشكوك بصلاتها وروابطها (بتنظيم القاعدة) والمتهمة بممارسة العنف والقيام بالهجمات ضد السياح الغربيين والشركات الغربية والأمريكية ومعظم رموز الحياة الغربية والأمريكية في إقليم آسيا – الباسيفيك [3].

أما عن تأثير هذه الإشكالية على الدور الصيني في إقليم آسيا- الباسيفيك فإن للدور الصيني في (محاربة الإرهاب) وفي الاشتراك في الترتيبات الأمنية المتخذة للتعامل معه، تأثيراً كبيراً في تأطير هذا الدور وتحديده في الإقليم كما أن ظهور (الإرهاب) بشكل كبير بعد أحداث 11/أيلول/2001 بوصفه تهديداً رئيساً للأمن الدولي، أضفى بعداً

(1) Dana R Dillon، Southeast Asia and Brotherhood of Terrorism Heritage Lecture، No 860، November 2004، P.1 .

(2) Donald K. Emerson… op. cit. p8.

(3) Timo Kivimaki، security in Southeast Asia، in Timo Kivimaki and Jorden Delman (ed). The security Situation in Asia: Changing regional security structure، Copenhagen، Nordic institute of Asia studies، June 2005، p101 .

جديداً على الدور الصيني وعلى سياستها الخارجية بصورة عامة، وكذلك خلق فرصة كبيرة وسانحة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وذلك من خلال التعاون العميق والكبير مع الولايات المتحدة حول مكافحة الإرهاب ومنع انتشار السلاح النووي، وقد زاد هذا الأمر من إمكانية حدوث شراكة أمريكية – صينية في وضع دولي جديد.وعلى الرغم من تأثير السياسة الخارجية الأمريكية المتشابكة على العلاقات الأمريكية مع الصين وعلى الرغم من أن أحداث 11/ أيلول/2001 قد تسببت في تراجع ترتيب الصين من قائمة تهديدات الولايات المتحدة، فإن طريقة إدارة الرئيس السابق بوش في شن حملة مكافحة الإرهاب وخاصة غزو العراق، قد أثارت مخاوف صينية كبيرة من اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم قيدت الشراكة التي كانت في طريقها للظهور بين البلدين[1].

هذا وما دفع الصين إلى مزيد من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، هو إدراك القيادة الصينية لمجموعة من الأخطار غير التقليدية التي يمكن أن تطأ الأرض الصينية في وقت ما، لاسيما وأن لديها حركات انفصالية متمثلة في إقليم تركستان الشرقية (إقليم سيكانج) وما يمكن أن يصبح هذا الإقليم الأرض الخصبة (للعمليات الإرهابية على الأراضي الصينية)[2]، فضلاً عن رغبتها في الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية والسياسية في حالة انضمامها إلى صف الجهة التي تحارب الإرهاب[3]، هذا إلى جانب إدراك الصين مع الكثير من دول العالم هشاشة وضعها الأمني وضعفه بسبب انتشار مصالحها العالمية على رقعة واسعة من المساحة الدولية، وهو ما يزيد من انكشافها

(1) wuxinbo، he Promise and Limitation of asino u.s. Partner ship، The Washington Quarterly – vol 27 No4، Autumn 2004، p23.

(2) Ibid. p.p 33-34.

(3) أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية (الصين، اليابان، الهند، باكستان، اندونيسيا)، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 147، 2002،ص 81.

وتعرضها للخطر، وتطرح احتمالات عالية لتعرض هذه المصالح للخطر والتهديد، ومن ثم فإنه من غير الممكن لأية دولة أن تحقق لنفسها الأمن بمعزل عن العالم الخارجي[1].

ولذلك تباينت الرؤى الصينية بشأن قيادة الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب فهي تارة ترى بأن سر ظهورها بوصفها قوة عالمية مرتهنٌ باستبدال فكرة التنافس مع الولايات المتحدة بفكرة الشراكة الإستراتيجية معها لاسيما وأن (الحرب على الإرهاب) تعد متغيراً أدى ويؤدي دوراً حاسماً في تحويل المنافس إلى شريك[2]، خاصة بعد أن أصبحت الصين لاعباً محورياً في عالم مهدد من (العناصر المتطرفة) وكذلك شريكاً لاغنى عنه في مكافحة (الإرهاب)[3].

هذا فضلاً عن إعلان القيادات الصينية أن إقليم تركستان الشرقية (إقليم سيكانج) الصيني قد شهد خلال المرحلة الممتدة من (1990-2001) أكثر من (200) حادث (إرهابي) نتج عنه 162 قتيل وأكثر من 440 جريح [4] ومن جانب أخر تعمد الصين إلى التشديد على منح الأمم المتحدة دوراً قيادياً في الجهود العالمية لمحاربة الإرهاب، وذلك بهدف كبح التحركات الأمريكية أو الحد منها، فبعد أحداث 11/أيلول/2001، سارع المندوب الصيني في المنظمة الدولية إلى التأكيد بأن الأمم المتحدة هي المنتدى المهم للدول لتتعاون مع بعضها البعض في محاربة الإرهاب ويجب أن تؤدي دوراً قيادياً في الجهود المبذولة في هذا المجال[5].

---

(1) Doris Meissner، " After The attacks: Protecting Borders and Liberties"، Policy Brief، (Washington : Carnegie Endowment for international Peace) no8، November 2001، p.p1-7.

(2) منعم العمار، سرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكرهن ص9.

(3) اوديد شنيكار، العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن (21) ترجمة مركز التعريب والترجمة، (بيروت، الدار العربية للعلوم)، 2005، ص77.

(4) wu. Xinbo، he promis… op. cit. p6.

(5) بايتس غيل، النجم الصاعد (الصين: دبلوماسية أمنية جديدة)، ترجمة دلال أبو حيدر، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2009، ص266.

وبالمقابل يتراوح موقف الولايات المتحدة بين الشد والجذب مع الصين، ولكنها لجأت مؤخراً إلى خفض من حدة موقفها تجاه عدة قضايا شائكة مشتركة مع الصين ومنها عدم الوقوف بوجه إستراتيجية الرئيس الأسبق (بيل كلينتون) بشأن الشراكة مع الصين[1].

فضلاً عن تأكيد إدارة الرئيس السابق بوش من جديد لفكرة (صين واحدة) بدلاً من الفصل بين الصين وتايوان[2].

ولذلك يمكن القول بأن إشكالية (الإرهاب) ستبقى من أكثر الإشكاليات الأمنية الإقليمية والعالمية خطورة على الاستقرار الإقليمي الدولي وذلك بسبب تعقيد متغيراتها، واختلاف أنماطها وأدواتها الضاربة وهذا مكمن الخطر فيها[3].

ثانياً: إشكالية البرامج النووية

بعد انتهاء الحرب الباردة أخذت منطقة آسيا – الباسيفيك، تجول في أفق سباق تسلح نووي مخيف، وذلك على الرغم من أن نهاية الحرب الباردة أطفأت عملياً فرص التهديد أو استعمال للقوة بين القوى النووية الرئيسة في إقليم آسيا – الباسيفيك، إلا أن الإقليم أخفق في موازنة انخفاض الاتجاه والميل إلى سباق التسلح النووي، وتشكل إشكالية البرامج النووية لبعض دول إقليم آسيا- الباسيفيك حالة من الرعب لا يمكن لأي بلد أو أية منطقة في العالم أن تعفى منه، وخصوصاً إقليم آسيا – الباسيفيك، والذي أخذ يشكل بؤرة لإشكالية انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك بسبب عدم شعور العديد من دول الإقليم بالأمان، فضلاً عما ما يمكن أن يتحقق للدولة النووية من قوة

(1) أيمن عبد الوهاب الساكت، تحولات السياسة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص81.

(2) حنان قنديل، التغير والاستمرار في السياسات الصينية – قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 171، 2008، ص130.

(3) Shannon Selin، Asia Pacific Arms Buildups Part one، Scope، causes and problems، working Paper، institute international Relations، The university of Britis dumbia، No60، November، 1994، p1 .

عسكرية وسياسية واقتصادية، وانعكاس أشكال هـذه القـوة عـلى دور الدولـة الخـارجي الـذي ترغب به [1].

كما أصبح لدول الإقليم تصوراً إستراتيجياً عاماً مفـاده أن امـتلاك السـلاح النـووي، ربمـا يكون حلاً مناسباً لمشكلة أمنية تواجهها دولة ما بسبب امتلاك (طرف مضـاد) لهـذا السـلاح أو عدم امتلاك طرف لقدرة تقليدية تتيح له إمكانية الدفاع عن نفسه على الأقل [2]، ولذلك لجأت دول الإقليم إلى القيام بإجراء تجارب نووية ربما لا يكون الغرض منهـا تـدميرياً بقـدر مـا يكـون وسيلة بيد هذه الدول لتحقيق مكاسب سياسية واقتصـادية وأمنيـة مختلفـة [3]، والـدليل عـلى ذلك أن هذه الأسلحة لم تستعمل فعلياً سوى مرة واحدة ضد اليابان عام 1945[4].

ويضم إقليم آسيا – الباسيفيك العديد من القوى النووية ومن بينها وأهمها الصين ذات الطموحات الإقليمية والعالميـة المتناميـة والتـي أصـبحت قـوة نوويـة (مثيرة لقلـق ومخـاوف جيرانها) لا يستهان بها، إذ تمتلك بالفعل ترسانة نووية وإستراتيجية هجومية ودفاعيـة محـددة، تكفي لردع اليابان ولردع القوة النووية الأمريكية[5]، إلى جانب كونها الوحيـدة آسـيوياً القـادرة على نشر صواريخ وأسلحة نووية [6].

---

(1) Honolulu Hawail، Pacific Forum csis، enter for strategic vol.6، No4، international studies in Washington، 2006، p3. www.csis.org.

(2) محمد عبد السلام، قطار الانتشار النـووي في آسـيا، في إبـراهيم نـافع وآخـرون، مـا الـذي يجـري في آسـيا (محرر)،مصدر سبق ذكره، ص281.

(3) ينظـر: قاسـم محمـد الـدليمي، معاهـدة الحظـر الشـامل للتجـارب النوويـة لعـام 1996، (بغـداد، بيـت الحكمة)، 2003، ص29.

(4) محمد عبد السلام، الأسلحة النووية وعالم القرن الحـادي والعشريـن، السياسـة الدوليـة، (القـاهرة، مركـز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 161، 2005، ص232.

(5) عبد العزيـز حمـدي عبـد العزيـز، قـوة الصـين النوويـة ووزنهـا الإسـتراتيجي في آسـيا، السياسـة الدوليـة، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 145، 2001، ص 74.

(6) Moribiro Hosokama. Are u.s. Troops، in Japan Needed? Reforming The Alliance، Foreign Affairs، Vol. 77، No، 4، July – August، 1988، p3.

هذا وقد صدرت تصريحات كثيرة من القيادات الصينية عام 2002،أشارت فيها إلى أن بلادها على استعداد تام لاستعمال الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار النزاع حول تايوان[1].

هذا وقد رفضت الصين ضبط التسلح خلال فترة الحرب الباردة معتبرته وسيلة للحفاظ على هيمنة القوى الكبرى، ولكن هذا التفكير قد تطور خلال السنوات الأخيرة، عندما أصبح لها فهماً خاصاً لقضايا ضبط التسلح، إذ وقعت خلال التسعينيات على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي وتحديداً في عام 1992، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيمائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، كما ساندت المفاوضات حول حظر إنتاج المواد الانشطارية ودافعت عن مبدأ وضع التكنولوجيات تحت رقابة القواعد الدولية[2].

وعلى الرغم مما ذكر فإن الصين ليست المتغير الأكثر خطورة ضمن إطار إشكالية انتشار السلاح النووي في منطقة الباسيفيك، بقدر ما تشكله متغيرات أخرى من بينهما وأهمها مشكلة السلاح النووي الكوري الشمالي، فلقد أصبحت كوريا الشمالية الشيوعية على رأس جدول الأعمال الأمني العالمي، وذلك بسبب تجدد رغبتها في امتلاك أسلحة نووية وهو ما يسبب انزعاجاً كبيراً للمجتمع الدولي وخاصة (اليابان والولايات المتحدة)[3]. ويمثل البرنامج النووي لكوريا الشمالية أحد النماذج الواضحة الدالة على خلل النظام الأمني في إقليم آسيا- الباسيفيك،لاسيما بعد تزايد الاتجاه في العديد من

(1) محمد عبد السلام،الإستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006، ص203.

(2) سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع)، 2008،ص70.

(3) أنتوني، ماسون، مصدر سبق ذكره، ص35.

مناطق العالم صوب السعي لامتلاك السلاح النووي، وليس تقليصه وضبطه[1]، هذا وان التطورات والتفاعلات التي شهدتها قضية البرنامج النووي الكوري عبر أكثر من عقدين من الزمن لم تتوصل إلى تسوية محددة، ولا يبدو في الأفق أي فرص للتسوية، بينما تستمر تداعياتها السلبية المتمثلة في حالة عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، أن ذلك كله يثير مجموعة من التساؤلات حول دوافع كوريا الشمالية وراء تطوير برنامجها النووي (والذي قامت بتفعيله عام 1993 بعد أن انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي التي أنظمت إليها عام 1985) وطبيعة هذا البرنامج ووضعه [2]، في ظل المراجعة الشاملة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (TNP) وانسحاب كوريا الشمالية منها عام (2003)[3].

إن الجواب على هذه التساؤلات يأتي من خلال دوافع كوريا الشمالية للحصول على الأسلحة النووية والتي تنطوي على محاولتها تطوير قدراتها الردعية لمواجهة أي هجوم عليها من جانب الولايات المتحدة، وأية تدخلات خارجية تهدف لإسقاط النظام السياسي فيها،ويوظف النظام الكوري الشمالي الورقتين النووية والصاروخية للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها،وذلك لاستجلاب المساعدات الدولية الغذائية والمالية من ناحية، ولمنعهم من محاولة إسقاطه من ناحية أخرى، ومن ثم فإن امتلاك هذا السلاح هو وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي في الحفاظ على مكانه كوريا الشمالية في إقليم آسيا-الباسيفيك، كما يستعمل النظام الكوري هذا السلاح في محاولة لتوحيد الصفوف

(1) أحمد سيد أحمد، البرنامج النووي الكوري ونظام منع الانتشار، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 180، 2010، ص154.

(2) أحمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص154.

(3) برونو ترترية، الردع النووي في العام 2030م (دراسة مستقبلية) ترجمة عبد الحميد العيد الموساوي، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، 2007،ص20.

الداخلية، وقمع المعارضة الداخلية لمواجهة ما يسميه بالخطر الخارجي، وهو ما يضمن التفاف الشعب حول النظام السياسي[1].

هذا وللجانب الإقليمي (على وجه الخصوص) والعالمي تأثير كبير وواسع على مسار مواقف النظام الكوري الشمالي بشأن برنامجه النووي، فلا شك أن الإطار الإقليمي ممثلاً في دول الجوار في شمال شرق آسيا ومنها (الصين) يمثل عاملاً مساعداً في دعم موقف كوريا الشمالية وبصورة غير مباشرة، فعلى الرغم من التهديدات المناوئة والتحذيرات المتتالية التي تصدر عن كل من اليابان وكوريا الجنوبية، فيما يتعلق برفع مستوى تسليحها ودرجة استعدادها العسكري، وكذلك الانتقادات التي تصدر بين الحين والحين من جانب الصين،وروسيا الاتحادية، إلا أن إصرار الجميع على حل الأزمة بالطرائق الدبلوماسية أعطى كوريا الشمالية مزيداً من القوة والدعم في مجال المناورة مع الولايات المتحدة وقد اتضح ذلك في المفاوضات السداسية التي شهدتها الصين مؤخراً بشأن البرنامج النووي الكوري الشمالي[2].

أما فيما يخص الدور الصيني في إشكالية البرنامج النووي الكوري الشمالي، فتعد هذه الإشكالية واحدة من القضايا الإقليمية التي تستقطب اهتمام صانعي القرار في الصين منذ مدة طويلة، هذا وقد تطور الموقف الصيني من هذه المشكلة ولاسيما في المدة من 2002-2006 بعد أن تطورت إلى أزمة تديرها الولايات المتحدة بطريقة تدفع إلى قيام مواجهة عسكرية ستكون لها عواقب وخيمة على كل المنطقة، هذا ويرى مجموعة من الأكاديميين المتخصصين بالشأن الصيني، أن لها مبادئها الواضحة في حل هذه المشكلة التي أخذت تتفاقم منذ عام 2002، وأنها مشكلة تتعلق بالبرنامج النووي وليس بطبيعة النظام الموجود في كوريا الشمالية، ولذلك فحصار النظام الكوري أو محاولة إسقاطه ليس

(1) أحمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص155.

(2) نزيرة الأفندي، الأزمة النووية الكورية ولعبة الكراسي الموسيقية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 154، 2003، ص243.

أمراً واقعياً وترفضه تماماً، وأنها مع استقرار الجزيرة ومع الحل السلمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، ومع استمرار المباحثات السداسية [1].

أما ما يخص الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الكوري الشمالي، فإن الولايات المتحدة تعتمد على الصين في إقناع كوريا الشمالية وإعادتها إلى المحادثات السداسية[2]. وبالفعل تعاونت الصين مع الولايات المتحدة لتشجيع كوريا الشمالية على الالتزام بـ(شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية)[3].

ولذا يتراوح الموقف الأمريكي والقوى المعنية بأزمة البرنامج النووي الكوري وبالذات الصين ما بين التأكيد على ضرورة التهدئة سبيلاً لتحقيق الاستقرار الأمني في الإقليم من خلال سياسة الحوافز الاقتصادية والتجارية [4]، وإقناعها باستئناف المفاوضات السداسية بوصفها خطوة ضرورة لإنهاء الأزمة الكورية وإنهاء التشدد الأمريكي تجاه تلك المشكلة وما بين سياسة العقوبات الاقتصادية، ففيما ترى اليابان والولايات المتحدة ضرورة إعطاء سياسة العقوبات الاقتصادية أولوية في التعامل مع إشكالية البرنامج النووي الكوري، تتبنى الصين وروسيا الاتحادية وكوريا الجنوبية رؤية إعطاء سياسة الحوافز الاقتصادية أولوية لحل هذه الإشكالية.[5]

ولذلك ومما تقدم ذكره يلاحظ أن إشكالية البرنامج النووي الكوري ستبقى إحدى أهم عثرات الاستقرار الأمني في إقليم آسيا – الباسيفيك وسيظل يتأثر باتجاه

---

(1) خديجة عرفة محمد، الصين وأمن الطاقة (رؤية مستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص229.

(2) Daniel w. Drezner… The New…op. citp5.

(3) بايتس غيل، مصدر سبق ذكره، ص147.

(4) محمد فايز فرحات، التجربة النووية الكورية شمال شرق آسيا بين سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات إستراتيجية، (القاهرة مركز الأهرام الدراسات السياسة والإستراتيجية)، العدد 171، يناير 2007، ص1.

(5) يسرى أحمد غرباوي، المباحثات السداسية للأزمة الكورية، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 157، 2004، ص192.

العلاقات وشكلها بين الـدول الفاعلـة في الإقلـيم ولاسـيما الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والصـين وروسيا الاتحادية واليابان وربما بدرجة أقل كوريا الجنوبية.

المبحث الثالث

ترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا – الباسيفيك

لقد تم الكشف على ما يحتويه إقليم آسيا- الباسيفيك من إشكاليات أمنية ذات طبيعة متعددة ومتنوعة، أفصحت عن أن الإقليم لا يزال يمر بمرحلة انتقالية تتصف بحالة من السيولة الأمنية والتي تشير إلى وجود عوامل عدم استقرار(معقدة أكثر منها حادة)، فالإشكاليات الأمنية وأن حملت في بعض الأحيان بوادر تطورات إيجابية لإيجـاد مخـرج لهـا، إلا أن هـذا الاسـتقرار أفصح عن نفسه بأنـه اسـتقرار (مـدجج بالسـلاح) فمشـكلة الأمـن الإقليمـي تتمثـل في وجـود احتمالات عالية لتحـول كثـير مـن هـذه الإشـكاليات إلى مصـادر مبـاشرة للصراعـات الإقليميـة، ولاسيما مع تنامي مسألة سباق تسلح إقليمي واسـع النطـاق، ومـن هنـا تـأتي أهميـة ترتيبـات الأمن الإقليمي (الثنائية والمتعددة الأطـراف) بوصـفها مطلبـاً ضروريـاً لصـيغ أمنيـة تسـاهم في التعامل مع هذه الإشكاليات، ومن هذه الترتيبات ما كانت الصين طرفـاً أساسـيا فيـه ومنهـا مـا كان لها تأثير غير مباشر، سواء في نشأته أو في توجهاته الأساسية.

ولذلك سيتم في هذا الجزء من الدراسة تناول أهم الترتيبات الأمنية المشاركة بهـا الصـين والمؤثرة في الإقليم، ومن ثم بيان انعكاس هذه الترتيبات على الدور الصيني الـذي ترغـب في أن تمارسه سواء على مستوى الإقليم بشكل خاص أم على المستوى الدولي بشكل عام.

المطلب الأول:

الترتيبات الأمنية الثنائية في إقليم آسيا- الباسيفيك

لقد أقامت الصين مجموعة من التحالفات والشراكات الإستراتيجية في إقليم آسيا- الباسيفيك كان لها الدور المباشر فيها من أهمها:

أولاً: الشراكة الإستراتيجية الصينية – الروسية

بدءً يمكن القول بأن العلاقات الصينية – الروسية تتأثر إلى حد ما بإرث العلاقات السوفييتية – الصينية، هذا وقد تتباين الآراء داخل القيادة السياسية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بخصوص شكل العلاقة مع الصين، ففي الوقت الذي يرى دبلوماسيين روسيين إن المصالح الروسية والصينية متطابقة في كل الميادين تقريباً، فإن الرئيس الروسي بوريس يلتسن أشار خلال زيارته للصين عام 1996، إلى أن بلاده تسعى إلى تقارب متساوٍ مع جميع القوى الكبرى وليس فقط مع الصين[1].

ولذلك شكلت الزيارة التي قام بها إلى روسيا الاتحادية رئيس الوزراء الصيني السابق (لي بنج) في كانون الأول/ 1996، جهداً صينياً لتطوير العلاقات الروسية – الصينية [2]، لاسيما بعد ظهور توجه جديد ضمن القيادة الصينية بأهمية تطوير العلاقة مع روسيا الاتحادية مع عدها من القوى الكبرى والمؤثرة في الاستقرار الأمني في الإقليم ومن ثم انعكاس ذلك على الدور الصيني [3].

هذا وقد شكلت هذه الزيارة الركيزة الأساسية لشراكة إستراتيجية أعلنت ما بين الصين وروسيا الاتحادية تقوم على المساواة، والثقة المتبادلة والتنسيق الدائم، كما تم من خلالها ترسيم الحدود ما بين البلدين، وأعلنت الصين آنذاك أن أحداث الشيشان هي

(1) Shennan Gamelt، Russia's Hlusory Ambition s، foreign affairs، vol 76، No2. March/ April، 1997، p66.

(2) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي من (1978-2010)، مصدر سبق ذكره،ص167.

(3) حنان قنديل، الصين(نموذج جديد للقوة الصاعدة)، مصدر سبق ذكره، ص84.

شأن داخلي روسي، ولم ترحب كذلك بتوسيع الناتو، وأيدت انضمام روسيا الاتحادية إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك، ومن ناحيتها لم تقُم روسيا الاتحادية أية علاقات مع تايوان، كما اعترفت بأحقية الصين في إقليم التبت وأقرت أنه جزء لا يتجزأ من الدولة الصينية، وبموجب هذه الشراكة تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين البلدين، كما تضاعف بموجبها حجم التبادل التجاري إلى عدة أضعاف[1].

وإذا ما أريد التعرف على المسببات والدوافع الأساسية لقيام هذه الشراكة بينهما، فإنه لا بد من معرفة دوافع كل دولة وما تريد تحقيقه من وراء هذا الترتيب الأمني، أما جانب دوافع روسيا الاتحادية فهي تتمثل في رغبة موسكو في الاستفادة من خبرة الصين في الإصلاحات الاقتصادية، والتي قطعت شوطاً طويلاً، لاسيما بعد أن تبين لقادة الكرملين أن النمط الغربي لا يناسب بلادهم، وأن التجربة الصينية مثال جيد يحتذى به لإجراء عملية الإصلاحات الاقتصادية[2]، إلى جانب ذلك رغبة روسيا الاتحادية بخلق توازن إستراتيجي تجاه حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وتوسعه نحو شرق أوروبا حيث مناطق النفوذ الروسية وما للولايات المتحدة الأمريكية من دور كبير في هذا التوسع من خلال قيادتها وتوجيهها إستراتيجياً لخطط هذا الحلف[3].

أما دوافع الصين التي ترغب في تحقيقها من وراء هذه الشراكة فإنها تتأثر بدورها ببعض مقومات الضعف التي تعترض دورها، ومنها عدم كفاية قوتها العسكرية لمواجهة التحالف الأمريكي - الياباني، ولذلك فإنها بحاجة إلى دعم وإسناد روسيا الاتحادية،حيال الضغوط التي آثارها اتساع دائرة الفعل والهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وذلك لإكسابها قوة دفع خارجية باتجاه تعزيز دورها الإقليمي، فضلاً عن حاجتها إلى المعدات

(1) أناتولي اوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة)، 2003، ص97.

(2) لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2009، ص327.

(3) ينظر: خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية- الصينية، مصدر سبق ذكره، ص76.

والتجهيزات العسكرية الروسية[1]، وإلى الخبرة والتكنولوجيا الروسية المتقدمة اللازمة لتحديث صناعتها العسكرية، وحاجتها المتزايدة للمساعدة الروسية لإقامة محطات توليد الكهرباء وتطوير المصانع الصينية التي أقيمت في مرحلة الخمسينيات بخبرة روسية[2]،هذا وتسعى الصين من وراء شراكتها مع روسيا إلى إسناد أوضاعها الداخلية[*]، واستمرار تنميتها الاقتصادية، وهذا لا يحدث إلا بتهيئة البيئة الإقليمية الهادئة، وبالفعل فقد ساندت روسيا الصين في عام 1997 عندما أعلنت روسيا أن تايوان والتبت جزءٌ لا يتجزأ من الصين، وهذا ما أدى بالدولتين إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة أطلق عليها اسم (مهمة السلام 2005)[3] هذا إلى جانب وجود سبب لا يمكن إغفاله للصين في إقامة وتوسيع نطاق شراكتها مع روسيا وتوسيعه، ألا وهي الشراكة من أجل(مكافحة ما يسمى بالإرهاب الإسلامي)الممتد من إقليم سيكانج (تركستان) في الصين إلى جمهورية الشيشان الإسلامية [4].

ولذلك فأن مستقبل الشراكة الصينية الروسية سيكون مشرقاً عقب زيارة رئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين) إلى الصين عام 2009، التي استمرت ثلاثة أيام والتي شملت الاجتماع الرابع عشر بين رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جياباو) ونظيره

---

(1) معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 126، 1996، ص179.

(2) لمى مضر الإمارة، مصدر سبق ذكره، ص327.

(*) لقد أدرك القادة الصينيون أن تحقيق بيئة أمنية إقليمية وعالمية هادئة ومستقرة سوف ينعكس بشكل ايجابي و مباشر على أوضاعهم الداخلية، فقد تبلورت فكره لدى هؤلاء القادة بأن تطوير التعاون السياسي والعسكري والتكنولوجي مع روسيا سيدعم ويعضد المواقف الصينية الدولية على امتداد القرن القادم ويمنحها القدرة على النصر...، لمزيد من التفصيل ينظر: اناتولي اوتكين، مصدر سبق ذكره، ص97.

(3) ينظر: أحمد محمود عبد الحميد، العلاقات الصينية – الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2007، ص105.

(4) محمد سعيد النطيسي، الطوق الفولاذي: العلاقات الروسية – الصينية الحديثة، العدد 1698، 2011، (مؤسسة المثقف العربي)، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت،

www.themodrenRelationRussiaandChina.gov.

الروسي، وقد أكد الرئيس الصيني في هذه الزيارة على أن بلاده على استعداد تام لبذل الجهود مع روسيا واغتنام الفرص من أجل تعزيز الثقة السياسية المتبادلة وتعميق التعاون العملي من أجل الارتقاء بشراكة التنسيق الإستراتيجية الصينية -الروسية إلى آفاق جديدة[1].

لذلك كله فإن الصين لها دور كبير في إقامة ترتيبات أمنية ثنائية يمكن أن تساهم في استقرار إقليم آسيا - الباسيفيك ومن ثم بناء بيئة أمنية مؤاتية لدور صيني أكبر على مستوى الإقليم.

ثانياً: التحالف الصيني - الكوري الشمالي

يعود تاريخ هذا التحالف إلى مرحلة الخمسينيات وتحديداً عام 1953، عندما اندلعت الحرب الكورية واشتراك الصين فيها ووقوفها إلى جانب كوريا الشمالية ذات النظام الشيوعي في مواجهة كوريا الجنوبية ذات النظام الرأسمالي، والمدعومة من قبل الولايات المتحدة، إذ بدأ ومنذ ذلك الحين التأييد الصيني التام للموقف الكوري الشمالي[2]، كون أن الأخيرة مازالت آخر خط دفاعي شيوعي للصين الشعبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتهاوي الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، الأمر الذي جعل الصين تصل إلى حد المواجهة مع الغرب ومع الولايات المتحدة مما قد ينذر بحرب باردة جديدة في حال استمرار الولايات المتحدة في محاولة إسقاط الحكومة الشيوعية في كوريا الشمالية، لاسيما أن قوات الصين الشعبية هي التي أدت إلى تقهقر القوات الأمريكية إبان الحرب الكورية 1950-1953، والتي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، لولا الجهود الدولية في تلك المرحلة [3]، هذا ويعد الكثير من المتابعين للشأن الكوري أن

(1) شراكة التنسيق الإستراتيجية الصينية - الروسية تصل إلى آفاق جديدة، صحيفة الشعب اليومية اوتلاين، 2009، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.arabic@Reopledaily.comcn.

(2) سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي من (1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص146.

(3) طلال حسين الزوبعي، كوريا بين التقسيم والطموح نحو الوحدة، مجلة دراسات إستراتيجية العدد، 7، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، 2000، ص214.

الصين تعد الحليف الأول وربما الأوحد لكوريا الشمالية منذ مدة طويلة، وذلك بعد أن أصبحت الصين المصدر الرئيس للغذاء والوقود اللازمين للشعب الكوري وذلك لمنع انهيار النظام الحاكم في (بيونج يانغ) في ضوء العقوبات الاقتصادية الصارمة المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن الدولي وعدد من الدول المهمة في المجتمع الدولي، ومن ثم فأن الصين تملك نفوذاً اقتصادياً وسياسيا هائلاً على قادة كوريا الشمالية، ومن جهة أخرى، يثق صانعو القرار في كوريا الشمالية من أن نظراءهم في الصين لديهم حرص شديد على عدم انهيار النظام الحاكم في كوريا الشمالية، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يتعارض مع المصالح القومية الصينية العليا، والتي تؤكد على الأهمية القصوى لعدم خسارة كوريا الشمالية بوصفها حاجزاً عازلاً بين القوات الصينية من جهة والقوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في كوريا الجنوبية من جهة أخرى[1]، هذا وقد استعمل المسؤولون الصينيون الدعم الاقتصادي[*] والتبادل العسكري والسياسي المستمر للمساعدة في استمرار الحلف الصيني الكوري الشمالي [2].

وعن الحديث عن الأسباب الداعمة لاستمرار هذا الحلف فيمكن القول إن التحالف الأمريكي – الكوري الجنوبي، يمكن عده أحد الأسباب الرئيسة في استمرار الحلف الصيني – الكوري الشمالي، وذلك لانعكاس الحلف الأمريكي – الكوري الجنوبي على مسار تفاعلات أحداث قضية شبه الجزيرة الكورية، وما يؤديه الحلف الأخير من ترجيح لكفة كوريا الجنوبية وتعضيد موقفها عند البحث في حل الأزمة، وتنفيذ شروطها إلى جانب هذا السبب فإن التحالف الكوري الجنوبي – الياباني يمثل

(1) أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011، ص83.

(*) لمزيد من التفاصيل ينظر: Morton Abramowitz and Stephen Bosworth، Adjusting to The new Asia. Foreign affairs vol82، no4، ، July، August، 2003، p4

(2) Robert Sutter، China and Japan. Trouble Ahead The Washington Quarterly .Vol 25. No4. Autum. 2002، 39-p .

كذلك بدوره أحد الأسباب الداعية لقيام تحالف إستراتيجي بين كوريا الشمالية – والصين وذلك لأن كوريا الشمالية تدرك بأن الحلف الكوري الجنوبي -الياباني موجه بالأساس ضد تطلعاتها الإقليمية، كما تعد كوريا الشمالية هذا الحلف بمثابة بؤرة لاختلال (التوازن) في الإقليم خصوصاً بعد تمسك كوريا الجنوبية بضرورة الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي فيها [1].

أما من جانب آخر فإن للصين دوراً كبيراً في هذا الحلف (والذي يعد من الترتيبات الأمنية المهمة لحفظ التوازن في الإقليم) وذلك من خلال رغبتها في تبوء مكانة إقليمية متميزة تمكنها من أن تصبح قوة عالمية مرموقة، ولكن هذه الرغبة تواجه بقضايا شائكة مثل قضية (تايوان) والتي تحظى بدعم أمريكي مستمر ولذلك فإن الصين تعبر عن حرصها على استمرار الحلف مع كوريا الشمالية وذلك لإسناد موقفها في الإقليم [2] لاسيما أن لديها دوراً كبيراً في إجراء المحادثات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية (بخصوص البرنامج النووي الكوري الشمالي والذي تتخوف منه الولايات المتحدة على حلفائها في المنطقة)، ضمن إطار المحادثات السداسية [3]، وعلى الرغم من هذه الوساطة، فأن الصين لم تمتنع عن الاستمرار في دعمها المادي والمعنوي اللامحدود لكوريا الشمالية، لاسيما في ضوء قيامها بإدانة كوريا الشمالية طوال عام 2010، وبعد القصف المدفعي لمناطق وجزر ساحلية تابعة لكوريا الجنوبية من قبل كورية الشمالية في نهاية نوفمبر 2010[4].

(1) ينظر: ريمون ماهر، برنامج صواريخ بيونغ بانغ، أبعاد جديدة للأزمة الكورية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 138، 1999،ص228.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص89.

(3) ينظر: محمد فايز فرحات، التجربة النووية الكورية في شمال شرق أسيا بين سباق التسلح والتعاون الأمني، مصدر سبق ذكره، ص38.

(4) أحمد قنديل، مصدر سبق ذكره، ص83.

ومما تقدم يظهر أن التحالف الصيني – الكوري الشمالي سيبقى أحد أبرز الترتيبات الأمنية والتي تحفظ لإقليم آسيا- الباسيفيك توازنه الإستراتيجي وهدوءه الأمني، بالشكل الذي يهيئ للصين البيئة المناسبة لبعث دورها الإقليمي والعالمي الذي ترغبه به.

المطلب الثاني:

الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف في إقليم آسيا- الباسيفيك

لقد أقامت الصين في محيطها الإقليمي سلسلة من العلاقات مع المنظمات المتعددة الأطراف كان لها الأثر الكبير في بلورة دورها، من أهمها:

أولاً: رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) Association of Southeast Asian Nations

نشأت هذه الرابطة بوصفها نوعاً من الحلف السياسي في عام 1967، لمواجهة الشيوعية في منطقة جنوب شرق آسيا وتضم عشر دول، ولاسيما في فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما، وتضم هذه الرابطة كل من (اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وبروناي وفيتنام والفلبين)[1]. إذ أن لكل من هذه الدول أسبابها الخاصة التي حدت بها للانضمام إلى هذه المنظمة، ولكن أصبح لبروز الصين في الإقليم وتنامي قوتها (والتي أصبحت قوة لها مصالحها الكبيرة في الإقليم) وبروز (اليابان) بوصفها قوة اقتصادية بعد تلاشي دورها العسكري يمثل العامل المشترك إلى جانب الخوف من الشيوعية العامل الحاسم وراء نشأة هذه المنظمة ولذلك أصبحت هذه الرابطة إحدى الترتيبات الأمنية

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، (القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر)، 2003، ص135.

المتعددة الأطراف التي تحظى بأهمية كبيرة ليس على مستوى الإقليم فحسب، بل وعلى مستوى العالم وذلك كونها قدمت أنموذجاً ناجحاً لـ(الاندماج الإقليمي)[1].

إن الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية الداخلية والخارجية التي مرت بها منطقة جنوب شرق آسيا، قد بلورت فكرة التعاون الآسياني والتفتيش عن مجالات تقارب جديدة لتحقيق الاستقرار في الإقليم، لتلك الأسباب انضمت كل من (ماينمار ولاوس) إلى عضوية الرابطة، ولذلك احتفلت منظومة الآسيان عام 1997، بمرور 30 عاماً على تأسيسها وهي تضم تسع دول فضلاً عن الصين واليابان وكوريا الجنوبية التي تحضر اجتماعاتها وفي عام 1999، انضمت كمبوديا إلى المنظمة لتضم عشرة أعضاء رئيسين وآخرين خارج المنظومة بصفة شركاء حوار ومراقبين وأهمهم على الإطلاق الصين [2].

أما عن أهداف رابطة الآسيان فيمكن القول إنها تدرجت من أهداف سياسية واقتصادية في بداية نشأتها إلى أهداف أمنية فيما بعد، **أما عن أهدافها السياسية والاقتصادية فهي تتمثل في [3]:**

- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في منطقة جنوب شرق آسيا إلى جانب الإسراع بالتنمية الاقتصادية لدول الرابطة.

-تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية لدول الرابطة.

---

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص99.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الآسيوي، دراسة في محددات العلاقة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الآسيان، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد 20، 2001، ص39.

(3) خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) (نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد6، 2003، ص ص82-83،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: Khalfi-Ali2003@yahoo.com.

- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات القوى الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة مثل اليابان وأمريكا ونيوزيلندا وأستراليا.

ولكن لجملة أسباب أخرى عمدت (الآسيان) إلى تفعيل أعمالها وصياغة أهدافٍ جديدة تنطوي على أبعاد أمنية (لتحقيق الاستقرار الأمني لدول جنوب شرق آسيا) أخذت طريقها الخاص إلى تفاعلات الإقليم بوصفها طرفاً (فاعلاً) بعيداً عن المنافسات الدائرة فيه **ويمكن تحديد الأسباب التي دفعت الرابطة على صياغة أهداف أمنية لدورها هي** [1]**:**

- ظهور الصين قوة إقليمية في المنطقة.
- إثارة القلق لدى دول الإقليم حول جدوى الضمانة الأمريكية في تحقيق الأمن الإقليمي.
- اندفاع بعض دول الإقليم إلى تبني سياسات خاصة للأمن والدفاع.
- بروز الخطر الفيتنامي المتنامي.

هذا وقد برز الإطار الأمني لأهداف الرابطة مع مطلع عقد التسعينيات إذ أن فكرة التعاون الأمني قد حظيت بتأييد واسع في المنطقة والتعاون الأمني هذا يسعى على وفق رؤية الآسيان إلى إتباع منهج تدريجي في إقامة مؤسسات متعددة الأطراف، وهو أكثر مرونة في تصوره للترتيبات الخاصة للقيام بالاستقرار الإقليمي والتي تساهم في تثبيت دعائم الأمن الإقليمي، وأهمية الحفاظ عليها والعمل في إطارها، وتتيح هذه الترتيبات المجال لـ(التعددية) في الحوار الأمني كي تستقر وتترسخ، ومن ثم فإنها يمكن أن تتطور لتصبح تصوراً أمنياً يحظى بالقبول على نطاق واسع في المنطقة، الأمر الذي سينعكس في

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص100.

إيجاد بيئة اقتصادية وأمنية مستقرة، تتيح الاستمرار في النمو الاقتصادي الكبير للمنطقة[1].

هذا وقد حرصت الرابطة على استعمال الدبلوماسية واستغلال المكاسب الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار في المنطقة [2].

وهذا ما تمثل بتعزيز علاقاتها وروابطها مع دول شرق آسيا (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) من خلال منتدى شرق آسيوي، فمنذ عام 1997 عقدت اجتماعات قمة (ASEAN+1) للاجتماع بكل منها منفردة وتحديداً الصين و(ASEAN+3) للاجتماع مع دول شرق آسيا كلها لوضع إطار للتعاون المشترك ما بين هذه الأطراف[3].

أما ما يخص الدور الصيني في هذا الترتيب الأمني، فخلال اجتماع قمة(ASEAN+1) مع الصين في عام 2001 تم توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون ما بين الصين والآسيان،والتوقيع على بروتوكول اتفاقية (SEANWFZ)[4] الأمر الذي يعد تطوراً مهماً لبناء الثقة على صعيد الإقليم ولتهدئة المخاوف الأمنية حيال النهوض الصيني المتصاعد، وقدراتها النووية المثيرة للمخاوف الأمنية لدول الإقليم، لاسيما بعد أن أدركت الصين ضرورة المشاركة في مثل هذه الترتيبات وذلك لاقتناعها بأنها سوف تجني العديد من المكاسب من خلال المشاركة فيها[5].

---

(1) عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا، في محمد السيد سليم (محرراً) آسيا والتحولات العالمية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1998، ص148-149.

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره،ص162.

(3) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004، ص315.

(4) المصدر نفسه، ص316.

(5) ينظر: مارك ليوناردو، لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوروبياً، ترجمة أحمد محمود عجاج، (الرياض، مكتبة العبيكان للنشر)، 2009، ص144.

ولذلك تطورت علاقة الصين بالآسيان خلال العقدين الأخيرين (1990-2010) بسرعة كبيرة، إذ أصبحت شريك حوارٍ كاملٍ للآسيان اعتباراً من الاجتماع الوزاري في 29/تموز/1996، بجاكرتا، وتصاعدت هذه العلاقات لمستوى أعلى بتوقيع الإعلان المشترك لرؤساء الآسيان وحكوماتها والصين حول الشراكة الإستراتيجية للسلام والرخاء في اجتماع القمة السابع للآسيان في تشرين الأول عام 2003، وذلك في مدينة (بالي) باندونيسيا، إذ اتفق الجانبان على التعاون في أحد عشر مجالاً منها الأمن [1]،وفي 29 /تشرين الثاني/2005 وقعت الصين اتفاقاً تاريخياً مع زعماء دول جنوب شرق آسيا (الأعضاء في رابطة الآسيان) يقضي بإقامة أكبر منظمة تجارة حرة في العالم والتي تعد سوقاً لأكثر من (8،1 مليار نسمة) (9،524 مليون نسمة لدول الآسيان و29،1 مليار نسمة للصين)[2]، ونتيجة لهذا الاتفاق تنامى الدور الآسيوي وخصوصاً الصين في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولذلك أرادت الصين من خلال هذه الرابطة أن تستغل موقفها فيها لتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق هدفين في الوقت نفسه وهما تعزيز عملية تنميتها الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي بالشكل الذي ينعكس إيجابياً على رغبتها في تفعيل دورها الإقليمي [3].

وفي عام 2006 احتفلت الصين والآسيان بمناسبة مرور (15 عاماً) على بدء علاقات شراكة الحوار ليصدر عن الاحتفالية التي جرت في مدينة (نانتج) الصينية، بيان مشترك يدفع مجالات التعاون بين الجانبين إلى مستوى علاقات الشراكة الإستراتيجية المتسارعة، **في هذه المدة القصيرة أصبحت الصين والآسيان ترتبطان بعدد من المواثيق المهمة في المجالين السياسي والأمني منها:**

(1) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011، ص98.

(2) محمود الفقي، رابطة دول الآسيان والصين، أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 159، 2005، ص225.

(3) ينظر: خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص85.

- الإعلان المشترك حول التعاون الصيني – الآسياني نحو الألفية الجديدة في عام1997.

- البيان المشترك حول التعاون في القضايا الأمنية غير التقليدية عام 2002.

- الإعلان المشترك حول الشراكة الإستراتيجية من أجل السلام والرخاء عام2003.

- الإعلان المشترك للقمة الصينية – الآسيانية عام 2006.

ومنذ ذلك الحين وحتى هذا الوقت تعد الصين أول دولة شريكة للآسيان تنضم إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، لاسيما بعد اتفاق الطرفين على إقامة منطقة التجارة الحرة (التي ذكرت سابقاً) التي تم تنفيذ بنودها بشكل كلي عام 2010 مما يجعل الصين حسب تقارير عام 2009 ثالث أكبر شريك تجاري للآسيان بقيمة 192 مليار دولار[1].

يظهر مما تقدم أن لهذا الترتيب الأمني أهمية كبرى للحفاظ على الأمن في الإقليم لتحقيق نوع من التوازن الإستراتيجي الأمني من خلال التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات، أما ما يخص الصين، فتعد هذه الرابطة بمثابة إحدى الأدوات الإستراتيجية لتحقيق ما تطمح إليه من أهداف تتعلق بتنمية دورها وتفعيله، أما عن مستقبل دور هذه المنظمة في تحديد مسار وشكل الدور الصيني فهذا يعتمد على مجمل التفاعلات التي ستحدث في إقليم آسيا – الباسيفيك.

(1) مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره، ص98.

ثانياً: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك(أبيك) Asia Pacific economic Cooperation. (APEC)

برز هذا(المنتدى) (والذي يضم قوى اقتصادية كبرى تسيطر على نحو خمسين في المائة من التجارة العالمية)، في منطقة المحيط الهادي عام 1989 [1]، باقتراح أستراليا لإقامة منتدى للتعاون الاقتصادي فحاز هذا الاقتراح على التأييد من قبل العديد من الدول أهمها الولايات المتحدة الأمريكية [2] إذ بدأ هذا المنتدى شكلاً من أشكال التجمع الاقتصادي التكاملي عبر الإقليمي عاكساً تطلع الكثير من الدول وخاصة الآسيوية منها لإرساء دعائم علاقات مستقرة تعتمد الروابط الاقتصادية وشبكة من الاعتماد المتبادل بوصفه أساساً لتكتل ذي أبعاد اقتصادية ينطوي على مفاهيم أمنية وسياسية بعيدة المدى [3].

يضم هذا المنتدى في عضويته (21) دولة تنتمي جغرافياً إلى منطقة المحيط الهادي والقارة الآسيوية من أبرزها الولايات المتحدة واليابان والصين والتي تعد أضخم ثلاثة اقتصاديات في العالم، فضلاً عن أنه يجمع في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما (النافتا) لدول أمريكا الشمالية والآسيان لدول جنوب شرق آسيا [4].

لقد أنشئ هذا المنتدى لغرض تعزيز التعاون الإقليمي في النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية، فقد تجسدت الرغبة في دفع بعض دول الإقليم إلى إنشاء هذا التجمع من خلال بلورة العلاقات المتبادلة بين هذه الدول في صيغ تعاونية جديدة،

---

(1) عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص117.

(2) أحمد عبد الونيس، مصر والتجمعات الإقليمية الآسيوية، محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران) العلاقات المصرية – الآسيوية، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 2000، ص88.

(3) هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك - أيبك - وإمكانية الاستفادة منه عربياً)، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 28، 2005، ص27.

(4) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص164.

ويعكس هذا المنتدى الأهمية المتزايدة في خلق ترتيبات أمنية متعددة الأطراف، تتفاعل فيها الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية في بوتقة واحدة، بحيث يرفد بعضها الآخر بعنصر مضاف، الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على أطراف ذلك المنتدى[1].

ولذلك عند تحديد أهم الأهداف التي في ضوئها أُنشئ هذا التجمع يمكن القول إنه ليس فقط الأهداف الاقتصادية تركت أثرها في سبب إنشاء هذا المنتدى، وإنما كان للدوافع الأمنية والسياسية حظٌ لا يمكن تجاهله، ولكن وفي إطار هذه الأهداف فإنه يجب التأكيد على حقائق أساسية ثلاث الأولى، أن سياسات دول آسيا الإقليمية والدولية أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال آسيا، أما الحقيقة الثانية فهي أن اقتصاديات الدول المنضوية تحت لواء هذا الفضاء وخاصة الآسيوية منها لها تأثير كبير في تكوين الفضاء المذكور وتطويرها وتوسيعه، بمعنى أن الغايات الاقتصادية المشتركة وجدت وسيلتها لزيادة النمو الاقتصادي والتطور التقني في هذا الفضاء، أما الحقيقة الثالثة، فهي أن هاجس التنافس الاقتصادي كان الدافع الأساس لولادة فكرة التجمع، إلا أن هاجس الأمن المشترك والشعور بالحاجة إلى المظلة الأمريكية لتوفير الأمن والاستقرار، كان دافعاً مهماً للدول الآسيوية التي انتمت إلى هذا التجمع فيما بعد [2].

فضلاً عن ذلك هناك حقيقة أخرى تتصل بإنشاء هذا التكتل، تتعلق بوجود رغبة بين الدول التي من خارج منطقة آسيا – الباسيفيك، لجعل هذا المنتدى وسيلة لبناء شعور بإقليمية جديدة ترتبط بالمحيط الهادي كلاً، مما يعني مزج دول الأمريكيتين مع الدول الآسيوية وإضعاف الشعور بالوحدة الإقليمية الآسيوية، أو أية محاولات لتأطيرها في منظمات أو كتل آسيوية بحتة لا ترغب الولايات المتحدة وأستراليا وكندا بنشوئها [3]

(1) مصطفى عمارنة، العرب في ظل الإستراتيجيات العالمية، (عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية)، 1994،ص50.

(2) هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص28.

(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره،ص165.

لاسيما وأن هذا التجمع جاء على حساب فكرة تأسيس كتلة اقتصادية لشرق آسيا باسم (شرق آسيا للتعاون الاقتصادي) تضم فقط الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي، الأمر الذي وجدت فيه الولايات المتحدة تهديداً لـ(الأيبك) مما دفع بالرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) إلى عقد أول قمة لهذا المنتدى في مدينة (سايتل) الأمريكية في شباط عام 1993 [1].

أما عن أثر المتغير الصيني في هذا المنتدى، فإن تنامي دورها الإقليمي[2] دفع بالولايات المتحدة (وهي اللاعب الأبرز في هذا المنتدى) إلى توظيف هذه المنظمة في إستراتيجيتها الأمنية، ويدخل في هذا التوظيف بصفة خاصة أمران، أولهما وأهمهما: كبح النزعة الصينية إلى ممارسة النفوذ الإقليمي الموسع، فهي اكبر بلد تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة،لاسيما بعد تقييد الدور الأمني – العسكري الياباني وفرض المظلة العسكرية النووية الأمريكية عليه، لذا فإن من أهم وسائل كبح الجموح الصيني إدماجها في دورة الاقتصاد الرأسمالي في العالم، الذي تقوده الولايات المتحدة، مما يؤدي في المدى الطويل إلى رسملتها عن طريق (الأيبك)،ولذلك فالولايات المتحدة تسعى إلى تخويف الدول الأعضاء في الأيبك منها عن طريق إثارة مخاوف تلك الدول من أمور عدة كانتشار الجاليات من أصل صيني في مختلف بلدان الرابطة على سبيل المثال لا الحصر[3]،لضمان عدم تنامي علاقات دول الآسيان الأعضاء في الأيبك معها، من خلال قيام الولايات المتحدة بتفعيل نقاط الخوف لدى دول الآسيان حيال الصين أو استغلال مسألة الخوف

(1) هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي(منتدى التعاون الإقليمي لآسيا- الباسيفيك (أيبك) وإمكانية الاستفادة منه عربياً ، مصدر سبق ذكره،ص31.

(2) محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 138، 1999، ص38.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، أبحاث في النظام العالمي، (القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر)، 2002، ص308.

الإقليمي حيال تطلعات الأخيرة في أداء دور إقليمي متنامي على حساب دول الإقليم[1].

ومقابل ذلك كله تسعى الصين إلى دور مركزي في هذا التجمع في إطار مسعاها للاستفادة من الترتيبات الأمنية متعددة الأطراف لطمأنة دول الإقليم خاصة ودول العالم عامة بأن دورها هو دور إيجابي وصعودها سلمي وتنميتها الاقتصادية هي ليست للأغراض العسكرية والتوسعية، وضمن ذلك فلقد استضافت مؤتمر الايبك عقب أحداث 11/ أيلول/ 2001، في شنغهاي [2]، وتحديداً في هذه المرحلة بدأت عملية تسييس هذا التجمع، وذلك بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة التركيز على قضية مكافحة (ما يسمى الإرهاب) وضرورة شن حملة عسكرية دولية لمقاتلة طالبان والقاعدة في أفغانستان، في مقابل ذلك ظهر الموقف الصيني والذي دعا إلى حل سلمي وسياسي في أفغانستان وضرورة تدعيم منظمة شنغهاي للتوصل إلى مثل هذا الحل [3].

ولذلك ونتيجة لمعارضة الولايات المتحدة للدعوة الصينية إلى الحل السلمي، ظهر موقف آسيوي داخل هذا التكتل تتزعمه الأخيرة، يعمل لتحقيق مصالح آسيوية مقابل الدور الأمريكي المتنامي والذي يطمح إلى السيطرة على تجارة المنطقة وتفاعلاتها وعلاقاتها السياسية والأمنية وتنفيذ مخططاتها الحالية والمستقبلية بشكل يضمن لها دوراً موازناً من خلال استعمال قواتها العسكرية والاقتصادية من جهة ولتقوية حلفائها من جهة أخرى،ووسيلتها في ذلك تكمن في احتواء القوى الآسيوية المهمة ومن بينها الصين[4] ولذلك ركزت الأخيرة كل طاقاتها من أجل الحصول على موقع ريادي

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص103.

(2) محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص43.

(3) هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي والآسيوي عبر الإقليمي (منتدى التعاون الإقليمي لآسيا- الباسيفيك (أيبك) وإمكانية الاستفادة منه عربياً ، مصدر سبق ذكره، ص39.

(4) ينظر: عمرو جوهر، أيبك قليل من الانتصار وكثير من الإرهاب، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 147، 2001، ص ص146-147.

ومركزي في التكتل للحيلولة دون تحقق الرغبة الأمريكية في السيطرة على التكتل وبالشكل الذي يساعدها في تعزيز دورها الإقليمي والعالمي المنشود.

ثالثاً: منتدى الآسيان الإقليمي AsianRegional Forum(ARF)

لقد ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة العديد من المؤسسات والآليات الأمنية المتعددة الأطراف في منطقة آسيا – الباسيفيك كان من بينها منتدى الآسيان الإقليمي [1]، والذي أنشئ عام 1994بمبادرة من قبل منظمة الآسيان، ويمثل هذا المنتدى أول إطار أمني إقليمي متعدد الأطراف أكثر اتساعاً من غيره [2]،إذ يضم المنتدى (الذي أنشئ بوصفه أول مشروع مركزي للحوار والتشاور ولترتيب الأوضاع الأمنية في إقليم آسيا – الباسيفيك) من دول الآسيان العشر فضلاً عن أستراليا، وبنغلادش وكندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وكوريا الجنوبية ومنغوليا ونيوزيلندا وباكستان وبابوا الجديدة وروسيا والولايات المتحدة وسريلانكا [3].

وقد عُقد أول اجتماع للمنتدى في مدينة (بانكوك) عام 1994 لينطلق بدور أمني إقليمي واضح يتمثل بمعالجة الصراعات الأمنية الإقليمية على وفق أسلوب تعاوني وبالاعتماد على المكانة العليا للدبلوماسية من دون استعمال القوة، على الرغم من تزايد أهمية مشاركة العسكريين فيه، ويحمل فيه الآسيان المسؤولية الأساسية عن تطوره المؤسسي إذ يتولى تنظيم اجتماعاته السنوية ورئاستها ورئاسة اجتماعاته المنعقدة بين دوراته السنوية [4].

---

(1) David p. Janes، They Hate us، we hate Them – Polarized educational Narratives and The Future of China – Japan Relation، (Pacific Forum Csis، vol -5- No12، Hondulu، Haw ail، September، 2005، p45.

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(3) دنيس روس، مصدر سبق ذكره، ص390.

(4) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره،ص167.

هذا وقد ساعدت عدة ظروف موضوعية على قيام منتدى (ARF) تمثل هذه الظروف بمجملها الأسباب التي دعت إلى تأسيس هذا المحفل منها:

1- القلق والمخاوف الأمنية من انحسار الدور الأمريكي والتي أثارها تخفيض الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم واحتمالية انسحابه منها وكذلك المخاوف التي يبعثها صعود الطموحات الصينية وتناميها والتنافس الياباني – الصيني لملء الفراغ الإستراتيجي، وإمكانية إطلاق هذا التنافس العنان لسباق تسلح جديد في المنطقة،ولذلك كله برزت حاجة ضرورية للتعاون الأمني لمواجهة هذه التخوفات [1].

2- تصاعد وتيرة (سباق التسلح) في الإقليم، إلى الدرجة التي أصبح فيها الإقليم واحداً من أكبر الأقاليم طلباً للسلاح عالمياً [2].

3- استمرار تدهور الأوضاع الأمنية وذلك بسبب تزايد الإشكاليات والصراعات في الإقليم، كالتوترات التي حصلت في شبه الجزيرة الكورية وفي بحر الصين الجنوبي وغيرها من التوترات [3].

وتتركز جهود هذا المحفل في الأهداف الآتية [4]:

- معالجة القضايا الأمنية الأساسية والشائكة وبالشكل الذي يساهم في تحقيق الاستقرار وبناء الثقة في الإقليم [5].

---

(1) ديان سميث، دول آسيا المطلة على المحيط الهادي في أيرل تيلنورد (أعداد)، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، دراسات عالمية، (أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 13، 1997،ص55.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص103.

(3) Shan kari Sundarara man، The Asian Regional forum، reassessing Multilateral security in Asia-Pacific، Strategic analysis، vol. 22. No4، July 1998، p4.

(4) Vdai Bhannsigh – Evolution of Asian Regional Forum Asian strategic Review، 1995-1996 August 1996، p13.

(5)vdai Bhonn sigh، op.cit ، p14

- تفعيل حوار متعدد الأطراف، بين الدول الأعضاء في كافة الجوانب الأمنية منها والسياسية والاقتصادية [1].

- العمل على إيجاد وضع مستقر وهادئ للبيئة الأمنية غير الواضحة المعالم في الإقليم في مدة ما بعد الحرب الباردة[2].

هذا ويشكل المنتدى ساحة للحوار الأمني أكثر منه هيكلاً تفاوضياً، فالفكرة الأساسية لهذا المنتدى هو التركيز على تطوير التعاون الأمني الإقليمي، إذ يوصف اقتراب المنتدى بأنه اقتراب تعاون لا يقوم على فكرة الأمن الجماعي بل يهدف إلى تحقيق علاقات مستقرة بين الدول الأعضاء من خلال الحوار الأمني، فمفهوم الأمن التعاوني ضمن هذا المنتدى يقوم على إجراءات الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة (وهذا ما تريده بالفعل الصين من تهدئة جيرانها وتطمينهم من صعودها وما ترمي إليه من دور إقليمي وعالمي)[3]، إذ حددت قمة المنتدى في مدينة بروني عام 1995 منهج المنتدى للتعاون الأمني الإقليمي في ثلاث مراحل عريضة ومتعاقبة تتمثل بتطوير بناء الثقة، لاسيما فيما يتعلق بالحوار وتبادل المعلومات بشأن التوجهات الأمنية وأوراق السياسات الدفاعية للدول الأعضاء وتنسيق الأنشطة التعاونية بما في ذلك عمليات حفظ السلام وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ، وتنمية الدبلوماسية الوقائية، والتي يقصد بها بذل الجهود والمساعي الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات، وترجيح وجهات النظر والتي تكفل تحقيق السلم والاستقرار ومناقشة الحالات التي تهدد بالانفجار في وقت مبكر[4].

---

(1) Ibid، p15.

(2) خديجة عرفة محمد، زيارة بوش الآسيوية وأمن الباسيفيك، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006، ص178.

(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص170.

(4) ثامر كامل محمد، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص300.

أما ما يتعلق بـأثر الـدور الصـيني في هـذا المنتـدى، فـيمكن ملاحظتـه خـلال الاجـتماع الثالث للمنتدى في (جاكرتا) عام 1996، والذي نوهت فيه الصين على ضرورة المشاورات البناءة مع بعض أطراف النزاع في بحر الصين الجنوبي التي أجرتها بالفعل [1] فخلال تلك المشاورات تـم التوقيع على إجراءات بناء الثقة في منطقة بحر الصين الجنـوبي الـذي وافقـت فيـه الصـين عـلى تقديم إخطار مسبق قبل المباشرة بأية مناورات عسكرية في هذه المنطقة، كما إنها سـعت مـن خلال مبادرة (حوار تعاون شمال شرق آسيا) المعروف اختصاراً (NEACD) إلى تحسـين الفهـم المتبادل والتعاون من خلال الحوار بينها وبين كل من اليابان وروسيا والولايات المتحـدة وكوريـا الجنوبية وحتى كوريا الشمالية (التي تعد الحليف التقليدي للصين) بشـأن الإشـكاليات الأمنيـة ذات الأثر المشترك على جميع هذه الدول[2]

كما أن الصين ترغب من خلال مسـارات التفـاهم التـي يقرهـا المنتـدى بنـاء إطـار أمني يروج لطمأنة جيران الصين من خلال تعميق الفهـم المشـترك بشـان مختلـف قضـايا الإقليم، وكذلك ترغب بضرورة خلق فـرص أكـبر مـن خـلال هـذا المنتـدى وذلـك بفحـص السياسات والإستراتيجيات الأمنية لدول المنتدى وتوثيقها، الأمر الذي مـن شـأنه أن يوسـع من مساحة العمل نحو الحفاظ عـلى أو تحقيـق حالـة الاسـتقرار الأمنـي في الإقلـيم[3] إلى جانب إن الصين تريد من خلال مشـاركتها في هـذا المنتـدى معادلـة الـوزن الأمـريكي فيـه وذلك للحيلولة دون تحقيق الرغبة الأمريكية في السيطرة على السلوك الصـيني في الإقلـيم

(1) عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد، نموذج شرق آسيا،السياسة الدوليـة، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 129، 1997، ص31.

(2) Ralph A. Cossa، track two diplomacy: Promotion regional peace stability، u.s. foreign Policy agenda، vol 3، No 1، January 1998. P25.

(3) ينظر: ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص172.

ومنع هيمنتها على إقليم آسيا – الباسيفيك بوصفها قوة إقليمية ساعية للسيطرة على هذه المنطقة[1].

ويظهر مما تقدم أن منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) يمثل اللبنة الأولى في بناء تجمع إقليمي ترغب به الصين قبل أية دولة لإيجاد بيئة أمنية مستقرة في المنطقة تساعد الصين على بلورة دورها الذي ترغب به، وذلك من خلال قيام الأخيرة بإجراءات بناء ثقة من قبلها عند تعاملها مع مستجدات المشكلات والقضايا التي يزخر بها الإقليم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

رابعاً: منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization (Sco)

هي منظمة إقليمية تضم في عضويتها إلى جانب العديد من دول آسيا الوسطى (كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان) واثنين من دول آسيا – الباسيفيك هما الصين وروسيا[2]، فضلاً عن الهند وإيران ومنغوليا بوصفهم مراقبين، أعلن عن إنشائها في 15 /تشرين الأول/ 2001 [3]، هذا ويأتي إنشاء هذه المنظمة تتويجاً للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء منذ انهيار الاتحاد السوفييتي لتفادي المشكلات التي نجمت عن ذلك الانهيار، وأبرزها المشكلات الحدودية التي ظهرت بين الصين الشعبية والدول المستقلة حديثاً عنه، وأيضاً لمواجهة أخطار(الحركات الدينية الإسلامية المعارضة) في تلك الدول،ولتحقيق المزيد من التعاون الأمني في منطقة غنية بمواردها من البترول والغاز الطبيعي [4].

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص105.

(2) Danial w. diezner، The New…. Op. cit26.

(3) Zhao Huasheng، Establishment and Development of Shanghai cooperation organization، shs Journal، vol 9، No1 February 2002، p32.

(4) علاء جمعة محمد، منظمة شنغهاي (آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا) السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 146، 2001، ص136.

لقد جاء هذا الجهد لإنشاء هذه المنظمة تكميلاً لجهود مجموعة شنغهاي للدول الخمس أو خماسي شنغهاي، والتي كانت تضم روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، هذا وقد تم توقيع هذه النواة لقيام منظمة شنغهاي بعد الزيارة التاريخية التي قام الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن إلى الصين في عام 1996، والتي مثلت خطوة مهمة في علاقة البلدين إذ تم توقيع 14 اتفاقية للتعاون المشترك بين البلدين في شتى المجالات، وقد نصت مجموعة شنغهاي للدول الخمس على مجموعة من الأهداف أصبحت بعد أن تم صياغتها بما يتلاءم البيئة الأمنية ومتغيراتها لمرحلة ما بعد أحداث 11/ أيلول/ 2001 الأهداف ذاتها التي نصت عليها منظمة شنغهاي منها، إقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين والدول الأربع الأعضاء (التي تبلغ نحو 8 آلاف كيلومتر) فضلاً عن التعهد بعدم قيام أي جيش من جيوش الدول الخمس بمهاجمة جيش دولة أخرى من الدول الأعضاء، كما حظرت الاتفاقية إجراء أية مناورات عسكرية تستهدف أياً من الدول الأخرى، وضرورة إبلاغ تلك الدول بحجم أية مناورات تنوي القيام بها [1].

وبعد الإعلان عن إنشاء منظمة شنغهاي تم تبني هذه الأهداف مع إضافة أهداف أخرى إليها بوصفها مستجدات فرضت نفسها على إستراتيجية المنظمة ومنها ما يسمى بـ(الإرهاب الدولي) إذ تم توقيع معاهدة للدفاع المشترك ضد ما يُعرف بالإرهاب والتطرف الديني والحركات الانفصالية، كما تم الاتفاق على إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب، على أن يكون مقره في مدينة (بشكيك) عاصمة قرغيزيا [2]، **وإذا ما أُريد تحديد أهم أهداف منظمة شنغهاي فيمكن حصرها في ما يأتي:**

(1) جمال مظلوم،التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006، ص61.

(2) المصدر نفسه، ص61.

1- رغبة الدول الأعضاء وبالذات روسيا والصين في تعزيز الأجواء بما يضمن مصالحهما في المنطقة وما يتطلبه ذلك من إضعاف المصالح الأمريكية فيها، إذ لوحظ أن المنظمة سارعت إلى الاعتراض على الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وآسيا – الباسيفيك حال إنشائها[1].

2- حل المشكلات الحدودية بين الدول الأعضاء.

3- التعاون في مواجهة المشكلات التي تهدد أمن المنطقة وتنبع من مصادر ثلاثة هي (الإرهاب الدولي) والتطرف والحركات الانفصالية.

4- محاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، لاسيما أنها جميعها قريبة من مناطق الزراعة والإنتاج وتجارة السلاح.

5- السعي لتحقيق الأمن الإقليمي وصيانته وتأمين الاستقرار والسلام لشعوب المنطقة وتعزيز علاقات حسن الجوار والتركيز على الحلول السلمية للمشكلات الإقليمية[2].

6- تسهيل التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة و النقل وحماية البيئة وباقي المجالات الأخرى [3].

ولذلك يلاحظ على أهداف هذه المنظمة أنها أهداف أمنية بامتياز وهذا ما أكده الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتن في أعمال القمة التي عقدت في تموز 2005، في كازاخستان، من أن دول المنظمة تضم أكثر من ثلاثة مليارات نسمة، مما يضع مسؤوليات كبرى على عاتق قادتها لصياغة سياسات تلبي مصالح غالبية سكان العالم على المستويين الأمني والاقتصادي، وشدد بوتين على أن قضايا الأمن المشترك ستظل تشكل العنصر الأساس للتعاون في إطار المنظمة الإقليمية، ورحب بالخطوات الجارية لتأسيس هيكلية

(1) دنيس روس، مصدر سبق ذكره، ص377.

(2) جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص62.

(3) علاء جمعة محمد، مصدر سبق ذكره، ص137.

إقليمية تابعة للمنظمة، سيكون مركزها العاصمة الأوزبكية (طشقند) لتنظيم الجهود المشتركة في (مكافحة الإرهاب)[1].

أما فيما يتعلق بأثر المتغير الصيني في المنظمة، فمن المعلوم أن الصين بدأت في السنوات الأخيرة تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس، ولكنها في بعض الأحيان تبدو بناءة تجاه الشؤون الإقليمية والعالمية، هذا ومن أكثر الشواهد تغيراً ووضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم علاقاتها الثنائية وعمقها إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتها في المنظمات القيادية متعددة الجوانب، فضلاً عن تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية حتى أصبحت صناعة القرار في سياساتها الخارجية أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية من ذي قبل [2] ولذلك وانطلاقاً من إدراك القادة الصينيين من أن مثل هذه المنظمات يمكن أن تتيح لبلدهم الفرصة لتعزيز مصالحهم الأمنية في المنطقة، فقد شرعت الصين وبناءً على مجموعة من الأسباب من الإسهام وبشكل فاعل في منظمة شنغهاي[3]، فالصين تبحث من وراء تعزيز دورها في منظمة شنغهاي عن الإمكانيات العسكرية التي يمكن أن تجنيها من روسيا، بعد أن فرض الغربيون حظراً على بيع الأسلحة الهجومية للصين في عام 1989، بعد أحداث الميدان السماوي كذلك ضمان مواردها الحيوية وضمان التعاون مع روسيا في مجال الطاقة، الذي يعد عصب التنمية الاقتصادية للصين، إلى جانب ذلك كله فلقد أرادت الصين، إن تحول هذه المنظمة إلى متراس في مواجهة النفوذ المتصاعد للولايات المتحدة في المنطقة[4].

(1) جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(2) Evan s. Medeiros and m. Taylor fravel. Op. cit. p42 .

(3) Ibid. p43.

(4) علاء جمعة محمد، مصدر سبق ذكره، ص138.

وبمقابل ذلك تتوجس الولايات المتحدة خيفة من هذه المنظمة ومن الدور الصيني المتعاظم فيها، إذ يتمثل هذا التخوف الأمريكي في تحول أجندة عمل المنظمة خلال السنوات الأخيرة لتتضمن قضايا وأبعاداً أمنية، وعلى الرغم من أن هذا التحول قد جاء في معظمه نتيجة التحولات المهمة التي شهدتها البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة، لاسيما مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، وأحداث 11/ أيلول/2001، ونجاح الولايات المتحدة في إعادة تمتين علاقاتها وتحالفاتها الأمنية مع دول الإقليم، واستقرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والتفاعلات الدولية، إلا أن الولايات المتحدة ترى في الصعود والنمو الصيني والذي يرافقه علاقة الصين مع ما يسمى (بالدول المارقة) ومن بينها كوريا الشمالية تهديداً مباشراً لها ولمصالحها في الإقليم، مقابل ذلك تسعى الصين وفي إطار إستراتيجيتها الأمنية الجديدة إلى طمأنة دول الإقليم ومنها الولايات المتحدة، من أن سعيها إلى تعزيز دورها في هذه التجمعات والمنظمات ليس مبعثه الرغبة في السيطرة أو الهيمنة الإقليمية، بمقدار ما تشكل هذه المشاركات وسائل سلمية تساعد الصين في تهيئة البيئة المناسبة لتنميتها الاقتصادية المنشودة ولضمان التكامل الإقليمي الصيني ولوحدة أراضيها، فضلاً عن ضمانها معالجة تهديد أساس للصين ألا هو الحركات الانفصالية سواء كانت تايوان أم ما يتعلق بإقليم (سيكانج)[1]، ومن ذلك كله يظهر بأن وظائف منظمة شنغهاي أخذت بالتدرج من وظائف اقتصادية واجتماعية إلى سياسية وأمنية ومن ثم عسكرية، وتشير المعطيات بأنها وظائفها سوف تستمر بالتوسع مع مرور الوقت متأثرةً بما يجري في البيئة الدولية والإقليمية من متغيرات وتطورات تنعكس عليها سلباً أم إيجاباً وهذا ما سيثبته أو ينفيه المستقبل [2].

(1) محمد فايز فرحات، هل تتحول منظمة شنغهاي إلى حلف شرق آسيوي؟ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2010، ص2

(2) Zhao Huasheng، op. cit. p35..

المطلب الثالث:

ترتيبات أمنية أخرى

على الرغم من اشتراك الصين بصورة مباشرة في إقامة مجموعة من التحالفات الأمنية والشراكات الإستراتيجية الثنائية وانضمامها إلى التكتلات الإقليمية المتعددة الأطراف السياسية منها والاقتصادية ذات الطابع الأمني،وذلك إدراكاً من قادتها بأهمية وضرورة هذه الترتيبات بوصفها مرتكزات قوية تتأسس فوقها بيئة أمنية مستقرة تساعدها على أداء دورها الإقليمي والعالمي الذي تطمح إليه، إلا أن الصين مع ذلك كان لها تأثير غير مباشر في العديد من التحالفات التي عقدت بين دول الإقليم سواءً أكانت هذه التحالفات موجهة بالأساس لاحتواء الصين وتطويقها أم لأسباب أخرى، ومنعها من مواصلها صعودها أم لأسباب أخرى ومن هذه الأحلاف ومواثيق الدفاع:

أولاً: العلاقة الأمنية الأمريكية – التايوانية

تستند هذه العلاقة الأمنية على قانون العلاقات مع تايوان والمعروف اختصاراً بـ(TRA) الصادر عام 1979، والذي تلتزم بموجبه الولايات المتحدة بتقديم المساعدات المناسبة إلى تايوان والتي تمكنها من الدفاع عن نفسها ولمواجهة القدرات المتزايدة لجيش التحرير الشعبي الصيني [1].

هذا وترجع حقيقة الارتباط الأمريكي بتايوان إلى ظروف وملابسات الحرب الكورية 1950-1953، فالولايات المتحدة التي كانت تقود تحالفاً أممياً تحت مظلة الأمم المتحدة قامت بإرسال أسطولها السابع إلى مضيق تايوان منذ بداية الأزمة الكورية لمنع نشوب أي نزاع بين تايوان وبين الصين الشعبية، لكن التدخل الصيني في هذه الحرب في

(1) David shqmbaugh A matter of Time: Taiwan's eroding Military advantage، The Washington Quarterly، vol 23، no2. Spring 2000، p123.

تشرين الثاني 1950، أعطى الولايات المتحدة المسوغ العملي لوضع تايوان تحت حماية الأسطول السابع الأمريكي لخشيتها من غزو الصين الشعبية لها [1].

ومن ذلك الحين ومروراً بعام 1979 (إذ عُقد قانون العلاقة بين الولايات المتحدة وتايوان) وحتى بداية القرن الواحد والعشرين وتحديداً عام 2000 تطورت العلاقة بين البلدين والتي بدأت تأخذ منحى إطار شبه تحالف رسمي جسده مشروع الكونغرس الأمريكي عام 2000 والمسمى بمشروع قانون تحسين أمن تايوان (TSEA) والمتعلق باستمرارية الحفاظ على قدرة تايوان الدفاعية وتطوير برامج التدريب والبحوث العلمية والعسكرية المشتركة وبناء شبكة الاتصالات المباشرة وتطويرها بين قيادتي الإدارة العسكرية والأمريكية المختصة بشئون الإقليم الباسيفيكي والإدارة العسكرية في تايوان[2].

وإذا ما أردنا معرفة الأسباب الموجبة التي دعت الولايات المتحدة إلى اعتماد هذه الإستراتيجية التحالفية مع تايوان فيمكن تحديد الأسباب في:

1- أهمية تايوان الإستراتيجية لأمن حلفاء الولايات المتحدة الآسيويين مثل اليابان والفلبين [3].

2- إن تايوان تمثل أنموذجاً للديمقراطية الآسيوية القائمة على وفق التصور الأمريكي وعلى تكامل الرأسمالية والديمقراطية عبر احتواء نمو الطبقة المتوسطة في نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية.

3- تعد تايوان ثالث أكبر مستثمر أجنبي في الولايات المتحدة [4].

---

(1) ابتسام محمد العامري، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مصدر سبق ذكره، ص111.

(2) Nancy Bern Kopf tucker، The Taiwan relations act and The Three Communiqués The Journal of international security affairs No. 7، Summer، 2004، p53.

(3) ماجدة صالح، اتجاهات الوحدة القومية في آسيا – كوريا، الصين في محمد السيد سليم (محرراً) آسيا التحولات العالمية، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1998، ص274.

(4) ابتسام محمد عبد، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مصدر سبق ذكره، ص115.

4- التحدي الصيني للولايات المتحدة في الإقليم، إذ تعد الصين المنـافس الأبـرز للولايـات المتحدة وذلك بفعل التنميـة الاقتصـادية والطفـرة الصـناعية التـي حققتهـا وانعكـاس ذلـك في تشجيع أغلب دول إقليم آسيا – الباسيفيك للانفراط من عقد التحالف مـع أمريكـا والالتحـاق بالصين، مما حدا بالولايات المتحدة إلى استعمال تايوان ورقة ضغط ضد الصين لموازنـة الهيمنـة الصينية على المنطقة[1].

وفي حقيقة الأمر فإن هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي تحكم الرؤى الأمريكية للتحالف مع تايوان تتلخص فيما يأتي [2]:

- تعد الولايات المتحدة أن أي حـل غـير سـلمي لمسـألة تـايوان يشـكل تهديـداً للسـلم والأمن الإقليمي ولمصالحها في المنطقة مما يدفعها إلى الالتزام بأمن تايوان.

- تمكين تايوان من الدفاع عن نفسها وجعلها قادرة على مواجهـة أي عـدوان وخصوصـاً من جانب الصين، ولذلك استمرت الولايات المتحدة وستستمر في بيع الأسلحة الدفاعيـة اللازمـة لتايوان.

- ترى الولايات المتحدة ضرورة الاحتفـاظ بحـق مقاومـة أي تصرف مـن شـأنه أن يغـير التوازن الإستراتيجي الإقليمي أو يهدد الأمن أو النظام الاقتصادي والاجتماعي في تايوان.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول بأن هذه العلاقة الأمنية موجهة بشكل أساس للتعامـل مع المأزق الأمني في المضيق التايواني، بمنع الصين من استعمال القوة لاسترجاع الجزيرة والإبقـاء على الأخيرة في حالة جاهزية دفاعية تامة.

---

(1) Guo Xian gang، Realism- The Bush Administration' s Foreign Policy، international studies، 6/9 2001، p11.

(2) بـدر حسـن شـافعي، العلاقـات الأمنيـة بـين الولايـات المتحـدة وتـايوان الخصـائص والتـأثيرات، قـراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (9)، 2001، ص20.

ثانياً: التحالف الأمني الأمريكي الياباني:

أُنشئ هذا التحالف بموجب الاتفاقية الأمنية التي وقعها الجانبان الأمريكي والياباني في عام 1951، والتي تم تجديدها في عام 1960[1]، وقد نصت هذه الاتفاقية على صيانة أمن اليابان والدفاع عنها عسكرياً والدفاع عن الأمن الإقليمي في الشرق الأقصى[2]، كما اتفق الطرفان على الاعتراف بوجود تهديد عسكري مشترك، والإعراب عن رغبتهما في إتباع عدة سياسات وتصرفات مشتركة ضد هذا التهديد، وتوافق رؤى الدولتين على أن الحرية السياسية والاقتصادية ينبغي المحافظة والدفاع عنها، وضرورة أن تنهض الولايات المتحدة بواجبها الأساس وهو الدفاع عن منطقة آسيا – الباسيفيك، بينما تقوم اليابان بحماية حدودها، مع منح الولايات المتحدة حق استعمال جميع المرافق العامة والخاصة اليابانية، لا للإسهام في أمن اليابان فقط بل ولصيانة السلام في الشرق الأقصى أيضاً، كما وتقدم نحو 130 مرفقاً ومنطقة لهذا الغرض في أنحاء البلاد، على أن تبذل اليابان أقصى الجهود في مجال المشاركة في تكاليف إقامة القوات الأمريكية فيهما[3].

ويعد هذا من أهم التحالفات الإستراتيجية في الإقليم، لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كونه يجمع بين الدولتين الأكبر اقتصادياً في منطقة الباسيفيك، فضلاً عن أن اليابان تعد الشريك الثاني للولايات المتحدة بعد (كندا) وعلى الرغم من حدة الخلافات التجارية والاقتصادية القائمة بين أمريكا واليابان، إلا أن لهما علاقات اقتصادية وثيقة،الأمر الذي يجعل من تلك الخلافات (هامشية) في نتائجها إذا ما قورنت بتلك العلاقات الوثيقة في المجال (السياسي – الأمني) هذا وتؤكد الولايات المتحدة على أهمية تحالفها مع اليابان بوصفه أحد أهم عناصر سياستها في المنطقة، فضلاً عن وجود قواتها

(1) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص150

(2) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص151.

(3) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص150.

فيه، ولولا هذا التحالف، لما أمكن للقوات الأمريكية التمركز في المنطقة فضلاً عن هذا فإن الوضع الإستراتيجي لليابان يهيئ للولايات المتحدة قاعدة الارتكاز للتحرك في المنطقة إذا ما نشب أي طارئ [1]، أما الموقف الياباني فإنه يتراوح حسب متغيرات الأحداث والمستجدات التي طرأت على هذا التحالف، ففي بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة فضلت اليابان استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة لمواجهة الغموض المحيط بروسيا، فضلاً عن التصدي للقدرات والطموحات العسكرية الصينية في إقليم آسيا – الباسيفيك، إلى جانب تأمين نفسها ضد خطر انتشار الأسلحة النووية والصواريخ في شبه الجزيرة الكورية، ولذلك تفضل اليابان العمل مع الولايات المتحدة لمواجهة هذه المشكلات [2]، ولكن منذ حادثة اغتصاب الجنود الأمريكيين للفتاة اليابانية في أيلول عام 1995 بمدينة اوكيناوا اليابانية، بدأ الكثير من اليابانيين في إعادة التفكير في قضية الوجود العسكري الأمريكي في الجزيرة، إذ يوجد ما يقارب الـ28 ألف جندي أمريكي في اليابان، ولذلك فقد بدأ اليابانيون في التساؤل: لماذا الوجود العسكري الأمريكي خاصة بعد اختفاء التهديد السوفييتي؟[3]، لتأتي متغيرات البيئة الدولية الإقليمية بمستجدات من أهمها الصعود الصيني وتهديده (حسب وجهة نظر القيادة اليابانية والأمريكية) للاستقرار الأمني في الإقليم، فعلى الرغم من أهمية الدور الصيني الإيجابي في بناء هذا الاستقرار الأمني، إلا أن الأسئلة لم تزل تطرح حول النوايا الصينية في الإقليم على المدى البعيد، إذ لم تعلن عن تخليها عن خيار اللجوء إلى القوة لاستعادة تايوان، إلى

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص96.

(2) عدنان صافي، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع)، 1999، ص371.

(3) shunji Taoka، the way to save The us. Japan Aliance، Nira Reviw، Summer 1997، p9.

جانب استمرارها في بنائها للمنشآت العسكرية في جزر سبرا تلي[1]، فضلاً عن التحديث المستمر لجيشها ومعداتها العسكرية والذي تهدف من ورائه ملء الفراغ الإستراتيجي الناشئ عن انهيار الاتحاد السوفييتي، وللوقوف بوجه آمال انبعاث القوة العسكرية اليابانية من جديد، ولموازنة القوة الأمريكية المتواجدة في المنطقة [2]، فكان لزاماً على هذا التحالف ترقب الآفاق المستقبلية للدور الصيني وهو ما تطلب إمساكاً ثابتاً ورصيناً بدفة هذا التحالف الأمني[3].

وفي إطار تطور التحالف الأمني الأمريكي الياباني وضمن مسعى الدولتين لاحتواء الصعود الصيني المتزايد والخشية من طموحاتها – أبرمت الدولتان في 29/تشرين الأول/ 2005، اتفاق تحالف إستراتيجي شامل ملحقاً للتحالف المبرم عام 1997، تضمن تنسيقاً غير مسبوق على المستوى ألعملياتي ورفعاً جزئياً للحظر المفروض على تصدير تكنولوجيا السلاح الأمريكي المقدم إلى اليابان، ولا شك أن النظام العالمي القائم، بتوقيع هذا الاتفاق التاريخي، قد بدأ يعرف تحولاً إستراتيجياً بالغ الأهمية باعتبار أن هذا التحول يعكس قبولاً ضمنياً من جانب دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة بتسليح اليابان وعدم إبقائها دولة منزوعة السلاح، في مواجهة صين مدججة بالسلاح، مقابل ذلك وفي إطار الرغبة اليابانية بتوسيع دورها في معادلة الأمن الإقليمية، فإن هذه التطورات التي حدثت على التحالف الأمريكي – الياباني، قد عملت على تأجيج المخاوف الإقليمية للصين من هذا التحالف، الأمر الذي جعل الصين تسعى إلى معادلة هذا التكتل الأمني وذلك بلجوئها إلى تحالفات أمنية أكثر عمقاً مع دول الإقليم وخصوصاً روسيا وكوريا الشمالية [4].

---

(1) مايكل جوفاثان وناغاشيما اكيهيسا، نقاط رئيسة يجب مراقبتها في العلاقات الأمنية الأمريكية – اليابانية، ترجمة خالد الصفار، محطات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 56،2001،ص 1-2.

(2) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص149.

(3) مايكل جوفاثان وناغاشيما اكيهيسا، مصدر سبق ذكره، ص2.

(4) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص97.

ولذلك يمكن القول أن وجود هذا التحالف يمثل أكبر عامل محقق للتوازن الأمني في الإقليم في مواجهة الصين (حسب التفكير الياباني) وأنه آلية أمنية إقليمية بدت المنطقة بحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى، وذلك لقدرته على مواجهة التشكيل المتجدد للتهديدات الأمنية الإقليمية كالتهديد الصيني والبرنامج النووي الكوري الشمالي، كذلك لموازنة القوى الكبرى وحركاتها الإستراتيجية المثيرة للمخاوف الأمنية على مستوى طرفي التحالف أو على مستوى الإقليم، فضلاً عن دوره في بناء الثقة والطمأنينة في كامل إقليم آسيا – الباسيفيك.

ثالثاً: التحالف الأمريكي – الكوري الجنوبي

لقد شكل هذا التحالف أحد المتغيرات الأساسية لمرحلة الحرب الباردة والذي أُنشئ بموجب اتفاقية الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين كوريا الجنوبية عام 1953 [(1)]، إذ يعد هذا التحالف الأمني أحد أكثر التحالفات الأمنية نجاحاً وأكثرها تأثيراً في البيئة الأمنية للإقليم [(2)].

ويرمي هذا التحالف إلى منع حدوث أي اختلال أمني في منطقة شبه الجزيرة الكورية، فضلاً عن تحسين شروط الأمن في الإقليم [(3)]، ولدعم التحالف الياباني–الأمريكي، بالشكل الذي يفضي إلى ترتيب الأوضاع الإقليمية بما يتلاءم ومتطلبات الدور الأمريكي في المنطقة[(4)].

وبعد انتهاء الحرب الباردة بزوال الاتحاد السوفيتي، قامت الولايات المتحدة بتقوية تحالفاتها العسكرية الثنائية وتعزيزها في الإقليم، وكان من بين تلك التحالفات، التحالف

(1) Lee Soo-Hyuny، The Rok-us. Combind defense in The New Security Environment East Asian review، vol 13، no، 1. 2000. P105.

(2) Lee Soo- Hyuny، Past Present، and future of The Korea- u.s Alliance East Asian Review institute For East Asian study vol، 15، No2، Summer 2003، p71..

(3) Lee Soo- Hyuny، The Rok-us. Op. cit. p166.

(4) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص97.

الأمريكي – الكوري الجنـوبي، بنيـة معـاداة الصـين الصـاعدة للحيلولـة دون قيـام بيئـة مناسـبة وهادئة تدعم التنمية الاقتصادية والثورة الصناعية القائمة فيها، إلى جانب الاسـتمرار بالوظيفـة الأساسية لهذا الحلف والمتمثلة بتثبيـت الاسـتقرار الإقليمـي مـن حيـث كونـه عامـل ردع ضـد التهديدات الكورية الشمالية بالعدوان على كوريا الجنوبية، وعامـل كـبح للتهديـدات الكوريـة الشمالية من أن تصبح قوة نووية جديدة في الإقليم بمساعدة صينية ومـن ثـم منـع أيـة إعاقـة للأمن الإقليمي بإثارة سباق تسلح جدي يتضمن بناء أسلحة الدمار الشامل وتطويرها[1].

وهنا يظهر تساؤل مهم مفاده ما هي المسببات الأساسية لاستمرار هذا الحلف،وما هـو المغزى الحقيقي لوجود مثل هذه العلاقة الدفاعية، ووجود قوات عسـكرية أمريكيـة في كوريـا الجنوبية، وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي معاينة مدى أهمية منطقة شبه الجزيـرة الكوريـة للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في إقليم آسيا – الباسيفيك، إلى جانـب أهميـة الشراكـة التجاريـة القائمة بين الطرفين، لاسيما أن كوريـا الجنوبيـة تـأتي في المرتبـة السـابعة في حجـم التجـارة مـع الولايات المتحدة، إذ يتجاوز مقدار التبادل التجاري معها نحو 30 مليار دولار سنوياً[2].

إلى جانب كل ما تقدم فأن التهديد الكوري الشمالي يبقـى الـدافع الأسـاسي الـذي يكمن وراء بقاء هذا الحلف، ولاسيما بعد إعلان الأخيرة عـن اسـتئناف العمـل ببرنامجهـا النووي عام 2003 (والذي أعلنت الصـين أحقيـة الشـعب الكـوري الشـمالي بالـدفاع عـن نفسه بـالطرائق التـي يجـدها مناسـبة) والضرر الـذي يمكـن أن تحدثـه هـذه الأحـداث للسياسات المتعلقة بالحد من الانتشار النووي (ومكافحة الإرهاب) وهما الأمـران اللـذان

(1) Lee Soo- Hyuny، Past Present…. Op. cit. p81 .

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص97.

ينظر إليهما على أن لهما قابلية عالية وكبيرة للاستعمال في ما وراء شبه الجزيرة الكورية[1].

ومما يؤكد ما تقدم المناورات العسكرية الضخمة التي أجرتها الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية، والتي استمرت ثمانية أيام، وجاءت بعد الاعتداءات الكورية الشمالية على جزر حدودية لكوريا الجنوبية في تشرين الثاني/ 2010، والرامية إلى إيصال رسالة إلى القادة في كوريا الشمالية، من أن التحالف الأمريكي – الكوري الجنوبي ما يزال يحظى بتماسكه السابق وبالشكل الذي يسمح لكوريا الجنوبية باستعمال مزايا هذا التحالف في مواجهة الأعمال الاستفزازية لجارتها الشمالية، الأمر الذي دفع بالصين إلى التفكير بضرورة تهدئة الأحداث في المنطقة خوفاً من نشوب حرب لا يعرف نتائجها، وهذا ما دفع بالقيادات الصينية إلى القيام بدعوة كوريا الشمالية إلى قبول استئناف المحادثات السداسية وبالشكل الذي يضمن الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي سارعت فيه كل من الولايات المتحدة واليابان إلى تأييد هذا المقترح وذلك لذات السبب الذي دفع بالصين إلى تقديمه[2].

نستخلص مما تقدم ذكره في أن إقليم آسيا – الباسيفيك يزخر بالعديد من الإشكاليات الأمنية ذات التأثيرات والأبعاد الإقليمية والعالمية التي ألقت بظلالها على مسار التفاعلات الأمنية الحاصلة في الإقليم، الأمر الذي دفع بالدول الفاعلة في الإقليم إلى إيجاد ترتيبات أمنية ثنائية ومتعددة تساعدها على تعزيز ودعم مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وإلى محاولة العديد من الدولة المهددة في نظامها السياسي والقيمي (مثل) كوريا الشمالية والصين (بدرجة أقل) إلى محاولة استكشاف طرف يمكن أن يساعدها على إثبات نفسها على المسرح الأمني في الإقليم، للحيلولة دون ابتلاعها من

(1) محمد صادق مكي، السياسة الأمنية الأمريكية والكوريتان، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (4)، 2004، ص39.

(2) أحمد قنديل، مصدر سبق ذكره، ص78.

قبل الدول الفاعلة كالولايات المتحدة مثلاً، الأمر الذي يجعل من وسائل هذه الدول التي تستعملها لإثبات مكانتها، أدوات تهديد للاستقرار الأمني في الإقليم، الأمر الذي دفع بكل هذه الدول ومن بينها الصين للإجماع على فكرة أساسية، ألا وهي ضرورة تدعيم وتعزيز هذه الترتيبات سواء أكانت ثنائية أم متعددة لغرض جعلها بمثابة ركائز أساسية للتوازن الإستراتيجي تتكفل بمنع حدوث أية اختلالات واختناقات أمنية مفاجئة تجر الإقليم وحتى العالم إلى أزمات قد تصل إلى حد الحروب المدمرة.

من هنا يبرز الدور الصيني في كل الإشكاليات والترتيبات الأمنية القائمة في إقليم آسيا-الباسيفيك، بوصفه أحد الأدوات الرئيسة التي تساعد في حفظ الاستقرار الأمني في الإقليم المذكور، فغالبية دول منطقة آسيا- الباسيفيك تحتاج إلى الإمكانيات المادية الصينية ولاسيما الاقتصادية منها في أطار دعم اقتصادياتها الوطنية التي بدت في المدد الأخيرة تمر بأزمات حادة قد تصل إلى مستويات تنهار فيها تلك الاقتصاديات، ولأجل ذلك فالصين تُعد أحدى القوى المحورية والفواعل الرئيسة الذي تتفق عليه كل دول الإقليم على إن يكون راعياً للسلام والاستقرار الأمني في منطقة آسيا- الباسيفيك وذلك من خلال الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في كل ما مقام من ترتيبات أمنية لاسيما ذات الأبعاد الاقتصادية منها في الإقليم.

ومن هنا نستنتج أن الصين تضطلع بدور بارز ومؤثر في مجمل الإشكاليات والترتيبات الأمنية القائمة في إقليم آسيا- الباسيفيك مستندة إلى الإنجازات الاقتصادية والصناعية التي حققتها وبالشكل الذي يجعلها دولة تمتلك من وسائل التأثير ما تّمكنها فرض شروطها في أي ترتيب امني يقام في الإقليم، ومن المتوقع أن يزداد هذا التأثير بشكل أكبر في المستقبل إذا أستمر الصعود الصيني بهذه الوتيرة.

الفصل الرابع

المشاهد المستقبلية للدور الصيني في ترتيبات الأمن لإقليم آسيا – الباسيفيك

الفصل الرابع

المشاهد المستقبلية للدور الصيني في

ترتيبات الأمن لإقليم آسيا – الباسيفيك

من نافلة القول إن الدراسات المستقبلية أصبح لها مكانة ودور كبيرين في صياغة الكثير من مسالك الدراسات الإستراتيجية واتجاهات تطورها وبشكل يسعى إلى توخي الموضوعية والدقة في طرح هذه الدراسات وهو ما يساعد على إعطاء مؤشرات ومعطيات مفيدة للحقل الأكاديمي وللأكاديميين، وكذلك للمحللين السياسيين والإستراتيجيين وصانعي القرار السياسي في الدول.

وإذا كان من الصحيح القول بأن الزمن القادم (المستقبل) لم يأتِ بعد (ولا تعرف حتى اتجاهاته ومساراته في بعض الأحيان) الأمر الذي يجعل من الرغبة في معرفة آفاقه وتفاصيله أمراً بالغ الصعوبة، فأنه من الصحيح القول في المقابل بأن الاعتماد على عدد من المعطيات والمدخلات تمكننا من إيجاد الإطار العام لهذا المستقبل.

وفي ضوء ذلك، فأن هذا الفصل سيعتمد في اتجاهاته العامة على (منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط) الذي يعد من أهم المناهج العلمية المعتمدة أكاديميا في بناء المشاهد المستقبلية وفي ضوء ما جاء بتعريف (عمر الخطيب) لهذا المنهج، (بأنه اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة، والتي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة) [1].

ومن هنا وفي ضوء ما سبق ذكره ولمعرفة ما يمكن أن يكون عليه الدور الصيني في المستقبل القريب والبعيد في الإقليم ومدى تأثيره وتأثره بترتيباته الأمنية ومتغيراته

(1) نقلاً عن سامر مؤيد عبد اللطيف: الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة جنوب شرق آسيا : مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2000، ص122.

الإستراتيجية، عمد هذا الفصل بالأستناد إلى مجموعة من المعطيات والمدخلات ذات الارتباط بالموضوع إلى بناء ثلاثة مشاهد مستقبلية يعتمد تحقق كل واحد منها على مجموعة من الشروط والمتغيرات والتي إذا ما حدثت فإن تلك المشاهد تكون قابلة للتحقق، وذلك في إطار ما يعرف بفرص أو عوامل تدعيم المشهد المستقبلي، والتي تعد المفاتيح الرئيسة التي يمكن من خلالها التعرف على آفاق ومسارات أي فرض مستقبلي والتعرف على مدى قربه أو بعده من الواقع، ولكن إلى جانب عوامل تدعيم المشهد، توجد عوامل معرقلة له تعرف بالكوابح التي تعترض فرص تحققه، ولذا سيتم في هذا الفصل طرح نص المشهد ومن ثم عرض فرصه وكوابحه في إطار عملية تقييميه ذات نظرة مستقبلية علمية مستندة إلى معطيات الماضي والحاضر وذلك لبيان إمكانية تحقق هذا المشهد من عدمه.

وانسجاماً مع التساؤل الذي تم طرحه في بداية الدراسة حول رغبة الصين في أداء دور قيادي على مستوى إقليم آسيا – الباسيفيك وإمكانية تحقق ذلك عن طريق تعزيز وتكثيف دورها في ترتيباته الأمنية لما لذلك من تأثير كبير في تحقق هذه الرغبة، وانعكاس ما تتمتع به الصين من مقومات القوة على دورها المذكور، أم أن هذه المقومات ليست بالمستوى الذي يسمح لها بالتفرد في قيادة الإقليم بل يسمح لها بمشاركة قوى إقليمية أو ربما بمشاركة إقليمية وعالمية لقيادته، **ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مشاهد تم توزيعها إلى ثلاثة مباحث وكالاتي :**

المبحث الأول: يتناول مشهد انفراد الصين في قيادة الإقليم وذلك من خلال اضطلاعها بدور قيادي لترتيباته الأمنية.

المبحث الثاني: درس مشهد الشراكة الصينية مع دول الإقليم (اليابان – الهند- استراليا) في قيادة الإقليم.

المبحث الثالث: كشف مشهد الشراكة الإقليمية والدولية لقيادة الإقليم (الولايات المتحدة، الصين، روسيا الاتحادية، اليابان،الهند، استراليا).

المبحث الأول

مشهد انفراد الصين في قيادة إقليم آسيا- الباسيفيك

يفترض هذا المشهد بأن مقومات القوة (المادية منها والمعنوية) التي تتمتع بها الصين ستمكنها من القيام بدور رئيس ومحوري في تحديد مسارات الترتيبات الأمنية ووظائفها التفاعلية في الإقليم، الأمر الذي سيهيئ الفرصة السانحة للصين للقيام بدور كبير هو قيادة الإقليم والانفراد بتلك القيادة، وبالاتجاه الذي يضمن لها بيئة أمنية إقليمية مستقرة تساعدها في تحقيق طموحها الكبير في الصعود إلى مصاف الدول العظمى.

إن هذا الافتراض يتعلق بجملة من الفرص والكوابح الداعمة والمعرقلة في الوقت نفسه لتحقق هذا المشهد يكمن تحديدها كما يأتي:

أولاً: على المستوى السياسي – الأمني

ففي البدء وعلى الصعيد الداخلي، فلقد انعكست طبيعة النظام السياسي الصيني وشكله (المتمثل بسيطرة الحزب الشيوعي على عملية صنع القرار السياسي للدولة) على مجمل مفاصل الحياة السياسية، إذ شكلت رغبة القيادات الصينية في جعل بلدها قوة ذات نفوذ وتأثير سياسي لا يمكن تجاهله في الإقليم ، الأساس في تحديد كيفية التعامل مع دول الإقليم، وبالشكل الذي ينعكس إيجاباً على مسألة قبول هذه الدول بالدور القيادي للصين في المنطقة، مما جعل هذه القيادات تدرك أن الأمر مرتهن أولاً وقبل كل شي بتحقق أولويات أساسية داخلية أهمها الاستقلال السياسي الكامل والوحدة الصينية، وتحقق السلام، وبالفعل استطاعت الصين في إطار سعيها لتحقيق ذلك من استرجاع كل من هونغ كونغ وماكاو في الوقت المحدد لهما عام 1997، الأمر الذي سوف يحفزها كثيراً في المستقبل المنظور على استكمال وحدتها الوطنية وذلك بضم تايوان وإرجاعها إلى البر الصيني بعد انفصال دام أكثر من ستين سنة سواء أكانت طريقة الاسترجاع سلمية أم

بالقوة، ولكن المعطيات تشير إلى عدم رغبة الصين استرجاع تايوان بالطرق العسكرية على الأقل في الوقت الحاضر[1].

أما على الصعيد الإقليمي والدولي وفي الجانب السياسي كذلك، تعد الصين من القوى السياسية الكبرى في العالم بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن ولها من وسائل الضغط السياسية ما تستطيع من خلالها استقطاب الدول الآسيوية وصفها إلى جانبها لاسيما ما تقوم به وما تتخذه من مواقف في المحافل الأمنية الإقليمية وذلك بإتباعها سياسة الدعم والتأييد لمواقف الدول الآسيوية في مواجهة ما تتعرض له من قبل القوى الكبرى الأخرى، وبشكل خاص في المسائل الأمنية والاقتصادية لاسيما وأنها استطاعت إبراز بعض معالم هذه القوة الدبلوماسية في محيطها الإقليمي من خلال اشتراكها ورعايتها لمحادثات الأطراف الستة المعنية بحل مشكلة البرنامج النووي الكوري الشمالي، وكذلك دورها البارز في تقريب وجهات النظر بين شطري شبه الجزيرة الكورية الشمالي والجنوبي[2].

أما فيما يتعلق بالجانب الأمني فعلى المستوى الداخلي، بدأت الصين تتخذ خطوات مهمة في هذا المجال من أهمها العمل باتجاه القضاء على مصادر الصراع وردم الفجوة الحاصلة بين الأقاليم الساحلية الغنية والأقاليم الداخلية الفقيرة إلى جانب توجهها إلى خلق درجة من التناسب بين السكان والموارد، وذلك في إطار سعيها لمواجهة ما يمكن أن تثيره هذه الإشكاليات من صراع وتصدع لوحدتها الداخلية، الذي ينعكس بالتالي على الاستقرار الأمني الداخلي للصين، وتطبيقاً لذلك فقد جاءت خطة التنمية الوطنية البعيدة المدى حتى عام 2010 والموثقة عام 1996، والتي أكدت في بنودها على

(1) ينظر: حسن أبو طالب، مصدر سبق ذكره، ص ص 228-229.

(2) نزار إسماعيل عبد اللطيف، الصين التحديث الأطلسي الجديد، مجلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 7، 2000، ص 115.

ما أسمته بتضييق الفجوة بين الأقاليم الصينية وذلك لتحقيق الرفاه ومنع حدوث اختلالات داخلية يمكن أن تؤدي إلى مشكلات أمنية [1].

ولذلك فإن الصين ستستمر في وضع مثل هذه الخطط للتعامل مع هذه الإشكاليات ذات الطابع الداخلي، الأمر الذي يدفع إلى القول بأنها ستنجح في المستقبل في إعادة التوازن التنموي الداخلي في البلاد مما يجعلها بعد هذه الخطوات قادرة على أن تحجم وتقمع أي نزوع داخلي للانفصال لا يضع في حساباته المصلحة القومية العليا للبلاد.

والمستوى الإقليمي، فقد بدأت الصين ومنذ مدة ليست بالقصيرة في توسيع إجراءات بناء الثقة بينها وبين الدول الإقليمية المشتركة معها في إشكاليات على المياه الإقليمية، إذ توصلت إلى اتفاقية إخطار مسبق مع اليابان في شباط 2001، تضمن منع أية تصادمات أو تعارض ما بين أنشطة البلدين في بحر الصين الشرقي وبشكل يعمل على ضمان الهدوء في هذه المناطق، الأمر الذي سيشكل أنموذجاً مرغوباً به لإيجاد حلول لإشكاليات مماثلة، لاسيما أن هذا النوع من الترتيبات الأمنية هو ترتيب ثنائي ولا يوجد ما يمنع أن يتحول إلى ترتيب أمني متعدد الأطراف مستقبلاً[2].

فضلاً عن ذلك وضمن إطار التحرك الأمني الإقليمي الصيني لإيجاد حلول سلمية لما يتعرض له دورها القيادي في الإقليم من تحديات ولإيجاد بيئة أمنية مستقرة ومهيئة لتحقيق هذا الطموح، فقد تم توقيع إعلان (نظام الانضباط وتنظيم السلوك في بحر الصين الجنوبي) بين الصين ومنظمة الآسيان في تشرين الثاني / 2002 [3]، إذ إن هدف هذا الإعلان هو ضبط النفس في إدارة النشاطات التي يمكن أن تؤثر على السلام والاستقرار

(1) محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية، مصدر سبق ذكره ، ص24.

(2) Ji Guoxing Rough، waters in the south China Sea: Navigation issues and confidence-Building measures، Asia Pacific issues، no53، August 2001،p7.

(3) Mark. J، Valencia، Domestic Politic Fuels Northeast Asian Maritime disputes، Asia Pacific Issues، No 43، April 2000، p6.

الأمني الإقليمي مستقبلاً، وتضمن ذلك الامتناع عن أي عمل يتعلق بإقامة نشاطات في الجزر غير المأهولة في الوقت الحاضر، إلى جانب تجميد التراكيب التي تم إنشاؤها من قبل الصين في المناطق المتنازع عليها، ومن ثم فأن هناك تأكيداً صينياً صريحاً بضرورة تحويل جهودها من أسلوب الصراع بخصوص النزاعات في المياه الإقليمية إلى أسلوب التعاون،وإلى دعم الحلول السلمية لهذه النزاعات، وضمن الإطار الأمني وفي الجانب الإقليمي كذلك، تظهر نقطة مركزية وهي أنه على الرغم من تنامي مقومات الصين السياسية والاقتصادية والعسكرية بشكل يدعو إلى الريبة، إلا أنها سوف تكون في المستقبل قوة بناءة وليست هدامة لاستقرار الأمن الإقليمي، وأن ما يزيد من حقيقة هذه النقطة هو ازدياد قناعة دول الإقليم بهذه الحقيقة، وهو ما أفصحت عنه العديد من الدول الإقليمية من أن الصين لا تمثل تهديداً للإقليم، بل طرفاً محورياً ومؤثراً يملك من الإمكانيات ما يجعل دول الإقليم بأمس الحاجة إليه حاضراً ومستقبلاً، ففي أزمة القدرات النووية الكورية الشمالية عام 1994، كانت هي القوة الإقليمية الأولى الأكثر اقتراباً من حل المشكلة، كما أخذت تمارس دوراً إيجابياً في منع حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، ومن جانب آخر فقد طرحت مفهوم (الأمن الجديد)، رداً على نظرية التهديد الصيني، يقوم على استبدال المجابهة بالحوار والنزاعات بمحادثات السلام والتعاون بدلاً من التنافس [1].

إن المساعي الحميدة التي قامت بها الصين تجاه أمن الإقليم والهادفة إلى تهدئة المخاوف حيال بروزها بدت تعطي ثمارها في مسألة توليها للقيادة في الإقليم، وفي إطار ذلك أعلنت العديد من دول الإقليم من بينها سنغافورة وتايلاند وغيرها وبشكل صريح وعلني بأنهم لا يرون في الصين تهديداً أمنياً بل يرونها دولة يمكن أن تحفظ الاستقرار

(1) حسن أبو طالب، مصدر سبق ذكره، ص 229.

الأمني في الإقليم الباسيفيكي، من خلال وجودها بوصفها موازن للقوة وللتواجد الأمريكي في المنطقة[1].

أما على المستوى الدولي وفي الجانب الأمني أيضاً فإن الصين أصبحت أحد أهم الأعمدة الدولية الرئيسة في (مكافحة ما يسمى بالإرهاب) التي تأتي ضمن الحرب التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية على المجموعات الإرهابية في العالم، فكما أن الإرهاب يمثل التحدي الأول للإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة فكذلك هو يمثل تهديداً مباشراً للوحدة الوطنية الصينية، ولذلك تلاقت وتفاعلت اهتمامات كل من الولايات المتحدة والصين في تحقيق الاستقرار الأمني للإقليم وذلك لكونها تعد قوة رئيسة في آسيا وأن الولايات المتحدة هي قوة رئيسة في الباسيفيك، وان الطرفين يهدفان إلى رعاية السلام والاستقرار في آسيا – الباسيفيك وذلك من خلال الاشتراك في الترتيبات الأمنية المتعلقة (بمكافحة الإرهاب) والترتيبات الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية في إقليم آسيا – الباسيفيك [2].

ومن جهة أخرى فإن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الحرب على (الإرهاب) وانهماكها بحربها في العراق وأفغانستان، دفعها باتجاه أن تعطي الصين دوراً أكبر في تحركاتها الأمنية في الإقليم للمحافظة على الأمن في آسيا – الباسيفيك، لاسيما فيما يتعلق بالملف النووي الكوري الشمالي،إذ حثت الولايات المتحدة الصين لتأخذ على عاتقها مسؤولية منع كوريا الشمالية من مواصلة تطوير برامج أسلحتها النووية إلى جانب العمل على بناء الثقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة [3].

(1) ينظر: كاظم هاشم نعمة، سياسية الكتل، مصدر سبق ذكره، ص 221.

(2) ولمزيد من التفصيل ينظر: جسام الإمام، أمريكا والصين: التعاون والصراع والإستراتيجية، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام الدراسات الإستراتيجية)، العدد2، 1999، ص ص33-35.

(3) Matron Abramowitz and Stephen Bosworth، Adjusting to the new Asia، foreign affairs، vol 82، No4، July، August، 2003، p126.

ومما سبق فإن المستقبل ربما ينبئ بأن الصين سوف تكون الدولة القائدة للإقليم، لاسيما فيما يتعلق بتحقيقها للاستقرار الأمني الإقليمي، وقدرتها على ذلك تتجسد من خلالها قوة دورها في الترتيبات الأمنية المتخذة بهذا الشأن، ولا أدل على ذلك من إنشاء ما أُطلق عليه بـ(مؤتمر سياسة أمن منتدى الآسيان الإقليمي) (ARf) الذي عقد اجتماعه الأول في تشرين الثاني 2004 في الصين، والذي أوصى بتطوير آليات التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف ووسائله، كالتعاون ألاستخباراتي والاشتراك ألمعلوماتي وبناء القدرات وبرامج التدريب للتعامل مع التحديات الأمنية غير التقليدية (كالإرهاب وتهريب المخدرات)[1].

ومن جهة أخرى وعلى الرغم من الفرص التي ذُكرت آنفاً، والتي تتحدث عن أن المتغيرات والأحداث الأمنية تدعم تولي الصين دور الدولة القائدة للإقليم، إلا أن هناك العديد من الكوابح التي تعرقل تحقق هذا المشهد منها وعلى المستوى الداخلي، وفي الجانب الأمني، فإن العديد من الآراء الأكاديمية تتحدث عن أن الصين مقبلة على مستقبل وخيم تتفتت فيه إلى دول عدة، والذي يدعم هذا الحديث ما تشهده أقاليم الصين الداخلية من دعوات للانفصال من أهمها دعوة المسلمين في إقليم (سيكانج) للانفصال وتأسيس دولتهم، إلى جانب ذلك رفض تايوان النهائي للانضمام إلى الصين، واستعدادها لدخول حرب بمساعدة الولايات المتحدة ضد الصين من أجل عدم تحقق هذا الأمر، ويتفاعل مع ذلك كله وجود بعض الدراسات التي تؤكد أنه على الرغم من عودة مكاو وهونغ وكونغ إلى البر الصيني إلا أن مبررات ودعوات الانفصال ما زالت ماثلة بوصفها خيارات أمام هذه الأقاليم، إن ذلك كله إذا ما تحقق فإنه سوف يؤدي إلى إرباك خطير في أوضاع الإقليم مستقبلاً، مما قد يؤثر سلباً على الدور الصيني فيه.

(1) Asian security community، Asian vision 2020، Asian annual report 2004 – 2005- pp14-15 internet .www.aseansee.org .

أما على المستوى الإقليمي فإن متغيرات الأحداث لا تنبئ بأن النزاعات المتعلقة بالسيادة على الجزر والمياه الإقليمية سوف تُحل، بل إن المعطيات تظهر بان الأمور سوف تتفاقم إلى الأسوأ وذلك في إطار الحاجة إلى الموارد ومصادر الطاقة، ولا أدل على ذلك من ازدياد حدة المنافسة الصينية – الفيتنامية على أحقية كل منهما على مجموعة من الجزر. إن أمراً كهذا سوف يشغل الصين عن تطلعاتها في تحقيق بيئة أمنية مستقرة ومُتقبلة لدورها بوصفها قائدة للإقليم، الأمر الذي سيجعل من الصين دولة هدفها الأول والأخير هو المحافظة على مكتسباتها الداخلية والإقليمية وعدم الظهور بمظهر المستعد للدور القيادي في الإقليم.

أما على المستوى الدولي فإن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من اعتمادها الكبير على الصين في عميلة (مكافحة الإرهاب) إلا أنها ما زالت تتخوف منها بوصفها دولة تسعى للهيمنة على المنطقة خصوصاً بعد ما حققته اقتصادياً من نتائج وما تحققه يوماً بعد يوم من تطوير لترسانتها العسكرية وقدراتها القتالية، ولذلك فإن كل هذه الأمور ستقف موقف المعرقل لما تسعى له الصين من الدور البارز والقيادي في الإقليم[1]".

ثانياً: على المستوى العسكري

فعلى المستوى الداخلي، وفي الجانب العسكري يُعد جيش التحرير الشعبي الصيني أكبر جيش في إقليم آسيا- الباسيفيك وفي العالم من الناحية العددية، وبنسبة 7،25% من عدد العسكريين في العالم، إلى جانب سعي الصين المستمر لتطوير قدراتها العسكرية، وهذا ما دفع العديد من الأكاديميين المتخصصين بالشأن الصيني إلى القول إن القرن الحالي سيكون مسرحاً لتفوق الصين في كافة الميادين ومنها العسكرية[2]، وما يدعم

(1) مكاو تعود إلى البر الصيني، مجلة معلومات دولية، (دمشق، مركز المعلومات اليومي)، العدد (62)، خريف 1999، ص 145.

(2) مسعد الششتاوي أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص128.

هذا التنبؤ من أحداث، اهتمامها بالعديد من الأولويات العسكرية على المستوى الداخلي وضمن إطار قوتها القومية، وتطوير قدراتها العسكرية الجوية والبحرية، وبالشكل الذي يفوق ما يمتلكه أقرانها من جيرانها الآسيويين من قوة تطويرية لقدراتها العسكرية، فضلاً عن السعي إلى خفض عدد أفراد الجيش بمقدار 200 ألف جندي وذلك بهدف تحسين هياكل القوة العسكرية ورفع النوعية على حساب الكمية، والعمل على تدريب قطعات عسكرية معينة على القيام بعمليات خاصة تتعلق بـ (محاربة الإرهاب) التي باتت الصين فيها واحدة من أكثر الدول في العالم تهديداً من قبل الإرهاب خصوصاً الإرهاب الداخلي الناجم عن النزاعات الانفصالية لأقاليمها الداخلية [1] إلى جانب ذلك تتمتع الصين بقدرات عسكرية وتكنولوجية عسكرية مهمة (تم ذكرها في الفصل الثاني من هذا البحث) كل ذلك يجعل من الصين إحدى أهم الدول المرشحة التي يمكن ان تسود الإقليم في المستقبل المنظور، وذلك بفضل مقومات قوتها وعلى رأسها القوة العسكرية المدعومة اقتصادياً، أن كل ذلك يأتي نتيجة تطويرها لعقيدة جنودها العسكرية المتمثلة بسعيها لأن تصبح الدولة القائدة في الإقليم أدراكاً منها بأنها الأجدر للقيام بهذا الدور من أية دولة أخرى في الإقليم.

إقليمياً وفي إطار الجانب العسكري نفسه، فالصين أصبح لديها ثقل كبير إن لم نقل دوراً قيادياً في مجمل الترتيبات الأمنية والعسكرية في إقليم آسيا- الباسيفيك، وذلك من خلال امتلاكها لإستراتيجية عسكرية إقليمية واضحة الأهداف والوسائل وذات تأثير في محيطها الإقليمي، فقد كانت وما زالت مصدراً مهماً لتسليح العديد من الدول الآسيوية ومن ثم انعكاس ذلك على تعزيز مكانتها في الترتيبات الأمنية والدفاعية في الإقليم، هذا وتأتي كل من الهند وباكستان وفيتنام وكوريا الشمالية في مقدمة الدول التي تحظى بدعم عسكري صيني، ولذلك ستركز في المستقبل القريب على تعزيز دورها في عدد من

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص129.

الترتيبات الأمنية لخلق مجموعة آسيوية سياسية وعسكرية كاملة تحت قيادتها تستطيع الدخول في حوار وتفاهم إستراتيجي وعلى المستويات كافة مع القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا الأمنية الإقليمية الشائكة [1].

ولذلك ستسعى الصين في إطار طموحها في قيادة الإقليم إلى تدعيم قدراتها العسكرية وتوجيهها باتجاه تأكيد نفوذها خارج حدودها وذلك من خلال تكثيف علاقاتها مع جيرانها الآسيويين، والاستفادة من رغبتهم في جعل الصين دولة محورية في تحديد مسارات الترتيبات الأمنية المُقامة بين تلك الدول وبين الصين[2].

وفي إطار تعزيز لمبادرتها الإقليمية الأمنية ذات الطابع العسكري وفي سعيها لتفنيد مقولة التهديد الصيني أكدت وتؤكد الصين دائماً على ضرورة تفعيل الأطر العامة للاتفاقيات والترتيبات الأمنية في الإقليم وبالشكل الذي يحقق بيئة أمنية سليمة من النزاعات الحادة، ومن أمثلة ذلك توقيع الصين على بروتوكول اتفاقية إخلاء منطقة جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية (SEAWFZ) التي تأتي تتويجاً لمسعى الصين في بناء أطر تعاون تعزز من ثقة الأطراف بمواقف بعضها البعض بخصوص عدم استعمال الآلة العسكرية وسيلة لحل النزاعات الإقليمية[3].

أما دولياً وفي الجانب العسكري ذاته، فإن الصين تسعى جاهدةً من أجل الحصول على القوة العسكرية اللازمة التي تمكنها من تحقيق توازن عسكري على المستوى الإقليمي وحتى العالمي مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص ومع القوى الكبرى الأخرى على وجه العموم [4]، وفي هذا المجال تشير المعطيات إلى أن معدلات الإنفاق

(1) نقلاً عن نزار إسماعيل عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص115.

(2) هدى متيكيس: إنجازات الصعود الصيني، تحرير هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 2006، ص151.

(3) ينظر: محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص316.

(4) أبو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 142، 2000، ص181.

العسكري الصيني المتصاعدة باستمرار تثير مخاوف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلا أنه سيكون من مصلحة تلك الدول أن يكون للصين مكانة دولية (تحقق للصين أهدافها الإستراتيجية) وفي الوقت ذاته تجعلها قوة دولية مسؤولة ومساهمة بشكل أساس في التفاعلات الأمنية التي تتحكم في مسار الأمن الإقليمي والعالمي [1]، وبالفعل ظهرت دعوات كثيرة داخل الولايات المتحدة للتحالف مع الصين وعدم التعامل معها بوصفها عدواً وذلك للاستفادة من الإمكانيات الصينية وخصوصاً الاقتصادية منها.

وعلى الرغم مما ذكر من فرص داعمة لتحقق المشهد، إلا أن هناك بعض الكوابح المعرقلة لتحققه منها وفيما يخص الجانب العسكري، وعلى المستوى الداخلي لايزال عدد جيش التحرير الشعبي الصيني كبيراً، الأمر الذي يوحي بأن الجيش الصيني لا يزال محكوماً بعقيدة الكم على حساب النوعية وهذا يتنافى مع إستراتيجية الجيوش الحديثة من حيث تركيزها على القوة الجوية والقوة الصاروخية على حساب عدد أفراد الجيوش، والأمر الآخر الذي يعد من معرقلات تحقق هذا المشهد، هو أن أغلب الصينيين يلتحقون بالجيش الصيني بسبب البطالة، الأمر الذي يجعل من الجيش المذكور عبارة عن (مؤسسة رعاية اجتماعية) تقدم المرتبات خصوصاً إذا علمنا أنه لا يوجد نظام الخدمة الإلزامية في الجيش الصيني [2].

أما إقليمياً، فإنه على الرغم من إعلان العديد من الدول الإقليمية من أن الصين لا تمثل تهديداً للأمن الإقليمي، إلا أن هناك دولاً أخرى تخشى من رجوع الصين إلى ماضيها العسكري، من خلال امتلاكها الترسانة العسكرية التي تحفزها لذلك يدفعها إلى تلك الرؤية وجود شعور لدى دول الإقليم من أن الصين تسعى إلى السيطرة على الإقليم عسكرياً، (لاسيما بعد تلويحها بإمكانية استعمال القوة العسكرية لاسترجاع

(1) هدى ميتكيس، مصدر سبق ذكره، ص151.

(2) قارن مع فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص85.

تايوان) ولكن الفرصة لم تحن بعد وذلك بسبب وجود العديد من المتغيرات والأحداث والقوى الفاعلة وعلى رأسها الولايات المتحدة تمنع الصين من إظهار رغبتها هذه، ولكن تلك القوى ربما ستقبل بهذا الدور العسكري الصيني مستقبلا، الأمر الذي تخشاه دول الإقليم وبشدة.

أما على المستوى الدولي، فإن الصين مازالت بحاجة للتكنولوجيا العسكرية من الخارج، فهي مازالت بحاجة إلى مساعدة بعض الدول الإقليمية، منها روسيا الاتحادية لإمدادها بالتكنولوجيا اللازمة لصناعة بعض أنواع الطائرات والغواصات اللازمة لحماية أمن مياهها الإقليمية، ومن ثم فإن الصين ما تزال تعاني من ضعف الجانب العسكري إذا ما قورنت بالقوى الكبرى الباسيفيكية وغير الباسيفيكية .

ثالثاً- المتغيرات الاقتصادية:

فعلى المستوى الداخلي والمتتبع للسياسات الاقتصادية الصينية طوال السنوات الماضية، يلاحظ أن توجهاتها نحو اقتصاد السوق لم تتبنَ السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، إذ صيغت هذه السياسات على وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية كما تتبناها الرؤية الأمريكية، مع تعديل الاشتراكية، وعدم التشبث بها بعد أن أصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية، منطلقة من أن كلاً من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير، ويمكن تهجينها وفقاً لظروف المجتمع الذي تطبق فيه، ولذلك فإن المؤشرات تظهر بأن الصين سائرة في طريق وضع منهج اقتصادي شامل لنفسها يتناسب مع خصوصيتها الذاتية والحضارية[1].

(1) مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص87.

الشكل رقم (2): مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-2050)

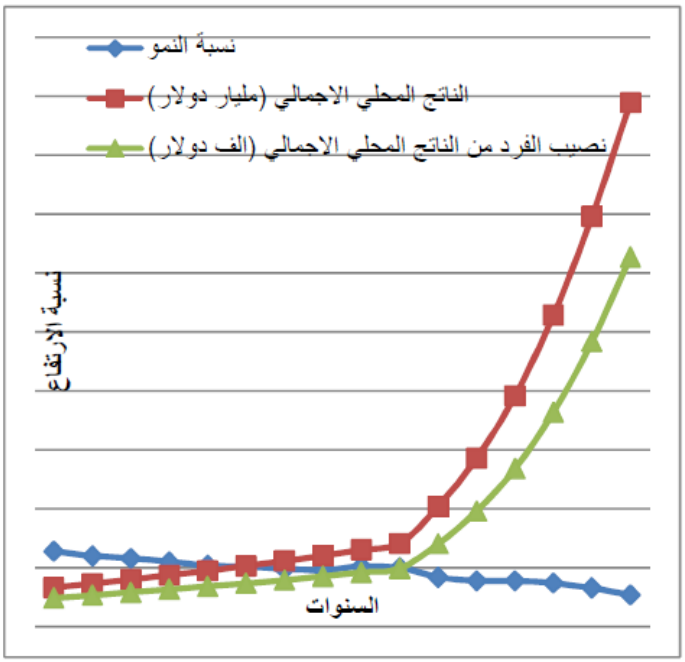

الجدول رقم (9): مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011-2050)

السنة	نسبة النمو %	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)
2011	6.4	3.316	2.453
2012	6.0	3.650	2.682
2013	5.8	4.002	2.922
2014	5.5	4.371	3.171
2015	5.2	4.754	3.428
2016	5.1	5.156	3.696
2017	4.9	5.589	3.981

السنة	نسبة النمو %	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)
2018	4.8	6.041	4.283
2019	5.1	6.538	4.613
2020	5.0	7.070	4.965
2025	4.2	10.213	7.051
2030	3.9	14.312	9.809
2035	3.9	19.605	13.434
2040	3.7	26.439	18.209
2045	3.3	34.799	24.192
2050	2.7	44.453	31.357

Source: Dominic Wilson and RoopaPurshoThaman، Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050،Goldman Sachs Global Economic،Paper No.99، October2003،pp.19-22.

أما على المستوى الإقليمي، فإن الصين تسعى وباستمرار إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع دول الإقليم وذلك من خلال تأكيد دورها البارز في مجمل الترتيبات الاقتصادية في الإقليم، فضلاً عن تطوير تجارتها مع جيرانها وتنشيطها بالشكل الذي يخلق روابط وعلاقات قوية يمكن أن تساهم في كسب الصين لهذه الدول إلى صفها لمساعدتها في تحقيق طموحها، كما إنها ستدفع بهذا الاتجاه من أجل امتلاك مقومات المنافسة مع القوى الكبرى التي ستكون المحفز الأساس لاستعادة مكانتها الإقليمية والعالمية الطبيعية، التي يرى الصينيون أنهم فقدوها ولا بد من استعادتها، وما يدعم ذلك في الوقت الحاضر هو أن أرقام النمو الاقتصادي وأرقام التبادل التجاري الهائلة مع كل دول العالم تقريباً متواصلة من دون توقف[1].

وهناك من الخبراء والمختصين من يعتقد بأنها في طريقها إلى أن تتحول إلى قوة عظمى، فإذا كان ذلك صحيحاً فأنه سيكون بفضل ما حققته من إنجاز اقتصادي غير مسبوق، وأن ما ستواجهه الصين من تحديات في المستقبل يمكن أن تتغلب عليه بما تبذله

(1) إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص172.

من جهد مضاعف في هذا المجال، وهـذا مـا تـدل عليـه أحـداث المـاضي، فـإن التحـديات التـي تجاوزها الصعود الصيني قبل (25) عاماً، تؤكد إمكانية تجاوز التحـديات الراهنـة والمسـتقبلية، ومن ثم سيمكنها هذا الحال من الاضطلاع بدور قيادي في الإقليم.

أما على المستوى الدولي وفي الجانب الاقتصادي كذلك، فإنه وعلى الـرغم مـن تخوفـات القوى الاقتصادية الكبرى، ولاسيما الولايات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوروبي مـن الصـعود الاقتصادي الصيني ومن أن ذلك الصعود سيكون تحدياً لدورها في الاقتصاد العـالمي وفي النظـام التجاري الدولي في المستقبل المنظور، إلا أن هذه القوى لا تكسب هذا التخـوف طابعـاً عـدائياً، فهذه القوة لا تبدي ممانعتها لهذا الصعود، بل إنها تشجعه عـلى الاسـتمرار، وذلـك بحكـم مـا يمكن أن يعود عليها من فوائد، ولكنها تعترض فقط على السياسات التي تتبناها الصين في سبيل تحقيق هذا الصعود، لاسـيما في مجـال التجـارة الخارجيـة، كـما أن هنـاك أصـوات في الولايـات المتحدة لا ترى في النهوض الاقتصادي الصيني أي تهديـد للولايـات المتحـدة، ومـن ثـم فإنهـا لا تعارض أن يصبح للصين دور كبير وبارز في الترتيبات الأمنية ذات طابع اقتصادي في إقلـيم آسـيا – الباسيفيك، وبالشكل الذي ينعكس إيجاباً على أمـر توليهـا قيـادة الإقلـيم [1]، كـما أن جميـع المعطيات تظهر بأن الصين ستكون قادرة على تخطي معظم القـوى الاقتصـادية الكـبرى لاسـيما بعد أن انتهجت في عصر العولمة طريقة استغلال إيجابياتها، فقبـل عصر العولمـة كانـت القـوى الكبرى تصل إلى مكانتها الإقليمية والدولية عن طريق التوسع الجغـرافي والتهـام أراضٍ جديـدة بالغزو والاستعمار، أما عصر العولمة فقد جعل الـدخول في دائـرة الكبـار لا يـتم بـالضرورة عـبر التوسع الجغرافي وعن طريق الدخول في نزاعات وحروب مع القوى الأخرى، وإنما بطرائق أخرى أكثر تأثيراً وأقل عدائيةً.

(1) مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية، مصدر سبق ذكره، 87.

كما أن السياسات الاقتصادية الصينية التي ربما تتعرض للنقد بين الحين والآخر من قبل القوى الاقتصادية الكبرى، قد حققت منافع كبيرة لبعض هذه القوى دون غيرها، ومن أمثلة ذلك سياسة سعر الصرف المتبعة في الصين والقائمة على ربط اليوان الصيني بالدولار الأمريكي، والتي حققت فائدة كبيرة للأوروبيين، إذ نجم عن تلك السياسة ارتفاع قيمة اليورو وارتفاع القوة الشرائية للأوروبيين، ومن ثم تخفيف تأثرهم بارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن خفض تكلفة وارداتهم في الوقت نفسه ومن ثم فإن كل هذه الأمور ستجعل من مصلحة القوى الكبرى أن تكون دولة كبرى مثلهم، وذلك لاستفادتهم من صعودها الكبير، ولذلك سيتوفر لها حافزاً دولياً لتأخذ على عاتقها مسؤولية قيادة الإقليم وبالشكل الذي يضمن مصالح الدول الكبرى قبل مصالحها [1].

ولكن ذلك كله لا ينفي وجود بعض المعوقات التي تقف جنباً إلى جنب مع فرص المتغير الاقتصادي منها وعلى المستوى الداخلي، فلا تزال المشاكل الاقتصادية المالية في الاقتصاد الصيني ماثلة للعيان، وتكمن أساس هذه المشاكل في مؤسسات الدولة المتعثرة التي لها الصدارة في إدارة مشروعات الدولة الضخمة من صناعة الحديد والصلب والآلات وسيارات النقل وإنتاج البترول، ولا تزال حتى اليوم مؤسسات الدولة تقوم بتمويل الصناعات الأساسية وتضطلع بمهمة التوظيف والرخاء الاجتماعي للأغلبية العظمى من العمال المدنيين وكذلك موظفي الحكومة المركزية، بيد أن هذه المؤسسات في المقابل تعاني من تضخم العمالة وقلة الإنتاج، ولذلك فهناك رؤية مستقبلية مفادها أن الصين لا تستطيع في المستقبل المنظور على الأقل أن توقف العمل بمؤسسات الدولة أو حتى تقليل نسبة التوظيف بها الأمر الذي يثقل من كاهل الاقتصاد الوطني والذي تجهد

(1) ينظر: إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص ص 172-173.

الصين في جعله الركيزة الأساسية في عملية بناء دورها القيادي في منطقة آسيا – الباسيفيك [1].

أما على المستوى الإقليمي، فما تـزال دول الإقلـيم تـرى في الصـين الدولـة العـاجزة عـن تقديم المساعدات الاقتصادية الكافية، عـلى الـرغم مـن أنهـا تقـدم الكثـير مـن المسـاعدات إلى تايوان وذلك تحفيزاً لها لعدم التطرق إلى مسألة الانفصال، فالولايات المتحدة هي القـوة الأكـثر حضوراً اقتصـادياً وعسـكرياً في الإقلـيم تقـدم المعونـات الاقتصـادية للعديـد مـن دول الإقلـيم، بالأخص الحلفاء منهم، الأمر الذي يفرض على الصين تقديم ولو الشيء القليل للدول المتعاطفـة معها وذلك لغرض إدامة كسب هذه الدول وصفها إلى جانبها بوصفها وسيلة ضغط ضد القـوى الدولية الفاعلة في الإقليم، إلى جانب ذلك فإن تجارة الصين مع جيرانها لا تزال متواضعة إذا مـا قورنت بتجارة هذه الدول مع الدول الأخرى وخصوصاً مع الولايات المتحدة والاتحـاد الأوروبي، ومن ثم فإن تلك الإشكاليات تشكل معوقات لا يمكن التغافـل عنهـا في مشـهد تحقـق القيـادة الصينية للإقليم.

أما دولياً، فالولايات المتحدة ما زالت تستمر في بذل جهودها لضبط صعود الصـين الاقتصادي ومراقبتها من الناحيـة الإسـتراتيجية، وهـذا الضـبط يهـدف إلى منعهـا مـن أن تصبح أو تتحول إلى قوة عظمى نافذة (إقليمياً أو عالمياً) وبالشكل الذي يـؤثر في تراتبيـة السياسية الدولية والذي يؤثر بالطبع في المكانـة العالميـة للولايـات المتحـدة، وبمـا يـؤدي إلى تعدد القوى الاقتصادية الدوليـة بـدلاً مـن تركزهـا الآن بمجموعـة قليلـة مـن الـدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك ستحرص إدارة أوبامـا عـلى تقويـة روابطهـا الإسـتراتيجية والاقتصـادية مـع دول المنطقـة ولاسـيما الهنـد وكوريـا الجنوبيـة

(1)Edwards .Sstein feld، The Asian financial Crsis: Beijing's Year of Reckoning، The Washington Quarterly، vol 21، No3 Summer، 1998، p4.

واليابان بشكل رئيس وذلك بهدف احتواء القوة الصينية ومنافستها، وهذا كله يدخل في إطار (مشروع القرن الأمريكي الجديد)، الذي يطلق عليه الجمهوريون (مشروع الهيمنة العالمية)، ويطلق عليه الديمقراطيون، (مشروع القيادة العالمية) [1].

وأن ذلك كله يأتي ضمن إطار مسعى الولايات المتحدة لمنع أية قوة أخرى يمكن أن تظهر على المسرح الدولي لاسيما الصين الطامحة للدور القيادي في منطقة آسيا – الباسيفيك

رابعاً: على المستوى القومي والدولي:

وأهم المتغيرات التي تحظى بتأثير كبير وواسع في مسار عملية تحقق هذا المشهد، متغير الإدارة القومية ومتغير الحافز الدولي ولذلك سيتم تناولهما بوصفها متغيرات داعمة ومعرقلة في الوقت نفسه لهذا المشهد، فعلى المستوى الداخلي: فإن الصين لا تخفي اهتمامها بضرورة مشاركتها بوصفها طرفاً أسّاسيا وفاعلاً في النظام العالمي وبشكل يتناسب مع وزنها وقوتها العسكرية والاقتصادية المتصاعدة، وهذا الاهتمام يبدو واضحاً في التوجه النشيط نحو بناء الصين الكبرى التي تضم تايوان وهونغ كونغ، بعد أن استطاعت استرجاع الأخيرة إلى البر الصيني عام 1997. وإذا كانت الصين قد استطاعت استرجاع هونغ كونغ، فأن أفاق المستقبل تنذر بأن الصين سوف تستمر في الأخذ بإستراتيجية العصا والجزرة في سياستها تجاه تايوان، وذلك لكسب المعركة معها وضمها إلى البر الصيني [2].

هذا ويعود مسعى الصين إلى ضم تايوان سلمياً أو عسكرياً إلى إدراك القيادة الصينية أن تحقيق صين موحدة ذات سيادة على كامل أراضيها ستكون أحد الشروط

---

(1) ينظر: علي البلوي، احتواء الصين ومحاصرة الجمهوريين، أبعاد إستراتيجية وراء جولة أوباما الآسيوية، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6241 في 12 تشرين الثاني 2010، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.aleqt.com .

(2) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ص60-61.

الأساسية لتولي الصين مكانة الدور القيادي في الإقليم وذلك من خلال إرسال رسائل وإشارات تنبيهيه ضمنية إلى القوى الفاعلة في الإقليم، لاسيما الولايات المتحدة من أن الصين تمتلك من القوة وبأشكالها كافة ما يجعلها دولة قادرة على أداء دور كبير ومؤثر في أمن الإقليم وبالشكل الذي يجعل من هذه الدول تقتنع بأنها تستحق هذا الدور[1].

واستكمالاً لمتغير الرغبة تأتي أهمية الحافز الدولي سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي، فعلى الصعيد الإقليمي فباستثناء اليابان التي لا تزال القلق يتركز داخلها من جراء الانبعاث الصيني، إلا أن هذا القلق لا ينسحب إلى جميع الوحدات الإقليمية في منطقة آسيا – الباسيفيك، إذ أن دول جنوب شرق آسيا توصلت مؤخراً وتحت تأثير الظهور العسكري الياباني والتحولات المهمة في العقيدة العسكرية اليابانية، إلى أرضية مشتركة للتفاعل مع الصعود الصيني، وبشكل ينعكس إيجاباً على مسألة تولي الصين للدور القيادي في الإقليم، كما نجحت روسيا الاتحادية (الدولة الباسيفيكية الأخرى) في تطوير أسس للتعاون الإستراتيجي مع الصين حول عدد من المجالات الإستراتيجية والأمنية المهمة، الأمر الذي يدفع باتجاه الهدف الصيني في تسلم القيادة الإقليمية في منطقة آسيا- الباسيفيك [2].

وفي إطار هذه الأرضية المشتركة مع دول جنوب شرق آسيا، تظهر أن الصين ستعمد إلى إيجاد ترتيبات أمنية تنطوي على عقد اتفاقات إقليمية جديدة وتطوير وتعزيز ما هو قائم منها مع هذه الدول ومع دول منطقة الباسيفيكي، وبالشكل الذي يخلق فرصة لفتح آفاق حوار مع الدول الأخرى وبالذات (اليابان) التي لا تزال متخوفة من الصعود الصيني ومن نتائجه.

ومن جهة أخرى فعلى الرغم من التخوف الياباني من مسألة الطموح الصيني الإقليمي، إلا أن الصين واليابان استطاعتا بناء علاقات تفاعلية ذات آثار إيجابية متبادلة،

(1) محمد فايز فرحات، المارد الأصفر، لماذا يخشى العالم من صعود الصين ، مصدر سبق ذكره، ص3

(2) عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص66.

فالصين تدرك جيداً أهمية العلاقة مع اليابان وإمكانية تأثيرها إيجاباً وسلباً (حسب كيفية هذه العلاقة ونوعها) على صعودها، ويرجع سبب هذا الإدراك في تقوية روابطها مع اليابان إلى نفوذ الأخيرة الاقتصادي والسياسي في تشكيل صورة الصين الاقتصادية، ولذا اتسمت سياسة كل منهما تجاه الآخر بالهدوء والاستقرار طيلة المدة المنصرمة وذلك لأن كل منهما يطمح إلى مركز محوري في الإقليم، ومن ثم فإنهما سيواجهان مشاكل متشابهة تحتم على كل منهما التعاون في سبيل تذليل العقبات والاستفادة من إمكانيات بعضهما البعض[1].

لذا يمكن القول أن الصين ستستمر بسياستها (المعمول بها منذ ثمانينيات القرن العشرين)، في كسب مودة جيرانها الإقليميين بعد مرحلة المد الثوري التي دمرت علاقاتها معهم، وفي الإطار نفسه فلقد كانت نظرة هؤلاء الجيران إلى الصين في البداية نظرة شك وارتياب، ولكن الصينيين بدأوا باتخاذ خطوات تدريجية تدعم فكرة التعاون وصولاً إلى التسليم من قبل هؤلاء الجيران بجدوى، بل وبضرورة التواصل والتفاهم مع (الجارة الأم) والتي باتت تسهم بجدية في حل مشكلات الإقليم، وترغب في التطوير الإيجابي لروابطها معها، وبالفعل فقد أثمر هذا الوضع عن نتائج أقل ما يقال عنها أنها باهرة، فقد زاد حجم التجارة بين الصين ودول منظمة الآسيان، (التي أصبحت الصين عضواً أصيلا فيها فيما بعد) ليبلغ 130 مليار دولار في عام 2007 وبزيادة قدرها 23% عن العام الذي سبقه فضلاً عن توقيع الصين اتفاقيات وشراكات إستراتيجية مع كل من الفلبين واندونيسيا في العامين 2005-2006 كما اتفقت مع دول الآسيان في تشرين الأول 2006 على ضرورة تنشيط التعاون بين الطرفين ليشمل قضايا أمنية واقتصادية مستقبلية [2].

(1)Yong Bojiong، Redefinding Sino-Japanese Relations after koizumi، The Washington Quarterly ، vol -29- No-4، Autumn، 2006.p10.

(2) حنان قنديل، الصين (نموذج جديد للقوة الصاعدة)، مصدر سبق ذكره، ص ص 83-84.

أما على المستوى الدولي، وانطلاقا من أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض هيمنتها على كرسي القرار الدولي في الوقت الحاضر، يُطرح هنا تساؤل مهم مفاده: هل ينبغي على الولايات المتحدة استعمال كل الوسائل التي في متناولها لتأخير انبعاث الصين لأطول مدة ممكنة، بوصفها قوة رئيسة؟ أم هل ينبغي عليها محاولة إيجاد تركيبة آسيوية منفتحة على التعاون مع جميع الدول وعلى رأسها الصين؟[1].

ويبدو أن الجواب على هذا التساؤل يظهر في السياسة الأمريكية المتخذة حيال الانبعاث الصيني، فقد أظهرت الولايات المتحدة رغبة في التعاون معها وفي جعلها قوة إقليمية وليست عالمية حسب تعبير بريجنسكي[2]، انطلاقاً من رؤية أمريكية مفادها بأن هذا الصعود الصيني ينسجم مع التوجه الإستراتيجي الأمني للولايات المتحدة في إقليم آسيا – الباسيفيك الذي يتسم بالقناعة بأن المصالح الأمريكية لم تتأثر كثيراً في هذا الإقليم من جراء النهوض العسكري والاقتصادي الصيني، بل على العكس من ذلك فالولايات المتحدة تعتمد على مشاركة الصين في عمليات حفظ الاستقرار الإقليمي، لاسيما إذا علمنا أن الإقليم يزخر بالعديد من مكامن النزاع والإشكاليات التي تهدد مستقبل الأمن فيه [3].

ولذا برزت رؤية أمريكية إيجابية بخصوص قبول الصين على أنها دولة قائدة في الإقليم، مفادها أن على القوى الفاعلة مساندة الصين على تجاوز مشكلاتها الداخلية وعلى إدارة عملية التحول الداخلي إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، وعلى تطوير إدراكات إيجابية لدى مؤسسات صنع القرار والمجتمع الصيني تجاه النظام الدولي القائم والبيئة الأمنية الدولية وتأثيرها على المصالح الصينية، وانعكاس ذلك كله سيكون إيجابياً

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص143.

(2) زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، مصدر سبق ذكره، ص178

(3) المصدر نفسه، ص ص 178-179 .

في جعلها قوة دولية وإقليمية مسؤولة يقع على عاتقها جزء كبير من مهام حفظ الأمن في إقليم آسيا – الباسيفيك[1].

وعلى الرغم مما ذكر من فرص لتحقيق هذا المشهد إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحققه، منها وعلى المستوى الإقليمي، فلا تزال الدول الإقليمية المجاورة للصين تخشى من صعودها وبالذات ما يخص التحديث العسكري فيها والذي ترى فيه هذه الدول تهديداً مباشراً لها ولأمنها القومي ولذا فهي ليست متحمسة لمبدأ الصين القائدة،ولأجل ذلك فإنها ستستمر في تحالفها مع القوى الفاعلة في الإقليم وبالذات مع الولايات المتحدة، الأمر الذي سينعكس سلباً على أهداف الطموح الصيني في الإقليم والمتمثل بالدور القيادي.

أما في الجانب الدولي فإن هذا المجال يمكن الحديث عنه في إطار الجواب على السؤال الآتي: وهو كيف يرى العالم الصين؟ هذا التساؤل أصبح محل اهتمام الخبراء السياسيين خاصة في ظل حملات التشويه المستمرة التي تتعرض لها الصين وتجربتها التنموية من قبل وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة الأمريكية التي درجت على استعمال مصطلح التهديد الصيني لغرض التخويف وذلك لمنع أية قوة إقليمية أو دولية من تأييد ومجاراة الدعوات الصينية الطامحة إلى المركز الإقليمي المحوري، هذا وما يدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف الند (في مواقف عديدة) من الصين هو التخوف المستقبلي للولايات المتحدة من أنها ستهدد مكانتها في منطقة آسيا – الباسيفيك، بل إنها تعد الخطر الأقوى على مكانتها العالمية، ووفقاً للإحصائيات السنوية لعام 2005 لمعهد جالوب للشؤون العالمية، أشارت إلى أن 40% من الأمريكيين يرون الصين بوصفها البلد المهيمن في العالم على العلاقات الدولية، وأنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، وأنها تمثل تهديداً كبيراً ومباشراً للإستراتيجية الكونية الأمريكية وللتواجد الأمريكي في منطقة آسيا

(1) كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص155.

– الباسيفيك [1]، ولذلك فإن فاعلية الدور الصيني ستبقى تعاني من مشكلات كبيرة تتمثل بوجود قوى تقف موقف المعارض من هذا الطموح الذي تريد تحقيقه الصين لذاتها ألا وهو الدور القيادي للإقليم.

المبحث الثاني

مشهد الشراكة الإقليمية

(الصين – اليابان – الهند– استراليا)

يقوم هذا المشهد على افتراض أساسي مفاده أن الصين لن تستطيع بمفردها في المستقبل القريب القيام بمهام القائد الإقليمي في إقليم آسيا – الباسيفيك وفي ترتيباته الأمنية أيضاً، وذلك لاستمرار وجود بعض جوانب الضعف في مقومات قوتها يدعمه بذلك وجود قوى إقليمية كبرى كاليابان والهند و استراليا(على اعتبار أن الهند ليست دولة باسيفيكية ولكنها تعد كذلك وفق معيار التفاعلات الاقتصادية والأمنية)، تمتلك من مقدرات القوة ومن الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ما يحفز طموحاتها للمطالبة بالقيام بدور بارز في تلك الترتيبات والمشاركة بدور أكبر في قيادة الإقليم، وبناءً على ذلك ستقوم شراكة صينية – يابانية – هندية- استرالية، وبمباركة دولية وضمن إطار مؤسسات الأمن الإقليمي القائمة، للاضطلاع بمهام أساسية وعلى رأسها حفظ التوازنات الإقليمية التي تؤدي بدورها إلى حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

(1) أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين- رؤى مختلفة- ، مصدر سبق ذكره، ص 146.

إن هذا الافتراض يتعلق بجملة من الفرص والمعوقات الداعمة والمعرقلة في الوقت نفسه لتحقق هذا المشهد يمكن تحديدها كما يأتي:

أولا- على المستوى الأمني:

على المستوى الداخلي، وفي إطار الحديث عن مقومات قوة كل دولة من دول الشراكة الإقليمية، يأتي الجانب الأمني في مقدمة جوانب القوة المؤثرة على مكانة أية دولة واستقرارها ومدى تأثيرها الإقليمي والدولي، ففيما يتعلق بالصين فأن التصريحات الرسمية لقادتها لا تتوانى على التأكيد على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي التزمت بها منذ عام 1954 [*] ومنها خطاب الرئيس الصيني (هو جين تاو) الذي ألقاه في 12 نيسان2008 خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى (بواو الآسيوي) والذي أكد فيه أن الصين تُعد طرفاً أساسياً في النظام الدولي، الذي أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب أمراً لا يمكن التراجع عنه، وأنها تلتزم التزاماً صارماً (بنهج التنمية السلمية) واحترامها لحقوق الشعوب الأخرى في الاختيار المستقل لنهج تنميتها، وإتباع سياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية [(1)].

أما ما يخص اليابان وفي الجانب الداخلي كذلك، فمن الملاحظ أن صانعي القرار عمدوا (حسب ما هو معلن) إلى تحديد الأطر الأساسية لسياستهم الأمنية الخارجية فيما يتعلق بتفاعلاتهم الإقليمية والعالمية، ومن تلك الأطر هو التأكيد على رسم خرائط محدودة للعلاقات مع القوى الكبرى، ولاسيما الإقليمية (الصين والهند واستراليا) بشكل خاص وكذلك توسيع فضاء التحرك الإقليمي والدولي ورفع المكانة العالمية لليابان وإبرازها وذلك بإضفاء الاستقرار والهدوء على العلاقات مع الصين، ولذا فإن اليابان

(*) هذا المبادئ تتمثل في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي، لمزيد من التفصيل ينظر: أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين- رؤى مختلفة ، مصدر سبق ذكره، ص148.

(1) أبو بكر الدسوقي: الدور العالمي للصين- رؤى مختلفة، مصدر سبق ذكره، ص148.

ستكون مهيأة داخلياً للقبول بشراكة كهذه مع الصين والهند واستراليا للقيام بمهمة تسير التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية في إقليم آسيا – الباسيفيك [1].

أما فيما يتعلق بالهند، وعلى المستوى الداخلي أيضاً، فقد تسلمت أحزابا تقدمية السلطة في الهند بعد عام 2000، ومن الأفكار السياسية لهذه الأحزاب هو الارتقاء بالهند إلى مركز عالمي مرموق يجعل منها طرفاً أمنياً مهماً في المعادلة السياسية والأمنية للإقليم الآسيوي، ولذلك شكلت أيديولوجيه هذه الأحزاب المرتكزات الأساسية التي تبنى عليها اطر السياسة الخارجية الهندية في ما يخص البحث عن الوسائل الكفيلة التي تحقق طموحهم في المكانة الإقليمية [2].

أما أستراليا فتعد من النواحي الأمنية والإستراتيجية دولة مهمة ومؤثرة في منطقة آسيا الباسيفيك، وذلك يعود إلى طبيعة مقومات قوتها الوطنية، إذ تعد من الدول ذات الوفرة الطبيعية بالموارد الغنية فضلاً عن تمتعها بموقع إستراتيجي بحري مهم يشرف على العديد من الممرات البحرية الإستراتيجية، مما يجعلها قوة تطالب بدور إقليمي وعالمي يتناسب مع ما تتمتع به من مقومات وموقع إستراتيجي بحري فضلاً عن ذلك و(سيأّسيا) فقد أكدت الحكومة الاسترالية مراراً، إن من أولويات سياستها الخارجية تطوير علاقاتها مع دول شرق آسيا، ولذلك فإن من المتوقع مستقبلياً أن تتبنى الحكومة الاسترالية سياسة الانفتاح الدبلوماسي في تعاملها مع الأطراف الفاعلة كافة في الإقليم وبالشكل الذي يجعلها أحد أهم القوى المشاركة في شغل مركز محوري وأساسي في الإقليم الباسيفيكي[3].

---

(1) الاتجاه الياباني لعبور القرن، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ص4 www.ahram.org.eg .

(2) Teresita c .Schaffer، India as Global Power، Current issues، Deutech Bank Research .، December، 2005، p9.

(3) Shiyong ming، Pacific Region Australia is seeking a New orientation in the Asia، studies international، December، 1997، p.-5.

أما على المستوى الإقليمي، ففي هذا الجانب يصبح لشكل ومسار العلاقة بين أطراف الشراكة (الصين واليابان والهند واستراليا)، دور وأهمية كبيرين في التعرف على آفاق مستقبل الشراكة الإقليمية القائمة بين الأطراف المذكورة، ودورها في قيادة الإقليم، فإذا ما أخذنا العلاقة الصينية - اليابانية، فيمكن القول بأنه على الرغم من كون اليابان – ولمدة طويلة طرفاً في سياسة الاحتواء الأمريكية للصين، إلا أن العلاقة الصينية – اليابانية ما لبثت أن شهدت تحسناً ملحوظاً في جوانبها المختلفة وخصوصاً الأمنية منها، منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية في أيلول1972، وما رسخته معاهدة السلام والصداقة لعام 1978 من مبادئ حاكمة للعلاقة، تتمثل بالسلام والصداقة والمساواة والمنفعة والثقة المتبادلة والاستقرار البعيد المدى، لذا أصبحت اليابان في أولويات سياسة الصين الخارجية وستستمر في المستقبل أيضاً، ووفق ما تقدم يظهر بأن الصين ستستمر في إتباع إستراتيجية وضع اليابان في مجال التأثير الصيني أو بما يفيد جعل اليابان في وضع تكون فيه أكثر ارتباطاً مع الصين وأكثر اعتماداً عليها ومن ثم أكثر استجابة للضغوط الصينية[1]، أما اليابان ورؤيتها للعلاقة مع الصين فترى أن هذه العلاقة أهم من علاقتها مع أية دولة أخرى بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لوجود أهداف أمنية مشتركة بين البلدين، ومنها ما يتعلق بالاستقرار الإقليمي في الإقليم الآسيوي – الباسيفيكي، وبالذات أزمة شبه الجزيرة الكورية وأزمة السلاح النووي الكوري الشمالي، إذ تؤكد بأن للصين دوراً فاعلاً وكبيراً في تهدئة أطراف النزاع ولاسيما كوريا الشمالية، وكذلك لها من وسائل الضغط على كوريا الشمالية ضمن (إطار الترتيبات الأمنية المشاركة بها الصين وكوريا الشمالية) ما يجعلها تعدل عن تطوير برنامجها النووي، الأمر الذي يجعل من الصين دولة

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص ص 100-101.

محورية وراعية للاستقرار الأمني في الإقليم، وهذا من شأنه أن يشكل ما تحتاجه اليابان فضلاً عن الصين من بيئة أمنية مستقرة تساعدها على تولي مكانة أكبر في الإقليم [1].

ومن هنا ونظراً لهذه الأهداف المشتركة فإن العلاقات الثنائية بين البلدين ستزداد قوة وفاعلية على مدى المستقبل القريب المقبل إذا ما استمرت متغيرات الأمن الإقليمية بهذا الحال من دون تغير أو تحول طارئ قد يقلب معادلة التعاون إلى صراع [2].

وفي المقابل تأتي أهمية العلاقة الصينية – الهندية ودورها في تحقيق الشراكة الإقليمية، إذ تشكل هذه العلاقة إحدى الركائز الأساسية للأمن الآسيوي والعالمي، حيث أن الدولتين تضمان أكثر من ربع سكان العالم، ولذلك فأن العلاقة بينهما لها أهمية قصوى، هذا وتمتلك الدولتان قاعدة جيدة من الموارد، كما وتعدان من الأسواق الجديدة للسلع والخدمات والتقنيات بما يضمن لهما دورا مركزياً في أية ترتيبات أمنية إقليمية تتم في المستقبل إلى جانب دورهما الكبير في الترتيبات الأمنية القائمة حالياً [3].

في سبيل ذلك ومقابل السعي الهندي لإزالة جوانب التوتر في العلاقة الثنائية أعطت الصين أولوية متقدمة لحسن الجوار معها، واتخذت من أجل ذلك خطوات كثيرة من أهمها تخفيض القوات العسكرية على طول الحدود مع الهند من (240) ألف جندي إلى 40 ألف جندي، وكذلك دخلت مع الهند في مفاوضات لحل مشاكل الحدود سلمياً، ومما تقدم يظهر أن هناك ميلاً كبيراً إلى أن التفاؤل هو السمة التي ستطبع مستقبل العلاقة الصينية – الهندية، فمنذ عام 1991 دخلت الدولتان في حوار سياسي للتعامل مع أغلب

---

(1) kints sino ،Wan's visit kints Sino- Japanese Ties، Beijing Review vol 35، no23، June 1992-p4.

(2) ينظر: توماس ويلبورن، المثلث الإستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية، دراسات عالمية، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 12، د.ت ص ص59-60.

(3) كريستيان كوخ، الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، في توازن القوى في جنوب آسيا، (محرر)، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، د.ت، ص109.

المشكلات أكدت فيها الهند التزامها بسيادة الصين على التبت، وعلى منع العناصر التي تقيم بالمنفى من ممارسة أية أنشطة عدائية ضد الصين انطلاقا من الأراضي الهندية، ومما يدفع إلى هذه الرؤية المستقبلية أن الدولتين اتجهتا مؤخراً إلى مزيد من التقارب والتنسيق للتعامل مع بيئة ما بعد الحرب الباردة وبالشكل الذي يحقق مصالح الطرفين [1].

أما فيما يتعلق بالعلاقة اليابانية – الهندية، فإن مسارات هذه العلاقة وديناميتها وإمكانية تعزيزها، كل ذلك سيكون مرتبطاً بالمتغيرات الأمنية التي تطرأ على الساحة الإقليمية والدولية، التي يمكن أن تؤثر إيجاباً وسلباً على إمكانية استمرارها، أما عن حيثيات تلك العلاقة فقد شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وذلك سعياً منهما إلى محاولة بناء شراكة إستراتيجية بينهما للمحافظة على مكتسباتهما الأمنية، لاسيما أن البلدين يعدان حليفين أساسيين للولايات المتحدة في الإقليم الآسيوي، الأمر الذي يجعل من المواقف التي تتخذ من قبل الطرفين متطابقة إلى حد ما فيما يتعلق بالأحداث الجارية في المنطقة، ولذلك يرى محللون كثيرون بأن العلاقة اليابانية – الهندية سوف تستمر بالتحسن، وإن المسافة العقلية (على اعتبار أن الهند لا تزال بلد فوضوي متخلف، واليابان بلد متطور) والمسافة الجغرافية سوف تقل في المستقبل القريب بفعل تأثيرات أحداث عصر ما بعد الحرب الباردة ومنها ظهور تهديدات أمنية كبيرة يمكن أن تؤثر على مستقبل دور هذه الدول ومكانتها، ومن تلك التهديدات استمرار النزاعات الحدودية ذات الطابع الأمني في المنطقة، وتحاول الصين ضم الدولتين إلى جانبها لتفادي الضغط الأمريكي من خلالهما[2].

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص ص104-105.

(2) Dil Bahodur Rebut and Jabin Jacob، changing Paradigm of indo – Japan: Relation: opportunities and changes، Indian council for Research on international Economic Relation، 2008، p2.

وأمنيا على المستوى الإقليمي، فقد وجدت أستراليا نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة للتخفيض الكبير الذي حصل للتواجد الأمريكي في آسيا – الباسيفيك، ونتيجة لسعي الدول الآسيوية لإقامة نظم أمنية ودفاعية تساعدها على المحافظة على معدل النمو السريع لاقتصادياتها، وجدت نفسها أنها لا تتمتع بمزايا السلام الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، لذلك سارعت إلى تطوير علاقاتها الأمنية مع الدول الآسيوية ومنها الهند وروسيا الاتحادية والصين واليابان، إلى جانب تعزيزها لتحالفها الأمني مع الولايات المتحدة، هذا وان مسار العلاقات المتبادلة بين أطراف الشراكة تسير باتجاه تحقيق مزيد من الاندماج والتعاون الأمني تدفعهم بذلك المصلحة المشتركة للحيلولة دون تفاقم النزاعات والصراعات ذات الطبيعة الأمنية التي إذا ما حدثت فإن الأطراف الدولية لن تستطيع عزل نفسها عن تلك الأحداث، الأمر الذي يجعل من العسير التفاهم حول سبل إنهائها[1]

أما على المستوى الدولي فيمكن القول أن هذه الشراكة تحظى بمباركة القوى العظمى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها بان الولايات المتحدة زاد اعتمادها على الصين في حربها على الإرهاب، وبالذات في منطقة جنوب شرق آسيا التي تزخر بالعديد من البؤر الحاضنة للإرهاب[2]، من جهة أخرى وفيما يتعلق باليابان فمن المعروف أن لها تحالفاً إستراتيجياً شاملاً مع الولايات المتحدة تم تجديده في عام 2005، يقوم على أساس حماية الولايات المتحدة لليابان من أي تهديد خارجي مقابل سماحها للقوات الأمريكية باستعمال مرافقها العامة، ومن ثم فإن موافقة اليابان على المشاركة مع كل من الصين والهند في القيام بالأعباء الأمنية في الإقليم، إنما هو بالحقيقة رغبة أمريكية لقيامها بهذا الدور [3].

(1) Shiyong ming، Pacific. Op. Cit. p6.

(2) ينظر: بايتس غيل، مصدر سبق ذكره، ص ص202-207.

(3) ينظر: رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص15.

أما الهند فإن تطلعاتها في أداء دور إقليمي بارز يأتي من خلال إدراكها لموقعها المتميز في إستراتيجية ورؤية الأطراف الفاعلة في الإقليم لذلك الدور في تأمين الاستقرار في الإقليم ولاسيما الولايات المتحدة، التي ترى في الهند الدولة الأكثر قدرة في المنطقة على موازنة تطلعات الصين الإقليمية [1]، ومن ثم ومن كل ما ذكر فإن هذا المثلث الإستراتيجي يحظى بدعم كبير إقليمياً وعالمياً للقيام بدور قيادي وفعال في إدارة الأمن الإقليمي ومن خلال الترتيبات الأمنية القائمة في آسيا الباسيفيك.

ولكن وعلى الرغم مما تم ذكره من فرص داعمة لتحقيق هذا المشهد، إلا أن هناك بعض جوانب الضعف المعرقلة لتحققه ومنها:

على المستوى الداخلي، فلا تزال هذه الدول تعاني من خروقات أمنية داخلية ترهقها وتمنعها من المشاركة بدور كبير في قيادة الإقليم فالصين ما زالت تعاني من مشاكل الحركات الانفصالية المتمثلة بإقليم سيكانج و(إقليم التبت) التي لا يمكن التنبؤ بمستقبلها حتى الآن [2].

أما فيما يتعلق باليابان، فإنها كذلك مرت بأزمة داخلية حرجة لمدة من الزمن تتمثل بنفور الشعب الياباني من القوات الأمريكية وزيادة عدد المطالبات التي تدعو إلى تحديد العلاقة معا والتقليل من حجم القوات الأمريكية المتواجدة على أراضيهم [3].

أما الهند فإنها فلا تزال تعاني من التخلف ولاسيما في مجال الصراعات الاثنية العرقية والدينية، التي بدورها تدفع صانع القرار في هذه الدول إلى اللجوء لمعالجة

---

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص184.

(2) David shambaugh، The new strategic Trianghe u.s and European Reaction، to china's Rise، The Washington Quartering vol 28، no3، Summer 2005، p8.

(3) ينظر: توماس ويلبون، المثلث الإستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص58.

المشكلات الداخلية وإعطائها أولوية على حساب المسائل الخارجية ومنها مكانة دولية في الساحة الإقليمية والعالمية [1].

أما إقليمياً فما تزال الصين تخشى من رجوع اليابان إلى ماضيها في الرغبة في الهيمنة الإقليمية على منطقة آسيا – الباسيفيك، كما يتبادلان الخشية في الرجوع إلى ماضيهم في تحديث مقومات قوتها وبالذات العسكرية، الأمر الذي سيجعل الصين مهيمنة على مجمل الترتيبات الأمنية ذات الانعكاس الأمني على الإقليم، أما الهند فإنها لديها العديد من المشكلات الحدودية ذات الطبيعة الأمنية التي لم تحل لحد الآن مع الصين، وربما تصبح هذه الإشكاليات بين دول الشركة الإستراتيجية (الصين – اليابان – الهند - استراليا) عوامل عدم استقرار في المنطقة، الأمر الذي ينذر بقيام حروب ونزاعات منافسة لا تُعرف نتائجها.

ثانياً: على المستوى العسكري:

نشرت صحيفة رسمية صينية مؤخراً (نقلاً عن مسعد شيشتاوي) إنه ينبغي على الصين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها الإقليمية والعالمية، وما دامت المصالح الاقتصادية والدبلوماسية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الإستراتيجي يعد مطلباً أسّاسيا، ولذلك بدأت تضع الخطط والإستراتيجيات المستقبلية التي تركز على جملة من الأولويات منها تطوير قدراتها العسكرية الجوية والبحرية مع زيادة قدراتها الخاصة بالمراقبة والرصد والصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة، فضلاً عن تطوير صواريخها البالستية العابرة للقارات، ويدعم ذلك كله إنفاق عسكري كبير متوازٍ مع ما حققته الصين من دخل قومي، بحيث أنه كلما زاد معدل الدخل القومي زاد معه معدل الإنفاق العسكري، لاسيما على الأسلحة النووية [2].

(1) عبد الرحمن عبد العال، الرؤية الهندية للتحدي الصيني، السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011، ص112.

(2) مسعد الشيشتاوي أحمد، مصدر سبق ذكره، ص129-130.

الشكل (3)

الارتفاع المتوقع في الإنفاق الدفاعي العسكري الصيني حتى عام 2025

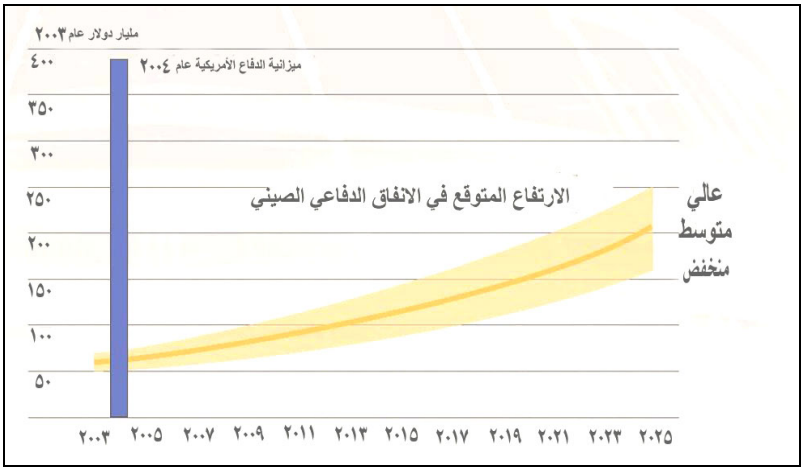

Source: Dominic Wilson and Roop aPurshoThaman، Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050،Goldman Sachs Global Economic، Paper No.99، October2003،p.36.

أما اليابان فهي الأخرى تعمل على تقوية قدرتها العسكرية، فالإنفاق العسكري يجعلها بالمركز الثالث عالمياً من حيث حجم الإنفاق، على الرغم أن الأرقام اليابانية لا تضع في حسابها معاشات التقاعد لأفرادها العسكريين، ولو وضُعت هذه الأرقام لأصبحت تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في حجم هذا الإنفاق، ويتفاعل مع ما تقدم وجود اعتبارات محلية مشجعة لإعادة تسليح نفسها، تتمثل في قدراتها الاقتصادية والمالية العالية، والقدرة على تحويل جزء من تقنيتها المدنية لأغراض عسكرية، وقدراتها العلمية والفنية والمادية التي تؤهلها إذا ما أرادت إنتاج الأسلحة النووية، التي برأي القيادات اليابانية ضرورية لقيامهم بدور قيادي إقليمي وربما حتى عالمي [1]، ولذلك

(1) قارن مع: ممدوح انيس فتحي، الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا،(القاهرة ، مركز الدراسات الاسيوية)، 1998، ص 128.

فإن جميع الظروف مهيأة لليابان مستقبلاً للقيام بزيادة إنفاقها العسكري وبالشكل الذي يحقق طموحاتها.

أما بخصوص الهند، فإن لديها جيش قوي جيد التسليح قوامه 100،1 مليون ومئة ألف جندي، فضلاً عن امتلاكها أسلحة تقليدية حديثة وصواريخ حديثة جداً من نوع أرض – أرض وأرض – جو، أما ما يخص الإنفاق العسكري ففي السنوات القليلة الماضية ارتفع معدل هذا الإنفاق بشكل مطرد حتى وصل معدل الزيادة إلى 5،8% بين عامي 2006-2007، هذا وقد شهدت ميزانية السنة المالية لعامي 2007-2008، زيادة أخرى في ميزانية الدفاع وبنسبة 8،7، بل زادت هذه الميزانية (الدفاعية) بنسبة 10% في العالم التالي، وقد ارتفع حجم الإنفاق العسكري مرة أخرى خلال عام 2009-2010 إلى (1417) مليار روبية هندية، بقفزة مقدارها 34% عن العام السابق، ويعزى السبب الرئيس وراء ذلك للهجوم (الإرهابي) الذي شهدته مدينة مومباي في 26-28/ تشرين الثاني 2008 الذي أدى إلى مقتل 166 شخصاً [1] ولذلك فكل التقديرات تشير إلى أن الهند ستزيد من حجم قوتها ونوعيتها وسترفع كذلك من حجم إنفاقها العسكري بالشكل الذي تعتقد أنه يحقق مصالحها وطموحاتها الإقليمية والعالمية.

أما ما يتعلق بأستراليا، فقد كشفت مؤخراً وزارة الدفاع الأسترالية عن المسودة الأولى (الورقة الخضراء) لإستراتيجيتها الدفاعية الجديدة والتي تتضمن دعوة لزيادة عدد القوات المقاتلة مع تقليل العدد الكلي للجيش، إذ تزامنت هذه الخطوة بعد إقرارها مع البرنامج المستقبلي لرئيس الوزراء الذي يعرف بـ(مبدأ هوارد) الذي يسعى إلى تحديث أجهزة الجيش الأسترالي ومعداته، في الوقت الذي تظهر محاولة أستراليا في بناء خطط مستقبلية تمكنها من وضع موطئ قدم لها في الساحة السياسية والعسكرية في منطقة

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، الهند وعوامل النهوض وتحديات الصعود ، مركز الجزيرة للدراسات - قسم الدراسات والبحوث ،2010، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ص 2.

www.aljazeera.net/nr/eyers

الباسيفيكي، وتنامي نفوذ الهند والصين وتدني أحوال اندونيسيا، وانشغال المنظومة الإقليمية الممثلة برابطة دول جنوب آسيا (الآسيان) بالمشكلات الاقتصادية [1].

أما إقليمياً وفي الجانب العسكري فمن المعلوم أن كلاً من الصين واليابان والهند، وحتى استراليا لا يخفون تطلعاتهم إلى تولي مراكز مهمة وفعالة في الإقليم، لاسيما وأنهم يملكون ما يُمكنهم من تعزيز هذه التطلعات، ولذلك وإدراكاً منهم بأهمية التفاهم أمنياً وعسكرياً فيما بينهم، وبالشكل الذي يمنع من حدوث أية احتكاكات ومهاترات عسكرية يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على رغبتهم في الشراكة، سعى الجميع إلى طمأنة بعضهم البعض من أن القدرات العسكرية التي يمتلكونها لن توجه بالضرورة ضد أحد منهم، ففيما يخص العلاقة العسكرية الصينية – اليابانية، فمن المعلوم أن الصين واليابان يستأثران بأهم الأدوار الأمنية والعسكرية الإقليمية في شمال شرق آسيا، إن لم يكن في شرق آسيا بأكمله، الأمر الذي يحتم عليهم ضرورة التفاهم والتنسيق معاً مستقبلاً وذلك لمنع حدوث أي سوء فهم يؤدي إلى صدامات مسلحة لا يعرف نتائجها، ولذلك أدركت الصين أن علاقاتها مع اليابان تبدو أكثر استقراراً وأكثر نفعاً فيما يتعلق بتحقيق طموحاتها الإقليمية، من علاقاتها مع الولايات المتحدة، وإن كانت هذه العلاقات معرضة بالطبع لمراحل من الانتعاش والتدهور، كما وتسعى اليابان إلى التفاهم عسكرياً مع الصين وذلك بناءً على اعتقاد سائد بين القيادات اليابانية بأن الولايات المتحدة قد أنهكتها أعباء الزعامة الدولية وأن ظروفها الاقتصادية الداخلية غير مواتية، مما سيجعلها تتخلى عن المنطقة، ويرى كثير من هؤلاء الزعماء أن تخلي الولايات المتحدة عن المنطقة سيعيد شبح العداوات القديمة، ويزيد من احتمالات نشوب الصراع المسلح الذي قد تنزلق إليه اليابان والصين أو كلاهما، وتحسباً لتحقق هذه الشكوك فإن كلاً من الصين

(1) صهيب جاسم، أستراليا شرطي جديد لأمريكا في آسيا والمحيط الهادي ، حزيران 2009، ص 1-2 نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت

www.Ms-international-Expore-3.com .

واليابان سيعملان في المستقبل على تقريب وجهات النظر حول المسائل الأمنية والعسكرية في الإقليم وبالشكل الذي يحقق مصالح الطرفين [1].

أما فيما يتعلق بالعلاقة الصينية – الهندية، فيمكن القول إنها تحسنت بصورة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، وتحديداً في عام 2004 فقد أسست زيارة وزير الدفاع الهندي السابق جرج فرناندیز للصين الأرضية الجديدة في مجال تطوير العلاقات العسكرية بين الصين والهند ومهدت الطريق لمناورة البحث والإنقاذ المشتركة بين سلاحي البحرية الصيني والهندي في تشرين الثاني من العام نفسه، بدوره زار وزير الدفاع الصيني الهند في آذار 2004، إذ تعهد الطرفان خلال المحادثات التي جرت بين البلدين في بيجين في كانون الأول/ 2006 على توسيع التبادل الفني والتكنولوجي بين قواتهما المسلحة[2]، ومرد ذلك التحسن يعود إلى رؤية الهند للصين خلال المدة التي سبقت حربهما عام 1962، التي تأثرت بحقيقة الخبرة التاريخية لعلاقاتهما العسكرية الثنائية التي لم تشهد وقوع أية حرب بينهما على مدى أعوام عديدة، لذلك سادت قناعة لدى القادة الهنود بأن الصين لم تمثل ولن تمثل في المستقبل خطراً لأمن بلادهم، لاسيما وأن نظامها الشيوعي لا يزال منغمساً في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على حساب القضايا الإقليمية وخصوصاً العسكرية منها التي تجعل الصين دولة مهمة للاستقرار الأمني الإقليمي، أما عن السبب الرئيس الذي يكمن وراء رغبة الهند في تطوير العلاقة العسكرية مع الصين فيعود إلى محاولتها لإدماج الصين في المجتمع الدولي والذي يخفف بالتالي من الاعتماد الصيني على روسيا الاتحادية وما تقدمه من تقنية عسكرية للصين، وربما يحول دون تكوين محوراً صينياً- روسيا على حدود الهند، وهو ما يعني تطويق الهند

(1) ينظر: توماس ويلبرون، المثلث الإستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص8-28.

(2) بايتس غيل، مصدر سبق ذكره، ص108.

بقوة عسكرية ضخمة تشكل بلا شك ضغطاً عسكرياً عليها [1]، ولذلك فلا يزال كلا البلدين يؤكدان على ضرورة الالتزام باتفاق السلام الموقع بينهما عام 1988، الذي ينص على أهمية تخفيض عدد القوات المسلحة على مناطق الحدود المشتركة، وتعزيزاً لذلك فقد قام الرئيس الصيني (جيانج زيمين) بأول زيارة له إلى الهند عام 1996، كما قام قائد جيش التحرير الشعبي الصيني بزيارة إلى نيودلهي في نيسان / 1988 [2]، وعلى الرغم من تعقد العلاقات فيما بعد عام 1988 وبعد قرار المضي قدماً في التجارب النووية الهندية، إلا أن آفاق المستقبل تنذر بأن تقارباً صينياً – هندياً يلوح في الأفق، وذلك لأن كلا البلدين تواق للمركز الإقليمي والعالمي وللمكانة والنفوذ الدوليين، الأمر الذي يجعل من هذه الشراكة وسيلة لتحقق تلك الطموحات لكلا البلدين.

ومن جانب آخر وفيما يخص العلاقة اليابانية - الهندية، فقد أعلن البلدان مؤخراً أن لديهما أهدافاً إقليمية وعالمية مشتركة تستدعي التعاون معاً وعلى كافة الأصعدة والمجالات وخصوصاً في المجال العسكري، وبالشكل الذي ينتهي إلى تعزيز الأمن الإقليمي للبلدين، واستمرار الحصول على موارد الطاقة التي أصبحت تمثل عصب الأمن القومي لكلا البلدين، وكذلك الحفاظ على الممرات الدولية آمنة وحرة، والعمل على مكافحة الإرهاب العالمي الذي بات يهدد أمن المنطقة واستقرارها، وكذلك التعاون في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أكد كلا الجانبين على أنهما حريصان على تعزيز ودعم الترتيبات الأمنية والعسكرية القائمة والمخصصة لحفظ الأمن الإقليمي ومنها (منظمة الآسيان)، وأنهما سيكونان على استعداد كامل للانضمام في المستقبل إلى

(1) عبد الرحمن عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص110.

(2) كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص111.

الشبكات الإقليمية والعالمية التي من شأنها أن تحقق الأمن والسلم الإقليمي والدولي[1].

إلى جانب هذا فإن العلاقة الصينية – الأسترالية تمثل إحدى أهم ركائز هذه الشراكة إذ أنهما دولتان باسيفيكيتان تتمتعان بمزايا إستراتيجية قد لا تتوفر لأحدى القوى الباسيفيكية الأخرى، وأهم تلك المزايا على الإطلاق، إشرافهما وتحكمها بالعديد من الممرات البحرية الإستراتيجية في المحيط الهادي، الأمر الذي يجعل من التفاهم المشترك بين البلدين ذي أهمية قصوى للأمن البحري والإقليمي لمنطقة آسيا – الباسيفيك، في حين أعلنت كلا الدولتين عن إقامة علاقات دبلوماسية ذات أبعاد أمنية وعسكرية يمكن أن تعزز من التفاهم المشترك وبالاتجاه الذي يساعد على خلق قنوات اتصال تمكن من إيجاد بيئة أمنية هادئة ومستقرة تجعل من الطموحات الصينية والأسترالية في أداء أدوار قيادية أمراً ممكناً [2].

ويظهر مما تقدم أن أطراف الشراكة الأربعة الصين واليابان والهند واستراليا سيعمدون في المستقبل إلى توثيق التعاون فيما بينهم وبالشكل الذي يظهرهم كتلة إقليمية واحدة، الأمر الذي سيحفز القوى الدولية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة على النظر إلى هذه الشراكة بوصفه مثلثاً إستراتيجياً لا غنى عنه في الإقليم، إذ يمكن أن يضطلع بمهمة أساسية وهي حفظ التوازن الإستراتيجي الإقليمي الذي يقضي بالتالي إلى تحقيق بيئة أمنية مستقرة في المنطقة خالية من الصراعات والنزاعات العسكرية التي ليس من مصلحة أحد نشوؤها وتطورها في المستقبل.

هذا وعلى الرغم مما ذكر من فرص داعمة لتحقق هذا المشهد، إلا أن هناك عدداً من العوامل المعرقلة لتحققه، منها وعلى المستوى الداخلي، أن الصين ماتزال تعتمد في

(1) Lalit Mansigh، Amb، India- Japan Relations institute of Peace and conFlict studies، 2007، p4.

(2) Shiyong ming، Pacific Region. Op.cit.p5.

تكنولوجياتها العسكرية على دول أخرى أهمها الولايات المتحدة واليابان وروسيا الاتحادية وكذلك الهند التي ما تزال دولة ذات إمكانيات عسكرية محدودة تعتمد في أغلبيتها على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، كما أن المجتمع الهندي ما يزال مقسماً طبقياً ومن ثم يفتقد جيشه إلى ركيزة أساسية في عملية بناء الجيوش الحديثة، ألا هي العقيدة العسكرية المواجهة، ومن ثم يصبح ولاء العسكريين الهنود لطبقتهم وفئتهم الخاصة بهم على حساب الولاء للمصالح الوطنية، الأمر الذي يشكل كابحاً وعامل ضعف للجيش الهندي [1].

أما اليابان فصحيح أنها دولة متطورة في تقنياتها العسكرية، إلا أنها محكومة باتفاقية أمنية شاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من شأنه عدم قدرة القادة اليابانيين استعمال تلك القوة العسكرية وتوظيفها لخدمة المصالح والطموحات اليابانية إلا في حدود ما هو مرسوم لها من قبل الولايات المتحدة وما هو مقر في دستورها الذي كتب بإملاءات أمريكية [2]، ومن ثم فأن هذا الأمر يشكل كابحاً أساّسيا حاضراً ومستقبلاً يقف بوجه التطلعات اليابانية في أداء دور قيادي إقليمي بشكل مستقل عن الولايات المتحدة.

أما على المستوى الإقليمي وفيما يخص العلاقة العسكرية الصينية – اليابانية فقد أعربت الصين مؤخراً عن مخاوفها من أن اليابان تسعى الآن ومستقبلاً للظهور كقوة عسكرية ذات طبيعة عدائية في الإقليم، وذلك من خلال حرصها المستمر على الحصول على قدرات وتكنولوجيا عسكرية جديدة، لاسيما أنظمة الدفاع الصاروخية، ولذلك فقد طلبت الصين من اليابان مؤخراً ضرورة توضيح إستراتيجيتها وتوجهاتها العسكرية

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2) ينظر: توماس ويلبورن، المثلث الإستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص31.

الإقليمية للتأكد من أنها ليست موجهة ضد الصين أو أية دولة إقليمية أخرى [1]، وفي مقابل ذلك فإن اليابان ما تزال تخشى من التحديث العسكري الصيني وتقول بأنه موجه ضد أمنها القومي وليس تجاه تايوان وفي الواقع إن الموقف الصيني العسكري المفرط في العدوانية قد يسفر في المستقبل عن تحالف معادي من قبل جيرانها لاسيما بين الهند واليابان، الأمر الذي سيضعف من قوة هذه الشراكة وتماسكها ومن قوة الصين الطامحة إلى تولي مركز قيادي في الإقليم، ففي عام 2010 (على سبيل المثال) وعندما أصبحت الصين أكثر عدوانية في تعاملها الخارجي الإقليمي وبسبب من تهديداتها المستمرة باستعمال القوة العسكرية لحل النزاعات مع جيرانها ساءت علاقاتها كثيراً مع دول الإقليم، ونتيجة لذلك فإنها ستجد صعوبة كبيرة مستقبلاً في تحييد دور الولايات المتحدة في الترتيبات الأمنية في منطقة آسيا – الهادي، وذلك بسبب التحالفات التي لا تزال قائمة بين كل من الولايات المتحدة واليابان والولايات المتحدة والهند،ومن ثم سينعكس هذا الأمر سلباً على مستقبل الوئام الإقليمي بين الأطراف الآسيوية وبالشكل الذي يعرقل قيام مثل هذه الشراكة [2].

أما ما يتعلق بالعلاقة اليابانية – الهندية، فعلى الرغم من تطور هذه العلاقة وتحسنها، إلا أن اليابان أدانت مؤخراً ما تقوم به الهند من تجارب نووية ومن تطويرات لقدراتها العسكرية غير التقليدية، الأمر الذي وصل إلى حد قطع وتجميد اليابان للمساعدات العسكرية والاقتصادية التي كانت تقدمها إلى الهند[3].

(1) elanil Atarnssova، Political and Security dynamics of Japan- china Relations، unrversity Press of Lofian and university in to Europe، 2010، p.p 6-7.

(2) جوزيف س ناي، دبرو جيكت سنديكيت، هل تتخطى الصين أمريكا، الكويت، جريدة القبس اليومية، العدد 12599، 9 أبريل 2011، الكويت، ص5. نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
www.alqaabs.net/gov

(3) Lalit Mansigh- Amb،india-Japan… op.cit. p6.

ويظهر مما تقدم أن جميع عوامل الضعف هذه يمكن أن تؤثر في مستقبل تطور هذا المشهد وتحققه بشكل كبير، وذلك لأن هذه الكوابح قد أصبحت واضحة المعالم على أرض الواقع الأمر الذي ربما يؤدي إلى تفاقم الأحداث ومن ثم حصول ما هو غير متوقع وما هو أسوأ من ذلك، وهذا ما ستثبته آفاق المستقبل وأحداثه أو تنفيه.

ثالثاً: على المستوى الاقتصادي:

من المعروف أن إقليم آسيا – الباسيفيك ولاسيما منطقة شمال شرق آسيا تعد الآن من أكثر مناطق العالم حركة ونشاطاً وخصوصاً على المستوى الاقتصادي، إذ شكلت النجاحات والإنجازات الاقتصادية المتتالية لدول هذا الإقليم حالة من الشعور بالثقة المتزايدة تجاه وضع الطموحات الإقليمية موضع التطبيق، ومن بين أهم هذه الدول الصين واليابان والهند [1].

فعلى المستوى الداخلي، حرصت الصين طوال العقود الثالثة الأخيرة على توسيع دائرة تنميتها الاقتصادية وبالشكل الذي يظهرها قوة آسيوية اقتصادية صاعدة مهمة للاستقرار والرخاء الاقتصادي للإقليم في الحاضر والمستقبل، وهنا يمكن أن نستشهد بما صرح به الرئيس الصيني (هوجين تاو) أثناء زيارة له لماليزيا في أيار/ 2002،(بأنه لا يمكن أن تصبح المنطقة مزدهرة من دون الصين، فالتاريخ يثبت وسيستمر في إثبات أن الصين قوة نشطة تدفع باتجاه التنمية الآسيوية)[2].

وهذا ما يجعل من الصين تبدو عازمة الأمر على المضي قدماً في عملية تحقيق أهدافها الإقليمية والمتمثلة بالدور القيادي في الإقليم.

---

(1) ينظر: توماس ويلبورن، المثلث الإستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره،ص7.

(2) زبيغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، مصدر سبق ذكره، ص43.

ومن جهة أخرى فإن معظم الدراسات تؤكد بأن اليابان هي واحدة من الدول الكبرى عالمياً وأن هذه المكانة التي تحتلها هي محصلة لعدد من المقومات تقع في مقدمتها قوتها الاقتصادية التي تعد الأبرز عالمياً، كما تعد من أكثر الدول الصناعية تقدماً لاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات التي باتت عصب الحياة الحديثة [1]، كل هذه المعطيات إلى جانب معطيات أخرى جعلتها تظهر بوصفها عملاقاً إقليمياً آسيوياً لديه ارتباطات ومصالح اقتصادية ضخمة في الإقليم، وجعلت من قادة اليابان يسعون إلى ممارسة دور مركزي يشكل رديفاً لنفوذها وقوتها الاقتصادية [2].

هذا ويشكل الاقتصاد الوطني لليابان أهمية كبرى لمستقبل اقتصاديات منطقة شرق آسيا، وخصوصاً في مجال الاستثمارات الضخمة التي تكون موجهة بالتحديد لقطاع تصنيع وسائل الإنتاج ومشاريع البنى التحتية،ولذلك يبدو من الواضح أن القرارات المستقبلية والخطط طويلة المدى للمؤسسات اليابانية سيكون لها تأثير ضخم على صحة اقتصاديات أغلب الدول الآسيوية [3].

ومن جهة ثالثة، وفيما يتعلق بالهند، فهي تعد حالياً واحدة من أهم القوى الإقليمية الصاعدة في قارة آسيا ومن المتوقع في العقدين القادمين أن تكون إحدى أهم القوى الدولية الكبرى في العالم، هذا ولم يكن متاحاً لها أن تصل إلى هذه المكانة لو لم يكن اقتصادها قوياً وفي طريقه لأن يكون أقوى خلال المستقبل المنظور، والاقتصاد الهندي هو بالفعل كذلك، فترتيبه يقع ضمن أكبر اقتصاديات العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي الخاص بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان، إذ توقعت إحدى الدراسات التفصيلية التي أجراها بنك (Deutsche) بشأن تطول الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية، بأنه سيشهد جملة من التطورات، لعل أهمها، ارتفاع متوسط الناتج

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سبق ذكره، ص56.

(2) نسرين حكمي، مصدر سبق ذكره، ص110.

(3) محاضير محمد، مصدر سبق ، ذكره، ص79.

المحلي الإجمالي إلى 6% في الفترة الممتدة من 2006 وحتى 2020، إلى جانب توسع القطاع الصناعي خاصة ذلك القائم على تكنولوجيا المعلومات[1]، وتضع هذه الأرقام الهند بين أسرع دول العالم نمواً خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومع ارتفاع الاستثمار بنسبة تبلغ نحو 30% توافقاً مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي ترسو الهند بذلك قاعدة متينة لتوسع اقتصادي مطرد، يمكن أن يساعدها في تحقيق ما هو معلن، وما هو غير معلن من طموحاتها في الصعود بوصفها قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في الإقليم الآسيوي وبالشكل الذي يمهد لها الطريق لتولي مركز عالمي مرموق[2].

لذلك يظهر مما تقدم وعلى المستوى الداخلي أن جميع أطراف الشراكة الإقليمية يتمتعون بقدرات اقتصادية كبيرة (تساعدها على تولي مركز إقليمي محوري) ولا سبيل للمحافظة عليها والعمل على تنميتها إلا بالتعاون الإقليمي في المجالات كافة وعلى جميع الأصعدة وبالشكل الذي يضمن للجميع البيئة الأمنية المناسبة لإدامة التنمية الاقتصادية واستمراريتها وبالاتجاه الذي يحقق طموحاتها الإقليمية والعالمية.

اقتصادياً وعلى المستوى الإقليمي فإن للعلاقات الثنائية بين الأطراف الأربعة أهمية كبيرة في شق طريق وتحديد مسارات واتجاه الشراكة الإقليمية في المستقبل،فالصين ما زالت حتى هذه اللحظة تطالب بمزيد من الاستثمارات اليابانية، وترغب بأن تنال معاملة تفضيلية في بعض الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بينهما [3]، لذلك تسعى الصين إلى تعزيز روابطها الثنائية مع اليابان لتحقيق منافع اقتصادية تعتمد على تنميتها بشكل كبير، وعلى الجانب الآخر فإن اليابان لا تخفى أهمية الصين لاقتصادها، فاقتصاد

(1) إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية، دراسة شاملة ، (واشنطن، مركز الشيرازي الدولي للدراسات)، 2010، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.sironlin.org .

(2) بيتراس أوستر يفيشيوس وجون بوزمان، رحلة الاقتصاد الهندي (اتجاهات الاقتصاد الكلي)، مركز الجزيرة للدراسات، ص3، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.Al-Jazeeria-net .

(3) توماس ويلبورن، المثلث الإستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره،ص29.

الأخيرة يوفر فرصاً لليابان تتمثل في أسواق ضخمة لصادراتها وفي الوقت ذاته تعد الصين مصدراً قريباً للمواد الخام، كما أنها تمثل إحدى الوجهات التي يقصدها المستثمر الياباني التي تتوافر فيها بعض عناصر الجذب، فضلاً عن ذلك أن معظم تجارة اليابان الخارجية تمر عبر مضايق ومسارات بحرية تتحكم فيها الصين، إما كلياً أو جزئياً [1].

لذا فإن احتمالاً كبيراً يظهر هنا مفاده أن يوظف التعاون الاقتصادي الصيني – الياباني مستقبلاً في ديمومة الرخاء والاستقرار الاقتصادي في الإقليم وبالشكل الذي سيعود بالثقة والاطمئنان حيال الصين واليابان. وما يمكن أن يرجح إمكانية تحقق هذا الاحتمال، على سبيل المثال، ما جاء في اجتماع (الآسيان+3) أي دول الآسيان الصين واليابان وكوريا الجنوبية في تشرين الثاني 2002 بشطب بعض الديون المستحقة أو كلها وتحديداً من قبل اليابان عن (6) دول آسيانية منها فيتنام وماينمار وكمبوديا وهي ديون قدرت بـ(3) مليار دولار، إذ أذهلت هذه الخطوة دول الآسيان [2].

ويظهر مما تقدم أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستشهد مستقبلاً تطوراً ملموساً في ضوء استمرار حاجة الطرفين لاقتصاد بعضهما البعض، الأمر الذي قد يؤدي إلى توسيع دائرة التعاون الاقتصادي إلى تعاون إستراتيجي شامل.

ومن جانب العلاقة الثنائية الاقتصادية الصينية – الهندية، فلقد شهدت تغيرات دراماتيكية مؤخراً، فعلى الرغم من أن الصين ظلت لعدة سنوات تمثل التحدي الإستراتيجي الأساسي في النسق الذهني الهندي، إلا أن التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين بدأ يأخذ قوة دفع جديدة مؤخراً في ظل الانفتاح الهندي على التكتلات الاقتصادية، إذ وصل حجم التجارة الثنائية بينهما إلى 13 مليار دولار أمريكي عام

(1) ينظر: السيد صدقي عابدين، اليابان والصين، دفء اقتصادي وبرود سياسي، السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011، ص ص 86-90.

(2) ينظر: أحمد السيد عليبه، تأثير دبلوماسية الاقتصاد الصيني الجريء على اليابان، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 9، 2004، ص ص43-47.

2004، بعد أن كان 5،2 مليار دولار فقط عام 1999، وعلى الرغم من أن الهند لا تمثل سوى 1% من حجم المعاملات الخارجية للصين، إلا أن الأخيرة تعد ثاني أكبر شريك تجاري للهند، بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال زيارة رئيس الحكومة الصينية إلى الهند في نيسان /2005، تم توقيع صفقة من اثنتي عشرة اتفاقية منفصلة، تشمل إجراءات تهدف إلى الدفع بالروابط التجارية والاقتصادية إلى أفاق أوسع، ورفع التبادلات التجارية من القيمة التي كانت عليها وقتئذ أي 14 مليار دولار أمريكي إلى 30 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2013 [1].

هذا وتعد براعة الصين الصناعية موضع حسد من قبل الشركات الهندية، وبالمقابل ترغب شركات الاتصالات الدولية الصينية في اكتساب مهارة الهند، في قطاع الخدمات، وتتجه التدفقات الاستثمارية الثنائية بينهما نحو الصعود وإن كانت لا تزال محدودة، وقد دفعت التعاملات التجارية الكثيفة للشركات متعددة الجنسيات الصينية، كشركات البرمجيات والخدمات، لإقامة مراكز رئيسة لها في الهند، لاسيما وأن الحجم الهائل للطبقة الوسطى الهندية يمثل هدفاً جاذباً للشركات الصينية [2].

أما فيما يتعلق بالعلاقة الاقتصادية اليابانية – الهندية فإنها حتى أوائل التسعينيات كانت تدور أساساً حول المساعدات التي كانت تقدم من قبل اليابان إلى الهند، أي معنى أنه لم يكن هناك اعتماد اقتصادي متبادل بين البلدين ولكن مباشرة بعد الحرب الباردة، وعندما عانت الهند من أزمة في ميزان المدفوعات في عام 1991، كانت هناك فرصة سانحة لليابان لتوسيع التعاون الاقتصادي مع الهند، فقد مولت مالياً مشاريع رئيسة في الهند في مجالات توليد الطاقة وتطوير الصناعات الصغيرة الحجم، وتطوير الموانئ والري، كما قامت بتقديم المساعدات الائتمانية والقروض المصرفية إلى الهند لكي تتمكن من تجاوز أزمتها الاقتصادية، إذ عدت الأخيرة المستفيد الأكبر من القروض الائتمانية المقدمة

(1) ينظر: بايتس غيل، مصدر سبق ذكره، ص108.

(2) بول كيندي، مصدر سبق ذكره، ص131- 132.

مـن قبـل اليابـان في الأعـوام 2003-2005-2006، إذ وردت إلى الهنـد مـا يقـارب الــ5،1 مليـار ونصف دولار من اليابان لأجل تطوير البنية التحتية وتحسينها، هذا من جهة [1]، أما مـن جهـة ما الذي تستفيده اليابان من علاقتها الاقتصادية مع الهند؟، فهذا ما يتحدث عنـه الاقتصـاديون اليابانيون من أن علاقة الهند تمثل فرصة كبيرة لتنويع علاقات اليابان التجارية لكي تتجاوز تركز تلك العلاقة مع الصين والولايات المتحدة، إذ يمكن لليابان في حالـة زيـادة نسـبة الشـيخوخة في سكانها استعمال استثماراتها في الهنـد للاسـتفادة منهـا، كـما أعـرب المسـؤولون اليابـانيون عـن إعجـابهم بتكنولوجيـا المعلومـات الهنديـة في مجـال الأدويـة وفي مجـال تكنولوجيـا الصـناعات الحديثة[2].

وان ما يدعم تحقيق مثل هذه الشراكة الإقليمية لقيادة الإقلـيم، علاقـات هـذه الـدول مع بعضها البعض، وهذا ما يظهر واضحاً في المثلـث (الأسـترالي – الصـيني – اليابـاني)، إذ يـؤدي العامل الاقتصادي في هذا المثلث دوراً كبيراً، فاليابـان والصـين – عـلى سـبيل المثـال- تتنافسـان للحصول على الغاز الطبيعي والمواد الخام من أستراليا، كما أن اليابان تحتاج إلى السوق الصينية والأيدي العاملة هناك، حتى تستطيع أن تنافس الأسواق الآسيوية الأخرى، وعلى الجانب الآخر، فإن الصين بحاجة إلى التكنولوجيا والاستثمارات اليابانية، إذ يمكن من خـلال هـذا المثلـث منـع ظهور تكتل اقتصادي مضاد للصين تضغط فيه الولايات المتحدة على أستراليا للانضـمام إليـه، إذ ركزت الدول الثلاث على التعاون الاقتصادي فيما بينها بما يعمل على تخفيف التوتر بينها وفي المجالات كافة، ومن خلال هذا التعاون الاقتصـادي الـثلاثي يمكـن لليابـان أن تـتفهم الأهميـة التي تضعها أستراليا لإقامة علاقات تجاريـة جيـدة مـع الصـين، أي أن هـذا المثلـث يمكـن أن يساعد على تفادي ظهور نظام ثنـائي القطبيـة في المنطقـة ويُمكـن أسـتراليا في الوقـت نفسـه

(1) Dil Bashodur Rahut and Jabin Jacobe، Changing … Op.cit p10.

(2) Uttara Dukkipati، India-Japan Relations: A partnership for Peace and Prosperity، Center for strategic and international studies،2009، p.p 1-2.

من أن تمارس دوراً أكثر استقلالية في الإقليم بحيث تحافظ على علاقات اقتصادية جيدة متوازنة مع كل من الولايات المتحدة والصين بشكل خاص، والدول الآسيوية الباسيفيكية الأخرى بشكل عام [1].

إلا أن عوامل القوة هذه الداعمة لتحقق المشهد لا تمنع من تسجيل بعض نقاط الضعف (المعوقات) المعرقلة لتحققه منها وعلى الصعيد الداخلي، ما يتعلق بمستوى الفقر القائم في الصين، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي المذهل الذي حققته إلا أن مستوى الفقر فيها لا يزال يفوق التصور، فلا يزال (800) مليون مزارع لا يقدرون على زيارة طبيب، وان نصف عدد سكانها تقل مدخولاتهم عن دولارين يومياً[2].

إلى جانب استمرارية تحكم المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة بالاقتصاد الوطني والتي تتسم بعدم الكفاءة، واتساع الفجوة والهجرات الداخلية الضخمة، فضلاً عن عدم كفاية شبكة الأمان الاجتماعي، إلى غيرها من الإشكاليات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الصيني[3]، ومن جهة أخرى فعلى الرغم من التفوق الاقتصادي لليابان، إلا أنها تعد من أكثر الدول الصناعية فقراً بالموارد، فمعظم مواردها الصناعية تضطر لاستيرادها من الخارج، لذا فإن الاقتصاد الياباني يقوم على التجارة، وأي توقف لتدفق الموارد الصناعية إليها سيحدث إرباكا مؤكداً لآلتها الصناعية.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الداخلي للهند، فعلى الرغم من تبنيها لسياسة اقتصادية جديدة إلا أن البيانات تظهر بأن صادراتها لحد الآن لم تنتعش وميزان التجارة لم يتحسن، وأن الإنتاج الصناعي لم يظهر أية علامة على التصاعد لحد الآن، وأن التضخم ارتفع بنسبة عالية، فضلاً عن النسب العالية للفقر، وتراكم الدين الخارجي، فالهند الآن تعد ثالث أكبر دولة مدينة في العالم بعد البرازيل والمكسيك[4].

---

(1) Richard Rosecrans، Australia china، Op. cit، p 11.

(2) دنييس روس، مصدر سبق ذكره، ص379.

(3) جوزيف – س ناي، مصدر سبق ذكره، ص4.

(4) ممدوح أنيس فتحي، مصدر سبق ذكره، ص 122-126.

اقتصادياً وعلى المستوى الإقليمي، لا تزال العلاقات الاقتصادية بين دول الشراكة (الصين – اليابان – الهند- استراليا) متعثرة وغير متكافئة، فلا يزال التخوف الصيني من انبعاث قوة اقتصادية يابانية متحللة من الضوابط الأمريكية قائماً وعلى النحو الذي يمكن أن يُساعد اليابان على استعادة ماضيها المؤلم (بالنسبة للصين) في الهيمنة والغطرسة العسكرية والاقتصادية، ولذلك فإن هذه المخاوف تلقي بظلالها سلباً وتقف حجر عثرة في وجه أي تقدم في العلاقات بين الصين واليابان، ومن جهة أخرى تقف المساعدات الاقتصادية الصينية المقدمة إلى باكستان عائقاً أمام تقدم العلاقة الاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن أن لكل من البلدين عدداً سكانياً ضخماً يجعل من العسير على أي منهما تقديم المساعدة للآخر، فضلاً عن ذلك فإن للمهاترات السياسية والعلاقات الأمنية بين الطرفين تأثير كبير في مسار علاقتهما الاقتصادية، فالداي لاما (المعارض الصيني) يعيش في حمى الهند، إلى جانب العديد من المشكلات الأمنية على الحدود، وهذا ما يعرقل تقدم أية عميلة تقريبية باتجاه التعاون الاقتصادي[1]، أما عن التحديات التي تواجه العلاقات اليابانية – الهندية، فعلى الرغم من كل جوانب القوة في هذه العلاقة المتمثلة بحجم الأموال اليابانية المستثمرة في الهند، إلا أن هذه الأموال تعاني من تعقيد البيروقراطية الهندية، كما أن هذه الاستثمارات تعاني من أزمات أمنية خطيرة، فالحكومة الهندية تبدو عاجزة في أحيان كثيرة عن حماية الاستثمارات والشركات الأجنبية وخصوصاً اليابانية، وذلك بسبب الوضع المأساوي للمجتمع الهندي المدقع بالفقر، الذي أصبح المرتع الأساس للعصابات الإجرامية، لذلك فلقد أخذت اليابان تحجم من مشاريعها الاستثمارية المقامة في الهند وتنقلها إلى دول أخرى أكثر أمناً مثل تايلاند وتايوان والصين واندونيسيا وغيرها من الدول[2].

(1) كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص107-111.

(2) uttara Dukkipati، Op. Cit. pp 2-3.

دولياً وفي الجانب الاقتصادي كذلك، فإن العديد من القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة لا تخفى خشيتها من قيام كتلة سياسية – اقتصادية - عسكرية (آسيوية – باسيفيكية) يمكن أن تؤثر على الوجود والمصالح الأمريكية في الإقليم، لذلك فهي حذرة كل الحذر من قيام مثل هذه الشراكة الإقليمية التي قد لا تستطيع الإمساك بزمام المبادرة فيها وتوجيهها بالشكل الذي يخدم مصالحها الأمريكية، لذلك فهي تسير بخطى دقيقة وحساسة في تأييد هذه الشراكة إلى درجة أنها ربما تعلن في أي وقت في المستقبل معارضتها لمثل هذه الشراكات إذا ما أحست أنها موجهة ضد تواجدها ونفوذها في الإقليم وخصوصاً الاقتصادي وهذا ما ستثبته أو تنفيه أحداث المستقبل.

رابعاً: المتغيرات التاريخية – الاجتماعية – الثقافية

في البدء يمكن القول إن الإقليم الآسيوي كغيره من الأقاليم الأخرى كالإقليم الأمريكي والأوروبي، له خلفيات تاريخية ودينية متشابهة ومتباينة في الوقت نفسه فماليزيا بلد مسلم، واليابان بلد بوذي، والصين بلد ذو أديان متعددة أهمها البوذية، الكونفوشيوسية مع وجود أقلية مسلمة فيه، فضلاً عن أن تايلاند بوذية هنيانية، والهند هندوسية، وبخصوص ذلك يقول رئيس الوزراء الماليزي الأسبق (محاضير محمد) (إنه بالرغم من هذه الاختلافات الواضحة، إلا أن هناك طائفة من القيم والمعتقدات التاريخية المشتركة، والتي يتبعها أغلب الآسيويين في مختلف مناطق العالم، والتي يمكن وصفها بأنها قيم آسيوية، تماماً مثلما أن هناك كياناً للقيم المشتركة التي يمكن أن يقال عنها إنها قيم غربية)[1].

ولذلك فإن تلك الوحدة التاريخية والثقافية تجعل من تلك الشراكة الإقليمية الصينية – اليابانية – الهندية أمراً ممكناً خصوصاً إذا علمنا أن هناك مجموعة من المتغيرات الأمنية السياسية والعسكرية والاقتصادية تدعم هذه المواريث التاريخية من التفاهم

(1) محاضير محمد ، مصدر سبق ذكره، ص ص65-66.

المشترك حول كيفية التعايش السلمي في ظل هذا التنوع الاجتماعي الثقافي المتشابك، فضلاً عن أن مصائر هـذه الأمـم والشـعوب وانتماءاتهـا الحضـارية واسـتقلال إرادة التطـوير الاجتماعـي والاقتصادي لديها، هي مسائل حيوية لا تحتمل التهاون فيها أو تجاهلها، لذا تبرز هنا إمكانيـة قيام شراكة إقليمية ممثلة بنشوء وحدة اندماجية في صيغة توافقية تضم أمـم وشـعوب الصـين والهند واليابان، فهي شراكة ووحدة ليست مستحيلة، لذا فإن قيام تكتل كبير يضم هذه الـدول المتقاربـة جغرافيـاً وحضـارياً والمتكاملـة اقتصـادياً ومصـلحياً، يـدفعها إلى ترتيـب تحالفـات وتفاهمات فيما بينها يجعلها قادرة على تجاوز كل وجهات النظر المتقاطعة وتحقيق مزيد مـن التعاون والتنسيق باتجاه تحقق تلك الشراكة [1].

وضمن الإطار العملي والتطبيقي لتدعيم تلك العلاقات التاريخية والثقافية، فإن لليابـان – على سبيل المثال- علاقات اجتماعية وثقافية مع الهند والصين، ولاسـيما(ضـمن إطـار منظمـة الآسيان) فهي ترسل الزمالات الدراسية وتستقبلها وتتبادل الخبرات العلمية مـع البلـدين، فهـي ترسل طلابها إلى الهند – مثلاً – للتعلم في مجال الطب، وذلك لأنها تعد من الدول المتقدمـة في مجال الطب، فضلاً عن ذلك فقد قامت اليابان مؤخراً بفتح مراكـز للترجمـة مـن اللغـة الأم إلى اللغات الأخرى وبـالعكس، وذلـك رغبـةً منهـا في الانفتـاح عـلى دول العـالم وعـلى دول الجـوار الإقليمي ، وبالشكل الذي يساعد على خلق أرضيات تفاهم مشتركة تسـاهم في إقامـة شراكـات تكاملية تسهم وبشكل أكبر في تحقق طموحات هذه الشعوب في الرقي والتقدم في تولي مراكـز إقليمية ودولية بارزة [2].

وفـيما يخـص العلاقـات الوديـة الصـينية – اليابانيـة وأثنـاء زيـارة لـرئيس البرلمـان الصـيني (وان) إلى اليابـان في عـام 1992، اسـتذكر (وان) الحـديث قـائلاً: إن الصـين واليابـان

(1) ينظر: خير الدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسـات إسـتراتيجية، (أبـو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 56، 2001، ص ص126-127.

(2) Zabdi Dev، the Japan and Islands for Northeast East Asia، cainbridy Encyclopedia of Japan، 2003، p 10-12.

بلدان جاران لهما ألفي عام من التاريخ والتبادل الودي، وأضاف إن التطور المستدام للعلاقات الصينية – اليابانية كان نتيجة رغبة شعبي البلدين، كما أكد قائلاً لقد حصلت إنجازات عظيمة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية بوصفها نتيجة لتعاوننا المنفعي المتبادل[1].

وفي الإطار ذاته فإن هذه الدول تعاني من اضطرابات اجتماعية مزمنة وحالات عدم استقرار داخلي ممثلة في النزاعات الانفصالية والتهديدات الإرهابية وخصوصاً ما يتعلق بحالتي الصين والهند، كل تلك الإشكاليات المشتركة تحتم على هذه الدول التعاون والتشاور فيما بينها من أجل إيجاد حلول مشتركة للحيلولة دون تفاقم تلك المشكلات وبالاتجاه الذي يخل بالأمن والاستقرار الإقليمي [2].

ولكن على الرغم مما ذكر من عوامل تاريخية مشتركة والتي تمثل فرصاً داعمة لتحقق المشهد إلا أنه في الوقت نفسه يوجد من العوامل المعرقلة ما يعيق تحققه منها: أن مستوى التعاون والتبادل الثقافي بين الدول الأطراف في هذه الشراكة لا يزال متواضعاً إلى جانب قلة العدد المتبادل من الطلاب الذين يقيمون في هذه البلدان، فالصين (مثلاً) يفوق عدد طلابها الذين يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية أضعاف كثيرة عن عدد الطلبة الصينيين الذين يدرسون في الهند واليابان[3].

وفي ضوء ما سبق ذكره من احتمالات، يظهر بأن المتغيرات الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية والثقافية تحمل في ثناياها مؤشرات للسير باتجاه قيام شراكة إقليمية (صينية - يابانية – هندية- استرالية) لقيادة إقليم آسيا – الباسيفيك، ولتوجيه مسارات ترتيباته الأمنية وبالشكل الذي يحقق طموحات تلك القوى في

---

(1) Kints sino، wan's visit to Ties، op.cit- p2.

(2) أحمد الحديدي، قلق أمريكي – ياباني من تنامي القوة العسكرية الصينية – مدخل إلى العقيدة الإستراتيجية، صحيفة الفاتح، العدد 302، أيلول/2001، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.google.com .

(3) Zabdi Dev the Japan، Op. cit، p 10.

النهوض وفي تولي مراكز إقليمية تتناسب مع ما تمتلكه من أوزان سياسية واقتصادية وعسكرية بل وحتى تاريخية.

لذا فإن إمكانية تحقق هذا المشهد من عدم تحققه تتحدد في إطار نسبة تحقق تلك الشروط وتلك المتغيرات التي سبق ذكرها، وهذا هو جوهر مضمون المنهج الاحتمالي المشروط الذي تعتمده الدراسة في جانبها المستقبلي.

المبحث الثالث

مشهد الشراكة الإقليمية والدولية لإقليم آسيا – الباسيفيك

يفترض هذا المشهد بأنه ليس في استطاعة أي من القوى الفاعلة في الإقليم (الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية واليابان والهند وأستراليا) القيام بمفردها بمهام الدور القيادي للإقليم وحفظ الاستقرار فيه، وذلك بفعل متغيرات البيئة الأمنية الإقليمية، الأمر الذي سيؤدي بهذه الدول إلى القبول بشراكة إقليمية ودولية ذات طبيعة تعاونية قائمة على أساس تقسيم المهام بين هذه القوى وبالشكل الذي يضمن الهدوء والاستقرار في المنطقة.

إن هذا الافتراض يتعلق بجملة من الفرص والمعوقات الداعمة والمعرقلة في الوقت نفسه لتحقق هذا المشهد يمكن تحديدها كما يأتي:

أولاً: على المستوى الأمني – السياسي:

داخلياً وعلى الصعيد الأمني والسياسي، فلقد تبلور مؤخراً رأي داخل الإدارة الأمريكية مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع بمفردها في المستقبل القريب تحمل الأعباء الأمنية الجسيمة في منطقة الباسيفيك، وذلك بسبب كثرة المتغيرات الأمنية فيها، ولذلك فلا بد من التفكير في مسألة قبول مشاركة القوى الفاعلة في الإقليم وذلك لضمان استمرارية فاعلية الدور الأمريكي في المنطقة، وهذه الرؤية نابعة من إدراك أمريكي مفاده أن القوى الفاعلة في إقليم آسيا – الباسيفيك، كاليابان والصين وروسيا الاتحادية والهند وأستراليا، هي قوى ذات قدرة على منافسة الفعل الأمريكي في الإقليم، فهي إذن قادرة على المشاركة والمساهمة بشكل فاعل وإيجابي في مسألة تحمل الأعباء الأمنية والعسكرية والاقتصادية في الإقليم الآسيوي الباسيفيكي[1].

(1) محمد السيد حسين داوود، نظام الهيمنة الأمريكية.... المقومات الدولية للصعود والسقوط، (القاهرة، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون)، 2003، ص4.

ومـن جهـة أخـرى وعـلى الصـعيد الأمنـي، فقـد تبنـت روسـيا الاتحاديـة (إحـدى دول الشراكة) برنامجاً (للأمن والسلام والتعاون) شكل بدوره قاعدة لإستراتيجيتها الأمنية القائمة على التسوية السلمية لنزاعاتها الداخلية، وعدم التدخل في الشئون الداخليـة للـدول الأخـرى وعـدم استعمال القوة المسلحة إلا في حالة الدفاع عن النفس، ونفي صـفة الخصـم أو العـدو عـن أيـة دولة، والمساهمة في إيجاد بيئـة أمنيـة إقليميـة هادئـة ومسـتقرة بالعمـل عـلى منـع الحـروب والنزاعات الإقليمية، وتطوير الآليـات الأمنيـة التـي تسـهم في ذلـك، كـل ذلـك جعـل مـن دول الإقليم تنظر إلى روسـيا الاتحاديـة بوصـفها قـوى يمكـن أن تكـون فاعلـة وذات دور إيجـابي في المنطقة مما شجع تلك الدول على القبول بمشاركة روسيا الاتحادية في تسيير شؤون الإقليم[1].

أمنياً وعلى المستوى الداخلي أيضاً، تعـد أسـتراليا مـن (النـواحي الأمنيـة والإسـتراتيجية) دولة مهمة ومؤثرة في منطقة آسيا الباسيفيك، وذلك يعود إلى طبيعة مقومات قوتهـا الوطنيـة، إذ تعد من الدول ذات الوفرة الطبيعية بالموارد الغنية فضلاً عن تمتعها بموقع إستراتيجي بحري مهم يشرف على العديد مـن الممـرات البحريـة الإسـتراتيجية، مـما يجعلهـا قـوة تطالـب بـدور إقليمي وعالمي يتناسب مع ما تتمتع به من مقومات فضلاً عـن ذلـك و(سيأّسـيا) فقـد أكـدت الحكومة الاسترالية مراراً، إن من أولويات سياستها الخارجية تطوير علاقاتها مع دول شرق آسيا، ولذلك فإن من المتوقع مستقبلياً أن تتبنى الحكومة الاسـترالية سياسـة الانفتـاح الـدبلوماسي في تعاملها مع الأطراف الفاعلة كافة في الإقليم وبالشكل الذي يجعلها أحد أهم القوى المشاركة في شغل مركز محوري وأساسي في الإقليم الباسيفيكي [2].

(1) Anatoly Bolyako، Russian national security strategy and its implication or Eest Asia security،u.s Army war collages strategic studies institute، 1996، internet www.strategic studies institute.army.mil.

(2) Shiyong ming، Pacific Region Australia is seeking a New orientation in the Asia، studies international، December، 1997، p.L-5.

أما بخصوص الصين وفي الجانب الأمني- السياسي ذاته، فقد عمدت الصين دائماً على ترديد مقولة ترفض فيها النظام الأحادي في إدارة إقليم آسيا – الباسيفيك بشكل خاص، والعالم بشكل عام، لذلك فإننا نجد أن التخطيط الإستراتيجي والأمني للحكومة الصينية مبني على رفض مشروع هيمنة قوة واحدة على شؤون الإقليم، وداعٍ إلى ترسيخ شراكة إستراتيجية ناضجة في إدارة الإقليم قائمة على شروط محددة تتمثل في إقامة توازنات إقليمية ودولية تقوم على أساس المصالح المتبادلة بين أطراف الشراكة الإقليمية والدولية ككل[1].

أما الهند فقد استطاعت خلال عقد التسعينيات وتحديداً منذ عام 1997 أن تعيش حالة استقرار وهدوء أمني داخلي، إذ خلال هذه المدة خفت نيران الانفصال والتوجهات القومية العدائية، وتعاقبت الحكومات القومية التي اشتركت جميعها في هدف تعزيز الطموح الهندي في أداء دور محوري وأساسي في الشأن الآسيوي العالمي، لذلك ساعد الهدوء النسبي الذي تعيشه الهند داخلياً على بلورة أهداف إقليمية وعالمية ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية تسعى النخبة الحاكمة في الهند إلى تسخير قدراتها لغرض تطبيق تلك الأهداف والطموحات وتحويلها إلى واقع عملي ملموس ينعكس على الوضع والمكانة الإقليمية والدولية للهند بالاتجاه الإيجابي[2].

أما عن الاعتبارات الأمنية الداخلية الدافعة لاتجاه اليابان لقبول تلك الشراكة ومن ثم الاضطلاع بدور كبير في الإقليم، فأن أهمها هو وجود إدراك ياباني مفاده أن فاعلية اليابان على المستوى الإقليمي وخروجها من عزلتها الداخلية يشكل منطلقاً لممارسة دور إيجابي وفعال في الإقليم الآسيوي – الباسيفيكي[3]، وقد شكل مذهب

(1) محمد رياض، الولايات المتحدة في الميزان الجيوبوليتيكي الغربي، السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 159، 2005، ص42.

(2) فريد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص133.

(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص90.

ميازاوا[*] (وهو المذهب الجديد الذي اتبعته السياسة الخارجية اليابانية)، الإطار الذي يحدد الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الأمنية حيال الشراكة الإستراتيجية الإقليمية العالمية في إقليم آسيا- الباسيفيك،إذ يقوم هذا المذهب على [1]:

أ- إن نقطة الانطلاق في التعاون الأمني الإقليمي هي أن اليابان لن تصبح قوة عظمى عسكرياً.

ب- التأكيد على أهمية الدور الأمني الأمريكي والتنسيق معه في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

ج- إشراك الصين وروسيا الاتحادية في نطاق الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف.

د- إقامة علاقات جوار نشيطة مع مجموعة الآسيان بما يضمن الحفاظ على الأمن.

هـ- المشاركة الفعالة في الجهود الإقليمية لمعالجة إشكالية الانتشار النووي.

إن كل هذه الاعتبارات الأمنية تجعل من إمكانية اندماج اليابان في هذه الشراكة والقبول بدورها أمراً واقعاً وليس مستحيلاً.

أما على المستوى الإقليمي فقد فرضت 11/ أيلول/2001، أولويات مختلفة على التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، ليس أقلها إعطاء الأولوية لمواجهة مصادر الإرهاب وقواعده، وبناء تحالف دولي تحت قيادتها لحصاره وتطويقه، والأهم من ذلك تأكيد قيادتها للعالم واستعادة هيبتها، تاركتة ولو مؤقتاً صراعها أو تنافسها الإستراتيجي مع كل من روسيا الاتحادية والصين، والتشديد على طرح قضية مواجهة الإرهاب مجالاً للتعاون. بالمقابل وفي السياق ذاته جاء تأييد روسيا الاتحادية والصين للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان على الرغم من اعتراضهما على نظام الدرع المضاد للصواريخ وما يثير هذا الوجود من مساس بالأمن الإستراتيجي لهما وميزان القوى الدولي في المنطقة، فضلاً عن عوامل عدة يمكن أن تعرقل من فرص قيام الشراكة

(*) نسبة إلى رئيس الوزراء الياباني الأسبق (كيتي مايازاوا)

(1) نقلاً عن ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص90.

بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية[1] ولذلك أدركت الولايات المتحدة صعوبة القضاء على تعددية القوى الدولية لاعتبارات تخص عناصر القوة والقدرة، بيد أنها تدرك من ناحية ثانية إمكانية احتواء هذه القوى ضمن أسلوب المشاركة في احتواء حركة التفاعلات الإقليمية والدولية، ولذلك بادرت بتحسين علاقاتها الأمنية بها وبشكل يوفر لها الضمانات الكافية لإدامة إستراتيجيتها الكونية، إلى جانب قبولها بالدور الذي تقوم به كل من روسيا الاتحادية والصين في الإقليم وغض النظر عن بعض السياسات التي تقومان بها والتي تعد مُهددة للإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في الإقليم ومنها مساندة النظام الكوري الشمالي في تطوير برنامجه النووي، فضلاً عن مبيعات الأسلحة الروسية للصين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً وزن هاتين القوتين في الإقليم وثقلهما، لذلك فهي تسعى إلى كسبهما إلى جانبها فيما تقوم به وتتخذه من سياسات في المنطقة [2].

ومن جهة أخرى فأن العلاقات المبنية بين الولايات المتحدة واليابان، والمتأطرة بالاتفاقية الأمنية المعقودة بينهما عام 1951، فضلاً عن دور اليابان في هذه المعاهدة، كل ذلك سيقود في المستقبل إلى تكييف هذه العلاقة وانعكاسها بالتالي ليس في إيجاد توافق أمني وسياسي فحسب بل سيفضي إلى جعل اليابان إحدى أبرز أعمدة الشراكة الإقليمية والدولية للإقليم الآسيوي وأهمها [3].

وعلى الجهة المقابلة الأخرى فإن الولايات المتحدة في إطار سعيها وسعي القوى الإقليمية الأخرى لتحقيق تلك الشراكة، فإنها سوف تحتاج إلى قوى إقليمية جديدة تسير في ركاب الإستراتيجية الأمريكية وتحتاج إلى الحماية والمساندة الأمريكية لفرض نفسها

(1) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج (الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، مصدر سبق ذكره،ص190.

(2) ينظر: هاني الياس خضر الحديثي، جيوستراتيجية أوراسيا- مصدر سبق ذكره ، ص ص16-17.

(3) سنجانا جوشي، مصدر سبق ذكره، ص10.

بوصفها قوى بارزة سواء في الإقليم أو في العالم، ولذا فهي سوف تعمد إلى تقوية الروابط الأمنية والإستراتيجية وتعزيزها مع كل من أستراليا والهند اللتين تعدان من الدول التواقة للاضطلاع بدور فعال في المنطقة، ولا أدل على ذلك من التحالف الأمني الأسترالي – الأمريكي، الذي يعد ثالث أهم تحالف أمني أمريكي في آسيا – الباسيفيك بعد التحالف الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية، إذ يعد هذا التحالف مسئولا بشكل مباشر على قوس عدم الاستقرار الذي يغطي المنطقة الممتدة من مضيق (مالاقا) إلى جزر جنوب الباسيفيك، حيث تعمل الولايات المتحدة على توظيف الوحدات العسكرية والجوية والبحرية الأسترالية للقيام بمهام أمنية تتعدى منطقة آسيا- الهادي، ليتعدى ويمتد خارج حدود هذا الإقليم إلى غرب القارة، وهذا ما تجسد في العمليات العسكرية الأمريكية في إطار الحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق، إذ أرسلت إلى العراق كتيبة للخدمة الجوية الخاصة [1].

وعلى الجانب المقابل وجدت الهند أن هناك ضرورة قصوى للشراكة مع الولايات المتحدة وذلك للحيلولة دون توجه روسيا الاتحادية (الحليف التقليدي للهند) صوب الصين، إلى جانب التطورات السياسة والأمنية والإستراتيجية الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي التي جعلت الهند تنظر إلى الصين بتفوقها التقليدي والنووي عليها مصدر تهديد إستراتيجي لها [2].

وإلى جانب ذلك فإن الرغبة الصينية – الروسية المشتركة في بناء عالم متعدد الأقطاب ستكون إحدى العوامل الدافعة باتجاه تحقق تلك الشراكة، رغبةً منهما في موازنة

(1) Sheldon w .simon، Theater Security cooperation in the u.s Pacific command An a assessment and projection NBR، Analysis، vol 14، no،2 August، 2003، p.p15-18.

(2) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، www.Aljareeia.net .

القوة الأمريكية إقليمياً وعالمياً[1]، فضلاً عن وجود رغبة يابانية ترى أهمية تفضيل التعاون مع الصين في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة لمواجهة احتمالات تنامي الدور الصيني في المنطقة مستقبلاً، ومن ثم قيام (تجمع ثلاثي) بينهم لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا يعني أن هناك رغبة أمريكية- يابانية - صينية، لتجسيد العلاقات بينهم بشراكة إقليمية ودولية لقيادة الإقليم[2].

أمنيا وعلى المستوى الإقليمي والدولي معاً، فقد وجدت أستراليا نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة للتخفيض الكبير الذي حصل للتواجد الأمريكي في آسيا – الباسيفيك، ونتيجة لسعي الدول الآسيوية لإقامة نظم أمنية ودفاعية تساعدها على المحافظة على معدل النمو السريع لاقتصادياتها، أنها لا تتمتع بمزايا السلام الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، لذلك سارعت إلى تطوير علاقاتها الأمنية مع الدول الآسيوية ومنها الهند وروسيا الاتحادية والصين، إلى جانب تعزيزها لتحالفها الأمني مع الولايات المتحدة، هذا وان مسار العلاقات المتبادلة بين أطراف الشراكة تسير باتجاه تحقيق مزيد من الاندماج والتعاون الأمني تدفعهم بذلك المصلحة المشتركة للحيلولة دون تفاقم النزاعات والصراعات ذات الطبيعة الأمنية التي إذا ما حدثت فإن الأطراف الدولية لن تستطيع عزل نفسها عن تلك الأحداث، الأمر الذي يجعل من العسير التفاهم حول سبل إنهائها[3]

ولكن وعلى الرغم من عوامل القوة هذه التي تدعم تحقيق هذا المشهد إلا أن هناك من العوامل المعوقة ما يحول دون قيام مثل هذه الشراكة، من أهمها أن الشراكة لا تتحقق بوجود طرف مهيمن على كل مفاصل عملية اتخاذ القرارات الأمنية الإستراتيجية، وهذا الأمر ينطبق على الإستراتيجية الأمريكية في الإقليم، إذ بدأت

(1) Ralph Acoosa- security implications of conflict in the south china sea، Exporing Potential Triggers of conflict (Pacific forum csis) 1998،p 30، www.csis-org.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص196.

(3) Shiyong ming، Pacific. Op. Cit. p6.

الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تقييم إستراتيجيتها الأمنية وبما يتلاءم مع مصالحها الخاصة وتصوراتها لترتيب أمنه على وفق أسس جديدة لا تأخذ باعتبار مصالح القوى الكبرى الفاعلة الأخرى في الإقليم[1]. ومن هنا انطلقت وبما يضمن مصالحها الأمنية وبالشكل الذي يضر بالأمن القومي لأطراف الشراكة، في إتباع عدد من السياسات الأمنية في الإقليم، منها الاستمرار في تزويد معظم الدول بالأسلحة في إطار برامجها لبناء قواتها العسكرية أو لاعتبارات التوازن الإستراتيجي، أو بهدف استمرار ممارسة الضغط الاقتصادي والعسكري على أطراف معينة للحد من تعاونها العسكري مع دول أخرى مناهضة للإستراتيجية الأمريكية ومنها (الصين) [2]، فضلاً عن ذلك كله فقد رفضت الولايات المتحدة المشاركة في الترتيبات الأمنية المعقودة بين دول الآسيان – التي تشمل كل أطراف الشراكة تقريباً (الصين – اليابان – أستراليا- وروسيا الاتحادية)، لذا فأن آفاق المستقبل تشير إلى أنها سوف تستمر في تبني سياسة أمنية مستندة إلى قوتها المتواجدة في الإقليم فقط، وعدم إعطاء أية قوة أخرى هامشاً من التصرف في إطار تفاهمات إستراتيجية يمكن التوصل إليها ضمن مبادرات شراكة يمكن أن تساعد على حفظ الأمن الإقليمي في منطقة آسيا – الباسيفيك . ومن الجهة المقابلة توجد العديد من المؤشرات التي تؤكد رغبتها في المشاركة بإدارة الإقليم ولكن بهيمنة أمريكية[3].

ثانياً: على المستوى العسكري

عسكرياً وعلى المستوى الداخلي، فمن المسلم به أن للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية كونية شاملة للتعامل مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية تنطلق مبررات تلك الإستراتيجية من أولوية مصالحها القومية، فضلاً عن صياغتها إستراتيجيات فرعية

(1) محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 118، 1994، ص 233.

(2) إبراهيم نافع وآخرون، ما الذي يجري في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص299-300.

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص 301 .

للتعامل مع كل إقليم على حدة، وفيما يخص إستراتيجيتها الجديدة في منطقة آسيا – الباسيفيك، فإنها تهدف إلى تدعيم مكونات قوتها ومنها القوة العسكرية على النحو الذي يجعلها قادرة على أداء دور قيادي في النظام الإقليمي للباسفيك، وذلك على مسارين: يتمثل أولهما في بناء قواتها العسكرية الداخلية، أما ثانيهما فيتمثل في العمل على صوغ نظام دولي وإقليمي يُمكنها من مواجهة التحديات الدولية التي تواجهها، وتنطلق هذه الإستراتيجية من قناعة أمريكية عبر عنها الرئيس الأمريكي (أوباما) في أكثر من محفل دولي، مؤكداً فيها، أنه ليست هناك دولة بصرف النظر عن قوتها، تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية، ومن جانب آخر أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون، ضرورة تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية الشراكة مع القوى الفاعلة في الإقليم، وتوسيع تلك الشراكات وتعميقها، فضلاً عن البحث عن شركاء جدد، وهو ما أكدته وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة في أكثر من موضع، إذ أكدت هذه الوثيقة على ضرورة تركيز الولايات المتحدة على التعاون مع المؤسسات الأمنية والعسكرية الإقليمية، لاسيما مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وبالشكل الذي يوقع على عاتق القوى الفاعلة الأطراف فيها مسؤوليات حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال تكوين شراكات إقليمية ودولية تضطلع بمهمات أمنية وعسكرية تعاونية مشتركة لغرض تحقيق بيئة أمنية مستقرة خالية من النزاعات المسلحة[1].

أمنياً كذلك وعلى المستوى الداخلي فأن روسيا الاتحادية تعد إحدى القوى الكبرى بامتلاكها ترسانة نووية تأتي في المرتبة الثانية في العالم، لذا فقد قام مجلس الأمن القومي الروسي وبناءً على إدراكه لحجم تلك القوة التي تمتلكها روسيا الاتحادية بإقرار

(1) stephen G. Brooks and wiliam c. wohlforth، Reshaping the world order، foreigh affairs، vol- 88، no2، March- April 2002. P32.

إستراتيجيته العسكرية التي اتجهت إلى بلورة ملامح نظام أمني خاص يستند إلى حماية المصالح الروسية في الإقليم الباسيفيكي بشكل خاص والعالم بشكل عام، وهو ما أكدته دائرة الاستخبارات الخارجية الروسية، إذ شددت على ضرورة إنشاء مجال دفاعي وأمني واحد يتحقق عن طريق بناء شراكات إستراتيجية مع أطراف فاعلة يُمكنها من تحقيق تكامل أمني ودفاعي مشترك يساعد على تجنب الصراعات العسكرية ويحقق بيئة أمنية هادئة [1].

أما ما يتعلق بأستراليا، فقد كشفت مؤخراً وزارة الدفاع عن المسودة الأولى (الورقة الخضراء) لإستراتيجيتها الدفاعية الجديدة والتي تتضمن دعوة لزيادة عدد القوات المقاتلة مع تقليل العدد الكلي للجيش، إذ تزامنت هذه الخطوة بعد إقرارها مع البرنامج المستقبلي لرئيس الوزراء الذي يعرف بـ(مبدأ هوارد) الذي يسعى إلى تحديث أجهزة الجيش الأسترالي ومعداته، في الوقت الذي تظهر محاولة أستراليا في بناء خطط مستقبلية تمكنها من وضع موطئ قدم لها في الساحة السياسية والعسكرية في منطقة الباسيفيكي، وتنامي نفوذ الهند والصين وتدني أحوال اندونيسيا، وانشغال المنظومة الإقليمية الممثلة برابطة دول جنوب آسيا (الآسيان) بالمشكلات الاقتصادية [2].

هذا إلى جانب المستويات العالية من التقدم في مجال الإنفاق العسكري والقدرة التسليحية والرغبة في أداء دور عسكري أكبر في الإقليم من قبل كل من الهند والصين واليابان، وعلى النحو الذي ورد في (المبحث الثاني من هذا الفصل).

أما عسكرياً وعلى المستوى الإقليمي، فمن المعروف أن البيئة الأمنية للإقليم ما تزال مكتظة بالعديد من التحالفات العسكرية والشراكات الأمنية التي أقامتها الولايات

---

(1) ينظر: لمن مضر الإمارة، مصدر سبق ذكره، ص159.

(2) صهيب جاسم، أستراليا شرطي جديد لأمريكا في آسيا والمحيط الهادي بحث مأخوذ من موقع إسلام أون لاين، حزيران 2009، ص 1-2 نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت

www.Ms-international-Expore-3.com .

المتحدة الأمريكية مع دول الإقليم بغية تحقيق نوع من التوازن في القوة، ولأجل مشاركة هذه الدول في تحمل الأعباء الأمنية العسكرية التي تثقل من كاهلها، عمدت إلى فتح صفحة علاقات جديدة مع روسيا الاتحادية، بإعلان الطرفين عام 1992 بأنهما لم يعودا عدوين محتملين وأن أسلحتهما النووية لن توجه ضد أحدهما الآخر، والإعلان عن العمل على تخفيض الرؤوس النووية والمشاركة الفعالة في عملية الحد من أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على التسلح التقليدي وتسوية النزاعات الإقليمية ومواجهة الإرهاب والمخدرات[1] إذ شكل هذا الإعلان مدخلاً لروسيا الاتحادية في تعزيز التعاون الأمني والعسكري الإقليمي مع الولايات المتحدة لمعالجة المشكلات الأمنية والإقليمية البارزة في الوقت الحاضر والتي ستبرز في المستقبل، وأهمها تفعيل العمل الثنائي الأمني من أجل إيجاد الحلول الملائمة لنزع فتيل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل [2].

أما على مستوى العلاقات العسكرية الأمريكية - الأسترالية المستقبلية، فقد صرح العسكريون الأستراليون بأن هناك تفاهماً متبادلاً بشأن مسؤولية السيطرة العسكرية على المحيط الهادي وأن هذه المسؤولية قد تسلم لأستراليا مستقبلاً، وتحدثت ورقة وزارة الدفاع الأسترالية عن الدروس التي خرج بها الساسة في أستراليا من تجربة تيمور الشرقية التي لم ينتهِ دورهم فيها بعد، ومن ذلك اعتقادهم بمسؤولية أستراليا عن أمنها وأمن الدول المجاورة لها، وأن القوات العسكرية الأسترالية تتمتع بتفوق نسبي على القوات الآسيوية الأخرى، وهو ما يجب الحفاظ عليه في حين تراجعت القوة العسكرية لمعظم الدول الآسيوية بسبب تراجع الإنفاق العسكري بعد الأزمة المالية التي واجهتها، وهو ما يتطلب مستقبلاً – حسب الورقة الخضراء- زيادة سنوية في الإنفاق العسكري على مدى

(1) سرمد زكي الجادر و وائل محمد إسماعيل، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا ، مصدر سبق ذكره،ص47.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص122.

العشرين عاماً القادمة بنسبة لا تقل عـن (650) مليـون دولار في كـل عـام، ولـذلك يظهـر بـأن الرغبة والحـافز الخـارجي متـوافرا للطمـوح الأسـترالي في أداء دور أمنـي وعسـكري محـوري في الإقليم [1].

أما ما يتعلق بالعلاقة العسكرية الأمريكية - والصينية، فقد تحددت بالرؤيـة الأمريكيـة للنهوض الصيني التي مفادها أن الحوار مع الصـين وتحقيـق الشراكـة معهـا في المجـالات كافـة وعلى كل الأصعدة قد أصبح عنصراً مهماً لاستقرار آسيا في المستقبل، ولضمان مصالحها فيها، وما دام جيران الصين (من حلفاء أمريكا) يشعرون بالتهديـد منهـا، فقـد صـار البـديل عـن سياسـة الاحتواء بصيغتها القديمة شراكة إقليميـة ودوليـة يمكـن أن تحفـظ للإقلـيم أمنـه واسـتقراره في المستقبل، ولذلك فإن هذا الاتجاه يلقى تأييداً كبيراً من الدول الآسيوية نفسها[2].

ومن جانب آخر وفيما يتعلق بالعلاقة العسكرية الهنديـة – الأمريكيـة، فـيمكن القـول بأنها تسير باتجاه القبول بالـدور العسـكري الكبـير الـذي تقـوم بـه الهنـد في الإقلـيم الآسـيوي ولاسيما باتجاه مساندة الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب فضلاً عن الوظيفة المهمة التـي تقوم بها الآلة العسكرية الهندية بوصفها وسيلة رادعة وكابحة لتنامي القوة العسكرية الصينية التي تشكل بدورها تهديداً خطيراً للوجود العسـكري الأمـريكي في المنطقـة، الأمـر الـذي يجعـل للدور الهندي الحافز الدولي الذي يمكن أن يساعد صناع القرار في الهند على بلـورة الطموحـات الهندية في دور قيادي فعال في الإقلـيم بشراكـات إقليميـة ودوليـة تسـاعد عـلى تحقيـق هـذه الطموحات[3].

فضلاً عن هذه الشبكة من العلاقات العسكرية للولايات المتحدة مع القـوى الفاعلـة في المنطقة التـي تشـير كلهـا إلى إمكانيـة حـدوث شراكـة إقليميـة ودوليـة لقيـادة الإقلـيم،

(1) Sheldon w .simon، Theater Security cooperation. Op. cit. p19.

(2) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص137.

(3) جابر سعيد عوض، مصدر سبق ذكره، ص5.

إلا أن للرغبات المشتركة للقوى الآسيوية دور كبير في تحديد شكل هذه الشراكة ومضمونها، إذ إن هناك تعاوناً عسكرياً روسياً – صينياً يتمثل في الرغبة في منع أية قوة منفردة (في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية) في السيطرة على الإقليم، وهذا ما اتضح من خلال الزيارات المتبادلة المستمرة بين البلدين، إذ وصل حد التعاون الصيني – الروسي على إثر زيارة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين إلى بيجين في نيسان 1996، إلى درجة من التفاهم الإستراتيجي والعسكري الشامل وبدرجة مكنت البلدين من توقيع العديد من الاتفاقات الأمنية العسكرية المشتركة، وبالشكل الذي يجعل من هذه الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة تسير باتجاه مزيد من التعاون والتفاهم المشترك[1].

كما توجهت الصين مؤخراً إلى تفعيل العلاقات الأمنية والعسكرية مع كل من (روسيا الاتحادية – اليابان) واللتين دعتا مؤخراً إلى إنشاء ما يسمى بـ(تجمع الأرخبيل الياباني) الذي يضم كلاً من (الصين واليابان وروسيا الاتحادية) بافتراض أن هذين الطرفين هما الأكثر قدرة في تقرير شؤون الإقليم الأمنية، في إطار الرغبة المشتركة لهذه الأطراف لـ(مأسسة الأمن الإقليمي) بوساطة أطراف آسيوية فاعلة من داخل الإقليم، ضمن إطار شراكة موسعة وهو ما يتطلب التوافق والتواؤم بين أكبر الأطراف الفاعلة في هذا المجال[2].

يظهر مما تقدم بأن المتغيرات العسكرية الحاصلة ضمن إطار البيئة الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك كلها تعطي إشارات إلى أن القوى الفاعلة في المنطقة قد أدركت فعلاً ضرورة تنسيق العمل العسكري المشترك بالاتجاه الذي يقلل من فرص سيطرة قطب واحد أو قوة عسكرية واحدة على الإقليم . ولذلك فإن ثمة مؤشرات مستقبلية تشير إلى

(1) معتز محمد سلامة، توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 129، 1997، ص124.

(2) منعم العمار، الأمن الآسيوي بين التحضر نحو التكون والقيد الأمريكي الصلد، أوراق آسيوية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 9، 1999، ص3.

إمكانية قيام شراكات عسكرية تتعدى مضمون التحالفات وبالشكل الذي يجعل هذه القوى منفتحة على بعضها البعض وسياساتها العسكرية متكشفة وذات طابع شفاف، الأمر الذي يجعل من هذه الأطراف مطمئنة لبعضها البعض، وبالشكل الذي يساعدها على تحقيق طموحاتها باتجاه دور إقليمي فاعل ومميز.

ولكن وعلى الرغم من هذه الفرص كلها والتي تدعم تحقق هذا المشهد إلا أن هذا لا يمنع من وجود عوامل ضعف تقف وراء عرقلة تحققه. من هذه العوامل وعلى المستوى الداخلي، نجد أنه على الرغم من كون الولايات المتحدة القوى العسكرية الكبرى في العالم، فإنها تتعثر بشدة في حروبها التوسعية، وربما سينذر المستقبل بالمزيد من المتاعب التي قد تواجه الآلة العسكرية الأمريكية خصوصاً بعد الإنهاك الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي والأزمات المتلاحقة التي مر بها والذي يعد عصب الآلة العسكرية الأمريكية ومصدر قوتها[1].

إلى جانب ذلك ما تزال روسيا الاتحادية مستمرة في تطوير تكنولوجيتها العسكرية وامتلاك الحلقات الأكثر تقدماً في هذا المجال، فضلاً عن أنها في الوقت الحاضر تعاني من مشكلات يمكن عدها داخلية تتعلق بأمنها القومي من أهمها مشكلتا جورجيا وكوسوفا، الأمر الذي سيجعل من سعيها في المستقبل إلى التوجه إلى الإقليم الآسيوي وأداء دور عسكري كبير فيه أمراً بالغ الصعوبة [2].

هذا إلى جانب أن أستراليا ما تزال تسعى إلى الحصول على مزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية، الأمر الذي يجعلها بمنظر غير القادرة على القيام بدور عسكري وأمني واضح في إطار الشراكة المفترضة، لذا فإن مركز أستراليا ومكانتها في الإقليم

(1) Richard N .Haass The Age of Nonpolarity: what will follow u.s Dominace? Foreign Affairs، vol 87، no3 May/June 2008، p23.

(2) لمى مضر الإمارة، مصدر سبق ذكره، ص ص 160-161.

سيبقيان في المستقبل مرتهنين بمرتكزات ومسارات الإستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة[1].

فضلاً عن عوامل الضعف التي تعتري الجانب الداخلي للقدرات العسكرية لكل من (اليابان والصين والهند) والتي تُعد بدورها أحد المعوقات الماثلة أمام تحقق هذا المشهد (على النحو الذي تم تناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل).

أما إقليمياً، فعلى الرغم من التعثرات التي تواجهها القوة العسكرية الأمريكية إلا أن الولايات المتحدة ما تزال تمثل المتغير الرئيس في معادلة الأمن لمنطقة شرق آسيا وستستمر فيه، من خلال النفوذ الأمني الناجم عن تحالفاتها العسكرية الثنائية وقواعدها العسكرية في منطقة شرق آسيا وجنوبها فضلاً عن تنصل الولايات المتحدة الأمريكية عن وعودها لروسيا الاتحادية في أن تتعامل معها بوصفها شريكاً يسهم في صنع القرار وتنفيذ السياسات العسكرية الأمنية في الإقليم، سواء من خلال حلف الناتو أو من خلال المشاورات الثنائية، لذا فإن هناك رأياً مستقبلياً يؤكد بأنه ليس بوسع الإدارة الأمريكية تحمل كلفة التسليم بالمطالب الروسية إلى ما لا نهاية، حتى وإن كانت تسعى إلى تطويق الصينيين (وهذا ما تسعى الولايات المتحدة له) أو التأثير على العلاقات الروسية – الكورية الشمالية، وذلك لأن الولايات المتحدة الامريكية ما تزال تبدو أكثر عزماً فيما يتعلق بموضوع توسيع الناتو نحو الشرق، باتجاه مناطق النفوذ الروسي في منطقة (أورآسيا) وبمبادرة الدرع المضاد للصواريخ متحدية بذلك المطالب الأمنية الروسية، على الرغم من توقيع بوتين على (بيان روما) في أيار 2002 والإعلان عن شراكة روسيا الناقصة مع حلف الناتو[2].

---

(1) Shi Yougming، Pacific Region- Op. Cit p2.

(2) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج (الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، مصدر سبق ذكره، ص196.

فضلاً عن أن الشكوك الصينية من جراء استمرار الولايات المتحدة في تعزيز وجودها العسكري المفضي إلى استمرارية فعل هيمنتها العسكرية في الإقليم، وهذا ما أضحى يدركه كل من الأمريكان والصينيين على حد سواء فالبعض في الصين يرى في الولايات المتحدة عدواً مستقبلياً، مثلما أن هناك البعض في الولايات المتحدة ممن يرى في الصين عدواً مستقبلياً كذلك[1]، فضلاً عن التململ الياباني من الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وسعي اليابانيون إلى الانعتاق من هذا الطوق الخانق، وهي الأمور ستجعل العلاقة اليابانية – الأمريكية في المستقبل أكثر عرضة للتغيرات التي يمكن أن ينتج عنها فك هذا الطوق ولو بشكل جزئي.

أما عن العلاقة الصينية - الروسية، فعلى الرغم من الشراكة المعقودة بينهما ولاسيما في مجال تبادل التكنولوجيا العسكرية، إلا أن الصين ما تزال تتخوف من المواقف الروسية التي تسعى إلى الحد من الجهود الصينية في الوصول إلى موارد الطاقة ومكامنها، التي تعد ذات أهمية قصوى لإدامة التنمية الاقتصادية والصينية ولزيادة فاعلية قوتها وقدرتها في الإقليم [2].

يظهر مما تقدم أن كل المعطيات ذات الطابع العسكري الحاصلة في إقليم آسيا-الباسيفيك والتي تم الإشارة إليها ضمن أطار عوامل القوة وعوامل الضعف الداعمة والمعرقلة لتحقق هذا المشهد كلها ستكون واردة ويمكن أن تتحقق، وإذا ما أردنا معرفة مدى إمكانية تحققها من عدمه، فأن ذلك يلزم متابعة حثيثة ومستمرة لكل مايقام من ترتيبات أمنية سواءً كانت هذه الترتيبات أحلاف أو مواثيق دفاع أو شراكات إستراتيجية ذات إبعاد أمنية عسكرية واقتصادية شاملة.

(1) المصدر نفسه، ص198.

(2) Gordon Gchang، China flexes، its muscles، wall street، Jounal، January، 2008، p5.

ثالثاً: على المستوى الاقتصادي:

في البدء يمكن القول إن إقليم آسيا – الباسيفيك قد أصبح بالفعل مركز الاقتصاد العالمي وخصوصاً منذ بداية القرن الحالي، إذ تزايدت على أثر ذلك نفوذ دول المنطقة ومصالحها، لاسيما الكبرى منها ووجدت من الضروري تفعيل آليات المشاركة الإقليمية والدولية من منتديات وتكتلات اقتصادية (ثنائية ومتعددة الأطراف) يقع على عاتقها مهمة تحقيق التفاهم حول كيفية الاستفادة الجماعية من مزايا التعاون الاقتصادي[1].

لذا فلقد أقامت القوى الصاعدة (اقتصادياً) في الإقليم سلسلة من التفاهمات والشراكات التجارية والاقتصادية ترمي إلى توثيق التعاون الاقتصادي وبالشكل الذي يخدم اقتصادياتها ويحافظ على استمرارية تنميتها، ومن تلك الشراكات الاقتصادية الشراكة الأمريكية-الروسية، إذ على الرغم من تدهور المكانة الاقتصادية لروسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فأن الاقتصاد الروسي استطاع بعد مراحل الإصلاحات التي قام بها وبالذات خلال الثماني سنوات الماضية (2002-2010) أن يكون من بين أكثر اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات الأجنبية [2]، مما دفع الأمريكيين إلى النظر إلى روسيا الاتحادية على أنها (أرض الفرص الاقتصادية) لمجالات عديدة للاستثمار وخاصة في مجال الموارد المعدنية والنفط، الأمر الذي يبين لنا سبب الرغبة الأمريكية بدفع النشاط الاقتصادي معها إلى الأمام في المستقبل، هذا وقد وصف البعض المشاركة الاقتصادية الأمريكية مع روسيا الاتحادية في المستقبل على أنها تشكل أحد أهم أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الباسيفيك وذلك بحكم أهمية الاقتصاد الروسي للاقتصاد الأمريكي [3].

(1) عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا، مصدر سبق ذكره ، ص30.

(2) لمى مضر الإمارة، مصدر سبق ذكره، ص149.

(3) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص123.

أما الهند وفي سعيها إلى أداء دور إقليمي بناء ومميز، فإنها تؤكد دائماً على جملة من الإجراءات التي تجدها ضرورية في هذا الاتجاه، منها بناء صلات اقتصادية وتجارية قوية أكثر وثوقاً مع كل من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان ودول الآسيان، الأمر الذي يجعل من الهند لاعباً مؤسساً ومحورياً في بناء الشراكة الإقليمية – الدولية القائد للإقليم[1].

وإلى جانب هذه الشراكات فإن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين كل من أستراليا واليابان والصين سيتحدد في إطار احتمال تحقق أحد ثلاثة مثلثات (اقتصادية- أمنية) فالأول هو(المثلث الأسترالي- الصيني - الأمريكي) والثاني (الأسترالي – الياباني – الصيني)، والثالث (الأسترالي – الياباني – الأمريكي) ففي إطار هذا المثلث الأخير ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية لأن تقوي علاقاتها باليابان وخصوصاً في المجال الاقتصادي، على الرغم من الرفض الياباني للأفكار الأمريكية بخصوص الانفتاح الاقتصادي وممانعة اليابان لأن تصبح للولايات المتحدة الأمريكية استثمارات مباشرة فيها، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدى ستسعى جاهدة إلى أن تشرك الاقتصاد الأسترالي وتربطه باقتصادها، وذلك للاستفادة منه وخصوصاً بعد ما أصاب الاقتصاد الأمريكي من اختلالات وأزمات اقتصادية خانقة [2] مما قاد كل من الولايات المتحدة واستراليا الى التوقيع على معاهدة للتعاون التجاري والاقتصادي في تشرين الثاني 2007، والتي من شأنها تخفيف القيود المفروضة على التجارة بين البلدين[3].

ومن جهة أخرى، إذا كانت علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر العلاقات قلقاً، مقارنة بعلاقات الصين مع جيرانها في شمال شرق آسيا، فإن

(1) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ص186-187.

(2) Richard Rosecrans، Australia china، Op. cit، p13.

(3) sandy Gordan، widening Horizon، Australia's New Relation ship with India Australian strategic Policy institute، May، 2007، p42.

العكس صحيح أيضاً، فمنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت العلاقات بين البلدين في أفضل أحوالها، صحيح أن الأهمية النسبية للصين في نظر الولايات المتحدة لا تصل إلى أهمية الولايات المتحدة بالنسبة للصين، ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة تولي اهتماماً كبيراً ومتزايداً للصين وذلك نظراً لتأثيرها على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في كل منطقة آسيا – الباسيفيك، ولأهمية الاقتصاد الصيني للاقتصاد الأمريكي وخصوصاً فيما يتعلق بالديون المترتبة على الولايات المتحدة والمدينة بها إلى الصين جراء الأزمة المالية الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة مؤخراً، ولذلك فإن احتمالات الشراكة الاقتصادية الأمريكية – الصينية ماثلة وغير مستحيلة إذا ما استمرت هذه المعطيات بالبقاء والظهور[1].

(1) توماس ويلبورن، المثلث الإستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره،ص45.

الشكل (4)

ارتفاع نمو النتاج المحلي الصيني مقارنة مع الولايات المتحدة (2009-2045)

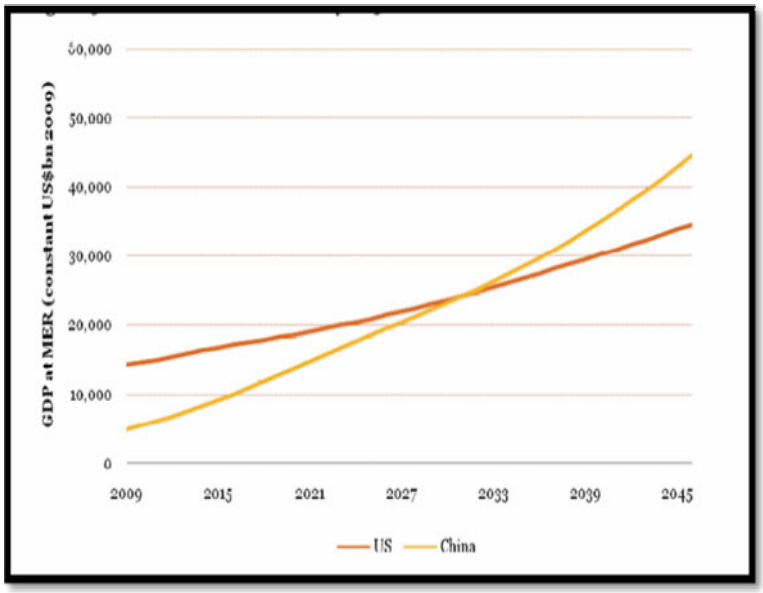

Source: Dominic Wilson and RoopaPurshoThaman، Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050،Goldman Sachs Global Economic، Paper No.99، October 2003 ،pp .28-32.

إلى جانب ذلك فقد شهدت العلاقات الهندية – اليابانية تطورات مستمرة، من بينها زيارة رئيس الوزراء الياباني (يرافقه 243 من المستشارين العسكريين لشركات كبرى في اليابان) إلى الهند في تشرين الثاني2007، الرامية إلى تعميق الشراكة الاقتصادية بين البلدين، ففي خطابه أمام البرلمان الهندي رسم رئيس الوزراء الياباني معالم هذه الشراكة بأنها تتناول الدفاع والأمن بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص، إذ أصبحت الهند اليوم قطباً يجذب اقتصادها المتنامي اليابانيين، إذ أكد رئيس الوزراء أن الهند واليابان دخلتا مرحلة جديدة في إطار الشراكة الإستراتيجية، إلى جانب ذلك فإن تطور هذه الشراكة سيكون له الأثر الراجح في المستقبل لتطور اقتصاد الهند، إذ أعرب المسئولون اليابانيون عن رغبتهم في مضاعفة التبادل التجاري بين اليابان والهند في السنوات الثلاث

المقبلة إلى ثلاثة أضعاف حجمه الحالي البالغ 20 مليار دولار وعن رغبتهم بزيادة قروض اليابان المقدمة إلى البنى التحتية الهندية [1].

هذا وقد شهدت العلاقات الروسية – الهندية تطورات ملموسة وخاصة على صعيد الزيارات الرسمية، إذ قام الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بزيارة إلى الهند في تشرين الأول/2000 وتم في هذه الزيارة توقيع بيان الشراكة الاقتصادية بين البلدين، كما تم التركيز على ضرورة التعاون في مجال الطاقة وتطوير علاقات العمل الوثيقة، لاسيما في مجال التقنيات المعلوماتية، هذا وقد أعطت الزيارة دفعة جديدة لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ بلغ مستوى التبادل السلعي بين البلدين في عام 2006 ما قيمته (2،3) مليار دولار وبحسب نتائج عام 2007 زاد حجم التجارة الثنائية بقيمة 3،5 مليار دولار، وبلغ حجمها في المدة من كانون الثاني إلى أيلول 2008 ما قيمته 7،4 مليار دولار، وهذه الأرقام في تزايد مستمر الأمر الذي سيجعل من هذه العلاقات مدخلات ضرورية لتحقق الشراكة المنشودة [2].

يظهر مما تقدم أن للمتغيرات الاقتصادية دوراً محورياً وكبيراً من بين المتغيرات الأمنية السياسية والعسكرية في التأثير على مسار العلاقات والشراكات الاقتصادية بين القوى الفاعلة في الإقليم، وذلك بحكم الأهمية المتزايدة للاقتصاد ودوره في تعزيز مكانة الدولة ومركزها إقليمياً وعالمياً، وإذا ما علمنا أن من سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي وفي المستقبل الاعتمادية المتبادلة، ظهر لنا أن قيام شراكة إقليمية ودولية اقتصادية وأمنية وعسكرية لقيادة الإقليم ليست مستحيلة، لاسيما أن الاقتصاديات المحلية لهذه الدول لم تعد بمعزل عن اقتصاديات الدول الأخرى، الأمر الذي سيجعل للتفاهم

(1) ظفر نواز جاسبال، شراكة إستراتيجية بين الهند واليابان، واشنطن، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، 2009، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ص3 www.siironline.org .

(2) جابر سعيد عوض، مصدر سبق ذكره، ص8.

والتعاون المشترك أهمية وشيء لا يمكن الاستغناء عنه مستقبلاً، ومن هنا تظهر إمكانية تحقق الشراكة التي أوردناها في المشهد المستقبلي.

ولكن على الرغم مما ذكر من عوامل قوة اقتصادية تدعم من إمكانية تحقق المشهد، إلا أن عوامل القوة هذه لا تخلو من مرادف لها من عوامل ضعف تشكل عناصر معرقلة لتحقق المشهد المذكور منها، وعلى المستوى الإقليمي، ففي البدء فإن التطور الاقتصادي للإقليم ونمو الثقة بالذات للمجتمعات الآسيوية – الباسيفيكية، ساعد دول الإقليم على الاعتماد على اقتصادياتها في توسيع قدراتها وإمكانياتها العسكرية وبشكل عمق القلق بين هذه الدول في علاقاتها وشراكاتها المستقبلية، الأمر الذي يجعل من احتمالية نشوب صراعات وعدم استقرار في الإقليم شيء وارد [1].

وأخيراً فإن ما يمكن قوله هو أن الإقليم غزير بما فيه الكفاية باحتمالات اندلاع صراعات حادة على مصادر الطاقة تهدد السلم والاستقرار وخصوصاً في بحر الصين الجنوبي والشرقي الذي يشهد حالة من التنافس بين الصين والهند، قطبي الاقتصاد الآسيوي – الباسيفيكي فضلاً عن التنافس الروسي – الياباني حول جزر الكوريل والنزاع الياباني – الأسترالي حول مجموعة من الجزر ذات الأهمية الإستراتيجية البحرية، ولأجل ذلك فإن لهذا التنافس خطورته وتأثيره السلبي على أية محاولة لبناء شراكة إقليمية ودولية مستقرة لقيادة الإقليم تعطي للصين قوة دفع باتجاه نزوعها إلى مكانة القوى العظمى، لاسيما إذا ما أخذنا بالحسبان ارتفاع حاجة كل من الولايات المتحدة والصين (ذات الاقتصاديات الصناعية الكثيفة) للطاقة والموارد الأولية لتأمين استمرارية بنائهما الاقتصادي، إلى جانب التنافس الحميم على الانفراد في قيادة الإقليم وما يتطلبه ذلك من توسيع لمصادر القوة والنفوذ، حتى وإن كان على حساب التوازنات واعتبارات الشراكة الإقليمية، يدفع بذلك الذكريات التاريخية المريرة بين تلك القوى الاقتصادية الكبرى، كل

(1) صموئيل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص383.

ذلك من شأنه أن يدفع باتجاه إثارة نزاعات وحروب تجارية قد تصل إلى نزاعات مسلحة تؤدي إلى حروب واسعة، لاسيما وأن هناك حربين عالميتين كان من أسباب اندلاعهما التنافس الإستراتيجي والاقتصادي على الطاقة والموارد الأولية [1].

لذا فإن احتمالات انفراط عقد ما قام من تحالفات وترتيبات أمنية – واقتصادية أمر وارد في المستقبل، لاسيما إذ علمنا أن الموارد الأولية ومصادر الطاقة المهمة قد بدأت بالنضوب، الشيء الذي يجعل من تلك الموارد غير كافية لإمداد الآلة الصناعية بما تحتاجه، الأمر الذي ينذر بقيام حروب اقتصادية في المستقبل، تستعمل فيها الدول التجارية جميع إمكانياتها لكسب هذه الحروب، وقد تتحول إلى حروب طاحنة وعلى المستويات والمشاهد التي ذكرت التي تبدو واردة التحقق ويمكن أن تتحول إلى واقع في المستقبل القريب إذا وجدت المتغيرات الأمنية – السياسية والعسكرية والاقتصادية والتاريخية الداعمة لتحققها، ولكن يبقى للمستقبل ومتغيراته الكلمة الفصل في مدى صحة تلك الافتراضات ونتائج البحث فيها.

(1) Qizeng، The Impact of Energy Security on the Trilateral Cooperation، Pacific forum Csis، vol 5، No 12، 2005، pp59-60.

الخاتمة

بات واضحاً إن الدور الصيني قد أصبح من المحددات الرئيسة والسمات البارزة للبيئة الأمنية في إقليم آسيا- الباسيفيك الزاخرة بالعديد من التفاعلات الأمنية التي عكست أثارها ونتائجها على ما تطمح له الصين من دور بارز ومؤثر في هذه المنطقة الجغرافية المهمة من العالم، فمن المعروف أن الصين تُعد إحدى الدول الكبرى إقليمياً وعالمياً وتمتلك من مقومات وإمكانات القوة ما يجعلها قادرة على فرض وجهة نظرها في شؤون إقليم آسيا- الباسيفيك بشكل خاص وشؤون العالم بشكل عام، إذ أنها تعد صاحبة أكبر كتلة بشرية في العالم مما يعني امتلاكها مقوم أساسي من مقومات التنمية وهو العنصر البشري الذي لابد منه لقيام أي صناعة، فضلاً عن امتلاكها قاعدة اقتصادية كبيرة تعد الأكبر بين اقتصاديات جيرانها وأداء اقتصادي منظم ذو خطوات محسوبة، الأمر الذي حدا بصناع القرار في الصين التعويل على هذا المتغير للاستفادة منه في إعطاء السياسة الخارجية المنطوية على الدور الذي يقومون به قوة دفع كبيرة.

فضلاً عن أن معظم اقتصاديات دول إقليم آسيا- الباسيفيك تعتمد وبشكل كبير على الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية التي تعقدها مع الصين وعلى حجم المعونات التي تقدمها لهم، مستفيدة من حجم فائض النقدي ومن رخص الأيدي العاملة فيها، مما يدفع بهذه الدول إلى السعي المستمر لزيادة حجم استثماراتها في الأراضي الصينية،الأمر الذي يجعلها قوة اقتصادية مؤثرة في كل الترتيبات الأمنية القائمة في هذا الإقليم، كما تمتلك قاعدة صناعية تُعد الدعامة الرئيسة التي تعطي اقتصادها قوته هذه، فهي تصنع كل ما يحتاجه الإنسان في حياته اليومية وبأسعار لا يمكن لأحد أن ينافسها مما جعلها محط اهتمام ليس دول آسيا- الباسيفيك حسب، بل محط اهتمام العالم أجمع.

إلى جانب ذلك، فأنها تعد من الدول ذات الصناعات العسكرية والتكنولوجية المتطورة على مستوى إقليم آسيا- الباسيفيك، فلقد تمكنت تكنولوجيتها العسكرية مؤخراً

من صناعة سلاح يعمل بالليزر له القدرة على إصابة وإسقاط الأقمار الصناعية التي تستخدم للتجسس عليها، ولأجل ذلك فأنها تمتلك من المقومات المادية ما يجعله قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة ومحط اهتمام معظم دول آسيا- الباسيفيك، والى جانب امتلاك الدور الصيني للمقومات المادية التي ترفده بالأدوات الكفيلة لتحقيق أهدافه الا أنه ينطوي على مقومات معنوية تتلخص في لها إرادة ورغبة جامحة في الحصول على مراكز متقدمة ومؤثرة في الوقتنفسه سواءً على مستوى إقليم آسيا- الباسيفيك أو على مستوى العالم وفي جميع المجالات، يدفع تلك الرغبة الإرث الحضاري الذي تتمتع به، ونظرتها لذاتها بأنها كانت سيدة هذا العالم وقائدته في يوم من الأيام، ونظام سياسي قادر على صياغة هذه الرغبة في سياسات من شأنها تحقق للصين ذلك، من ثم لتأتي العوامل الخارجية ممثلة في الهيكلية الدولية والحافز الدولي اللذان سمحا للصين بأداء أدوراً فاعلة إقليمياً وعالمياً على الأقل من الناحية الاقتصادية، لكن الصين لم ولن تكتفي بهذه الأدوار المرسومة لها مسبقاً بل أنها تسعى وبشكل مستمر للاضطلاع بأدوار أكبر لا تقف عند مجال محدُد.

ولذلك جاءت البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك بما تحتويه من تفاعلات وإشكاليات وترتيبات أمنية لتختبر أثر تلك المقومات وإمكانية الاستفادة منها في صياغته وتحديد اتجاهات الدور الصيني وبالشكل الذي يجعله فاعلاً ومؤثراً، فلقد شكلت البيئة الأمنية لمدة الحرب الباردة عقبة أمام الطموحات الصينية للصعود إلى مصاف الدول العظمى وذلك بسبب طبيعة الاستقطاب الدولي الذي كان سائداً المتمثل بسيطرة قطبين أثنين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) على مجمل شؤون العالم، مما يعني عدم السماح لأي قوة أو دولة أن تخرج خارج هذا الاستقطاب، لذلك لم يكن بمقدور الصين آنذاك أن تؤثر تأثيراً مباشراً فيما هو قائم من ترتيبات أمنية، باستثناء دعمها لفيتنام أثناء حربها مع الولايات المتحدة وقيامها بتأييد الثورات الشيوعية التي حدثت في شرق آسيا، ولكن ما إن انتهت الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي والتحول من نظام القطبين إلى

نظام القطب الواحد وهيمنة الولايات المتحدة وبسط سيطرتها على شؤون العالم، حتى بدأت تظهر متغيرات جديدة تحل محل المتغيرات القديمة لتصبح لها تأثير كبير في سياقات ونمط السياسات الدولية، فقد أصبح للمتغير الاقتصادي دورٌ كبيرٌ وحاسمً في تحديد شكل ومضمون سياسات الوحدات الدولية،إذ دخل العالم في شبكة من الروابط والعلاقات الاقتصادية التي أفضت إلى ما يعرف بالاعتماد المتبادل، أي أن الوحدة الدولية لا تستطيع النهوض بشؤونها وتحقيق تنميتها الشاملة من دون الاعتماد على الوحدات الدولية الأخرى، مما يعني اختفاء متغير أساسي كان يحكم البيئة الأمنية إثناء فترة الحرب الباردة وهو الاعتماد على الخيار العسكري لحل المشاكل العالقة.

ومن هنا مكنت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة الصين من أن تمارس أدوراً كانت تسعى لها منذ مدة طويلة وذلك من خلال الانضمام والمشاركة الجادة في معظم ما مقام من اتفاقيات اقتصادية وشراكات إستراتيجية وتكتلات إقليمية سواءً كانت ثنائية أم متعددة الأطراف كان لها الأثر الكبير في بلورة الدور الصيني وإعطائه صفته القيادية على هذه الترتيبات، صحيح إن هذه الترتيبات في غالبيتها اقتصادية إلا أن لها مضامين ونتائج أمنية وسياسية، ثم جاءت بعد ذلك إحداث الحادي عشر من أيلول/2001، لتضيف إبعاداً ومتغيرات أخرى، إلى جانب بقاء متغيرات المرحلة السابقة على السياسة الدولية وعلى الدور الصيني على وجه التحديد، ومن تلك المتغيرات ظهور ما يُعرف (بالإرهاب العالمي) والحرب عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور دول تحاول بناء ترسانات عسكرية نووية، وانقسام العالم إلى كتلتين أحداها محورٌ للخير والأخرى محورٌ للشر.

لتقوم الصين بتبني سياسات (براكماتية) نفعية تمكنها من الاستفادة من هذه المتغيرات، فقد اشتركت الصين مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب ومولتها مادياً ،كما ساهمت في أقناع النظام الكوري الشمالي في الرجوع إلى المحادثات السداسية

بشأن ضرورة وقف برنامجه النووي، كما قامت بأجراء وساطات ما بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في إطار سعيها لحل مشكلة النزاع في شبه الجزيرة الكورية، كل هذه التحركات التي قامت وتقوم بها الصين حالياً هي موضع ارتياح وشك في نفس الوقت من قبل الأطراف الإقليمية والدولية لاسيما القوى العظمى، ولذلك فأن الصين في مسعى حثيث لطمأنة هذه الدول من أن صعودها الاقتصادي هذا ودورها في الإشكاليات والترتيبات الأمنية في إقليم آسيا- الباسيفيك والمرتكز إلى إمكانات مادية ومعنوية كبيرة (لاسيما المقوم الاقتصادي ومقوم الإرادة الذاتية) هي ليست لتهديد دول الجوار ولا لتهديد العالم، وإنما هو لأغراض سلمية تساعد في حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي في هذه المنطقة. وهذا ما تحاول الصين تبريره وتوضيحه للعالم.

ومن خلال ما تقدم فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج في هذه الدراسة أهمها:

1- إن لكل وحدة من الوحدات الدولية بما فيها الدول أدوراً تقوم بها على المستوى الإقليمي والدولي، ولكن شكل ومضمون هذه الأدوار وفاعليتها تحددها مجموعة من المتغيرات منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية لهذا الدور والممثلة بالإمكانيات المادية والمعنوية، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية بجانبيها الهيكلية الدولية والحافز الخارجي الذي يتمخض عن هذه الهيكلية، إذ تُعد هذه المحددات العوامل الأساسية التي يجب توفرها لكي يصبح دور أي دولة أكثر فاعلية ومصداقية في تنفيذ الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

2- أنه ليس لكل مقومات الدور ذات الأهمية في التأثير في فاعلية وشكل هذا الدور، وإنما أهمية هذه المقومات تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لأخر، على سبيل المثال أن العامل الاقتصادي قد يشكل في مدة زمنية معينة عامل قوة وقد لايشكل ذات الأهمية في مدة زمنية لاحقة، كما قد يشكل العامل الجغرافي (مثلاً) عامل قوة لدولة معينة بينما يُعد هذا المتغير عامل ضعف لدولة أخرى، الشئ الذي تم التوصل إليها إن

مقومات الدور لأي دولة لها ارتباط وثيق مع المتغيرات التي تحصل ضمن البيئة الداخلية والخارجية لتلك الدولة وتتفاعل معها سلباً وإيجابا

3- أنه على الرغم من اختلاف مسميات مفاهيم الترتيبات الأمنية بما فيها (الأحلاف والشراكات والتالفات الإستراتيجية والتكتلات الاقتصادية) إلا انه جميعها تعطي نفس المغزى ونفس النتيجة التي تقف وراء نشؤها وهي من اجل تكوين نظام امني ذات أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية شاملة يساعد في تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي والعالمي في الوقت ذاته.

4- أن إقليم آسيا - الباسيفيك أصبح يُعد من ما أهم أقاليم العالم في جوانبه الجيوستراتيجية والاقتصادية، فالموقع الجغرافي الذي يتمتع به الإقليم، فضلاً عن النمو السريع في اقتصاديات دوله، ولاسيما دول جنوب شرق آسيا، دفع بالكثير من المتخصصين في دراسة هذا الإقليم إلى القول أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أسيوياً – باسيفيكياً.

5- أن الصين تحظى باهتمام كبير وواسع على المستوى الإقليمي لمنطقة آسيا-الباسيفيك وعلى مستوى العالم، وذلك بفعل امتلاكها مجموعة من المقومات المادية والمعنوية والدولية التي تنعكس بشكل كبير ومباشر على قدرة الصين على أدائها الدور الذي تطمح له في الإقليم المذكور، والتي لا تتوانى عن ذكره والتأكيد عليه القيادات الصينية في كل مناسبة.

6- أن جميع المقومات التي تمتلكها الصين تساهم في إبراز أهمية وتأثير الدور الصيني في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك، ولكن أكثر مقومان يساهمان في إظهار هذا التأثير هما المقوم الاقتصادي ومقوم الإرادة الذاتية الصينية، إذ أن النتائج الهائلة التي حققها الأداء الاقتصادي والمتمثلة وبالنمو السريع في معدلات الإنتاج الصناعي المصدر للخارج دفع بالعديد من المتخصصين بالشؤون الاقتصادية، إلى التنبؤ بأن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2035، ولذا فأن هذه

التوقعات من الممكن تحققها أذا ما استمرت الصين بنفس هذه الوتيرة من النمو الاقتصادي، وبنفس قوة الإرادة المتوفرة الآن، فالصين تُعد في هذا المجال من القوى الكبرى الطامحة (حكومةً وشعباً) لتولي أدوراً مركزية وأساسية في كل الشؤون الإقليمية والعالمية وبشكل يتناسب مع مكانتها الاقتصادية والحضارية.

7- أن الهيكلية الدولية أثناء مرحلة الحرب الباردة لم تكن تسمح للصين بممارسة أدوارا فاعلة لا على المستوى الدولي ولا حتى على المستوى الإقليمي، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة سمحت تلك الهيكلية للصين بأدوار فاعلة على الأقل من الناحية الاقتصادية، وذلك بفعل متغيرات هذه المرحلة التي من أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي وانهماك الولايات المتحدة بإدارة شؤون العالم لوحدها، الأمر الذي دفع الأخيرة للبحث عن شركاء إقليميين ودوليين يحملون على عاتقهم جزء من هذه المسؤوليات، وهذا ما وجدته الولايات المتحدة في الصين.

8- أنه على الرغم من أن هذه المدة لم تكن تسمح للصين بأداء أدوار مهمة على المستوى الإقليمي، إلا أنه سجلت العديد من المؤشرات على وجود تقارب أمريكي – صيني ورغبة مشتركة في إلحاق الهزيمة بالقوات السوفيتية في أفغانستان آنذاك، مما يعني وجود قناعة أمريكية مفادها أن الصين تُعد من الفواعل الرئيسة في منطقة الباسيفيك التي يجب وضعها بالحسبان عند إقدامها على أي عملية تخص الجانب الأمني في هذه المنطقة.

9- عززت البيئة الأمنية لإقليم آسيا- الباسيفيك بعد انتهاء الحرب الباردة مكانة الصين في هذا الإقليم، إذ شكلت تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي والمتغيرات التي تمخضت عنه (لاسيما تحمل الولايات المتحدة لأعباء إدارة الشؤون الدولية) احد أهم الظروف المؤاتية لتعلن الصين وبشكل صريح ورسمي بأنها ترغب بتولي أدور اكبر، لاسيما بعد إدراكها لأهميتها في مدخلات السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا- الباسيفيك، ولذلك أصبحت الصين ومنذ تلك المدة متغيراً أساسيا وطرفاً صعباً في كل الشؤون الأمنية والاقتصادية للمنطقة المذكور أعلاه.

10- لقد شكلت إحداث 11/أيلول/2001 نقلة نوعية في مرتكزات السياسة الدولية، ومن تلك المرتكزات ظهور ما يُعرف (بالإرهاب العالمي) وانقسام العالم على اثر ذلك (حسب المفهوم الأمريكي) إلى دول راعية للإرهاب وأخرى متحاربة معه، وما ينطوي على ذلك من توسع مفهوم العدو ليشمل ليس فقط الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية بل ليتعداها إلى الجانب الديني – العقائدي، إذ صيغت في هذه المدة الزمنية سياقات جديدة للتفاعلات الدولية، لاسيما تلك التي تحدث على مستوى إقليم آسيا- الباسيفيك، والتي تحمل في طياتها الكثير من الإشكاليات التي فرضت على القوى الفاعلة في هذا الإقليم إيجاد الحلول اللازمة لها قبل أن تتفاقم وتتحول إلى مشاكل مزمنة.

11- كان من بين تلك الإشكاليات المعضلة التايوانية، التي تُعد من أهم نقاط التقاطع بين السياسة الخارجية الأمريكية والصينية، فالولايات المتحدة تعُد تايوان حليفاً إستراتيجياً واقتصادياً لها لا يمكن التخلي عنه في منطقة آسيا- الباسيفيك، مقابل ذلك لا تسمح الصين لتايوان بالانفصال عن البر الصيني على اعتبار أن الأخيرة تعد جزءً من الأراضي الصينية وإنها على استعداد تام لاستخدام الحل العسكري لحل هذه المشكلة.

12- أما ما يتعلق بإشكالية شبه الجزيرة الكورية، فمن الواضح أن الأطراف المعنيين بهذه المشكلة سيبقون بيادق بيد القوى الإقليمية والدولية الفاعلة بهذه المنطقة، وبالذات بيد الولايات المتحدة والصين، لاسيما أذا علمنا أن الأخيرة تُعد الحليف الاستراتيجي للشطر الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، والولايات المتحدة الحليف الأساسي للشطر الجنوبي، إذ أن مواقف الدولتين (كوريا الشمالية والجنوبية) فيما يخص التوجه نحو حل الأزمة أو مفاقمتها يرتبط ارتباطاً مباشراً بمسار العلاقة الأمريكية - الصينية في الإقليم، ولذلك فأن هذه الإشكالية ستبقى أحدى أهم العقبات التي تقف وراء عدم الاستقرار الأمني في المنطقة ولفترة طويلة من الزمن

13- كما إن إشكالية البرامج النووية هي الأخرى تُعد من اخطر الإشكاليات التي تهدد الاستقرار الأمني في الإقليم، فقد أفرزت البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة ميلاً

كبيراً وواضحاً من قبل دول إقليم آسيا- الباسيفيك في اللجوء إلى امتلاك الأسلحة النووية،وذلك بسبب عدم الشعور بالأمان تجاه نوايا وسلوكيات الإطراف الإقليمية، ومن تلك الدول كوريا الشمالية، التي لم تكتفي بتطوير برنامجها النووي، بل سعت إلى تصدير هذه البرامج إلى دول أخرى هي الأخرى تسعى لامتلاكه، ومن تلك الدول باكستان وإيران، الأمر الذي يجعل الأمن الإقليمي والعالمي كله مهدد بالخطر من اندلاع حروب نووية لا يُعرف نتائجها.

14- ولذلك أدركت دول إقليم آسيا- الباسيفيك، ضرورة إيجاد سبل للتعاون الإقليمي وذلك بهدف التخلص من شبح الانزلاق في نزاعات وحروب مسلحة قد تؤدي إلى نتائج كارثية، ومن اجل ذلك فقد قامت على مدار عدة سنوات العديد من الترتيبات الأمنية منها ما كان يتخذ طابع الأحلاف، ومنها ما كان يتخذ شكل الشراكة الإستراتيجية، ومنها ما كان يأخذ صيغة تكتلات اقتصادية إقليمية ذات أبعاد أمنية، على اعتبار أن الأمن الاقتصادي قد أصبح احد أهم أشكال الأمن الذي تسعى كل دولة إلى تحقيقه.

15- فعلى صعيد الترتيبات الأمنية الثنائية القائمة في إقليم آسيا- الباسيفيك، فقد أقيمت العديد من الأحلاف ومواثيق الدفاع والشراكات الإستراتيجية بين الصين ودول الإقليم، من أهمها الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية للتعاون الشامل، وان أهم ما يمكن قوله بخصوص هذه الشراكة أنها تُعد إحدى أهم الترتيبات الأمنية المؤثرة في الاستقرار الأمني لإقليم آسيا- الباسيفيك.

16- إما على مستوى الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف في الإقليم، فبالرغم من اختلاف مسمياتها إلا أن هذه المنظمات جميعها تهدف إلى إيجاد قنوات للاتصال بين إطرافها الإقليميين تساعد على تقريب وجهات النظر الأمنية والاقتصادية وصولاً إلى تحقيق التعاون الشامل في جميع المجالات.

17- أن للصين دور مؤسسيٌ في كل الترتيبات الأمنية التي ذكرت أنفاً، إذ يمكن القول أن دورها في هذه الترتيبات دوراً مؤسسياً وبالشكل الذي يظهرها بمظهر القائد الإقليمي لهذه الترتيبات، وان ذلك كله يعود إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة والى التأثير السياسي الواسع الذي تملكه الصين في هذه المنطقة.

18- أما فيما يتعلق بباقي الترتيبات الأمنية والتي لا تُعد الصين طرفاً مباشراً فيها، فأن تأثير الدور الصيني يمكن مشاهدته في تلك الترتيبات بصورة غير مباشرة، (فعلى سبيل المثال) أن السبب الرئيس لقيام كل من الحلف الأمريكي- الياباني والحلف الأمريكي- الكوري الجنوبي والحلف الأمريكي- التايواني، هو تخوف هذه الدول من الطموح الصيني في قيادة الإقليم وما قد يستدعيه هذا الأمر من رجوعها إلى نزعتها العسكرية القديمة.

19- أما ما يخص المشاهد المستقبلية، والنتائج التي تم التوصل إليها في هذا الخصوص، فأن جميع المشاهد التي تم ذكرها في الفصل الرابع من هذه الدراسة، سواءً كان مشهد انفراد الصين في قيادة الإقليم، أو مشهد المشاركة الإقليمية لقيادة الإقليم، أو مشهد المشاركة الإقليمية والدولية لقيادة الإقليم، وارد التحقق أذا ما توفرت الشروط التي تم ذكرها ضمن إطار كل مشهد، وربما يُرجح في الوقت الحالي المشهد الأول (انفراد الصين بالقيادة) رغبةً منها في الوصول إلى تحقق المشهد الثاني (المشاركة الإقليمية)، الأمر الذي قد يتيح لها في النهاية مشاركة القوى الكبرى الفاعلة ليس في قيادة إقليم آسيا- الباسيفيك فحسب، بل في قيادة العالم، وهذا ما تطمح إليه الصين.

وفي ضوء هذه النتائج فقد تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

1- إن الصين بسعيها الحثيث للاضطلاع بأدوار فاعلة ومؤثرة في إقليم آسيا- الباسيفيك، ليس الغرض منه قيادة الإقليم فحسب، بل تريد من خلال قيادتها لهذا الإقليم أن تحكم العالم.

2- إن الصين على المدى المتوسط والبعيد قد تميل إلى مشاركة القوى الإقليمية في قيادة الإقليم، والاعتماد عليها في ذلك، أكثر من أن تلجا إلى الأطراف الدولية، على اعتبار إن للصين مع الإطراف الإقليمية قواسم مشتركة كثيرة تساعدها على تفضيل المشاركة الإقليمية على المشاركة الدولية.

3- أن الصين بنزعتها غير العسكرية هذه، ربما لا تستمر على هذه الحالة طويلاً، وإنما قد تنتظر الوقت المناسب للإعلان عن أهدافها الكبرى غير المعلنة والتي ربما تستلزم استخدام قوتها العسكرية وخصوصاً فيما يتعلق بأزمة تايوان وإقليم التبت.

4- انه على الرغم من التعاون الذي يظهر بين الحين والأخر بين الولايات المتحدة والصين، إلا انه من المتوقع أن تصبح الأخيرة المنافس الأول للولايات المتحدة في قيادة العالم، لاسيما أذا تم تتبع تصريحات القادة الصينيين الرسمية التي تشيران بلادهم كانت قائدة العالم، ولكن بفعل مجموعة من العوامل ومن بينها الاستعمار تم استبعاد الصين من هذه المكانة.

قائمة المصادر والمراجـع

أولاً: الموسوعات والمعاجم

1. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، (بيروت، الدار العربية للموسوعات)، 1999.
2. أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج2، (الرياض، الموسوعة الشاملة)، (د.ت)
3. إسماعيل بن حماد الجوهري ، معجم الصحاح، تقديم خليل مأمون شيحا،(بـيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع)، 2005.
4. خليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج3، (بيروت، دار المعرفة للنشر)، د.ت.
5. سامي ذنيبات، قاموس المصطلحات، (لندن، الرئيس للكتب والنشر)، 1990.
6. عادل مختار الهواري، موسوعة العلوم الاجتماعية، (بيروت، الدار العربية للموسوعات)،1999.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1. إبـراهيم عرفـات، الصـين وحـواجز الصـعود، تحريـر هـدى ميتكـيس وخديجـة عرفـة محمـد، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 2006.
2. إبراهيم محمود العنـاني وآخـرون، الخيـار النـووي في الشرق الأوسـط، تحريـر محمـد إبـراهيم منصور، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2001.
3. إبراهيم نافع وآخرون، ما الذي يجري في آسيا، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر)، 1998.
4. إبـراهيم نـافع، الصـين ومعجـزة نهايـة القـرن العشريـن،(القـاهرة، مركـز الأهـرام للترجمـة والنشر)،1999.
5. أحمد خورشـيد النـورة جـي، مفـاهيم في الفلسـفة والاجـتماع، (بغـداد، دار الشـؤون الثقافيـة العامة)،1990
6. أحمد عقلة المومني وآخرون، الجغرافية الإقليمية للعالم – قارة آسيا، (عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع)، 1999.
7. أحمـد نـوري ألنعيمـي، السياسـة الخارجيـة،(جامعـة بغـداد، دار الجامعيـة للطباعـة والـنشر والترجمة)، 2009.
8. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدوليـة، دراسـة في الأصـول والنظريـات، (الكويـت، منشورات ذات السلاسل)، 1987.
9. ـــــــــ نظريـات في السياسـة الدوليـة، دراسـة تحليليـة مقارنـة، (الكويـت، منشـورات ذات السلاسل)، 1987.

10. ـــــــــــــ الصراع الأمـريكي- السـوفييتي حـول الشرق الأوسـط، الأبعـاد الإقليميـة والدوليـة، (الكويت، منشورات ذات السلاسل)، 1986.

11. إسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي،(بيروت، دار النهضة العربية)،1989.

12. أمين هويدي ، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي،(بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر)،1979.

13. ـــــــــــــ التحـولات الإسـتراتيجية الخطـيرة البيروسـترويكا وحـرب الخلـيج الأولى، (القاهرة، دار الشروق)، 1997.

14. أناتولي اوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمـة أنـور محمـد إبـراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة)، 2003.

15. انتوني ماسون، الصـين (هـل تكـون القـوة العظمـى الجديـد؟)، ترجمـة عواطـف عـلاء الـدين، (القاهرة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2008.

16. أنطوان زحلان، الحرب والعلم والثقافة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1986.

17. اوديد شينكار، العصر الصيني (القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21)، ترجمة سـعيد الحسـنة، (بيروت،الدار العربية للعلوم)، 2005.

18. بايتس غيل، النجم الصاعد (الصين: دبلوماسية أمنية جديدة)، ترجمة دلال أبو حيدر، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2009.

19. برهان غليون وآخرون (محرر)، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة ، مراجعة وتقديم علي محافظة،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر)،2004.

20. برونو ترترية، الردع النووي في العـام 2030م (دراسـة مسـتقبلية) ترجمـة عبـد الحميـد العيـد الموساوي، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، 2007.

21. بسـام العسـلي ومـاك آرثـر،(مشـاهير قـادة الحـرب العالميـة الثانيـة)، (بـيروت، دار النفـائس للنشر)،1989.

22. بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمـد عبـد القـادر وغـازي مسـعود، (بيروت، دار الشروق للنشر)، د.ت.

23. بيتر تيلور وكولن فلنـت، الجغرافيـة السياسـية لعالمنـا المعـاصر، ترجمـة عبـد السـلام رضـوان، وإسحاق عبيد، ج1، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة)، 2002.

24. تدسي فشمن، الصين شركة عملاقة – كيف يتحدى ظهور القوة العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، تعريب: هالة النابلسي، (الرياض، مكتبة العبيكان للنشر)، 2009.

25. تشارلس أولبرنت، الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي محمد،(بغداد، دار الحرية للطباعة)، 1976.

26. ثامر كامل محمد ، تداعيات عاصفة الأبراج (الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، 2002.

27. ـــــــــــ العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع)، 2005.

28. جودة حسين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، ط5، (الإسكندرية ، منشأة المعارف للنشر)،1998.

29. حامد ربيع، الحوار العربي – الأوروبي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي، (بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية)، 1983،

30. حسان محمد العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، (جامعة بغداد)، 1968.

31. حسن إبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، (الكويت، مؤسسة دار العلوم)، 1978.

32. حسن ألجلبي، الفكرة الإقليمية في المنظمات الأوروبية الأمريكية،(بغداد، مطبعة شفيق للنشر)، 1967.

33. حسن سيد أحمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، ج1، ط5، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر)، 1979.

34. خضر عباس عطوان ، مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية، (ابوظبي، الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2004.

35. ـــــــــ القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع)، 2010.

36. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، (بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر)، 1984.

37. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، (بيروت، دار المنهل اللبناني)، 2009.

38. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار الإشراق للنشر والتوزيع)، 1996.

39. دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا، التنين الأكبر ،الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة شوقي جلال (الكويت، منشورات عالم المعرفة) 2001.

40. دنيس روس، فن الحكم (كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم)، ترجمة هاني تابوي، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2008.

41. دولت أحمد صادق وآخرون، الجغرافية السياسية، (القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية)، 1998.

42. رمزي زكي، المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية،(دمشق، دار المدى للثقافة والنشر)، 2000.

43. روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2009).

44. روبرت نيسبت، علم الاجتماع، ترجمة جرجيس خوري،(بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع)، 1990.

45. روبنز ريكو بيرو، تراكم رأس المال والنمو المالي والتغيير الهيكلي، تقرير التجارة والتنمية، (نيويورك، الأمم المتحدة)، 2003.

46. ريتشارد روز كرانس، توسع بلا غزو (دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج)،ترجمة عدلي بريوم، د.م، 2001.

47. ريتشارد نيكسون ، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، (عمان، الأهلية للنشر)، 1995.

48. ـــــ 1999 نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط2، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر)، 1989.

49. زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، (طرابلس)، 1994.

50. زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية (ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية)، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2007.

51. ـــــ الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن العشرين، ترجمة مالك فاضل، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع)، 1998.

52. ـــــ رقعة الشطرنج العظمى، التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة سليم إبراهام، (دمشق، دار علاء الدين للنشر)، 2008.

53. زلمي خليل زادة، التقييم الإستراتيجي، دراسات مترجمة، (أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 1997.

54. سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21، ج4، (بيروت، دار نوبليس، 2009).

55. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، (القاهرة، دار النهضة العربية)، 2004.

56. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، (جامعة بغداد)، 2006.

57. ـــــ الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع)، 2008.

58. سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، 1988.

59. السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي – السوفييتي 1963-1976، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1981.

60. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11/سبتمبر/2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت، الدار العربية للعلوم)، 2004.

61. شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية (دراسة قانونية)، (عمان، دار أيلة للنشر والتوزيع)، 2010.

62. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، (جامعة بغداد)، 1990.

63. صباح محمود محمد، جيوبوليتكا المحيط الهادي، (د.م)، 1998.

64. صبري فالح مهدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، (بغداد، مكتب أحمد الدباغ)، 2002.

65. صدقي عابدين (محرر) قضية الوحدة الكورية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1999.

66. صلاح الدين حسن السيس، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية (قضايا معاصرة)، (القاهرة، دار الفكر العربي)، 2007.

67. ضرغام عبد الله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي،(بغداد)، 1986.

68. عباس رشيدي نغماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، 1993.

69. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، (دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة)،(بغداد، دار الشئون الثقافية)، 1995.

70. عبد الله عطوي، جغرافية السكان، (القاهرة، دار النهضة العربية)، د.ت.

71. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، (القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر)، 2003.

72. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية،(بغداد، مؤسسة الوحدة للنشر والطباعة) ، 1977.

73. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط3،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، 2010.

74. عدنان صافي، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع)، 1999.

75. علي إبراهيم يوسف، منظمة التجارة العالمية، (بيروت، دار النهضة العربية)، 1997.

76. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية، أبعادها في السياسة الدولية،(بغداد، مطبعة شفيق)،1975.

77. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، (بيروت، دار النهضة العربية)، 2001.

78. ـــــ الجغرافية السياسية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، 2003.

79. فرانسيس فوكاياما، التصدع العظيم ، الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ترجمة عزة حسين كبة، (بغداد، بيت الحكمة)،2004.

80. ـــــ نهاية التاريخ،(بيروت، دار العلوم العربية للنشر)، 1993.

81. فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)،2009.

82. فؤاد موسى، الرأسمالية تجدد نفسها، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة)، 1990.

83. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت، دار المنهل للنشر)،2009.

84. فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان)، ط3، د.م، 1997.

85. فيفلد رسل وآخرون، الجيوبولتيكا، مفاهيم وتطبيق، ترجمة يوسف مجلي ولويس إسكندر،(القاهرة، الكرنك للنشر والتوزيع)، 1982.

86. الفين توفلر، تحول بين الغنى والثروة والمعرفة، ترجمة فتحي أبو شتوا وآخرون، (ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية والعالمية)، 1996.

87. قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية لعام 1996، (بغداد، بيت الحكمة)، 2003.

88. كاظم هاشم نعمة ، سياسة الكتل في آسيا،(ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية)، 1997.

89. ـــــ العلاقات الدولية، (جامعة بغداد)، 1979.

90. كامران أحمد محمد أمين، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر)، 2009.

91. كريستيان كوخ، الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، في توازن القوى في جنوب آسيا، (محرر)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، دون تاريخ .

92. لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2009.

93. مارك ليوناردو، لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوروبياً، ترجمة أحمد محمود عجاج، (الرياض، مكتبة العبيكان للنشر)، 2009.

94. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسية الخارجية، دراسة نظرية، (بغداد، دار الحكمة)، 1991.

95. ماكس بيلوف، أبعاد جديدة في السياسة الخارجية، ترجمة محمد جعفر، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر)، (د.ت).

96. محاضير محمد، المستقبل المسروق – قصة الهجمة على النمور الآسيوية، ترجمة: أمير صديق محمد خاتم، (الشاهد الدولي للخدمات الإعلانية)، 1999.

97. محمد إبراهيم حسن، جغرافية أورآسيا وحوض البحر الأحمر، (الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع)، 2004.

98. محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، 1949-1969، (الجامعة الأردنية)، 1980.

99. محمد أبو عبيثة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، (طرابلس، الدار العربية للنشر والتوزيع)، 2000.

100. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، (جامعة الموصل)، 1988.

101. محمد السيد حسين داوود، نظام الهيمنة الأمريكية.... المقومات الدولية للصعود والسقوط، (القاهرة، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون)، 2003.

102. محمد السيد سليم (محرراً) آسيا التحولات العالمية، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1998.

103. محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران) العلاقات المصرية – الآسيوية، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 2000.

104. محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم، (محرران)، الأطلسي الآسيوي،(جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 2003.

105. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2(القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية)، 1998.

106. محمد السيد غلاب وآخرون، جغرافية العالم: آسيا وأوروبا، ج1،(القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية) ، 1976.

107. محمد بوعشه، العرب والمستقبل في الصراع الدولي،(بيروت، الدار العربية للنشر والتوزيع)،2000.

108. محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول، كلام في السياسة، ط2، (القاهرة، المصرية للنشر العربي الدولي)، 2002.

109. محمد عبد السلام ، قطار الانتشار النووي في آسيا، في إبراهيم نافع وآخرون(محرر)، ما الذي يجري في آسيا، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر)، 1998.

110. ـــــ المناطق الخالية من الأسلحة النووية (بين الشروط النظرية والخبرات العملية)، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام)، 2002.

111. محمد عبد الشفيع عيسى، أبحاث في النظام العالمي، (القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر)، 2002.

112. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة)، 1978.

113. محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية)، (د.ت)،

114. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004.

115. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، 2002.

116. محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية،(دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية)، 2008.

117. مصطفى عمارنة، العرب في ظل الإستراتيجيات العالمية، (عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية)، 1994.

118. معن عبد القادر آل زكريا، آلية صنع القرار السياسي والإستراتيجي – الولايات المتحدة الأمريكية- إمبراطورية الشركات وجماعات الضغط أنموذجاً مقارباً، (بغداد، دار الصقر للطباعة والنشر)، 2005.

119. ممدوح أنيس فتحي، الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1998.

120. منير محمد الغضبان، التحالف السياسي في الإسلام، ط3، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع) ، 1999.

121. مورتن هالبرين، الإستراتيجية العسكرية، ترجمة: سليم شاكر الإمامي،(بغداد، مكتبة النهضة)، 1987.

122. موريس ديفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، 1991.

123. موسى ألزغبي، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي، (دمشق، اتحاد كتاب العرب)، 2001.

124. موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كيندي إلى غورباتشوف 1961-1991،(بغداد، دار الحوراء للطباعة والنشر)، 2005.

125. ميلاد مقرحي، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، (مالطا، منشورات ELGA)، 1999.

126. ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى، الوطن العربي (دراسة مستقبلية)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1987.

127. نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، (د.ت).

128. نسرين حكمي، اليابان وإستراتيجية القوة، ترجمة كمال السيد،(بيروت، دار الحق)، 1994.

129. نظام بركات، مباديء علم السياسة، ط2، (الرياض، مكتبة العبيكان)، 2001.

130. نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب- حرب أمريكا على الإرهاب السياسة- الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة حمزة المزيني، (القاهرة، مكتبة مدبولي)، 2003.

131. نعيم ابراهيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجدي، ط2، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، 2001.

132. نيل غرانت، أسرار الحروب (حروب قرن كامل وأولى حروب القرن 21- 11 أيلول/2001 سيناريو أمريكي لحروب معلنة)، تعريف أياد ملحم، (بيروت، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع)، 2003،

133. هادي خضراوي، أبرز قضايا السياسية الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى، (بيروت، دار الكتب الحديثة)، 2002.

134. هاني الياس ألحديثي ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي،(بغداد، دار الرشيد للنشر)، 1982.

135. ـــــ سياسة باكستان الإقليمية (1971-1994) ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1998.

136. هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ أساسية في العلوم السياسية، (عمان، دار الكندي للتوزيع والنشر)، 2006.

137. هدى متيكيس: إنجازات الصعود الصيني، تحرير هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 2006.

138. هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسية خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ط2، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2003.

139. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي من (1978-2010)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2000

140. وليد عبد الحي وآخرون(محرر)، آفاق التحولات الدولية المعاصر، (عمان، دار الشروق للنشر)، 2002.

141. ووبن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي، ترجمة عبد العزيز حمدي، ج2، (الكويت، دار المعرفة)،1996.

142. يفجيني بريماكوف، العالم بعد11/ سبتمبر وغزو العراق، تعريب عبد الله حسن، (الرياض، مكتبة العبيكان)، 2004.

143. يوشكا فيشر، عودة التاريخ (العالم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر/ وتجديد الغرب، ترجمة هاني صالح، (الرياض، مكتبة العبيكان للنشر)، 2009

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1- رسائل الماجستير:

1. أحمد عبد علي عباس، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

2. أحمد محمود عبد الحميد، العلاقات الصينية – الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

3. إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006.

4. باقر جواد كاظم، التوازن الإستراتيجي في إقليم آسيا- الباسيفيك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2001.

5. حسن علاوي خليفة، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا – الباسيفيك في القرن الحادي والعشرين (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.

6. سامر مؤيد عبد اللطيف: الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة جنوب شرق آسيا : مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2000.

7. عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، مستقبل منظومة التعاون الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا لتعزيز مكانتها في البيئة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2006.

8. محمد كريم مهدي المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، 1989.

9. مينا حاتم محمد، مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.

10. ياسر عبد الرزاق وهيب ، مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا – الباسيفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.

2- أطاريح الدكتوراه

1. إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات ذلك الواقع على الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.

2. تلا عاصم فائق، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.

3. دنيا جواد مطلك ، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، (دراسة أنموذج آسيا- الباسيفيك)،أطروحة دكتوراه غي منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008.

رابعاً: الدوريات

1. ابتسام محمد العامري ، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 26 ،2005.

2. ـــــ تايوان خيارات الاستقلال والتوحد، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 14، 2001.

3. أبو بكر الدسوقي ، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 142، 2000.

4. ـــــ الدور العالمي للصين، رؤى مختلفة، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008.

5. أحمد السيد عليبه، تأثير دبلوماسية الاقتصاد الصيني الجريء على اليابان، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 2004،9.

6. أحمد سيد أحمد، البرنامج النووي الكوري ونظام منع الانتشار، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 180، 2010.

7. أحمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد8، 1992.

8. أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 183، 2011.

9. أزهار الغرباوي، تطور الدور الأمريكي تجاه دول أفريقيا (دراسة حالة ليبيريا أنموذجاً)، دراسات سياسية، (جامعة بغداد، بيت الحكمة)، العدد14، 2009.

10. أنور الهواري، زيارة كلينتون إلى الصين: التقاء المصالح فوق اصطدام المبادئ، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 134، 1998.

11. أيمن السيد عبد الوهاب، التحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية (الصين، اليابان، الهند، باكستان، اندونيسيا)، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 147، 2002.

12. باسم محمود كبطان ، أسرار الأسلحة النووية، والتسرع في الحكم على الصين، أوراق دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 130، 2004.

13. ـــــــــــ أستراليا تسعى للانضمام الدفاعي الصاروخي، أوراق دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)،العدد 132 ، 2004.

14. بدر حسن شافعي، العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان الخصائص والتأثيرات، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد2001،9.

15. توماس ويلبورون، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا (المثلث الإستراتيجي الصين- اليابان- الولايات المتحدة)،دراسات عالمية،(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد12، 1998.

16. ثامر كامل محمد، إدارة القوة في النظام العالمي البديل، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 12 ، 2001.

17. جسام الإمام، أمريكا والصين: التعاون والصراع والإستراتيجية، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام)، العدد2، 1999.

18. جمال الدين محمد علي، سياسات القوى العظمى في آسيا والمحيط الهادي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 85، 1986.

19. جمال مظلوم، التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006.

20. حسن أبو طالب، رؤية من بكين، الصينيون والدور الخارجي لبلادهم، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006.

21. حسنين توفيق إبراهيم، اليابان والنظام الدولي في التسعينات، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 101، 1990.

22. ـــــ مصر في النظام الإقليمي بعد قمة عمان، مجلة المستقبل العربي،(بيروت)، العدد 122،1989.

23. حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، دراسات سياسية دولية، (بغداد، كلية العلوم السياسية) (د.ت).

24. حنان قنديل، التغير والاستمرار في السياسات الصينية – قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 171، 2008.

25. ـــــ الصين (نموذج جديد للقوة الصاعدة)، السياسة الدولية، القاهرة، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008.

26. خديجة عرفة محمد ، بين النمو والتنمية، الأبعاد الاجتماعية للصعود الصيني، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008.

27. ـــــ الصين وأمن الطاقة (رؤية مستقبلية) السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية9، العدد 164، 2006.

28. ـــــ جمهورية الصين الشعبية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 161، 2005.

29. ـــــ زيارة بوش الآسيوية وأمن الباسيفيك، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، 2006.

30. ـــــ هجرة العمالة داخل الصين، تحديات التنمية الديمغرافية السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 165، 2006.

31. خير الدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 56، 2001.

32. ديان سميث، دول آسيا المطلة على المحيط الهادي في أريل تيلنورد (أعداد)، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، دراسات عالمية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 13، 1997.

33. رضا محمد هلال، الأمن الياباني بعد 11/سبتمبر، مصادر التهديد وآليات المواجهة، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 148، 2002.

34. رهام ألفقي، الواقعية الإستراتيجية، مستقبل العلاقات الأمنية الصينية- الأمريكية، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ،العدد3 ،2001.

35. ريمون ماهر، برنامج صواريخ بيونغ يانغ، أبعاد جديدة للأزمة الكورية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 138، 1999.

36. سرمد زكي الجادر ووائل محمد إسماعيل، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية الواقع والمستقبل: مجلة قضايا سياسية ، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية) ، العدد3،2004.

37. سعود عايد، الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، (الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية) العدد 15249، 2010.

38. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن ، مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) المجلة العربية للعلوم السياسية ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) العدد19، 2008.

39. سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، دراسات عالمية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 10، 1997.

40. سوسن إسماعيل العساف، مشروع الدرع الصاروخي وترتيبات أوليات الأمن القومي الأمريكي، في أوراق دولية، (بغداد)، 1995.

41. صدقي عابدين، اليابان والصين، دفء اقتصادي وبرود سياسي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 183،2011.

42. طلال حسين الزوبعي ، كوريا بين التقسيم والطموح نحو الوحدة، دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، ، العدد7، 2000.

43. ـــــ الأمن الآسيوي- الباسيفيكي، المجلة القطرية للعلوم السياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، العدد7، 2002.

44. عادل عبد الصادق، الفضاء... ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، السياسة الدولية ، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 183،2011.

45. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية،(بغداد)، العدد43، 2000.

46. عبد الرحمن عبد العال، الرؤية الهندية للتحدي الصيني، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183،2011.

47. عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة (دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين)، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 15،2007،.

48. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 145، 2001.

49. عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية ،(بغداد، الجامعة المستنصرية) ، العدد14، 2010.

50. عبد المنعم طلعت ، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا (صياغة آسيوية) السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد131، 1998.

51. ـــــــــ ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد، نموذج شرق آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 129، 1997.

52. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العلاقات الأمريكية – الصينية (أزمة طائرة التجسس الأمريكية والمشهد الإستراتيجي في شرق آسيا) الراصد الدولي، (جامعة بغداد) ، العدد9،2001.

53. علاء جمعة محمد ، التطورات الجديدة في العلاقات الروسية – اليابانية، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد6، 1999.

54. ـــــــــ منظمة شنغهاي (آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا) السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 146، 2001.

55. علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، (الجزائر، جامعة ورقلة) ، العدد2009،7.

56. علي محمد المياح، آسيا المحيط الهادي في العرب وآسيا، سلسلة المائدة الحرة،(بغداد، بيت الحكمة)، العدد 46، 2000.

57. عمرو جوهر ،أيبك قليل من الانتصار وكثير من الإرهاب، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 147، 2001.

58. ـــــــــ المصالحة الكورية، الدوافع والانعكاسات، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 143، 2001.

59. عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011.

60. غانم محمد صالح، تحديدات مفاهيمية في التحليل السياسي، مجلة العلوم السياسية ، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)،العدد 32 ،2006.

61. فادية فاضل عباس فضلي، مخاطر الانتشار النووي في جنوب آسيا، مجلة دراسات دولية،(بغداد)، العدد 18، 2002.

62. كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية)، العدد 183، 2011.

63. كاظم هاشم نعمة، الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة، مجلة دراسات إستراتيجية،(جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد1995،8 .

64. مانغ جي ميان، التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الأمريكية، (بغداد، مجلة الحكمة) ، العدد 29، 2002.

65. مايكل جوفا ثان وناغاشيما اكيهيسا، نقاط رئيسة يجب مراقبتها في العلاقات الأمنية الأمريكية – اليابانية، ترجمة خالد الصفار، محطات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 56، 2001.

66. محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 138، 1999.

67. محمد السيد سليم،من ملامح الصعود الصيني،السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173 ، 2008.

68. محمد جواد علي ، واقع الاقتصاد الصيني في المرحلة الجديدة، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 16، 1997.

69. محمد جواد علي، دراسة تجربة البناء والتحديث الصينية (1985-1997)، دراسات إستراتيجية، (بغداد، دار الكتب والوثائق) ،العدد8 ، 1998.

70. محمد رياض، الولايات المتحدة في الميزان الجيوبوليتيكي الغربي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 159، 2005.

71. محمد زكريا إسماعيل، النظام الدولي الجديدين الوهم والخديعة، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد 143، 1991.

72. محمد سعيد أبو عامودا، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 134، 1998.

73. ـــــ السياسة الأمريكية في آسيا، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 127، 1997.

74. محمد صادق مكي، السياسة الأمنية الأمريكية والكوريتان، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 4 ،2004.

75. محمد عبد السلام، الإستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 146، 2006.

76. ـــــ الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 161، 2005.

77. ـــــ القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011.

78. ـــــ ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 118، 1994.

79. محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي، قراءة في التقارير الدولية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008.

80. محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية)، العدد 158، 2004.

81. ـــــ الصين وتايوان، قانون مناهضة الانفصالية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 160، 2005.

82. ـــــ مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية ، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 79، 1985.

83. محمد فايز فرحات ،التجربة النووية الكورية شمال شرق آسيا بين سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية)، العدد 171، 2007.

84. ـــــ الحرب ضد الإرهاب في جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 150، 2003.

85. ـــــ المار الأصفر، لماذا يخشى العالم من صعود الصين،السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 35، 2004.

86. ـــــ هل تتحول منظمة شنغهاي إلى حلف شرق أسيوي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2010.

87. محمد مصطفى شحاتة، حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 109، 1992.

88. محمد نبيل محمد فؤاد، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 140، 2000.

89. محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية، الأبعاد والدلالات، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 152، 2003.

90. محمد وقيع الله، الصين في القرن القادم وتحولات ميزان القوى الدولي، قراءات سياسية،(أمريكا، مركز دراسات الإسلام والعالم)، العدد3 ،1995.

91. محمود ألفقي، رابطة دول الآسيان والصين، أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 159، 2005.

92. مدحت أيوب ، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة، السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008.

93. ـــــ الآسيان بين بكين وواشنطن، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 183، 2011.

94. مسعد الششتاوي، القدرات العسكرية الصينية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، 2008.

95. معتز محمد سلامة ، توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 129، 1997.

96. ـــــ الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 126، 1996.

97. مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية .. من التنافس إلى الاعتماد المتبادل ،السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية)، العدد 173، 2008.

98. مكاو تعود إلى البر الصيني، مجلة معلومات دولية،(دمشق، مركز المعلومات اليومي)، العدد (62)، 1999.

99. منال لطفي، قمة الكوريتين: عودة أجواء الحرب البادرة إلى آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 141، 2000.

100. منعم العمار ، الصين وتطور موقعها في تجارة السلاح في الشرق الأوسط ،(جامعة بغداد،، مركز الدراسات الدولية)، العدد 16، 1997.

101. ـــــ الأمن الآسيوي بين التحضر نحو التكون والقيد الأمريكي الصلد، أوراق آسيوية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية) ، العدد 9 ،1999.

102. منعم العمار، سرمد زكي الجادر، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها، مجلة قضايا دولية، (جامعة النهرين)، العدد13، 2008.

103. منعم العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، سلسلة دراسات إستراتيجية،(جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية) ، العدد 16، 2001.

104. مها عبد اللطيف ألحديثي، عودة هونغ كونغ بداية لظهور الصين كدولة عظمى،(جامعة بغداد، دراسات دولية)، العدد 16، 1997.

105. ناظم عبد الواحد الجاسور، مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الآسيوي، دراسة في محددات العلاقة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الآسيان، مجلة بيت الحكمة ،(بغداد)، العدد 20، 2001.

106. نبيه الأصفهاني، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،) العدد 131، 1998.

107. نزار إسماعيل عبد اللطيف، الصين التحدي الأطلسي الجديد، مجلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 7، 2000.

108. نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية – الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 132، 1998.

109. نزيرة الأفندي ، شبه الجزيرة الكورية... مداخل الانفراج، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 150، 2003.

110. ـــــ الأزمة النووية الكورية ولعبة الكراسي الموسيقية، السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 154، 2003.

111. ـــــ كوريا الشمالية وإدارة الأزمة النووية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 152، 2003.

112. نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة – إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدولة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 25، 2010.

113. نيرمين السعدني، الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية (التحديات والاثار السياسية الدولية)، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد 149، 2002.

114. هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك –أيبك- وإمكانية الاستفادة منه عربياً)، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،) العدد 28، 2005.

115. هاني الياس ألحديثي ، الصين واليابان ودول جنوب شرق آسيا، (عمان، منتدى الفكر العربي)، العدد 113، 1992.

116. ـــــ جيوإستراتيجية أورآسيا بين الحقائق الموضوعية وإستراتيجية الهيمنة، مجلة آفاق إستراتيجية، (بغداد، بيت الحكمة)، العدد 1،1996.

117. ـــــ اتجاهات أساسية في الصين الإقليمية، مجلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد8، 1995.

118. يسرى أحمد عزباوي، المباحثات السداسية للأزمة الكورية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 157، 2004.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية الانترنت

1. الاتجاه الياباني لعبور القرن، قراءات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.ahram.org.eg .

2. أحمد الحديدي، قلق أمريكي – ياباني من تنامي القوة العسكرية الصينية – مدخل إلى العقيدة الإستراتيجية، صحيفة الفاتح، العدد 302، أيلول/2001، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.google.com .

3. أحمد شوقي الحنفي، العالم الإسلامي والإستراتيجيات الدولية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ،مركز دراسات العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد1/ شتاء 1991، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.Google.net

4. اقتصاد جمهورية الصين الشعبية، ويكبيديا – الموسوعة الحرة ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.wekbeda.gvo .

5. إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية، دراسة شاملة، واشنطن، مركز الشيرازي الدولي للدراسات ،2011، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.sironlin.org .

6. إيمان محسن جاسم، الاقتصاد الصيني والتحول الكبير، جريدة المدى، العدد 69215، في 2010/9/27، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: www.AL-Maddi.hit.

7. براكريتي غوبتا، آسيا ضد آسيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 377، (لندن، الشركة السعودية للأبحاث، 2007/4/27، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية للإنترنت، www.asharqalwsat.com.detalls.asp

8. بوتيسلو مالينوفسكي اركاماتي، مجلة الآثار والانثرولوجيا السودانية، العدد2، ، 2002.نقلا عن شبكة المعلومات الدولية،(الإنترنت)www.google.com

9. بيتراس أوستر يفيشيوس وجون بوزمان، رحلة الاقتصاد الهندي (اتجاهات الاقتصاد الكلي)، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.Al-Jazeeria-net .

10. جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، www.Aljareeia.net .

11. جوزيف س ناي، دبرو جيكت سنديكيت، هل تتخطى الصين أمريكا، جريدة القبس اليومية، الكويت، العدد 12599، 9 أبريل 2011.نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .www.alqubes com

12. خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) (نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد 6، 2003، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: Khalfi-Ali2003@yahoo.com

13. سعد التميمي، التوازن العسكري لعام 2008، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: www.adwaa.org

14. شراكة التنسيق الإستراتيجية الصينية – الروسية تصل إلى آفاق جديدة، صحيفة الشعب اليومية اوتلاين، 2009، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.arabic@Reopledaily.comcn .

15. صهيب جاسم، أستراليا شرطي جديد لأمريكا في آسيا والمحيط الهادي بحث مأخوذ من موقع إسلام أون لاين، حزيران 2009، ص 1-2 نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.Ms-international-Expore-3.com .

16. الصين القوة النووية المنسية، قراءات إستراتيجية (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: www.ahram.org.eg/acpss/htm

17. ظفر نواز جاسبال، شراكة إستراتيجية بين الهند واليابان، واشنطن، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، 2009، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.siironline.org .

18. عاطف معتمد عبد الحميد، الهند وعوامل النهوض وتحديات الصعود ، مركز الجزيرة للدراسات - قسم الدراسات والبحوث ،2010، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.aljazeera.net/nr/eyers

19. العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان، قراءات إستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.ahram.org.eg

20. علي البلوي، احتواء الصين ومحاصرة الجمهوريين، أبعاد إستراتيجية وراء جولة أوباما الآسيوية، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6241 في 12 نوفمبر 2010، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.aleqt.com .

21. فريد هاليدي، ساعتان هزتا العالم، لندن، دار الساقي، 2002، ص32، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، www.stratigic AlGolf centre.org

22. محمد الخولي، منظومة البامبور ونمو الصين، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.Albayan.co،ae/albayan/2001/05/Lo/ray13htm .

23. محمد سعيد النطيسي، الطوق الفولاذي: العلاقات الروسية – الصينية الحديثة، العدد 1698، 2011، مؤسسة المثقف العربي، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.themodrenRelation RussiaandChina.gov

24. منار إبراهيم الشهابي، نشوء القوى (المشهد السياسي)، بحث مستل من منشورات (CIA) وكالة الاستخبارات الأمريكية، اتجاهات ديمغرافية طويلة الأمد، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، www.Politicalviwes.from.CIA.gov

25. نظام بركات، تداعيات أحداث 11/سبتمبر الدولية، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، نقلاًعن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.aljazeera.net .

26. هاشم فؤاد، أفريقيا – بوابة ليبيا للعالم الخارجي، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت: http://darislam.com/home/tagrer/date/htm).

27. وليان فاف، نظرية (الصين أولاً) فرضية غير مكتملة، ترجمة حكمت فاكه، بانورما الصحافة، الثلاثاء 2010/8/17، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: www.banoran-news.org

سادساً: المصادر الاجنبية

First: Dictionaries:

1. Joseph Dunner، (Dictionary of Political Sciences)، (vision press، Ltel London)، 1965.

2. New Webster's Dictionary and the strurus، U.S.A Lexicon publications، 1993.

3. Zabdi Dev the Japan and Islands for Northeast East Asia، (cainbridy Encyclopedia of Japan)، 2003

Second: Reports and Documents:

1. Asian security community، Asian vision 2020،(Asian annual report 2004 2005)، internet .www.aseansee.org .

2. china، the world fact book .www.CIAworldfactbook.gov

3. Evelyn Goh، Meeting The china challenge، The U.S in Southeast Asian Region securing.(Strategies، Policy studies series)، (16)، Washingt،D.c،East-west center، 2005 .

4. Global Trends 2025، The Trans fromed world، (National intelligence council)، November، 2008.

5. Ralph A.Cossa، Security implication of conflict in The South china sea، Exploring Potential Triggers of conflict، (A pacific forum csis، special report)، March 1998. www.csis.org.

6. Us Department of state Reports، countries of the world and Their Leader Year bock 2005 (Detroit Thomson Gulp)، 2005.

Third: Books:

1. Alnorslon china's strategk Behavour. University of Carlton press.2000.

2. Barry Tumer، The statesman's Year book: The Politics Cultures and Economies of the world (New York: Palgrave Macmillan، 2007)

3. China ((The world fact book، 2005 (Washington، DC: central in telligence، Agency، 2005 interned (www.cia.gov)

4. elanil Atarnssova، Political and Security dynamics of Japan- china Relations، (university Press of Lofian and university in to Europe)، 2010.

5. James N.Rosenau، The scientific study of foreign policy،(London، France Printer Ltd)، 1980.

6. Joseph Frankel ،National interest، Macmillan، London،1979.

7. Joseph Frankel، international Politics، (London: oxford university Press، 1969.

8. Kenneth Waltz، Theory of international Politics، (Bosten: Little Brown)،1967.

9. Kurt comp bell and Michael O'Hanlon، Hard Power، (The New Politics of National Security)، Basic Books،2006.

10. Lalit Mansigh، Amb، India- Japan، Relations،(institute of Peace and conFlict studies)، 2007.

11. Robert Purnell، The society of state: an introduction to international Politics، (London weiden fled Nieo Ison)، 1973.

Forth: Research and Articles:

1. Amitay Acharya، Southeast Asian Security after September/11، foreign Policy dialogue series، Asian Pacific foundation in canade، no8، November، 2003، internet: www.asiaPacific.ca.

2. Anatoly Bolyako، Russian national security strategy and its implication or Eest Asian security،u.s army war collages strategic studies institute، 1996، internet www.strategic studies institute.army.mil.

3. Ashley J.Tellis، China's space capabilities and u.s security interest. October. 2008 . www.carnegieendowment.org..

4. Batas Gill، Limited Engagement، Foreign affairs، Vol 78، No4، Suly-August، 2000،

5. C. Kenneth. Quinones، Sustaining Peace in North east Asia- engagement or containment? Korea Policy review، august 2005.

6. Charles E.Merrison، The regional overview، in The Asia- Pacific outlook 1998، Tokyo، center for international exchange، second issue، 1998.

7. Dana R Dillon، Southeast Asia and Brotherhood of Terrorism Heritage Lecture، No 860، November 2004.

8. Daniel. W.Drezner، The New world order Foreign Affairs، vol 86_ no2،march /April،2007.

9. David M. Lampton. The faces of Chinas Power، The foreign affairs vol-86-nol، January- February 2007.

10. David p. Janes، They Hate us، we hate Them – Polarized educational Narratives and The Future of China – Japan Relation، (Pacific Forum Csis، vol -5-No12، Hondulu، Haw ail، September، 2005.

11. David shambaugh، chiness Hegemony over East Asia by 2015، The Korcan Journal of Defense Analysis، summer 1997.

12. David shambaugh، The new strategic Trianghe us and European Reaction، to china's Rise، The Washington Quartering vol 28، no3، Summer 2005.

13. David shqmbaugh A matter of Time: Taiwan's eroding Military advantage، The Washington Quarterly، vol 23، no2. Spring 2000.

14. David soo، international institute for Asian studies، liasnews letter، issue30، March.2004 www.iias.ni/iian.

15. Dennis felbel، Doing Business in Pacific Region، (centre For international Business studies forth Edition، December 2002.

16. Dil Bahodur Rahut and Jabin Jacob، changing Paradigm of indo – Japan: Relation: opportunities and changes، Indian council for Research on international Economic Relation، 2008.

17. Dominic Wilson and RoopaPurshoThaman، Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050،Goldman Sachs Global Economic، Paper No.99، October2003

18. Donald K. Emerson، what do The bolind – sided see? Reproaching regionalism in Southeast Asia، The Pacific review Vol. 18، no1، march، 2005.

19. Doris Meissner، " After The attacks: Protecting Borders and Liberties" ، Policy Brief، (Washington : Carnegie Endowment for international Peace) no8، November 2001.

20. Edward S.steinfeld، The Asian fin an cial crisis Beijing' s Year of Reckoning، The Washington Quarterly vol21، No3، Summer، 1998.

21. Edwards .steinfeld، The Asian financial crisis: Beijing's Year of Reckoning، The Washington Quarterly، vol 21، No3 Summer، 1998.

22. Evan s. Mederos and M. Taylor fravel، China's New Diplomacy، Foreign affairs vol 82، No6، November December، 2003.

23. Gerry Simpson، The situation on the international Legal Theory Front، The Power of Rules and Power EJIL. Vol11، No2، 2000.

24. Gordon Gchang، China flexes، its muscles، wall street، Jounal، January، 2008.

25. Guo Xiangang، Realism- The Bush Administration' s Foreign Policy، international studies، 6/9 2001.

26. Holmes Yoshihara and Robert J. Samuelson، The Real china Threat، (Washington post)، 20Agust، 2008.

27. Honolulu Hawail، Pacific Forum csis، enter for strategic vol.6، No4، international studies in Washington، 2006. www.csis.org .

28. Ji Guoxing Rough، waters in the south China Sea: Navigation issues and confidence-Building measures، Asia Pacific issues، no53، August 2001.

29. John Byigton Japanese constitutional Reform and East-Asia Maritme security. Master of Arts in Low and Diplomacy submitted in April، 2005، The Hetecher school university، http://hetcher.tafts.edu .

30. Jonathan Adams، china is on Path to Militarization of space The Christian Science Monitor. October2005.www.csmonitor.com.

31. Joshuap Rawan، The us-Japan security alliance، sean and The south china sea Dispute، Asian sarvey، Vol 45.No3، May-June-2005.

32. Kenneth Liebreth، Preventing a war over Taiwan. Foreign affairs، Vol 84، No2 March/ Aprill.2005.

33. kints sino ،Wan's visit kints Sino- Japanese Ties، Beijing Review vol 35، no23، June 1992.

34. Lee Soo- Hyuny، Past Present، and future of The Korea- u.s Alliance East Asian Review institute For East Asian study vol، 15، No2، Summer 2003.

35. Lee Soo-Hyuny، The Rok-us. Combind defense in The New Security Environment East Asian review، vol 13، no، 1. 2000.

36. Malik J: "Mohon Goes Nuclear: Rationale Benefits، costs and implications" contemporary southeast Asia، vol، 20،no 2 August، 1998.

37. Mark. J، Valencia، Domestic Politic Fuels Northeast Asian Maritime disputes، Asia Pacific Issues، No 43، April 2000

38. Marvin c.ott، southeast Asian Security، A regional perspective، on The Asian perspectcres on The challenges of china، National Defenense university press، Washington D.C. 2001.

39. Mashers Kohno، in search of proactive Diplomacy: increasing Japan's international Role in the 1990's (Center For Northeast Asian Policy studies)، 1999.(www.asial.com).

40. Matron Abramowitz and Stephen Bosworth، Adjusting to the new Asia، foreign affairs، vol 82، No4، July، August، 2003.

41. Melissa. G Gurleg، Security and Kiegal Migration in Northeast Asia، center for East Asian studies، Monterey institute of international studies، 2004، on The web: http//:gsti-Miis.edu

42. Michael. Dswaine، Trouble in Taiwan.، Foreign affairs Vol 83، No2، March/ Aprill2004.

43. Minxin Dei، China's Precarious Balance: cohesiveness and stability in Fast-changing Society، on the Asian Perspectives on The challenges of China، National defenes،(university press،washington) ،d.c،2001.

44. Monthly bulletin of statics، department of economic and social affairs، New York، united Nation، vol.42، no 10، 2004 .

45. Nancy Bern Kopftucker، The Taiwan relations act and The Three Communiqués The Journal of international security affairs No. 7، Summer، 2004.

46. Nicholas – R.Lardy، china and The Asian contagion، Foreign Affairs، vol. 77، No، 4، July/August، 1998 .

47. Paul H.B. Godwin، China's security Policy enters The 21st centery، The view from Beijing. www.strategic studies، institute، army.gov،2000.

48. Peter J Brown، China fears India-Japan space alliance، Asia Times، No. 12، 2008، www.atimes.com.

49. Peter J Brown. Asia takes of Newus. space policy Asia times، south Asia، July 2010، www.atimes.com.

50. Peter T.R Brooks، strategies Realism: The future of u.ssino security Relations، strategic Review. Vol 27-no3، Summer 1999.

51. Qizeng، The Impact of Energy Security on the Trilateral Cooperation، Pacific forum Csis، vol 5، No 12، 2005.

52. Ralph A. Cossa، track two diplomacy: Promotion regional peace stability، us. foreign Policy agenda، vol 3،no1، January 1998.

53. Richard N .Haass The Age of Nonpolarity: what will follow us Dominace? Foreign Affairs، vol 87، no3 May/June 2008.

54. Richard Rosecrans، Australia، china and The u.s، (Australian Journal of international Affairs، vol. 60.No3، September 2006.

55. Rizal sukma، Asian Regional security and The role of the united states a view from southeast Asia، Tokyo institute for international policy studies، 2004. Internet: www.iips.or.ip.

56. Robert . G. sitter U.s. Power and Influence in Asia(in) The use of u.s، Implications For us in interests. (Washington) D.c، in statute for The study of Diplomacy Georgetown university، 2004.

57. Robert Sutter، China and Japan. Trouble Ahead The Washington Quarterly .Vol 25. No4. Autumn. 2002 .

58. Roger. C. Altman and Richard N.Haass، American Profligacy and American Power، Foreign affair، vol89، no6،nov/dec،2004.

59. S.L.Baier، The New Regionalism: Causes and consequences، A paper، written From inter – American Development Bank and CEP conference، university of Notre-Dame، 2006.

60. sandy Gordan، widening Horizon، Australia's New Relationship with India Australian strategic Policy institute، May، 2007.

61. Shan kari Sundararaman، The Asean Regional forum، reassessing Multilateral security in Asia-Pacific، Strategic analysis، vol. 22. No4، July 1998.

62. Shannon Selin، Asia Pacific Arms Buildups Part one، Scope، causes and Problems، working Paper، institute international Relations، The university of Britis dumbia، No60، November، 1994.

63. Sheldon w .simon، Theater Security cooperation in the us Pacific command An a assessment and projection NBR، Analysis، vol 14، no،2 August، 2003.

64. Shennan Gamelt، Russia's Hlusory Ambition s، foreign affairs، vol، 76، No2. March/ April ، 1997.

65. Shi Yongming، Pacific Region- Australia is seeking anew Orientation in the Asia، studies international December، 1997.

66. Shiyong ming، Pacific region Australia is seeking a New orientation in the Asia، studies international، December، 1997.

67. shunji Taoka، the way to save The us. Japan Aniance، Nira Reviw، Summer 1997.

68. Song yimin، opportunities and challenges china faces Before 2010، international studies،2000.

69. Song yimin، opportunities and challenges china faces Before 2010، International studies، 2000.

70. stephen G. Brooks and wiliam c. wohlforth، Reshaping the world order، foreign affairs، vol- 88، no2، March- April 2002.

71. Sujit Dutta، Security in The Asia- Pacific: Key Issues and challenges، strategic، Analysis-November، 1995.

72. Tacho Kim، Blalancing us Alliance and china cooperation Korea's Emerging security Challenge on The Asian Perspectives on The Challenges of China، National Defense university Press، Washington D.c2001.

73. Teresita c .Schaffer، India as Global Power، Current issues، Deutech Bank Research .، December، 2005.

74. Thomasi، Chritensen، The contemporary Security dilemma deferring a Taiwan conflict، The Washington quarterly، autum 2002. - www.interstatessecurity.pilemma.hit. .

75. Timo Kivimaki، security in Southeast Asia، in Timo Kivimaki and Jorden Delman (ed). The security Situation in Asia: Changing regional security structure، Copenhagen، Nordic institute of Asia studies، June 2005 .

76. uttara Dukkipati، India-Japan Relations: A partnership for Peace and Prosperity، Center for strategic and international studies،2009.

77. V.Mikheer.china and Asian Regrondism، international affairs، vol 45، No.6، 1999.

78. Vdai Bhannsigh – Evolution of Asean Regional Forum Asian strategic Review، 1995- 1996 August 1996.

79. Victor A.Felix، Philippine- us security relation، challenges and opportunities after the 11l9، strategic studies in statue us army war college، 2005.

80. wu. Xinbo،he promise and limitations of a sino – us- partnership، The Washington Quarterly، vol-27، no4، Autumn 2004.

81. wuxinbo، he Promise and Limitation of asino us. Partnership، The Washington Quarterly – vol 27 No4، Autumn 2004.

82. Yong Bojiong، Redefinding Sino-Japanese Relations after koizumi، The Washington Quarterly ، vol -29- No-4، Autumn، 2006.

83. Zhao Huasheng، Establishment and Development of Shanghai cooperation organization، shs Journal، vol 9، No1، February 2002.

ثبـت الأشكـال

العنوان	رقم الصفحة
الخريطة الجغرافية لإقليم آسيا - الباسيفيك	61
مستقبل النمو الاقتصادي الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011-2050)	240
الارتفاع المتوقع في الإنفاق الدفاعي العسكري الصيني حتى عام 2025	259
ارتفاع نمو الناتج المحلي الصيني مقارنة مع الولايات المتحدة (2009-2045)	298

ثبت الجداول

العنوان	رقم الصفحة
معلومات أساسية عن مساحة وسكان دول إقليم آسيا ـ الباسيفيك	61-60
الحجم الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الصيني خلال المدة من (2010-1960)	82-81
البيانات الرئيسة عن الوضع الاقتصادي للصين حسب تقديرات عام 2009	82
معدل نمو الناتج المحلي بين الصين وبين القوى الكبرى الرئيسة في الاقتصاد العالمي في الأعوام 2006- 2007 -2008	83
نسبة الاحتياطي الصيني من الموارد الأولية (النفط والغاز) مقارنة بالقوى الكبرى حسب إحصائية 2009	86
نسبة القوة العاملة في الزراعة من حجم السكان وحجم الأراضي الصالحة للزراعة للصين وللقوى الكبرى حسب إحصائية عام 2009	88
اتجاه ونسبة تجارة الصين مع القوى الصناعية الكبرى حسب إحصائية عام 2008	89
الإمكانيات التسليحية الصينية حسب إحصائية 2009	97
مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-2050)	241-240

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمــة	8-5
الفصل الأول (إطار مفاهيمي للدراسة) مفهـــوم الـــدور والترتيبـــات الأمنيـــة والأهميـــة الجيوســـتراتيجية لإقلـــيم آسيا – الباسيفيك	70-9
المبحث الأول: مدخل نظري لمفهوم الدور ومقوماته	44-12
المبحـث الثـاني: الترتيبـات الأمنيـة والأهميـة الجيوسـتراتيجية لإقلـيم آسـيا – الباسيفيك	69-44
الفصل الثاني (مقومات الدور الصيني في إقليم آسيا - الباسيفيك)	135-71
المبحث الأول: المقومات المادية للدور الصيني في إقليم آسيا - الباسيفيك	109-74
المبحث الثاني: المقومات المعنوية للدور الصيني في إقليم آسيا - الباسيفيك	125-110
المبحث الثالث: المقومات الدولية للدور الصيني في إقليم آسيا - الباسيفيك	136-126
الفصل الثالث الدور الصيني في إشكاليات وترتيبات البيئة الأمنية لإقليم آسيا - الباسيفيك	224-137
المبحث الأول: البيئة الأمنية لإقليم آسيا - الباسيفيك	163-140
المبحث الثـاني: الإشـكاليات الأمنيـة المـؤثرة في الـدور الصـيني في إقلـيم آسـيا - الباسيفيك	189-168
المبحث الثالث: ترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا –الباسيفيك	224-189
الفصل الرابع المشاهد المستقبلية للدور الصيني في ترتيبات الأمن لإقليم آسيا –الباسيفيك	303-227
المبحث الأول: مشهد انفراد الصين في قيادة إقليم آسيا - الباسيفيك	250-229
المبحث الثاني: مشهد الشراكة الإقليمية(الصين – اليابان – الهند– استراليا)	278-250
المبحث الثالث: مشهد الشراكة الإقليمية والدولية لإقليم آسيا –الباسيفيك	301-279
الخاتمة	312-303
المصادر والمراجع	343-313

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

9789957637934